

مخنارات السرائيلية



April - 2009

السنة الخامسة عشر. العدد ١٧٢ أبريل ٢٠٠٩



ترجمات عبرية

شهادات عسكريين إسرائيليين على ارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة

تركيبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة نتنياهو

هل استعدت إسرائيل لضرب إيران..؟

مؤتمر دريان الثاني.. وذكريات مؤلفة لإسرائيل

رؤية عربية

هل تستقبل القاهرة أفيدور ليبرمان..؟

مخنفارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٧٢ - أبريل ٢٠٠٩

مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجلس الإدارة
مرسى عطا الله

رئيس التحرير
د. عماد جاد

مدير التحرير
أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

د. يحيى عبد الله	د. أشرف الشرقاوي	عادل مصطفى
محمد شريف	منير محمود	محمد اسماعيل
شريف حامد	كمال أحمد	مدحت الغرباوي
عمود صبري	سيد رشاد	

الإخراج الفني
مصطفى علوان

المستشار الفني
السيد عزمي

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس - ٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

٤	* المقدمة..... د. عماد جاد
	أولاً : الدراسات
٥	١ - كتاب "نقطة اللاعودة" (القسم الخامس)..... رونين برجمان
١٥	٢ - كتاب "عدم المساواة" (الجزء الحادي عشر)..... أوري رام - نيتسا بركوفيتش
٢٤	٣ - على أسوارك يا قدس وضعت حراساً..... مجموعة باحثين (مركز بيجين-السادات)
	ثانياً: الشهادات
٣٢	١ - يطلقون النار ويكفون..... عاموس هرتيل
٣٨	٢ - المؤسسة الملكية..... أمير أورين
٤٠	٣ - رجلنا في بيروت..... أريك فايس
٤٤	٤ - لم أكف بأن أكون شهيداً..... شمعون أفيرجين
٤٦	٥ - ثمن الحرية: آراء ١٤ خبيراً في مختلف المجالات في صفقة جلعاد شاليط..... شوتس مولا
	ثالثاً: الترجمات العبرية
	* مفاوضات تشكيل الائتلاف الحكومي الجديد:
٥٨	١ - ديموقراطية تمتحن نفسها..... افتتاحية هاآرتس
٥٩	٢ - حكومة الوحدة الوطنية ليست خيار الجمهور..... روت بورستر
٥٩	٣ - ماذا ينتظر وزير الدفاع القادم...؟..... أمير بوحيوط
٦٠	٤ - المطلوب: نتيهاو آخر..... هدار حورش
٦١	٥ - البيت اليهودي يريد حقبة التعليم..... أتيلا شومفلي
٦٢	٦ - نتيهاو وحده هو القادر..... إسرائيل هرتيل
٦٣	٧ - مسئولون في الليكود: "استجابة نتيهاو لمطالب ليبرمان خطأ فادح"..... إيتسيك وولف
٦٤	٨ - اتركوا اليمين يثبت ذاته..... إيهود توليدانو
٦٥	٩ - انتصار الفريدمانين..... آفي وينبرج
٦٦	١٠ - ليبرمان: "أفضل أن أكون وزيراً للدفاع"..... هيئة تحرير موقع walla
٦٦	١١ - باراك المرشح المناسب..... يوسي ساريد
٦٧	١٢ - من يرغب في الوحدة...؟..... تشيلوروزنبرج
٦٨	١٣ - نريد المزيد..... إيلي بردنشتاين
٦٨	١٤ - إسرائيل بيتينو يتطلع إلى وزارة الاستيعاب..... ميراف دافيد
٦٩	١٥ - نتيهاو يفكر في تعيين وزير درزي في حكومته..... يوآف شترن
٧٠	١٦ - يوجد ليبي ورقة صادمة..... شالوم يروشاليمي
٧١	١٧ - من يصدق رئيس الحكومة...؟..... عوزي بتزيان
	* ما بعد انتخابات الكنيست الثامنة عشرة:
٧٢	١ - نهاية حزب العمل..... إسرائيل هرتيل
٧٣	٢ - عودة ريفلين والسراويل الجينز إلى الكنيست..... أمنون ميرندا
٧٣	٣ - استنساخ أرواح ليبرمان..... ليلى جاليلي
٧٤	٤ - لجنة تحقيق في ميريتس لفحص الفشل في الانتخابات..... أريك بندر وميراف دافيد
٧٥	٥ - عقوبة للتواجد في الخارج..... موشيه آرنس
	* تداعيات الحرب في غزة:
٧٦	١ - العملية التي منحت حماس الشرعية..... ألوف بن
٧٧	٢ - تهديدات عقيمة ومضحكة..... افتتاحية هاآرتس
٧٧	٣ - عدد قليل من أسرى حماس خلال عملية "الرصاص المنصهر"..... عاموس هرتيل
٧٨	٤ - ثمن إغراء حماس: ٤,٥ مليار دولار..... دانييل سريوطي
٧٩	٥ - أول عملية اغتيال في غزة منذ انتهاء الحرب..... ليلاخ شوفال
٧٩	٦ - سلام فياض يستقيل تحت ضغط حماس..... إيريس دور-أون
٨٠	٧ - تحليل المنطق الواقف وراء المبادرة الداعية لاعتراف دولي بـ حماس..... يوناثان داحو حاليقي
٨١	٨ - من يخطط النمو الفلسطيني...؟..... يوناثان داحو حاليقي
٨٢	٩ - أبو مازن يطلق سراح ٤٥ سجيناً من حماس..... نير هيف
٨٣	١٠ - يستعدون للمتعة القادمة..... جدعون ليفي

- ١١- زعامة على محك اختبار الشعبية..... إيريز تدمور ٨٤
- ١٢- لا يوجد ثمن لجلعاد..... شيلي يچيموفيتش ٨٥
- ١٣- كل الأكاذيب..... جدعون ليفي ٨٦
- * إسرائيل - إيران:**
- ١- إيران تقترب من القنبلة..... افتتاحية هاآرتس ٨٧
- ٢- إيران تطالب الإنتربول بالقبض على ١٥ مستولاً إسرائيلياً..... دودي كوهين ٨٨
- ٣- إيران: "نستطيع ضرب المنشآت النووية في إسرائيل"..... دودي كوهين ٨٨
- ٤- إعادة النظر في سياسة الغموض النووي لإسرائيل..... لويس رينيه بيرس ٨٩
- ٥- لا يجب أن نكون في المقدمة..... يوثيل ماركوس ٩٠
- ٦- نشوة التهديد الإيراني..... يوسف كوهين ٩١
- ٧- السلام أكثر أهمية من الأمن..... عقيفا إلدار ٩٢
- ٨- إن سألوا الطيارين..... أمير أورين ٩٣
- * علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية:**
- ١- مؤتمر دربان الثاني: "إسرائيل الدولة العنصرية الوحيدة في العالم"..... يتسحاق بن حورين ٩٤
- ٢- التخلي عن إسرائيل في مؤتمر دربان الثاني..... يهوناتان ليس ٩٥
- ٣- الطريق الثالث..... ألوف بن ٩٦
- ٤- كراهية إسرائيل في بريطانيا تحولت إلى تخصص أكاديمي..... هيئة تحرير موقع omedia ٩٩
- ٥- موريتانيا تعلن طرد السفير الإسرائيلي..... روني سوفير ٩٩
- ٦- قمة عربية في قطر لبلورة استراتيجية لمواجهة إسرائيل..... ميكي سيجل ١٠٠
- ٧- رئيس السودان يرد على قرار الاعتقال الدولي بالرقص..... تسفى برثيل ١٠١
- ٨- التحول إلى ملاحظة هامشية..... تسفى برثيل ١٠٢
- * المرأة في إسرائيل:**
- ١- أيها المدافعون عن حقوق المرأة انزلوا إلى الشارع..... تامار لاباز ١٠٣
- ٢- الحركة النسائية الإسرائيلية ليست من محتلتنا..... حنين زعبي ١٠٤
- ٣- الثورة النسائية وصلت للجيش الإسرائيلي..... حنان جرينبرج ١٠٥
- ٤- ليفني: "تمثيل النساء في الكنيست يدعو للخجل"..... شاحر إيلان ١٠٧
- * المجتمع الإسرائيلي:**
- ١- جنة الشاريين..... عمير دافيد ويوناتان جور ١٠٨
- ٢- الساتيرا لا تعتذر..... افتتاحية هاآرتس ١١٠
- ٣- زواج مدني للجميع..... هيئة تحرير هاآرتس ١١٠
- ٤- المهستدروت: "٨٠٪ من صناعات الجليل الغربي في خطر"..... حاجي عينايف ١١١
- ٥- الحضارة قبل التعليم..... يوسي ألفي ١١٢
- ٦- تسويق تل أبيب لتصبح المقصد السياحي للشواذ..... عينات شبحور أهرونسون ١١٣
- * حوارات:**
- ١- حوار مع "أفيجدور ليرمان" زعيم حزب إسرائيل بيتنا..... أمير لاس ويوفال كرني ١١٤
- ٢- حوار مع "يورام باومان" مدير الحملة الانتخابية لبنيامين نتنياهو..... بن كسييت ١٢٢
- ٣- حوار مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "لويس مورينو أوكامبو"..... إلداد بك ١٢٦
- * استطلاعات:**
- ١- استطلاع مبادرة جنيف: "٥٧٪ من الجمهور يؤيدون حل دولتين لشعبيين"..... هيئة تحرير معاريف ١٢٩
- ٢- الأزمة الاقتصادية تتسبب في ارتفاع معدلات الكذب بين راغبي التوظيف..... هيئة تحرير معاريف ١٣٠
- * شخصية العدد:**
- السفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة "سالي مريدور"..... ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي ١٣١
- رابعاً: رؤية عربية
- ١- اليسار الإسرائيلي بين نفى المفهوم وإعلان النهاية..... سعيد عكاشة ١٣٣
- ٢- هل تستقبل القاهرة ليرمان؟..... أكرم ألفي ١٣٥
- خامساً: مصطلحات عربية..... إعداد: وحدة الترجمة ١٣٨

مقدمة

ثلاثون عاماً على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية

في السادس والعشرين من مارس الماضي مرت ثلاثة عقود على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وأقامت علاقات طبيعية بين البلدين. ويمكن القول بصفة عامة أن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد فرضت أسساً واقعية للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية، كما أنها وضعت ضوابط واضحة على سقف أي تصعيد متبادل. وفي ظل إقرار الطرفين منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعدم وجود حل عسكري للصراع بينهما، فإن المؤشرات المتوافرة تفيد بعدم وجود عوامل ذاتية لدى أي من مصر أو إسرائيل للخروج على معاهدة السلام، وإن ظل بعد ذلك الحديث عن حدوث انتكاسة في العلاقات أمراً وارداً، ولكن هذه الانتكاسة لو حدثت فسوف تدفع بالعلاقات إلى المربع الأول في التفاعل، دون أن تتجاوز هذا المربع إلى المواجهة العسكرية، أي سترتد في الأغلب ولفترة قصيرة إلى مربع "الحرب الباردة"، وسرعان ما تفارقه إلى "السلام البارد" دون أن ينفي ذلك وصولها في بعض المراحل إلى السلام الساخن.

ولعل أبرز المؤشرات على ذلك ما جرى في النصف الثاني من ديسمبر ٢٠٠٧، حينما تصاعدت الاتهامات الإسرائيلية لمصر بالمساعدة في تهريب السلاح لحركة حماس في قطاع غزة، والانتقادات الحادة التي وجهتها وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني للأداء المصري في هذه القضية والذي وصفته بالردىء، إضافة إلى ما ذكر عن دور لعبته المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة في دفع الكونجرس الأمريكي إلى تعليق مائة مليون دولار من المساعدات الأمريكية لمصر. فقد أدت هذه التطورات إلى استياء مصري شديد، واعتبر الرئيس مبارك في تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلية تجاوزاً "للخطوط الحمراء" في العلاقات المصرية الإسرائيلية، لكنه أشار بوضوح إلى أن مثل هذه القضايا ينبغي أن تسوى عبر القنوات الدبلوماسية بين البلدين. ورغم تصاعد حدة الأزمة إبان زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك لمصر في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧، إلا أنه سرعان ما تم ضبط التوتر عبر مزيد من التنسيق الأمني بين الجانبين.

لكل ذلك لا بد من تحرك مشترك باتجاه تعديل الملحق الخاص بتواجد القوات المصرية في منطقة الحدود لاعتبارات تتعلق بزيادة قدرة مصر على ضبط حدودها من ناحية، وتأمين سيناء بما تزخر به من موارد حيوية للاقتصاد المصري من ناحية ثانية. والمؤكد أن عدم التجاوب الإسرائيلي مع المطلب المصري سيُنظر إليه على أنه إعاقة لقدرة مصر على تأمين حدودها وضبطها، وتوفير الحماية الضرورية للمنشآت الاقتصادية المصرية في شبه جزيرة سيناء، إضافة أيضاً إلى ما يمكن أن يترتب على الإعاقة المتعمدة للقدرات المصرية من تداعيات أخرى تشكو منها إسرائيل باستمرار.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆

١

نقطة اللاعودة

الاستخبارات الإسرائيلية في مواجهة إيران وحزب الله القسم الخامس: لبنان، صعود حزب الله

بقلم: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

(١)

حتى آخر جندي إسرائيلي

حرب العصابات التي شنها حزب الله ضد الجيش الإسرائيلي أخذت في الازدياد، والتطور. وفي مرحلة معينة بدأ حتى نصر الله يصدق أن بمقدوره هو فقط أن يطرد إسرائيل من لبنان.. وهذا صحيح.

في عام ١٩٨٦ بدأ عماد مغنية في تعزيز قوته كمستول عن العمليات الخاصة في حزب الله. وعن طريق التوجيه والتمويل والتدريب والتعاون مع إيران قام بتنفيذ العديد من العمليات التي أسقطت قتلى وجرحى في صفوف الجيش الإسرائيلي، في موجة من التصعيد استمرت حتى عام ١٩٨٨. وفي نهاية ذلك العام اضطر مغنية للفرار إلى إيران بضغط من الاستخبارات السورية، التي خشيت من خروجه عن نطاق سيطرتها. بعد ذلك بعام، حيث لم يكن مغنية في محيط عملها، انخفض عدد القتلى في الجيش الإسرائيلي بنسبة ٩٠٪. ولا شك في أن 'الفتنة' وحرب الأشقاء بين حزب الله وحركة أمل، أثرت أيضا على معدل تنفيذ العمليات، لكن عناصر استخباراتية إسرائيلية كانت لديها القناعة بأن غياب مغنية ساهم بقدر غير قليل في الهدوء النسبي.

في منتصف ١٩٩٠ عاد مغنية إلى لبنان بصحبة مجموعة من مساعديه، ومنذ ذلك الحين تجدد ارتفاع عدد الضحايا فوصل إلى رقم قياسي، ٣٣ قتيل ومئات الجرحى عام ١٩٩٧. إنه رجل واحد تلوث يديه بكل هذه الدماء.

السنة	عدد القتلى	السنة	عدد القتلى
١٩٨٥/٦/١١ - ١٩٨٥/١٢/٣١	٣	١٩٩٦	٢٦
١٩٨٦	٩	١٩٩٧	٣٣ (*)
١٩٨٧	١٨	١٩٩٨	٢٠
١٩٨٨	٢٠	١٩٩٩	١٢
١٩٨٩	٢	٢٠٠٠	٨
١٩٩٠	٧	٢٠٠١	٢
١٩٩١	٩	٢٠٠٢	١
١٩٩٢	١٣	٢٠٠٣	٢
١٩٩٣	٢٦	٢٠٠٤	٥
١٩٩٤	٢١	٢٠٠٥	٢
١٩٩٥	٢٣	٢٠٠٦	١٥٨
الإجمالي	٤٢٠		

(*) هذا العدد لا يشمل ٧٣ قتيلاً نتيجة تحطم مروحيات عام ١٩٩٧.

بعد شهر على عودة مغنية من طهران إلى لبنان غزا صدام حسين الكويت وتسبب في اندلاع الحرب بينه وبين الولايات المتحدة في الخليج الفارسي. وكان صهر وأعز المقربين من مغنية، مصطفى بدر الدين، ما يزال مسجوناً آنذاك في الكويت، في أعقاب محاولته مهاجمة أهداف أمريكية. وأثناء الغزو العراقي استغل بدر الدين ما حل من فوضى ونجح في الفرار من سجنه والاختباء في السفارة الإيرانية بمدينة الكويت. ونقله رجال الحرس الثوري إلى طهران ومنها عاد إلى بيروت، وهناك التقى بمغنية، الذي عاد إليها كما ذكرنا، قبل ذلك بوقت قصير.

وانضم بدر الدين من جديد إلى العمليات الميدانية لحزب الله بل وشارك في المفاوضات التي جرت عام ١٩٩١ مع مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة، جان دومينيك بيكو، بشأن إطلاق سراح الرهائن في لبنان. وكان اسمه الكودي داخل حزب الله هو 'إلياس'. أما النائب الثاني لمغنية، إبراهيم عجيل، فسمى 'تحسين'. وعمل إلى جانب مغنية أيضاً الحاج خليل حرب، الذي تولى قيادة عمليات المنطقة الجنوبية وفيما بعد ذلك بفترة أنشأ الوحدة ١٨٠٠ (المسئولة عن إشعال الصراع مع إسرائيل).

شكلت هذه المجموعة الجهاز السري الذي وقف وراء معظم العمليات التخريبية النوعية للمنظمة في لبنان وخارجها منذ بداية التسعينيات: «جهاز المباحث الخاصة». وخلف هذا الاسم المجرد تختفى فرقة كوماندوز تتبع القيادة العامة لحزب الله. وقد ولد هذا الجهاز من داخل 'تنظيم الجهاد الإسلامي'، الذي كان في الواقع الذراع التنفيذي الأساسي لحزب الله في الثمانينيات في لبنان وكان وراء عمليات التفجير التخريبية ضد الأمريكيين والفرنسيين، وسلسلة من العمليات ضد الجيش الإسرائيلي في لبنان. إنها مجموعة تتكون من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مقاتل نشأوا وتربوا في المنظمة وتم اختيارهم بدقة، ومعظمهم تلقى التدريب في إيران. طالب مغنية، الذي يعتبر الرجل التنفيذي الأبرز، بتشكيل جهاز لا يكون مخترقاً من الاستخبارات الإسرائيلية ولذلك عزل الوحدة عن حزب الله. فقط قادة المنظمة هم الذين كانوا على علم بعملياتها. وكان مغنية واثقاً من أن إسرائيل تنصت على التليفونات المحمولة لرجال حزب الله ولذا أمر رجاله بعدم حمل هذه التليفونات، أو تغييرها خلال فترات قصيرة. وبنت الاستخبارات الإيرانية لمغنية خصيصاً سنترالى اتصالات، للحيلولة دون أي عمليات تنصت. بالمقابل استخدم 'جهاز المباحث الخاصة' وحدة صغيرة من الفلسطينيين الذين يتحدثون العبرية بهدف التنصت على الرسائل اللاسلكية للجيش الإسرائيلي.

يصفون عماد مغنية في شعبة الاستخبارات العسكرية بأنه 'سايبوباتي الأمن الميداني'. ففي كل مرة يتصور الجيش الإسرائيلي علمه المسبق بعملية ما لحزب الله، أو يضع كميناً في مكان ما سيمر منه مقاتلون، يأمر مغنية بإدخال تغييرات على ترتيبات العملية. وإذا حاولوا في إسرائيل التنصت على حزب الله، فإن مثل هذه الإجراءات الوقائية تُفسد الأمر مرة بعد أخرى. وكانت هناك حلول تكنولوجية لهذه المشكلة، لكنها تتكلف مبالغ طائلة. ولم توافق أي جهة على توفير الموارد المطلوبة، بينما لم يلح المستوى

السياسى للدولة على الأمر. ولما لم تتوفر معلومات عن طريق التنصت - لأن الاتصالات مُشفرة أو لأن مغنية أمر بعدم التحدث في التليفونات المحمولة - اعتمدت الاستخبارات على عملاء، وهؤلاء بطبيعة الحال، كانوا شحيحين.

العقيد يتسحاق تدهار: «مثل أجهزة الاستخبارات الأجنبية، الأمريكيون على سبيل المثال، اعتمدنا أكثر من اللازم على التكنولوجيا وأهملنا الإمكانيات الكبيرة في مجال تجنيد العملاء. فالجهات المعنية بالقدرات البشرية تُضطر كل عام إلى الدخول في مواجهات شرسة من أجل مخصصاتها المالية مقابل ما يتوفر من أموال للوحدات التكنولوجية. وهناك عنصر آخر كان يمكن أن يساعد في تجنيد وتشغيل العملاء، الموساد، الذى ظل معظم الوقت لا يعمل، وعندما تحرك فعل ذلك بصورة خاطئة تماماً».

كانت بصمة مغنية ظاهرة بوضوح في إسرائيل وخارجها. من ذلك على سبيل المثال، تفجيرات الأرجنتين. وفي وثيقة داخلية 'سرية للغاية' لكتيبة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية منذ عام ١٩٩٥ ورد الآتى: «إن إيران تستعين بالبنية التحتية التنفيذية لحزب الله في الخارج، وتعتمد بصفة أساسية على مهاجرين شيعة عبر جهاز الجهاد الإسلامى التابع لعماد مغنية للقيام بهجمات تخريبية. والجدير ذكره أن العلاقات قد توطدت في الآونة الأخيرة بين الاستخبارات الإيرانية وجهاز مغنية الساعد الأيمن لإيران في تحديد مرشحين من داخل منظمات إسلامية وفلسطينية للتدريب في إيران أو في لبنان. ويبدو أن عماد مغنية يلعب دوراً في ترتيب التدريبات ذاتها».

وقالت مصادر في الاستخبارات البريطانية إن مغنية كان مشاركاً، من قبل الإيرانيين، في تحويل أموال لمنظمة الجهاد الإسلامى الفلسطينى جناح فتحى الشقاقى. وكان مغنية يقف أيضاً، حسب معلومات استخبارية، وراء نقل المعلومات العملياتية التى أتاحت للجهاد الإسلامى أن يهاجم، باستخدام أحد الكماثن، في ٦ أبريل ١٩٩٢ قافلة من الضباط الكبار التابعين للعميد ميخا تامير، قائد وحدة الاتصال بلبنان (ياكال). كانت تلك عملية عسكرية دقيقة التخطيط، ولحسن الحظ تم إحباطها بفضل تدخل سريع من دبابتي مركافا، قامتا بقصف المنزل الذى تمركز فيه المخربون. وكانت القافلة تضم أحد كبار مسئولى جيش لبنان الجنوبى (الموالى لإسرائيل). في نهاية المعركة اكتشفوه يجلس القرفصاء تحت الحافلة التى كانت تقله، وجسمه كله يرتعد. وبالمناوبة، ظل العميد تامير تحت النار طوال الوقت وقاد عملية تصفية المخربين بنفسه. قتل جنديان أثناء الهجوم، العقيد منيب بدر وأصيب جنود آخرون. لقد علم المخربون على ما يبدو أن هذه القافلة كان من المقرر أن تضم قائد المنطقة الشمالية يتسحاق مردخاي. وحتى اليوم لم يُكتشف الشخص الذى سُرّب لهم هذه المعلومة من داخل جيش لبنان الجنوبى.

في تلك المرحلة قرر شخص ما أن الكيل طفق. وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤، وعن طريق تفجير سيارة مفخخة جنوب لبنان، قُتل فؤاد مغنية، الشقيق الثانى لعماد (الشقيق الأول، جهاد، الحارس الشخصى للشيخ فضل الله، كان قد قتل في تفجير مشابه عام ١٩٨٥، أثناء محاولة اغتيال الشيخ). وقتل معه ثلاثة آخرين وأصيب ما يقرب من ١٥ شخصاً إصابات شديدة. حدث التفجير في حوالى الساعة الخامسة مساءً، في ساعة الذروة بحى سفير الشيعة، المكتظ بالسكان. وطبقاً للتحقيقات الأولية للشرطة فإن عبوة ناسفة تزن ٥٠ كيلو جرام، قد وُضعت تحت السيارة التى كانت مُصطفة بالقرب من محل فؤاد مغنية. وبموجب الأدلة التى حصلت عليها الاستخبارات العسكرية اللبنانية، فأصحاب السيارة هما زوجان لبنانيان، «صفا سيارتهما بالقرب من محل فؤاد. بعد ذلك دخل الزوج المحل ليتأكد من وجود مغنية فيه، صافحه بحرارة، وعاد مسرعاً إلى السيارة، ووقع الانفجار». جزء من معدات تشغيل القنبلة وُجدت على البلاج جنوب بيروت بعد عدة ساعات.

توفي فؤاد مغنية في الحال. وتم إعداد الجنازة في اليوم التالى. أما عماد مغنية، الذى شك في وجود شخص غريب سعى بقوة لقتل شقيقه، فلم يظهر. وقال حزب الله في بيان بعد الانفجار: «لا شك في اليد الإجرامية التى نفذت هذه الجريمة ضد مواطنين في منطقة تجارية في حى سفير بيروت. واليوم، وبعد تهديدات مُتكررة، نفذ العدو الصهيونى وعملاؤه هذه الجريمة البشعة ضد أشخاص أثناء تسوقهم». ونسبت عملية التصفية في لبنان إلى إسرائيل، التى استهدفت، حسب المصادر الغربية، القضاء على مغنية أثناء جنازة شقيقه. وفي الموساد لم يذكروا المثير دجان فكرة العملية أو يناقشوه فيها. كانوا يعتقدون أن المسألة أبسط من أن يتم الحديث عنها.

بعد وقت قصير على اغتيال فؤاد مغنية بدأ التحقيق بمشاركة حزب الله والجيش اللبنانى وشمل قائمة من المشكوك فيهم والمتهمين بتنفيذ العملية. اثنان منهما كانا خارج البلاد. أحدهما هو أحمد الحلاق (١)، فر من بيروت خوفاً على حياته. كان الحلاق فلسطينياً قوى البنية قام الموساد بتجنيد، بموجب ما ورد في لائحة الاتهام ضده، بعد غزو الجيش الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ واستخدمته الاستخبارات الإسرائيلية في سلسلة من العمليات الخاصة.

حتى في هذه الحالة أثبت عماد مغنية أن لديه ذاكرة قوية. قام مغنية بتجنيد أحد رجال شرطة لبنان الذى حصل على تصريح خاص من قائد جيش لبنان الجنوبى، الجنرال لحد، للاستمرار في القيام بعمله كشرطى في جنوب لبنان. وقد عمل الرجل كمنسق وكان محل ثقة سواء لدى الجيش والشرطة اللبنانية (الخاضعين للإدارة المركزية الموالية لسوريا) أو لدى جيش لبنان الجنوبى. وفي

أحد أيام مارس ١٩٩٦ دعا عميل مغنية الحلاق إلى تناول وجبة غداء عند تاجر المخدرات رمزي سعيد نهرا في قرية عين عيبيل. كان نهرا عميل قديم جداً لإسرائيل ولذلك حظى بثقة الحلاق. لم يكن يعرف أن نهرا قد اجتاز الحدود في تلك الفترة وعمل مع حزب الله (إسرائيل)، حسب مصادر أجنبية، قد صفت حسابها معه بعد بضعة سنوات، بانفجار أطاح به وبسيارته إلى عنان السماء). تم تغيب الحلاق عن الوعي بدس الفاليوم له في وجبة الغداء وأدخل إلى الحقيبة الخلفية للسيارة التجارية للشرطي. لم تتم تصفيته في المكان؟ لقد أراد مغنية أن يمثل الحلاق للتحقيق أمامه، وبعد ذلك يحاكم محاكمة علنية. كان الشرطي يتنقل بحرية عبر الحواجز بين جنوب لبنان وبقية الدولة، فهرب الحلاق المغشى عليه إلى بيروت.

في المقابل، اعتقلت الشرطة اللبنانية بقية زملاء الحلاق في الشبكة وزوجته حنان. كانت حنان في طريقها إلى المطار للفرار إلى قبرص، لكنها تأخرت عن الموعد إلى الأبد. وكانت جريدة السفير البيروتية، التي نشرت خبر إعتقالها، قد نسبت إلى مصادر رسمية مطلعة، أن بعض أعضاء الشبكة كانوا قد خططوا لتصفية مغنية في مقابلة جرت في قبرص مع ضابط كبير في الموساد، سلم الحلاق ١٠٠ ألف دولار مقابل إنجاز العملية. في ٢١ سبتمبر ١٩٩٦ تم إعدام الحلاق في بيروت. حوكت زوجته بمفردها وحُكم عليها بالسجن ١٥ عاماً مع الشغل. وذكر مسئولون في سجن رومية أن آخر طليين للحلاق - أن يرى أسرته ويأخذ حبتين مهدتتين - قد تم تليتهما. وقيل إن الحلاق طلب من أبنائه الأربعة أن يُسامحوه، وطلب من أخيه أن يُدفن في مقابر العائلة.

من غير المؤكد أن يكون الدرس الذي أفرزته القضية قد تم استيعابه. ففي يونيو ٢٠٠٦ ألقى القبض على مجموعة من الأشخاص اعتبرهم الجيش اللبناني شبكة عملاء إسرائيلية، كانت متورطة في سلسلة من العمليات ابتداءً من عام ١٩٩٩، بما في ذلك تصفية مسئول كبير في الجهاد الإسلامي في صيدا. وأدى قائد الشبكة، محمود رافع (٢)، باعتراف مفصل.

لم تكن إسرائيل وحدها التي تبحث عن مغنية. في ٧ أبريل ١٩٩٥ سافر مغنية على شركة خطوط طيران الشرق الأوسط (MEA) من الخرطوم إلى بيروت مع هبوط ترانزيت مُقرر في الرياض. وتوجهت الولايات المتحدة تطلب مساعدة السعودية في القبض عليه. قام السعوديون، الذين خافوا من انتقام العناصر السعودية المتطرفة على أرضهم، بإحباط الخطة ومنعوا الطائرة من الهبوط في أرضهم، بدعوى وجود خلل تقني ما في كمبيوتر المطار.

مغنية هو في الواقع جزء من قصة النجاح الباهرة لحزب الله في طرد إسرائيل من لبنان. وبدأت المساعدات خلال التسعينيات، مع عودته إلى لبنان أو دون صلة لعودته بالأمر، تصل من إيران إلى سوريا، ومنها إلى لبنان، وارتفع المكون العسكري في حملات الطائرات بالتدريج على حساب المكون المدني. فالملابس العسكرية أصبحت هوائيات اتصال، ثم أصبحت قطع غيار لسيارات المنظمة، ثم أصبحت ذخيرة، فرشاشات خفيفة، فصواريخ كاتيوشا.

وظالما أن الصراع مع إسرائيل مستمر واصل حزب الله تطوير قدراته العسكرية والتكنولوجية، بالمساعدات السخية من إيران. وبدأت وتيرة الأمن الذاتي بين مقاتلي المنظمة تتزايد. وقد صرح الشيخ نبيل قاووق، أحد القادة البارزين في حزب الله، أن منظمته قادرة على تصنيع ألغام الطرق بأعلى مستوى تكنولوجي، لا تستطيع حتى إسرائيل التعامل معه وإعطابه. وبالفعل، كانت ألغام الطرق المتطورة لدى حزب الله تمثل التحدي الصعب الذي واجهته إسرائيل في النصف الثاني من التسعينيات ودفعت بسببه ثمناً دموياً باهظاً. في إسرائيل اكتشفوا الحل، نوع من مرسل الإشارات شديد القوة، كان من شأنه أن يعمل على حزمة كبيرة من الذبذبات، وأن يُشغل العبوات الناسفة من بُعد قبل موعدها. استوعب حزب الله هذه الخطوة، وعاد إلى تشغيل العبوات عن طريق الأسلاك، أو عن طريق تغيير ذبذبة التشغيل حتى يُعطّل أي محاولة للتشويش.

في حزب الله تشكلت وحدات نخوية، دورها الرئيسي هو زرع العبوات الناسفة. وذكر تيمور جوكسل من قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، أن هؤلاء المقاتلين كانوا يأتون من بيروت أو من منطقة البقاع لتنفيذ عمليات في جنوب لبنان دون أن التبليغ المسبق عن مجيئهم. ويقول جوكسل: «الدلائل الأولى التي تشير إلى أنهم وصلوا الجنوب، تتمثل في الزيادة المفردة في عدد الدراجات النارية التي تجوب المنطقة. دراجات نارية كبيرة من طراز ياماها، يركبونها وهم يرتدون خوذات، وملابس مدنية بدون أسلحة، حليقي الرأس (على خلاف بقية مقاتلي حزب الله). إنهم يأتون بدون أي إعلان مسبق، يجمعون من القرى رجالها، الذين حتى وصورهم لا يعرفون شيئاً عن الموعد المحدد لتنفيذ العملية العسكرية، يزرعون العبوات ويُغادرون بسرعة بالدراجات النارية. بعد ذلك بوقت قصير تُسمع أصوات تفجيرات.

بالمقابل زودت إيران حزب الله بصواريخ ستنجر المضادة للطائرات. وهذه الصواريخ زودت بها الولايات المتحدة مقاتلي المجهدين في أفغانستان وما تبقى منها دون أن يُطلق على الطائرات المقاتلة السرفيتية تم نقلها عبر إيران إلى بيروت، وكانت تحد بدرجة كبيرة حرية الحركة لمروحيات الجيش الإسرائيلي، وإن لم تفلح في إسقاط إحداها - حتى حرب لبنان الثانية. بالإضافة إلى أن وزارة الاتصالات الإيرانية شيدت لحزب الله سنترالات في جبشيت (٣) وفي بيروت للاستخدام الداخلي، حتى تمنع التنصت

الإسرائيلي.

في فبراير ١٩٩٦ نشر حزب الله كتاباً خاصاً يتضمن تفاصيل كل عملياته العسكرية التي جرى تنفيذها خلال عام ١٩٩٥ ضد إسرائيل وجيش جنوب لبنان. ٦٦٠ عملية، قتل أثنائها ٦٤ من مقاتلي المنظمة. وفي نوفمبر ١٩٩٧ أعلن حسن نصر الله، ضمن فعاليات احتفال حزب الله بيوم الشهيد، أنه منذ بدء الجهاد ضد إسرائيل فقدت الحركة ١٧٩، ١ مقاتل. وحتى أول سبتمبر ١٩٩٧ (منذ الاجتياح في يونيو ١٩٨٢) فقدت إسرائيل في جنوب لبنان ٩٣٩ جندي وفقد جيش لبنان الجنوبي ٣٥٨، معادلة غربية بالنسبة لإسرائيل، إذا أخذنا في الاعتبار ميزان القوة.

مع ازدياد القدرة التنفيذية شهد حزب الله هزة داخلية لا يُستهان بها. فقد فتح موت الخميني في صيف ١٩٨٩ مواجهة حادة بين الشيخ فضل الله وبين الوريث المنتخب للخميني، علي خامنئي. ورفض فضل الله الاعتراف بالصلاحيات الدينية لخامنئي، وبطبيعة الحال لم يكن مستعداً لاعتباره مرجعاً للتقليد، بمعنى 'مصدر محاكاة' حسب معتقدات الشيعة. واعتبر فضل الله أنه هو نفسه جديراً بهذا اللقب ولكي يدعم مكانته نشر في النصف الأول من عام ١٩٩٥ الجزء الأول من كتابه قضايا شرعية، كمرحلة حاسمة في وضعيته كمصدر محاكاة، وفيه أكثر من ألف فتوى أصيلة ومبتكرة وغير مسبقة. كان ذلك يمثل نوعاً من التحدي السافر والحاد لزعامه خامنئي، الذي لم يتأخر رده.

بدأت عناصر في حزب الله حملة لتشويه سمعة واسم فضل الله. وادعوا في بيانات وزعوها على كل المساجد في لبنان أنه يُسعى إلى التراث الشيعي. في الضاحية الجنوبية من بيروت، معقل حزب الله، وُزع كتيب باسم إنشقاق فضل الله، تضمن اتهامات خطيرة له، منها أنه تلاعب في أموال التبرعات. خلال عام ١٩٨٩ زاد التوتر بين فضل الله وقيادة حزب الله. وبدأ يغيب عن احتفالات المنظمة التي كان حريصاً على حضورها في السنوات السابقة، بينما احتل متقدوه والشامتون فيه الصفوف الأولى فيها. وتوقف أعضاء حزب الله عن حضور صلاة الجمعة التي كان يؤمها. وقاطع متسبو الحزب الأحداث والنشاطات التي كان يُنظمها وعلى رأسها احتفالات ومؤتمرات عاشوراء. ولم تُبدِ إيران عدائها له علناً، لكن موقفها تجاهه كان واضحاً. وبذلك تمت تنحيته عملياً كزعيم روحي للشيعة في لبنان.

بعد أن اغتالت إسرائيل الأمين العام لحزب الله موسى عام ١٩٩٢ عُين مكانه حسن نصر الله. وُلد نصر الله في ٣١ أغسطس ١٩٦٠. وحسب إحدى الروايات وُلد في البازورية بمنطقة صور. وفي رواية أخرى أن والده جاء فعلاً من هذه القرية، ولكنه هو وُلد في بيروت، في مربع شرشوف الفقير في حي الكرنطين، وهو حي كان يسكنه شيعة وأرمن وأكراد. كان والده، عبد الكريم، بائع خضروات مهموم الحال. وعندما تحسنت قليلاً أحواله الاقتصادية فتح محل بقال، وساعده حسن ابن التاسعة، وأكبر أبنائه التسعة. على إحدى حوائط الدكان علقت صورة الإمام موسى الصدر، وكان حسن الطفل، كما حكى هو بعد سنوات، يتأمل الصورة طويلاً ويحلم أن يأتي اليوم ليصبح مثله. وعلى خلاف بقية أطفال الحي فضل حسن البقاء في المسجد على ألعاب أقرانه وقضاء وقت الفراغ على شاطئ البحر. في عام ١٩٧٤ أنهى مرحلة تعليمه الأساسي في مدرسة النجاح، وانتقل للمرحلة الثانوية في منطقة سن القيل، وبدأ في زيارة مسجد جماعة التآخي، الذي كان يصلي فيه فضل الله.

انضم نصر الله في شبابه خلال السبعينيات إلى حركة أمل. وهناك تقلد بعض المناصب، ابتداءً من مسئول منطقة البقاع ورئيس المحكمة القطرية لشئون الانضباط وتزوج فتاة في المكتب السياسي. في عام ١٩٧٨ أنهى نصر الله المرحلة الأولى من دراسته في المعهد الديني الشيعي في النجف بالعراق، ولكن وقتها استولت الاستخبارات العراقية على المكان وطردت منه معظم الطلاب الأجانب. عاد نصر الله إلى لبنان وانضم إلى مسجد عباس الموسوي في بعلبك، وفيه كان يتعلم ويُعلم، كما انضم إلى صفوف أمل. في نفس الوقت انضم نصر الله إلى الحركة الإسلامية الشيعية المتشددة، حزب الدعوة، التي انضم غالبية أعضائها فيما بعد إلى حزب الله.

في عام ١٩٨٢ استقال نصر الله من حركة أمل وانضم إلى النواة التأسيسية لحزب الله. وبعد وقت قصير عُين مسئول منطقة بقعة لبنان وعمره ٢٢ عاماً. في عام ١٩٨٥ انتقل إلى بيروت وعُين نائباً لرئيس 'مجلس بيروت' (أحد ثلاثة أذرع للمنظمة آنذاك). وخلال أشهر قليلة أصبح المسئول التنظيمي والعسكري في المدينة، وكان مسئولاً أيضاً 'وحدة التعبئة' بالمنظمة. بالإضافة إلى أنه كان عضو 'المكتب السياسي' لحزب الله. في عام ١٩٨٥ سافر إلى إيران لإكمال دراسته الدينية، لكنه اضطر للعودة إلى لبنان بسبب تصاعد التوترات مع حركة أمل. في عام ١٩٨٧ عُين في منصب استُحدث من أجله - رئيس 'المجلس التنفيذي'، وبموجبه أصبح عضواً في 'مجلس الشورى الحاكم'. وقد ورث مكان موسى وهو في الثانية والثلاثين فقط، وبدعم وتأييد الرئيس الإيراني آنذاك، رافسنجاني. ومنذئذ انتُخب لمنصب زعيم المنظمة ثلاث مرات أخرى. وفي يوليو عام ٢٠٠١ بدأ دورة رابعة. من أجل ذلك تطلب الأمر قبل ذلك إدخال تغيير على دستور المنظمة، لأنه حتى عام ١٩٩٨ كان يسمح لزعيم حزب الله أن يشغل المنصب دورتين فقط لا غير.

خلال حقبة التسعينيات وطد نصر الله علاقاته بالقيادة الإيرانية وبخاصة بالزعيم خامنئي، الذي جعله في منتصف التسعينيات، وبسبب النزاع مع فضل الله، ممثله الفقهي في لبنان. واعتاد زيارة إيران عدة مرات سنوياً ويجري هناك مشاورات مع القيادة الإيرانية، تتخذ في إطارها قرارات بشأن سياسة حزب الله. ويقول مصدر استخباري إسرائيلي مسئول، «الإيرانيون يعتبرون نصر الله طفلهم الكبير» لذلك يمنحونه مساحة واسعة للمناورة، دون أن يلزموه بطلب الإذن عن كل خطوة يتخذها. نصر الله هو الروح المحركة والزعيم الذي لا يُنازع لحزب الله. إنه يُمسك بقبضة حديدية على القيادة ولا يسمح لأي شخص من التابعين له أن يحصل على اهتمام إعلامي زائد عن الحد. وعلى مدى سنوات حرص أن يبت هو شخصياً في عدة قضايا اعتبرها ذات أهمية عليا، ومن بينها قضية الأسرى والمفقودين.

ونصر الله أب لأربعة أبناء، أكبرهم هادي، قتل في مواجهة مع قوات الجيش الإسرائيلي في سبتمبر ١٩٩٧. وتلقت فاطمة، زوجة نصر الله، التعازي في موت هادي بالقول إنها فخورة بالطريقة التي ربّت بها ابنها. وهي «لم تشعر أنها خسرت شيئاً»، وقالت «لكنني ربيحتُ، لأن الحياة التي نحيها في هذا العالم ماهي إلا عمر إلى العالم الآخر». وبطريقة علنية صمم حسن وفاطمة نصر الله على ألا يحصل جثمان ابنهم على أي أفضلية في المفاوضات مع إسرائيل حول عودة الجثامين.

في مطلع أغسطس ١٩٩٢، بعد حوالي ستة أشهر على خلافته لعباس الموسوي (٤) بمساعدة إيران، نشر نصر الله وثيقة مبادئ شكلت البرنامج الانتخابي الأول للحركة. حتى ذلك الحين كان حزب الله يسعى إلى تقويض شخصية السلطة اللبنانية. وابتداءً من هذه الخطوة فصاعداً تمسك نصر الله بفكرة توحيد الصفوف في لبنان ودمج حزب الله في العملية السياسية العامة. وفي نوفمبر ١٩٩٧ أعلن أيضاً من ناحيته أنه لا مشكلة في انضمام غير الشيعة إلى صفوف حزب الله، بشرط أن يحاربوا إسرائيل. وكانت تصريحاته وأفعاله منذ تلك الفترة وما تلاها تجاه غير الشيعة تتسم بالتوافقية وفي غاية الاعتدال. وبمرور الوقت أعلن أيضاً أنه يفتح صفوف حزب الله أمام النساء واستشهد بالقول: «الإسلام لم يحرم على المرأة أن تقاتل وتجاهد بل وحتى تقوم بعمليات استشهادية. وحتى الآن لم نستعن بالنساء في مجالاتنا القتالية لأسباب إجرائية، وليس لأسباب أيديولوجية أو دينية شرعية».

لقد نجح حزب الله بزعامة نصر الله في تطويق إسرائيل بالمزيد والمزيد من الاتفاقات والتفاهات الشفوية والمكتوبة، الأمر الذي أضر كثيراً بقدرتها على الرد. والواقع أن هجومي الأرجنتين وضعا متخذي القرار في إسرائيل في موقف الاستهجان وجعلهم هدفا سهلاً للانتقادات. حتى عندما توصلت الاستخبارات إلى معلومات مناسبة، كان من الممكن استغلالها للقيام بعملية، لم تأت الموافقة من المستوى العسكري الأعلى. وكانت المنطقة الأمنية بالنسبة لإسرائيل وسيلة لتأمين سلامة مستوطنات الجليل ومنع الإرهاب من لبنان. وتحول إطلاق الصواريخ من قبل حزب الله ليصبح التهديد الأخطر على سلامة سكان الجليل، واستثمر حزب الله ذلك جيداً. لقد أوقعت هجمات حزب الله على المنطقة الأمنية خسائر فادحة في صفوف الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي الموالي لإسرائيل، ولكن في كل مرة يرد فيها الجيش الإسرائيلي بالنار، عندما يُهاجم من المناطق الواقعة إلى الشمال من المنطقة الأمنية، يأتي رد حزب الله ببوابل من الصواريخ باتجاه الجليل. ولهذا السبب قررت الحكومة الإسرائيلية القيام بعملية «كشف حساب» (٢٥-٣١ يوليو ١٩٩٣). واستهدفت العملية قبل أي شيء وقف الاعتداءات على المستوطنات الشمالية بصواريخ الكاتيوشا وتوسيع حرية التحرك العملياتي للجيش الإسرائيلي في المنطقة الأمنية. وكان التخطيط يستهدف ضرب قواعد حزب الله المتمركزة وسط السكان المدنيين، لإبعاد السكان اللبنانيين عن مناطق المعارك في الشمال.

في الأيام الأولى للعملية كانت ردة فعل الرأي العام الدولي متماسكة تجاه نشاط الجيش الإسرائيلي، ولكن مع ازدياد سقوط الضحايا بين المدنيين تزايدت الانتقادات لإسرائيل. وعندما كادت العملية تدفع بإسرائيل وسوريا إلى حافة المواجهة، نجح وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في تحقيق وقف إطلاق النار والتوصل إلى تفاهات بين إسرائيل وسوريا بالنسبة لمقواعد اللعبة في جنوب لبنان. وكان من أهم بنود هذه التفاهات التزام حزب الله بعدم إطلاق المزيد من صواريخ الكاتيوشا على الأراضي الإسرائيلية، والتزام إسرائيل من جانبها بعدم إطلاق النار على المناطق السكنية اللبنانية من شمال المنطقة الأمنية، «إلا إذا تعرضت القوات الإسرائيلية لإطلاق نار من داخل تلك التجمعات السكنية». كانت تلك تفاهات شفوية مُبهمة، ولم يتحدد فيها أي جهة للمراقبة والزام الأطراف بها. ورفضت سوريا فرض الاتفاق على حزب الله بدعوى أن تأثيرها عليه محدود، ولم يلتزم حزب الله بوقف تام للضربات بما في ذلك صواريخ الكاتيوشا، تجاه المنطقة الأمنية.

وفي عام ١٩٩٦ نفذت إسرائيل عملية «عناقيد الغضب» مرة أخرى بسبب أعمال حزب الله في جنوب لبنان، بالخرق المتكرر لتفاهات عملية «كشف حساب». لم يفعل السوريون شيئاً لكبح جماح حزب الله ولوقف التصعيد. وكان الهدف من العملية الإسرائيلية هو توجيه ضربات للبنية التحتية لحزب الله والضغط على الإدارة اللبنانية ومنها على سوريا لتهدة حزب الله. في هذه العملية أيضاً بُذل جهد كبير لتدمير منصات إطلاق صواريخ الكاتيوشا التابعة لحزب الله في قلب التجمعات السكنية اللبنانية. وأدت قذائف الجيش الإسرائيلي بالقرب من الأحياء السكنية اللبنانية إلى نزوح سكان جنوب لبنان عن مناطق المعارك باتجاه

بيروت، بمعدل أكبر مما كان عليه في العملية السابقة.

العملية التي بدأت في ٢ أبريل، توقفت عملياً في ١٩ أبريل: قذائف المدفعية الإسرائيلية قصفت بالخطأ مجموعة من المواطنين اللبنانيين الذين لجأوا إلى مبنى تابع لقوات اليونيفيل في قرية قانا وقتلت أكثر من ١٠٠ شخص. أثارت هذه الكارثة الإنسانية موجة عارمة من الغضب في العالم العربي والمجتمع الدولي، فقررت الحكومة الإسرائيلية على إثرها إنهاء العملية. وفي ٢٦ أبريل أيضاً نجح مرة أخرى وزير الخارجية الأمريكية في التوصل إلى وقف إطلاق نار وتفاهات جديدة. وعلى عكس تفاهات عملية 'كشف حساب'، كانت التفاهات هذه المرة مكتوبة كما تشكل جهاز مراقبة دولي على شاكلة 'لجنة متابعة'، شكلت إطاراً لحوار مباشر بين ضباط الجيش الإسرائيلي وضباط سوريين ولبنانيين، برعاية أمريكية وفرنسية. إلا أنه في نهاية المطاف جاءت هذه التفاهات أيضاً، على ما يبدو، لغير صالح إسرائيل. وفي سياق رسالتها لنيل درجة الدكتوراه حول الاتفاقات المرحلية في النزاعات الدولية كتبت د. جبرائيل بلوم، التي مثلت إسرائيل في لجنة المراقبة لتفاهات 'عناقيد الغضب'، إن التفاهات في الواقع أجلت فقط النهاية وكرست لحالة الحرب في لبنان مقابل المزيد من القتل من الطرفين.

كان أكثر ما يخشاه حزب الله في أواخر التسعينيات اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا. كان واضحاً أن الرئيس حافظ الأسد يسمح بعلاقة إيران - حزب الله ليس حُباً في الحركة اللبنانية، بل لخدمة أهداف أخرى. باتريك سيل، كاتب سيرة الأسد قال مع بدء جولة المحادثات مع سوريا عام ١٩٩٩: «حزب الله بلا شك هو ورقة مهمة في حوزة الأسد ليُجبر إسرائيل على العودة إلى طاولة الحوار ودفعها للانسحاب من هضبة الجولان ومن جنوب لبنان. والمقاومة اللبنانية الشرعية ضد الاحتلال تسبب صداماً مزمناً لإسرائيل. وهناك مصلحة مشتركة لإيران ولسوريا في تأييد هذه المقاومة الشعبية. أنا شخصياً لا أعتقد بصفة عامة أنها مسألة تصفية لحزب الله بعد توقيع اتفاق سلام. إذا انسحبت إسرائيل من لبنان، لن يكون لحزب الله أي مبرر لمهاجمتها، وسينحل الجزء العسكري للمنظمة من تلقاء نفسه».

وكان قرار الأسد باستئناف المفاوضات في ديسمبر ١٩٩٩ مفاجئاً لحزب الله ولإيران على حد سواء. إيران، التي لم تشأ الدخول في مواجهة مع سوريا، امتنعت عن التعليق. أما نصر الله فقرر، على ما يبدو، دون أن يستأذن طهران أن يفعل شيئاً. في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩، عشية استئناف جولة المباحثات الثانية بين رئيس وزراء إسرائيل ووزير الخارجية السوري في شبردستاون، فجر انتحاري تابع لحزب الله سيارة مفخخة بالقرب من رتل من المركبات تابع للجيش الإسرائيلي كان يتحرك في المنطقة الأمنية. وبمعدزة إلهية لم يُصب أحد. الانتحاري، كما قال نصر الله في مؤتمر حزب الله، هو عمار حسين حمود، مواليد ١٩٧٩، من قرية دين في قضاء مرجعيون، القريبة من الحدود مع إسرائيل. قتل شقيقه قبل عام في معركة مع جنود إسرائيليين واحتفظوا بجثمانه. زار والده ووالدته نصر الله بعد مقتل ابنيهما الأول. قال له إنها فخوران بما فعله وقدماً للأمين عام حزب الله أبنائهم الخمسة الباقين. وأعلن الأب لنصر الله قائلاً: «إذا سقطوا جميعهم شهداء، فإنني مستعد للتضحية بحياتي وبزوجتي» ورد عليه نصر الله، هؤلاء شهداؤنا وأنتم عائلتنا.

كلما امتدت المفاوضات بين إسرائيل وسوريا قوى أمنه الشخصي وأصبح على قناعة بأن حزب الله بالفعل يمكنه هزيمة إسرائيل في حرب استنزاف طويلة وإجبارها على الخروج من لبنان. حيثذ أطلق كلماته المشهورة: «إسرائيل واهنة كبيت العنكبوت، إسرائيل مجرد أسطورة وهمية لأنها قامت على أسس كاذبة، إن المجتمع الإسرائيلي تسوده روح الهزيمة... اليهود هم مجموعة من رجال المال وليسوا أصحاب قدرة على القتال... إنهم لم يأتوا إلى فلسطين لكي يضحوا بأنفسهم... الانجليز، أي الغرب الذي ورثته الولايات المتحدة، هم الذين قذفوا باليهود إلى فلسطين من أجل المصالح الغربية. وإلا ما كانوا ليأتوا إلى هنا... اليهود غير مستعدين للتضحية بأنفسهم من أجل دولة اسمها إسرائيل».

على طريق تحقيق الهدف أظهر نصر الله الجرأة المطلوبة ولم يتردد في نقل الحرب في عمق أراضي العدو. في ١٣ ديسمبر ١٩٩٢ خطف نشطاء حماس وقتلوا جندي حرس الحدود نسيم توليدانو. وأدت عملية القتل إلى إبعاد ٤١٥ من قادة حماس والجهاد الإسلامي إلى لبنان بعد أربعة أيام. وأقام المبعدون في خيمة بمنطقة مرج الزهور، وبوساطة إيرانية، وإشراف على رضا عسكري، ظل الاتصال قائماً بينهم وبين حزب الله. وزارتهم قيادات المنظمة، ومعهم ضباط حرس الثورة، وحصلوا منهم على تدريب على تركيب العبوات الناسفة وتجهيز السيارات المفخخة. وعندما اضطرت إسرائيل لإعادة المبعدين استخدمت هذه المعلومات كقاعدة اعتمد عليها 'المهندس' يحيى عياش وآخرون في شن موجة من التفجيرات اللاحقة.

ابتداءً من منتصف التسعينيات بدأ أيضاً حزب الله، استخدام استخبارات وجواسيس في أراضي إسرائيل، وهي ظاهرة ستتحول إلى طوفان بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان. مثال ذلك، ستيفان سميرك، شاب ألماني اعتنق الإسلام عام ١٩٩٤، وتسمى باسم عبد الكريم، وبعدها بعامين اتصل بحزب الله، بعد أن وطن نفسه ليصبح شهيداً عن طريق تنفيذ عملية انتحارية في إسرائيل. وفي ٢٨ نوفمبر عام ١٩٩٧ اعتقله جهاز الشاباك عندما وصل في الرحلة القادمة من امستردام إلى مطار بن

جوريون. وقُدمت بحق سميرك لائحة اتهام بسبب عضويته في منظمة إرهابية والتخطيط لهجوم انتحاري في إسرائيل. وحسب لائحة الاتهام بقي سميرك في لبنان بين أغسطس ونوفمبر ١٩٩٧ وتدريب على سلاح خفيف وعلى استخدام المواد الناسفة. وتقول إسرائيل، إنه حمل معه كاميرا فيديو وتعليمات بجمع معلومات عن تل أبيب وحيفا. وكان من المقرر بعد ذلك أن يتوجه إلى تركيا للحصول من مُغنية على تعليمات أخيرة لتنفيذ الهجوم الانتحاري.

وحتى تُثبت تورط إيران في الإرهاب، ضمن علاقاتها الدبلوماسية السرية مع بعض دول غرب أوروبا، عرضت إسرائيل شهادات بعض من خضعوا للتحقيق لصلاتهم بتنفيذ عمليات تخريبية. وطبقاً لهذه التقارير، فقد ألقى القبض في إسرائيل على عملاء تم استخدامهم مباشرة من قبل الاستخبارات الإيرانية. وأدلى هؤلاء أثناء التحقيق بتفاصيل كثيرة حول خطط جمع المعلومات والإرهاب في طهران وعن متطرفين إسلاميين آخرين تدربوا معهم. وكانوا قد زاروا إيران أو مفوضيات دبلوماسية إيرانية في العالم العربي وحصلوا منها على تعليمات ومعدات. وهؤلاء العملاء لم يُظهروا اهتماماً بالأهداف التقليدية من جمع معلومات استخباراتية، كتنظيم قوات الجيش الإسرائيلي أو أماكن قواعده. بالمقابل، جمعوا معلومات عن أهداف محتملة للهجمات التخريبية، مدنية وعسكرية.

كان أحد هؤلاء العملاء حسين مقداد، مراجع الحسابات الذي فجر نفسه عن طريق الخطأ في القدس، بعد أن تسلل إلى إسرائيل ومعه كمية كبيرة من مواد متفجرة. واعترف مقداد في التحقيق أنه تدرب في إيران وعمل لحسابها بهدف تنفيذ هجوم انتحاري كبير في إسرائيل. كانت الشحنة قد انفجرت في ١٢ أبريل ١٩٩٦ في فندق 'لورنس' بشارع صلاح الدين بالقدس الشرقية، على بُعد خطوات معدودة من وزارة العدل الإسرائيلية. ومن شدة التفجير انهار جدار الحمام، ودُمر الفراش، وحدثت فجوة بعمق ١٥ سنتيمتر وقطر متر في الأرضية الخرسانية. أما مقداد فقد قطعت رجلاه وذراعه لأيسر، وفقد بصره.

كان مقداد قد وصل إلى إسرائيل بجواز سفر بريطاني مُزور، تحت اسم أندرو نيومان. وفي الحقيقة هو مراجع حسابات، شيعي لبناني عمره ٣٣ عاماً، متزوج وأب لطفلة رضيعة. انضم لحزب الله عندما كان طالباً أواخر الثمانينيات، رُقي رئيساً لشعبة الجامعة التابعة للمنظمة خلال عام. في عام ١٩٩٣ عُين مراجع حسابات للأنشطة الإنسانية لحزب الله في بيروت. وقال مقداد في التحقيق إنه في سبتمبر ١٩٩٥ اتصل به مسئول كبير في حزب الله، كنيته 'أبو محمد'، وقدم نفسه كمستول عن جهاز أمن المنظمة خارج البلاد. وذكر أن أبو محمد قال له: «إن لديك ميزات كثيرة نحن بحاجة إليها، فأنت تتمتع بصفات القيادة وملاحم أوروبية. ولديك عقل أكاديمي منظم وتحدث الإنجليزية». بعد يومين نقل مقداد إلى الجهاز الأمني لحزب الله. وخلال فترة وجيزة توجه إلى معسكر تدريب سرى في بقاع لبنان. ظل ما يقرب من شهرين في عزلة تامة. تعلم كيف يهرب من الملاحقة وكيف يقوم بها، سواء بمفرده أو كجزء من مجموعة. كذلك تعلم إطلاق النار من مسدس تسعة مللي ورشاش إنجرام، وتعلم تركيب قنابل الديناميت والمواد الناسفة الباليستية. وبعد شهرين من التدريبات عاد مقداد إلى بيروت. في يناير ١٩٩٦ أرسله أبو محمد لتنفيذ هجوم استعراضي في إسرائيل. وفي مارس ١٩٩٦، بعد أن حلق ذقنه، تم تصوير مقداد في السفارة الإيرانية في بيروت، ووضع خبراء صورته على جواز سر باسم نيومان. وتم تزويد مقداد بوثائق أخرى تدعم موقفه.

سافر من بيروت إلى دمشق، وهناك استقل طائرة إلى فيينا. ومن فيينا استقل القطار، الذي اخترق به جبال الألب، حتى وصل إلى محطة فلو جهاوفن بزبورخ في ٢ أبريل. وفي زيورخ كانت هناك مقابلة إرشادية مع أبو محمد، الذي أعطاه مُنبهاً يعمل على ١٢ قناة. وأوضح له أن المنبه تم ضبطه ليعمل كقنبلة. التايمر يعمل كجهاز توقيت، والبطاريات ستعمل كمصدر للطاقة. هناك شحنة صغيرة بها المادة المتفجرة، تم إخفائها في سماءة وُضعت داخل الهوائي المزروع بالمنبه وتم توصيلها بالتايمر. وبعد ظهر ٤ أبريل وصل مقداد إلى مطار بن جوريون. كان تقدير الاستخبارات الإسرائيلية أنه حاول العثور على مكان مناسب في تل أبيب لعملية هجومية استعراضية تكتظ بعدد كبير من الضحايا. وعلى عكس التخمينات الأولية، فإن السلطات الإسرائيلية لم تعتقد أن مقداد يخطط لتفجير طائرة. وهو نفسه رفض الإفصاح عما كان يخطط لعمله. وفي حجرته وجد رجال الشرطة علبة مسامير، ومجفف شعر. وقال مقداد إنه كن سيستخدمها لتجهيز المادة الناسفة. وتعددت الخطة في لحظة واحدة، عندما جلس على السرير في فندق لورنس وبدأ يتعامل مع القنبلة. وأصبح مقداد أعمى، وأصم تقريباً، وبلا يدين وبلا رجلين، ونُقل إلى التحقيق ومنه إلى السجن.

انتابت أجهزة الأمن الإسرائيلية حالة من الرعب عندما اكتشفت أن مقدد نجح بكل سهولة في تهريب الشحنة الناسفة إلى مطار بن جوريون الذي يُعتبر الأفضل تأميناً في العالم. وقد قامت الجهات المسؤولة عن المطارات ومعابر الحدود البرية والموانئ البحرية بإجراء إصلاحات كبيرة في أعقاب الإعلان عن القضية. ومن جهتها أرسلت الإ.ف.ب.ب. إلى دولة إسرائيل أجهزة خاصة ومتطورة للغاية للكشف عن المواد المتفجرة على أجسام المغادرين والقادمين في مطار بن جوريون. وعمت الفرحة في جهاز الشاباك لوصول هذه الأجهزة إلى إسرائيل. ولكن اتضح سريعاً أن الجهاز بالفعل يعمل بكفاءة عالية، ولكن لا يمكن

البدء باستخدامه. وهو ما كُتب في مذكرة رُفعت من مكتب رئيس الشابك إلى وزير العدل: «جهاز الكشف يعمل باستخدام أشعة إكس مخفية ويُظهر على الشاشة صورة عارية لمن يخضع للفحص. والخاصية الرائعة لهذا الجهاز هي تمكنه من اكتشاف حتى المواد غير المعدنية، وخاصة المواد المتفجرة المصنوعة من البلاستيك... أما ظهور صورة عارية على الشاشة لمن يخضع للفحص ستطرح أسئلة معقدة تتعلق بانتهاك خصوصية الفرد». في وزارة العدل اتضح أنه لكي يتم السماح بتجاوز الوضع القانوني الذي يمنع استخدام الجهاز يجب إجراء تعديل تشريعي شامل. ومنذ ذلك الحين وحتى كتابة هذه السطور مازال الموضوع محل جدل ونقاش.

هوامش:

١- كان أحمد الحلاق أول عميل لإسرائيل يتم إعدامه في لبنان بعد إدانته بتدبير تفجير صفيير في الضاحية الجنوبية، حيث قتل ثلاثة مدنيين هم: فؤاد مغنية، ومحمد مسلماني ومحمود حسون وجُرح خمسة عشر آخرون. وكانت قصة اعتقاله تحمل تحد كبير للاستخبارات الإسرائيلية باعتباره مسئولاً عن سلامة عميلها، وخلاصتها أن توافرت معلومات أمنية دقيقة عن عودته من الخارج إلى منطقة «الشريط المحتل» من جنوب لبنان، وكلفت المديرية مسؤول فرع المخابرات في صيدا والجنوب آنذاك العميد الركن ماهر الطفيلي وضع الخطة المناسبة، فتوصل إلى تسليم المهمة للمخبر رمزي سعيد نهر. كان رمزي نهر الذي يجيد اللغتين الانجليزية والعبرية، يعيش في بلدته إبل السقي وتربطه صلات صداقة وتعارف مع عدد من المسؤولين في ميليشيا انطوان لحد وجهازها الأمني، ومن بينهم العميل محمد مصطفى الغرميتي الملقب «أبو عريضة» الذي كان مُكلفاً بالحراسة على الحلاق، وعرف نهر أن أبا عريضة يسير مع شخص غريب، فذهب إليه للتحقق مما إذا كان هو الحلاق نفسه المطلوب أم لا، خصوصاً أن مديرية المخابرات أرسلت لنهر صورة، فاستقبله أبو عريضة وعرفه إلى صديقه ميشال خير أمين وهو الاسم المستعار للحلاق، فعرفه فوراً وفكر بطريقة تقربه منه فدعاهما إلى تناول فنجان قهوة في منزله ووافقا. استعد رمزي نهر للضيافة جيداً وكلف ابن بنت عمه المدعو فادي كوزال بالوقوف في مكان خفي في الطابق الثاني من منزله، ومعه كاميرا فيديو لكي يصور الضيفين من دون أن يشعرا به، وبالفعل حضر أبو عريضة ومرافقه رمزي عكرة والحلاق والتقطت لهم الصور مع صاحب المنزل خلصة. وبعد رحيلهما جمع نهر معلوماته وشريط الفيديو والأحاديث وأرسلها بطريقة ما إلى بيروت حيث تحققت مديرية المخابرات من أن ميشال أمين هو نفسه الحلاق وأعطته الضوء الأخضر للقيام بخطفه. وضع رمزي بالاشتراك مع شقيقه مفيد وصديقه ماهر سليم توما على مدى ثلاث ساعات متواصلة، أي من الساعة الثالثة حتى الساعة السادسة فجراً، خطة محكمة للانقضاض على الحلاق، وعند الصباح استعار رمزي سيارة من نوع «مرسيدس» صفراء اللون تخص صديقه غطاس طانيوس أبو سمرا لكونها تشبه سيارة العميل أبو عريضة، سواء من حيث اللون أو من حيث الشكل والطراز وذلك للتمويه، واستقلها مع ماهر توما وتوجها بها إلى منزل الحلاق في بلدة القليعة التي كانت شبه خالية من المارة، مع أن العيد هو للمسلمين، وصودف أيضاً آنذاك أن أبا عريضة كان يستريح في منزله من عناء السهر على الحلاق ويغط في نوم عميق. وصلاً إليه، سلما عليه وسأله رمزي عما إذا كان مستعداً لرؤية شقيقه مفيد نهر الذي سبق للحلاق أن أبدى رغبة في التعرف إليه عن قرب ولم يتردد في الاستفادة من هذه الفرصة السعيدة، فارتدى ثيابه ونسق هندامه وتزّنر بمسدسه وتسليح بممشطين إضافيين باعتبار أن الاحتياطات لازمة وضرورية حتى في لحظات السعادة، وهذا ما يدل على أن الحلاق نفسه الغارق في الولاء للإسرائيليين لم يكن مقتنعاً بالحماية المفروضة منهم عليه. التفت الحلاق بكثير من الحذر إلى رمزي المتربص به، والذي فهم مغزى هذه النظرات المشرعة على اليقظة، فنأوله مسدسه الخاص لكي يزيد من جرعات الاطمئنان لديه فرفض أن يأخذه، لكن هذه المبادرة كانت كفيلة بالإجهاز على مخاوف الحلاق الذي تنفس الصعداء وركب في السيارة معها وتوجها إلى الكمين المصطنع. خلال الطريق تبادل الثلاثة أطراف الحديث الأخير. كان الحلاق جدياً في كلامه أكثر من المعتاد وأكثر من المنتظر، كان شارد الذهن يستخرج من تجاربه المديدة في بسايتين الحياة المثمرة والوعرة، بوحاً ناضجاً ينم عن خبرة كهل عركته الأيام والسنون. قال لرمزي: «بدى علمك مثل.. وبين ما بتأمن خاف»، فرد الأخير مسبغاً عليه مسحات من الاطمئنان: «إبل السقي يحميها النرويجيين، وما فيها مقاومة ولا ينشغل بالك، وكيان مسدسك معك، وهيدا مسدسي بدك ياه خدو. وعلى حاجز القوات النرويجية رح نعطيك بطاقة هوية لإبرازها للعناصر حتى نقدر نمرق». وهكذا كان فعبروا الحاجز بشكل طبيعي وسلام، ومن المعروف أن القوات النرويجية الموجودة آنذاك في بلدة إبل السقي لم تكن تدقق في هويات العابرين، فمجرد التلويع بها يكفي لسلوك الطريق. لم يكن الحلاق في يوم سعادته عندما كان رمزي نهر يحبك خيطان شبابه جيداً. فمن سوء حظه أن الطريق بين القليعة وإبل السقي كانت خالية تماماً من السيارات والمواطنين وهذا ما زاد من وتيرة نجاح عملية الخطف. وصل الثلاثة إلى منزل رمزي حيث الكمين منصوب، ركنت السيارة في المرأب وصعدوا الدرج الخلفي، وأقل رمزي النوافذ والستائر وصب أكواباً من «الويسكي» للحلاق الذي جراه ماهر توما في

الشرب ليؤنسه ودار حديث عام فقال الحلاق: «كنت مبارح في زيارة لعقل هاشم وأطلقت النار من المسدس وبدى نظفو». لبي ماهر الطلب المستعجل، اخذ المسدس منه نظفه وأعادته إليه وفي هذه الاثناء كان الفريق الآخر المؤلف من مفيد نهر وغطاس ابو سمرا وفادي كوزال يتفحصون الطرقات ذهابا وإيابا خشية ان تكون ثمة حواجز أمنية لميليشيا لحد منتشرة في المنطقة فتعيق الخطة وتؤجلها، تحققوا من خلوها وعاد مفيد الى المنزل سرا ليأخذ مكانه المتفق عليه. الامور تسير على احسن ما يرام ولم يعد ينقص سوى رنين ساعة الصفر. كانت عقارب الساعة تشير الى الرابعة والثلاث عصرا، ولم يعد يفصل عن إقفال معبر باتر جزين عند الساعة الخامسة سوى اربعين دقيقة بالتمام. دخل ماهر توما الى المطبخ المجاور بحجة إحضار بعض المتاع، وأشار على مفيد نهر بتجهيز نفسه للسيطرة على الحلاق، وضع في جيبه أصفادا وعاد الى مكانه ليجلس الى يسار الحلاق المطوق من ناحية اليمين برمزي نهر، وما هي إلا لحظات حتى دخل عليهم مفيد شاهرا رشاشا من نوع «أنيجرم» مع كاتم للصوت، وصوبه نحو الحلاق صارخا بوجهه «ولا حركة احمد الحلاق نحن حزب الله والبيت مطوق». حاول الحلاق ان يستدرك الموقف، خصوصا انه غير معتاد على الاستسلام بسهولة فعاجله ماهر بضربة قوية بعقب مسدسه على رأسه، فشجّه حتى تغسل بالدماء، استنجد الحلاق برمزي، وصرخ به ليدافع عنه غير ان أصفاد رمزي كبلت اليد الأخرى للحلاق وقال له: «مش رح دافع عنك»، فأجاب الحلاق مستغربا من دون ان تحور قواه: «ليش إنت مش مع المخابرات الاسرائيلية؟» فقال له: «لا» فرد الحلاق غاضبا ومتحديا: «إذا إنتو زلام فلتوني». أسكتوه وسحبوه الى غرفة مجاورة وضمّدوا جروحهم، وعصبوا عينيه بلاصق خصوصي وقيدوه وأعطوه أربع إبر «فاليوم» لم تعط المفعول المرتجى، فأوثقوه جيدا خشية ان يفلت منهم وألصقوا فمه لئلا يصدر أى صوت يثير جلبه تفضح الخطة ووضعوه في صندوق سيارة من نوع «مرسيدس ٢٣٠» بيضاء اللون، وتولى مفيد قيادتها وجلس ماهر الى جانبه، فيما واكبهم رمزي وفادي كوزال في سيارة أخرى من نوع «ب ام ف» وانطلقوا نحو المعبر الاخير في جزين. خلال مرور السيارتين بالقرب من ثكنة الريحان التقنا بدورية اسرائيلية كانت تمشط الطريق. توقفت السيارتان جانبا، تحدث رمزي مع الجنود الاسرائيليين بلغتهم الأم العبرية، ورفع لهم لوحة تعريف تحمل كلمات عبرية أيضا كان «جيش الدفاع الاسرائيلي» يزود السيارات المدنية بها وقال لهم: «شاباك» وأفسحوا الطريق لتعبر السيارتان فيما الحلاق يثن في عتمة الصندوق. عند مدخل مدينة جزين أنيطت قيادة سيارة «المرسيدس» بفادي كوزال وصعد ماهر ومفيد مع رمزي في السيارة الأخرى، وسبقوه الى المعبر لتسهيل مروره. وصلوا عند الساعة الخامسة إلا خمس دقائق الى المعبر الذي كان بحراسة ثلاثة عناصر من ميليشيا لحد يتأهبون لإقفاله «رسميا» أطلت السيارة «المرسيدس».. دقيقة واحدة ويغلق المعبر. رمزي ورفيقاه يغرقون في حديث مطول مع «اللحدين» الثلاثة يستدرجونهم الى نسيان الوقت. تمر السيارة بأمان ويظل الحديث المشوق دائرا بين هؤلاء ولم يتقطع إلا بعدما غابت السيارة عن الأنظار بحيث أصبح الحلاق في أيد أمينة.. صار لدى القضاء. لم تنته فصول العملية بعد. يتوقف رمزي لحظة واحدة، يبلع ريقه ويتابع: «عدنا الى المنزل لتنظيف الأرض من بقع الدماء وحضر بسام الحاصباني وسليم سلامة الى هناك حيث أخبرناهما بنجاح خطة خطف الحلاق». تحرّكت «الماكينة» الاستخباراتية الاسرائيلية للعثور على الحلاق فلم تفلح، مديرية المخابرات في الجيش اللبناني تعلن من بيروت انتصارها. وبعد ست وثلاثين ساعة يطرق العميل ابو عريضة منزل رمزي نهر ويستدعيه على عجل للقاء المخابرات الاسرائيلية والمثول أمامها. لا مجال هنا للفرار. قاده الى مستعمرة «المطلة» حقق معه وتوصل الاسرائيليون الى الاعتذار منه في بادئ الأمر. كان مفيد نهر وفادي كوزال الذي عاد في اليوم الثاني الى منطقة «الشريط المحتل» يختبئان في بيوت ابل السقي، وبعد ثلاثة ايام من «السجن الافرادي» تمكنا من التسلل الى المنطقة المحررة والنجاة.

٢- بدأ رافع التعامل مع الاسرائيليين عام ١٩٩٢، وقد ذهب إلى إسرائيل حيث تلقى تدريبات، كما كان يتلقى التجهيزات والمتفجرات من طريق البحر والشريط الشائك عند «الخط الأزرق» في الجنوب، ولم يتلق أيا منها من طريق المطار، وقد أقام منذ عام ٢٠٠٠ في حاصيا. كان رافع متورطا في اغتيال الأخوين محمود ونضال المجذوب القياديين في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني في صيدا وكذلك الشهيد علي حسين صالح المسئول في حزب الله، ويذكر أن رافع كان يعمل ضمن شبكة تابعة للموساد نفذت سلسلة من الجرائم والاغتيالات والتفجيرات في أكثر من منطقة في لبنان، ومنها اغتيال جهاد أحمد جبريل نجل الأمين العام للجهبة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة.

٣- تقع جبشيت في قضاء النبطية وهي واحدة من ثمان محافظات يتشكل منها لبنان إدارياً. تبعد جبشيت ٨٠ كلم عن بيروت عاصمة لبنان.

٤- عباس الموسوي (٢٦ أكتوبر ١٩٥٨ - ١٦ فبراير ١٩٩٢)، ثاني أمين عام لحزب الله اللبناني. درس العلوم الإسلامية في النجف في العراق. ساهم سنة ١٩٨٢ في تأسيس حزب الله، وأصبح في سنة ١٩٨٥ مسؤول الشورى للحزب في الجنوب. إنتخب أميناً عاماً للحزب سنة ١٩٩١ خلفاً للشيخ صبحي الطفيلي. في عام ١٩٩٢ اغتالته إسرائيل إثر عودته من إحتفال بذكرى اغتيال الشيخ راغب حرب أقيم في قرية جبشيت في جنوب لبنان. خلفه في أمانه الحزب حسن نصر الله.

♦ دراسات ♦

٢

كتاب عدم المساواة (الجزء الحادى عشر)

تحرير: أورى رام- نيتسا بر كوفيتش ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوى

الماركسية

بقلم: داني بيلك

تعتبر الماركسية بأطوارها وأنواعها المتعددة منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين الاتجاه الرئيسى الذى يوجه النقد لعدم المساواة فى المجتمع الرأسمالى. فبخلاف بعض التوجهات التى كانت تعتبر عدم المساواة نتاجاً ثانوياً للحدائى وللمجتمع الرأسمالى، وتعتبرها نتاجاً غير مرغوب فيه لهما، يمكن التغلب عليه دون تغيير أسلوب الإنتاج نفسه، كانت الماركسية ترى أن عدم المساواة هو نتيجة حتمية وأساسية فى تاريخ الإنسانية عامة، ونتيجة لنظام الإنتاج فى المجتمع الرأسمالى بشكل خاص. ظهر عدم المساواة فى المراحل الأولى من تطور الإنسانية نتيجة لتوزيع العمل بين البشر. فإذا كان المجتمع ينقسم إلى مجموعات تمارس أعمالاً مختلفة، فإن الأساس فى هذا التقسيم هو الأفراد والجماعات التى تملك أدوات الإنتاج، والأفراد والمجموعات التى توفر القوة البشرية أو العمالة (ماركس ١٩٤٢). ويتسبب اختلاف العلاقة بين الأفراد والجماعات وبين أدوات الإنتاج فى عدم مساواة فى توزيع فائض الإنتاج فى المجتمع وتقسيم المجتمع إلى طبقات. ينظر ماركس إلى الصراع على ملكية ثمار العمل - الذى يسميه صراع الطبقات - على أنه المحرك الرئيسى للأحداث فى تاريخ الإنسانية. ومن الممكن أن يكتسب الصراع الطبقي أشكالاً مختلفة اقتصادية وسياسية وأيدولوجية (ماركس وأنجلز ١٩٥٣).

لم يكن عدم المساواة إذن ظاهرة ثانوية أفرزتها الممارسات الإنسانية، بل كان ظاهرة احتلت مكان الصدارة فى التاريخ الإنسانى. وتقوم طريقة الإنتاج فى النظام الرأسمالى على عدم المساواة فى توزيع ثمار العمل. وبالتالى، فإن توجيه النقد إلى عدم المساواة يتطلب توجيه النقد إلى طريقة الإنتاج بالكامل. فلن يكون من الممكن التغلب على عدم المساواة سوى بالتحول إلى طريقة إنتاج مختلفة. وتسعى النظرية الماركسية على كشف آليات التوزيع القائمة على عدم المساواة وطرح طريقة للتحويل إلى نظام إنتاج يتسم بالمساواة. وقد كانت نظرية ماركس فى هذا الصدد فضفاضة وتتسم بالتنوع الشديد. وسيركز هذا المقال على عدد من الجوانب الرئيسية فى فكر ماركس، وكذلك على التوجهات المختلفة التى شهدتها الماركسية بعد ماركس، والعلاقة بين الماركسية والنظريات النقدية الأخرى.

ترجع قدرة الماركسية على أن تصبح الجهة المعلومة والمؤثرة والأيدولوجية الرئيسية للحركات السياسية التى تسعى لتغيير المجتمع الرأسمالى إلى أنها تجمع بين ثلاثة عناصر مختلفة: ١- النقد المنهجى لآليات عمل المجتمع الرأسمالى، وهو نقد قائم على "نظرية القيمة". ٢- الزعم بوجود حاجة إلى الجمع بين الفكر النظرى والممارسة السياسية. ٣- وصف إمكانية استبدال نظام الإنتاج الرأسمالى بنظام إنتاج اشتراكى قائم على المساواة، ووصف الحاجة إلى ذلك والوعد بتنفيذه. حيث تقدم الماركسية وصفاً للتطور

التاريخي لصور مختلفة لعدم المساواة في توزيع ثروة المجتمع. فالمجتمع الرأسمالي من وجهة نظر ماركس هو أسلوب للإنتاج يجري فيه التوزيع بدون مساواة عن طريق استغلال الطبقة العمالية، التي تضطر لبيع قدرتها على العمل. وتتوقع الماركسية أن تؤدي الطريقة الرأسمالية القائمة على الاستغلال إلى انهيار الرأسمالية. وقد أدى الجمع بين هذه العناصر الثلاثة إلى جعل الماركسية نظرية مناسبة للحركة العمالية، التي نظمت نفسها كقوة سياسية تحاول تحقيق ما وعدت به النظرية الماركسية. تقوم النظرية الماركسية على وجود جماعة كبيرة تمثل الأغلبية وتقضي مصلحتها بتغيير نظام الإنتاج، وهذه الجماعة هي الطبقة العمالية. ويتركز النقد الموجه للمجتمع الرأسمالي إلى التجارة باعتبارها العنصر الرئيسي لدى هذا المجتمع. حيث اعتبر ماركس أن إنتاج السلع لأجل تحقيق الربح هو السمة الرئيسية لنظام الإنتاج الرأسمالي. ففي نظم الإنتاج السابقة على الرأسمالية كان الناس ينتجون السلع ويبيعونها مقابل المال حتى يتمكنوا من شراء سلع أخرى. وكان الهدف من عملية المقايضة هو استهلاك مجموعة متنوعة من السلع. وكانت السمة الأساسية التي اتسمت بها نظم الإنتاج المذكورة هي سعيها لإنتاج سلع وبيعها مقابل مال وشراء سلع أخرى تختلف عن السابقة. وفي مقابل ذلك فإن المحرك للإنتاج في المجتمع الرأسمالي هو تحقيق الربح وليس تنوع الاستهلاك السلعي. حيث يستثمر صاحب رأس المال ماله من أجل إنتاج سلع يبيعها مقابل مبلغ يفوق ما استثمره في إنتاجها. وبالتالي فإن السمة الرئيسية للمجتمع الرأسمالي هي زيادة الأموال التي يملكها صاحب رأس المال. وبالتالي فإن السؤال الرئيسي هو: ما هو مصدر الفارق بين المال الذي بدأت به الدورة والذي انتهت به الدورة...؟ أو من أين جاء المكسب...؟ كانت النقطة التي انطلق منها ماركس عندما حاول شرح مصدر المكسب هي نظرية القيمة القائمة على العمل، حسبها طرحها آدم سميث وديفيد ريكاردو. ووفقاً لهذه النظرية فقيمة أي سلعة ليس لها علاقة باستهلاكها وإنما بكمية العمل المبذولة في إنتاجها. غير أن سميث وريكاردو على حد سواء لقيوا صعوبة في تفسير مصدر المكسب وعملية التبادل بين رأس المال والعمل. أما ماركس فقد وضع نقده الأساسي للمجتمع الرأسمالي في تفسيره لهذه الأشياء. ففي عملية التبادل تباع أو تشتري أي سلعة بناء على قيمتها. وتعتبر قوة العمل سلعة ذات طابع خاص لأن لديها القدرة على تغيير قيمة المنتجات. ومعنى أن يتم تقييم العمل كسلعة هو حساب الأجر الذي يدفعه صاحب رأس المال للعامل مقابل عمله. وتقل قيمة هذا الأجر عن قيمة المنتجات التي ينتجها العمال. وهذا الفارق بين القيمتين هو مصدر مكسب أصحاب رؤوس الأموال. فقيمة العمل كسلعة هو المبلغ المطلوب لمضاعفة قيمة السلعة، وهو المبلغ الذي يحتاج إليه العامل لشراء سلع استهلاكية أساسية تعينه وأسرته على البقاء (لأن أسرة العامل هي الإطار الذي يتيح مضاعفة قوة العمل). ورغم أن هذه القيمة تتغير حسب تغير الفترة التاريخية وحسب تغير المجتمع إلا أنها تميل لأن تكون منخفضة، وهي دائماً أقل من قيمة السلعة التي ينتجها العامل. والفارق بين القيمتين هو ما يسميه ماركس "فائض القيمة". وهذه القيمة هي التي تمثل مصدر مكسب صاحب رأس المال. ولأن فائض القيمة يأتي نتيجة امتناع صاحب رأس المال عن إعطاء العامل القيمة الحقيقية لكده فإن مصدر هذا المكسب هو الاستغلال الرأسمالي للعمال. والنتيجة هي أن عدم المساواة والاستغلال هما السمتان الأساسيتان للمجتمع الرأسمالي. وتزيد نسبة الاستغلال بقدر الزيادة في نسبة فائض القيمة، مقارنة بتكلفة السلعة أو مقارنة بتكلفة الاستثمار التي ينفقها الرأسمالي على الرواتب. ويمكن فائض القيمة أن يزيد بشكل مطلق عن طريق إطالة يوم العمل أو بشكل نسبي عن طريق زيادة الإنتاج (عن طريق ترشيد النفقات الإدارية أو التكنولوجيا على سبيل المثال).

لا تقتصر نظرية فائض القيمة التي طرحها ماركس على كشف طبيعة نظام الإنتاج الرأسمالي القائمة على الانتهازية، بل وتضع الأساس للزعم بأن من الممكن بل والضروري إنهاء وجود الرأسمالية. وذلك أولاً لأن نظام الإنتاج الرأسمالي يخلق طبقة اجتماعية من مصلحتها إنهاء وجود النظام الرأسمالي، وهي طبقة العمال. وثانياً لأن الآلية الداخلية التي قامت عليها الرأسمالية تتضمن ميلاً هيكلياً لنقص الأرباح، فيما سيؤدي لأزمة داخلية. وكما رأينا يزعم ماركس أن العمل وحده هو مصدر الربح وليس الآلات. وبناء على ذلك، فكلما زادت الاستثمارات في الآلات (مقارنة بنسبة رأس المال المدفوع في رواتب العمال) كلما انخفضت الأرباح. وتتسبب آلية عمل النظام الرأسمالي وتطوره في جعل أصحاب رأس المال يزيدون من استثماراتهم في الآلات بهدف التغلب على المنافسين. غير أن هذا يتسبب في انخفاض معدل الأرباح. ويتسبب هذا الانخفاض في زعزعة الهدف الرئيسي لنظام الإنتاج الرأسمالي، وهو زيادة الربح، ولذلك فإن الرأسمالية تتنقل من أزمة لأخرى. ووفقاً لرأى ماركس فإن المزاوجة بين الأزمة الحتمية (الناجمة عن انخفاض الأرباح) وبين وجود طبقة تسعى لتصفية نظام الإنتاج الرأسمالي هي التي تتيح الانهيار المستقبلي لنظام الإنتاج الرأسمالي بل وتستوجب حدوثه.

إن الطبيعة الانتهازية للنظام الرأسمالي ليست واضحة للعيان. والعلاقة بين رب العمل وبين العامل تعتبر في نظر هذا النظام عقداً موقعا بين طرفين متساويين بإرادتهما، وليس نتيجة لعمل عشرات الآلاف من العمال الخاضعين للاستغلال. وتعتبر القيمة الخاصة بالمنتجات سمة لهذه المنتجات نفسها وليس نتيجة لعمل آلاف العمال المستغلين. ويزعم ماركس أن الناس في المجتمع

الرأسمالي ينظرون إلى العلاقات بينهم على أنها علاقات بين أشياء. فالتركيبة التجارية تتسبب في إضفاء طابع بشري على الأشياء (عندما نزع مثلًا أن قوى السوق تتطلب سياسة اقتصادية معينة) وفي تشيؤ الأشخاص، أي في جعلهم أشياء (نظراً لأنهم لا يتصرفون بناءً على إرادتهم الحرة وإنما بناءً على متطلبات قوى السوق). ويزعم ماركس أنه كما يعتبر الدين اختراعاً أنتجته مشاعر الإنسان وخيالاته ليتحكم فيه، فإن ما يتحكم في الإنسان في النظام الرأسمالي هو السلع التي أنتجها هو نفسه. ومهمة النظرية هي كشف آليات الاستغلال التي تتبعها الرأسمالية، وبالتالي تعليم طبقة العمال التي لها مصلحة موضوعية في التحول إلى نظام إنتاج قائم على المساواة. وليس في استطاعة النظرية أن تكتفى بالوصف "المجرد" للواقع، ولكنها مطالبة بالمشاركة الفعلية في تغيير هذا الواقع، حسبما أوضح ماركس بقوله: "حتى الآن اكتفى الفلاسفة بشرح مفهوم العالم، والآن عليهم أن يغيروا هذا العالم". وتعد العلاقة الوثيقة بين النظرية وبين الممارسة السياسية من أبرز العناصر المكونة للماركسية التي أتاحت تبنيتها كأيدولوجية رئيسية للسياسة المناهضة للرأسمالية.

وهناك عنصر آخر وهو أن الماركسية تطرح آلية لتسلسل تطور التاريخ الإنساني بحيث يصل في النهاية إلى قيام مجتمع قائم على المساواة. وتضمن لنا هذه الآلية الانتقال "من مملكة الحاجة إلى مملكة الحرية" وهو ما يكفل لها قوة جذب هائلة. وقد عرفت هذه الآلية باسم "المادية التاريخية" (*). وتزعم المادية التاريخية أن البشر يقومون باستمرار بتطوير نظم عمل وتكنولوجيات جديدة من أجل تحسين قدرتهم على إنتاج السلع التي تكفي احتياجاتهم. وقد أطلق على هذه النظم والتكنولوجيات اسم أدوات الإنتاج ولكن عملية الإنتاج لا ترتبط بتطور أدوات الإنتاج فحسب وإنما ترتبط أيضاً بالعلاقات الاجتماعية، متمثلة في طبيعة العلاقة بين العمال وبين ملاك أدوات الإنتاج. وهذه العلاقة الإنتاجية هي الإطار الذي يكفل للملاك أدوات الإنتاج احتكار فائض القيمة، وذلك من خلال التملك المادي للعامل والذي يتخذ شكل أعمال السخرة، وعن طريق أخذ نسبة من الإنتاج في صورة إنتاج إقطاعي واحتكار فائض القيمة في صورة إنتاج رأسمالي. وتصف الماركسية الجمع بين تركيبة معينة "لعلاقات الإنتاج" وبين مستوى معين لتطور أدوات الإنتاج (القوى الإنتاجية) بأنه "تشكيل الإنتاج". ويزعم ماركس أن التطوير الذي لا يتوقف لأدوات الإنتاج يتسبب في ظهور عدم تناسق بين مستوى تطور أدوات الإنتاج وبين علاقات الإنتاج نظراً لاختلاف معدل تطور الطرفين. ويتسبب عدم التناسق المذكور في الحاجة إلى استبدال علاقات الإنتاج الحالية بغيرها والتحول من نظام إنتاجي لآخر (من السخرة إلى العمل الإقطاعي، ومن العمل الإقطاعي للعمل الرأسمالي، وعندما يحين الوقت المناسب يتم التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية أو إلى الشيوعية). وقد صاغ ماركس ذلك في مقدمة كتابه "نقد الاقتصاد السياسي" على النحو التالي:

"عند حد معين من التطور تصل قوى الإنتاج المادية في المجتمع إلى التناقض مع علاقات الإنتاج القائمة، أو مع علاقات الملكية، التي كانت تدور في فلكها حتى الآن. ومن صور تطور قوى الإنتاج تتحول هذه العلاقات إلى قيود لتلك القوى وهنا يبدأ عصر الثورة الاجتماعية" (ماركس ١٩٤٢ ص ١٧).

من الناحية التاريخية كان ماركس يصف صور الإنتاج التالية:

- ١- الصورة القبلية التي ليس بها طبقات ولكن بها توزيع عمل قائم على الجنس.
 - ٢- الشيوعية البدائية التي تأتي نتيجة لوحدة مجموعة من القبائل، حيث نتيجة لهذه الوحدة يحدث اندماج اجتماعي يعيد تقسيم الثروات. ونتيجة لتطور الملكية الخاصة يتطور شكل جديد للملكية.
 - ٣- الرق، الذي يقوم على ملكية طبقة معينة للأراضي والعبيد.
 - ٤- الإقطاع الذي يستولى على كد العمال الكادحين.
 - ٥- الرأسمالية التي في إطارها تقوم طبقة الرأسماليين البورجوازية المالكة لأدوات الإنتاج بالاستيلاء على القيمة المضافة. وتقوم هذه الطبقة باستغلال طبقة العمال التي تحتاج لبيع قدرتها على العمل من أجل كسب رزقها.
- يشهد المجتمع الرأسمالي تناقضاً بين تنامي دور المجتمع في عمليات الإنتاج والتوزيع وبين الملكية الفردية لأدوات الإنتاج. وهذا التناقض هو الذي سيؤدي إلى التحول للنظام الاشتراكي. وسيكون هذا التحول ممكناً لأن الرأسمالية كما قلنا في موضع سابق تفرز الطبقة التي ستؤدي لانهارها، وهي طبقة العمال. فهناك مصلحة مادية لطبقة العمال التي تتعرض للاستغلال في وضع نهاية لهذا الاستغلال، وهو أمر لن يكون ممكناً سوى بتطبيق نظام اشتراكي للإنتاج. ورغم أن ماركس كان مدركاً لكون مؤيدي الانقلاب الاشتراكي بين الطبقة العمالية في عصره أقلية، إلا أنه كان يعتقد أن هذا جاء نتيجة للفجوة بين موقفين؛ الأول هو وجود الطبقة العمالية كطبقة مستقلة بذاتها (نظراً لأنها موجودة كطبقة ولكنها لا تعرف مصلحتها) والثاني تحول الطبقة العمالية لطبقة تدافع عن استقلاليتها (بمعنى أنها ستعرف مصالحها المادية وتدافع عنها، وستدرك أن الوسيلة الوحيدة للدفاع عن هذه المصالح هي التحول للنظام الاشتراكي). ويعتقد ماركس أن هذا التحول لن يكون سهلاً نظراً لانقياد الطبقة العمالية

من الناحية الأيديولوجية والفكرية. وقد أدت السيطرة على أدوات الإنتاج الثقافية (متمثلة في وسائل الإعلام والجامعات ودور النشر والمعاهد البحثية) إلى إعطاء الفرصة للطبقة البورجوازية للسيطرة على التيارات الفكرية في المجتمع. ولذلك يؤكد ماركس أن الأفكار المسيطرة على أى مجتمع هي أفكار الطبقة المسيطرة. حيث تسيطر هذه الطبقة على الجهاز الإدارى للدولة الذى يعتبره ماركس الشبكة التى تتيح للطبقة البورجوازية السيطرة على الطبقات الخاضعة لها. ونظراً لهذه السيطرة الثقافية والفكرية فإن مهمة الأحزاب الاشتراكية هي كشف الطبيعة المستغلة للنظام الرأسمالى وما يتسم به من عدم مساواة جوهري وإعداد المدن الكبرى لتسهم في عملية التحول إلى الاشتراكية.

هل من المحتمل أن يحدث تحول إلى النظام الاشتراكي في الإنتاج؟ وهل سيكون تحول الطبقة العمالية من طبقة مستقلة بذاتها غير مدركة لمصالحها إلى طبقة تعمل من أجل الدفاع عن مصالحها نتيجة لتركيبة النظام الرأسمالى؟ كان الرد على هذه الأسئلة هو ما يميز بين التيارات السياسية الماركسية المختلفة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكان من بين التيارات الماركسية التيار التصحيحي، الذى كان أبرز مفكره إدوارد برنشتاين. وكان هذا التيار لا يعتقد بأنه سيحدث تحول مفاجئ إلى الاشتراكية. كان التصحيحيون يتقبلون النقد الماركسى الموجه للطبيعة المستغلة التى قام عليها النظام الرأسمالى. ولكنهم كانوا يعارضون ما يتعلق بتنبؤ الماركسية بقرب نهاية الرأسمالية. كانوا من ناحية يعتقدون أن الرأسمالية لديها قدرة مبهرة على الصمود، ولكن من ناحية أخرى كان الحزب الاشتراكي الديموقراطى يؤمن بأن لديه القدرة على القيام بإصلاحات هيكلية تدريجية دون حاجة إلى ثورة.

أما التيار الثانى الذى أطلق عليه اسم "الماركسية الأرثوذكسية" في إشارة إلى تشدده، والذى كان أبرز زعمائه كارل كاوتسكي، فقد كان يعتبر أن ظهور الاشتراكية تطور حتمى يرجع إلى الفارق بين مستوى تطور قوى الإنتاج ومستوى تطور علاقات الإنتاج. وقد أسفرت هذه الرؤية النظرية عن نشاط سياسى حذر، كان يسعى إلى الحفاظ على تنظيم الطبقة العمالية في الحزب إلى أن يحين الوقت الذى تصبح فيه الظروف مواتية للتحول إلى الاشتراكية. أما التيار الثالث، وهو التيار اللينيني، فقد كان يعتقد أن تغيير فكر الطبقة العمالية والثورة التى ستقوم بها ليست تطورات ستحدث تلقائياً. كان هذا التيار يعتقد أن هناك حاجة إلى حزب تأسيسى يوجه الطبقة العمالية في تحولها من وضع الركود الذى ليس لديها فيه اهتمام سوى بالظروف المادية التفصيلية، إلى وضع طبقة تدافع عن مصالحها، وهو وضع ستصبح لديها في ظله رؤية سياسية شاملة وثورية.

أدى تطور المجتمع الرأسمالى في النصف الثانى من القرن العشرين إلى كشف النقائص التى تحملها النظريات الثلاثة سالفة الذكر. كان العيب الرئيسى في هذه النظريات جميعها هو اعتقادها أن المجتمع ينقسم بناء على التقسيم الطبقي. غير أن النصف الثانى من القرن العشرين كشف عن الأهمية الشديدة لمحاور أخرى تسبب في عدم المساواة في توزيع الثروات. تتداخل هذه المحاور - التى تتمثل في الهوية الجنسية والهوية العرقية والتعارض بين الإمبراطوريات ومستعمراتها - على امتدادها مع قضايا موضوعية ليس هناك علاقة ثابتة أو موحدة بينها وبين المشكلة الطبقة.

أدت الصراعات التى خاضتها حركات التحرر في العالم الثالث، والصراع من أجل تحرير المرأة، وصراع السود في الولايات المتحدة، والصراع ضد القمع بسبب الهوية في دول أخرى إلى محاولات نظرية لتوضيح الطريقة التى يؤثر بها كل محور من هذه المحاور النضالية على عدم المساواة في توزيع الثروات والنفوذ. أضف إلى هذا أنه من خلال كل من التوجهات والنظريات المرتبطة بهذه الصراعات وبالطبع من خلال توجهات الماركسية وما بعد الماركسية أيضاً جرت محاولات لتفسير العلاقة بين التطورات الطبقة والجنسية والعرقية والاستعمارية ودورها في ظهور عدم المساواة والتأثير على الظروف المعيشية المختلفة للطبقة العمالية أو للنساء أو للجماعات العرقية التى تتعرض للقهر أو للدول التى تئن تحت وطأة الاستعمار. وتدللنا طرق مواجهة عدم المساواة وطرق نضال الجماعات المقهورة على أن الهويات ليست ثابتة ولا نمطية. وأن هناك ارتباط بين محاور القهر المختلفة التى تسهم في صياغة الطبقة أو الهوية العرقية أو الجنسية في شكل اجتماعى معين وفي إطار العالم الرأسمالى بصفة عامة. ومن بين الأمثلة التى تدلل على ذلك الطريقة التى دخلت بها نساء من الطبقات المقهورة إلى سوق العمل قبل النساء اللاتى ينتمين إلى الطبقة المسيطرة أو إلى الجماعات العرقية المسيطرة بوقت طويل أو الكيفية التى تسبب بها الجمع بين الانتماء للطبقة العمالية والانتماء لدولة فقيرة في قدر أكبر من الاستغلال للعمال في دول العالم الثالث.

لا يجب أن يتسبب بروز الجوانب المتعلقة بالهوية - أثناء تحليل علاقات القهر وعدم المساواة - في إخفاء الطبيعة التركيبية والجانب الطبقي في عدم المساواة في المجتمعات الرأسمالية. وتأتى أهمية الماركسية والالتفات لها اليوم نتيجة لإسهامها في إدراك أن عدم المساواة في المجتمع الرأسمالى هيكلية، وأنه شرط لنقل النظام من دولة لأخرى، وأنه منظم وفقاً لتقسيم طبقي.

الأسرة

بقلم: سلفيا فوجل بيزافي

تتحول مؤسسات المجتمع الإسرائيلي - كما هو الحال في المجتمعات الصناعية الأخرى إلى اعتناق مبدأ الفردية. ومن بين المؤسسات التي تعتنق هذا المبدأ الأسرة. حيث تحول الإطار العائلي إلى شأن شخصي يخص الفرد، وأصبح تدخل الدولة في الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق والإنجاب قاصراً على تقديم الغطاء القانوني الذي يعطى الشرعية لرغبات الفرد وتفضيلاته. ووفقاً لهذه النظرية فإن المرأة هي كائن مستقل من حقه أن تكون له حياته الخاصة، التي يشكلها كما يشاء سواء في المجال العام أو في المجال الخاص. ولأن هذا التوجه يتيح ظهور أطر أسرية مختلفة ومتنوعة مثل الأسر ذات العائلين، والأسر التي لها عائل واحد نتيجة للطلاق أو الانفصال أو الوفاة، والأسر المثلية وغيرها. ويعيش أبناء هذه الأسر مجتمعين في بيت واحد أو متفرقين، سواء كان يجمعهم عقد زواج قانوني أو بدون مثل هذا العقد. وتنسم هذه الأسر بصفة عامة بقلّة عدد الأبناء، وبالديموقراطية في التعامل بين الآباء والأبناء. وتطلق البحوث المتخصصة على هذه الأسر اسم "الأسر الجديدة" أو "أسر ما بعد الحداثة".

إلى جانب هذا ورغم التطور الذي ذكرناه آنفاً لا يزال الترابط الأسري هو السمة المميزة للمجتمع الإسرائيلي. ومعنى ذلك أن الأسر التقليدية لا تزال هي التي تحتل مكان الصدارة في حياة الفرد والمجتمع. كشفرة ثقافية تفترض الأسر المذكورة وجود تقسيم يتسم بعدم المساواة، وتعتبره بشكل بديهي قائم على الجنس أو النوع. فالمرأة هي في المقام الأول زوجة وأم. وأهم واجباتها أن تعتني بالأبناء والبيت والأسرة. وإذا كانت تعمل بأجر فإن هذا الأمر لو كان مقبولاً يعد بمثابة مساهمة أخرى منها في إعاشة الأسرة. ومن وجهة نظر الترابط الأسري يعتبر الزواج إطاراً شرعياً لإنجاب الأطفال كما يعد الطلاق انحرافاً عن المعايير المتعارف عليها. وبالتالي فإن الهوية الأسرية كشفرة ثقافية تفرض على الفرد دورة حياته العائلية. حيث يجب عليه الزواج من الجنس الآخر والامتناع عن الطلاق وإنجاب عدد كبير من الأطفال الشرعيين وحظر الإنجاب خارج إطار الزواج. أضف إلى هذا أن توزيع الأعباء بين الجنسين في الأسرة لا يتسم بالمساواة. فالأسرة الصغيرة (التي يتسم بها المجتمع الصناعي الحديث والتي تتضمن الأب الذي يعمل والأم ربة البيت وأبناءهما) والأسرة الموسعة (التي تتضمن الجد والجدة وأبناءهما المتزوجين وأزواجهم وزوجاتهم وأبناءهم غير المتزوجين وبناتهم غير المتزوجات وأحفادهم) هي نماذج تعبر عن هذه الشفرة الثقافية. ورغم اتجاه المجتمع إلى الفردية لا يزال الترابط الأسري هو السمة المميزة للمجتمع الإسرائيلي وإن كان ذلك بأشكال مختلفة وأنماط أسرية مختلفة حسب اختلاف الدوائر الدينية والقومية من يهود ومسلمين ومسيحيين ودروز. وسوف نتحدث عن ذلك في موضع لاحق.

تعد قوانين الأحوال الشخصية هي القوانين المنظمة للحياة الأسرية، ولكن اختلاف أشكال هذه الحياة لدى الجماعات المختلفة يأتي نتيجة للقاء الناتج عن التعددية الطبقية والدينية والقومية لهذه الجماعات، في سياق الرأسمالية الصناعية والاتجاه للعولمة في إسرائيل.

ويستند هذا الزعم إلى افتراض أصبح أساسياً في العقدين الماضيين، وبموجب هذا الافتراض فإن التغيير الكبير في المؤسسة الأسرية في الدول الصناعية يرتبط بالتوسع الشديد في دخول النساء والأمهات إلى سوق العمل اعتباراً من العقد السادس من القرن العشرين. وكان دخولهن إلى السوق مصحوباً بارتفاع شديد في المستوى التعليمي للنساء، وهو ما كان عنصراً رئيسياً (ويعد شرطاً ضرورياً وإن لم يكن كافياً وحده) أسهم في التغيير في المؤسسة الأسرية.

بما يتفق مع ذلك هناك في إسرائيل اتجاه إلى الفردية في الحياة الأسرية في تلك الفئات التي تعرضت بقدر كبير للمشاركة في التطورات التي أسهمت في تحول إسرائيل لمجتمع صناعي، أما الجماعات التي لم تشارك في هذه التطورات المرتبطة بالتصنيع والعولمة - نتيجة للتقسيمات الاجتماعية والدينية والقومية - فقد وجد أن جوانب الترابط الأسري لديها كثيرة، وكذلك الحال في الجماعات التي تعرضت لها وكانت من الجماعات الفقيرة.

في الجماعات التي تعرضت لهذه التطورات ظهر ما وصفه الباحثون بأنه دافع للتغيير في المؤسسة الأسرية، وهو مشاركة الزوجات والأمهات في سوق العمل أما في الجماعات الأخرى فلم تدخل النساء إلى سوق العمل على نطاق واسع، وبالتالي لم تتغير أنماط الحياة الأسرية سوى بقدر قليل. وبمعنى آخر فإن عدم المساواة الاجتماعية والمدني يتسبب في عدم مساواة بين الجنسين في مجالات معينة لدى جماعات محددة في المجتمع الإسرائيلي.

وسوف نناقش هذا الموضوع على ثلاثة مستويات: الأول الاتجاه للفردية في الأسرة وحدوده - مؤشرات ديموجرافية، والثاني

الحياة الأسرية في إسرائيل على ضوء اللقاء بين الرأسالية والدين، والثالث مستوى النتائج. يتضح لنا من نظرة سريعة إلى الجدول رقم واحد أن إسرائيل هي أكثر المجتمعات الصناعية من ناحية الترابط الأسري. حيث ترتفع في إسرائيل أعداد حالات الزواج والإنجاب وتقل حالات الطلاق، وينجب الإسرائيليون عدداً كبيراً من الأطفال الشرعيين وعدداً محدوداً من الأطفال خارج إطار الزواج. وإذا نظرنا حتى إلى اليابان التي تعتبر مجتمعاً صناعياً محافظاً مثل إسرائيل في هذا الشأن، لوجدنا أن نسبة الخصوبة فيها تقل عنها في إسرائيل بنحو ٥٠٪.

جدول رقم (١): مؤشرات الترابط الأسري - مقارنة بين إسرائيل والمجتمعات الصناعية الأخرى (١٩٩٦)

الدولة	نسبة الزواج (١)	نسبة الطلاق (٢)	الإنجاب (٣)	إنجاب غير المتزوجات (٤)
إسرائيل	٦,٦	١,٦	٢,٩	٢,٣٪ (لليهود فقط)
الاتحاد الأوروبي (٥)	٥,١	١,٨	١,٤	٢,٤٪
الولايات المتحدة	٨,٨	٤,٤	٢,٠	٣,٢٪
كندا	٥,٢	١,٦	١,٦	٣,١٪
اليابان	٦,٤	١,٤	١,٤	١٪ (١٩٩٤)

- (١) عدد وثائق الزواج لكل ١٠٠٠ نسمة التي تصدرها جهة تسجيل قانونية ومعتمدة.
- (٢) عدد وثائق الطلاق الصادرة وفقاً للقانون لكل ١٠٠٠ نسمة.
- (٣) عدد الأطفال الذين من المنتظر أن تلدهم المرأة على امتداد حياتها.
- (٤) عدد حالات الولادة التي تلدها غير المتزوجات من بين كل ١٠٠ حالة.
- (٥) في عام ١٩٩٦ كان الاتحاد الأوروبي يضم ١٥ دولة وهي: النمسا وإيطاليا وأيرلندا وبلجيكا وبريطانيا وألمانيا والدنمارك وهولندا واليونان ولوكسمبورج وأسبانيا والبرتغال وفنلندا وفرنسا والسويد.
- صدرت هذه البيانات عن المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، عام ٢٠٠٠، راجع الجداول رقم (٣-١)، و(٣-١٢)، (٣-١٦) في الصفحات ٨٤، ٨٦ عن أعوام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ في الكتاب السنوي للإحصاء.
- من مراجعة الجدول رقم (٢) - الذي يصف أبعاد الترابط الأسري الذي تتسم به جماعات معينة من مواطني دولة إسرائيل - يزيد تحققنا من الزعم بأنه كقاعدة يعتبر المجتمع الإسرائيلي من المجتمعات التي يشتد فيها الترابط الأسري. غير أنه لا شك أن هناك توجه إلى استبدال هذا الترابط بالفردية بين اليهود. وهذا الوضع لا يشبه الوضع السائد بين الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين أم دروزاً. فرغم التباين المحدود بناء على المؤشرات الديموجرافية فإن المجتمع العربي في إسرائيل لا يزال مجتمعاً قائماً على الترابط الأسري. وفي هذا الصدد يجدر بنا الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بأبناء غير المتزوجة هي بيانات تخص المواطنين اليهوديات فقط. وهذا ليس من قبيل الصدفة. فلدى المجتمع الفلسطيني بعناصره المسلمين والمسيحيين والدروز يعتبر إنجاب الأطفال خارج إطار الزواج تدنيساً لشرف العائلة. وقد يصل العقاب عن هذا إلى حد قيام الأب أو الشقيق بقتل "المنحرفة" وأحياناً يقتلها زوجها كما حدث في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك فإن هذا المؤشر الديموجرافي لا يظهر في الجدول رقم ٢ الذي يتناول تلك الجماعات.

جدول رقم (٢): جوانب الترابط الأسري حسب الجماعة السكانية (١٩٨٥-١٩٩٩) (١)

مؤشرات الترابط الأسري	الجماعات السكانية	السنة	
		١٩٨٥	١٩٩٩
نسبة الزواج	عموم السكان	٦,٩	٦,٧ (٢)
	اليهود	٦,٧	٦,١
	المسلمون	٨,٦	٧,٩
	المسيحيون	٦,٢	٥,٧ (٢)
	الدروز	٩,٥	٩,٣
	عموم السكان	١,٢	١,٧
نسبة الطلاق	اليهود	١,٣	١,٩
	المسلمون	٠,٨	١,١
	المسيحيون	٠,٢	٠,٢
	الدروز	٠,٧	٠,٨
	عموم السكان	٣,١٢	٢,٩٨ (٢)
	اليهود	٢,٨٥	٢,٦٧ (٢)
الخصوبة العامة	المسلمون	٥,٥٤	٤,٧٦ (٢)
	المسيحيون	٢,٤١	٢,٦٢ (٢)
	الدروز	٥,٤٠	٣,١٠ (٢)
	عموم السكان	٣,١٢	٢,٩٨ (٢)

(١) ١٩٨٥: في هذا العام قامت أول حكومة وحدة وطنية بوضع الخطوط الأساسية للسياسة الليبرالية الجديدة، ولا تزال هذه الخطوط هي السمة المميزة للاقتصاد الإسرائيلي.
(٢) تنطبق هذه البيانات حتى عام ١٩٩٨.
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ١٩٨٦، جدول ج ١، و جدول ج ٣، عام ٢٠٠٠ ص (٣-١)، (٣-١٢).

تمثل الأسرة سمة مميزة للمجتمع الإسرائيلي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأديان المعترف بها في إسرائيل تركز الترابط الأسري، وهو ما يؤدي لوجود قواعد تسهم في تشكيل سلوك الأفراد. ويعمل التطور الرأسمالي في الاتجاه المعاكس. فهو يفكك الترابط الديني الأسري، لأنه يبنى التوجه للفردية سواء على مستوى الممارسة أو على مستوى الخطاب العام، ويضفي الشرعية على التوجه للفردية في مؤسسات المجتمع ومن بينها الأسرة. وفي إسرائيل هناك تداخل شديد بين مدى الالتحام بالرأسمالية العالمية - أي بالفرص التي تنتجها في مجال العمل وثقافة الفردية التي تبناها - وبين توزيع السكان وفقا للجماعات الدينية والقومية المعترف بها. وبهذه الطريقة تقتبس الرأسمالية التقسيم على أساس ديني وطبقي وقومي وتكرسه.
تقوم جميع الأديان المعترف بها في إسرائيل على توجه يرى أن الرجل هو الدعامة الأساسية للأسرة، وتعتمد سلطة الرجل على المرأة على عدم المساواة في توزيع المهام داخل الأسرة على أساس النوع. حيث تنتمي الزوجة إلى زوجها ومن واجبها الانصياع لأوامره. وفي مقابل ذلك فإنه يلتزم بتوفير الحماية الاقتصادية والمادية لها.
بالإضافة إلى ذلك هناك قيود كثيرة قانونية ومعارية على الحق في الزواج والطلاق. وتعبر هذه القيود عن رغبة جميع الجماعات الدينية والقومية في الحفاظ على "استقرار الأسرة" حسب تفسيرها، بحيث تصبح الأسرة قضية جماعية ليس لإرادة الفرد سوى تأثير ثانوي بشأنها. وعلى سبيل المثال فإن الزواج بين أبناء الديانات المختلفة ليس مسموحا به في إسرائيل، إلا إذا قام الطرفان الراغبان في الزواج بالزواج في الخارج وسجلا علاقتهما بعد ذلك في وزارة الداخلية. كذلك فإن الطلاق مسموح به بإرادة الرجال فقط ودون موافقة النساء (ويسمى إجراء الطلاق إنهاء عقد الزواج لدى اليهود والطلاق لدى المسلمين)، ولكن الحفاظ على

”استقرار الأسرة“ يجعل من غير الممكن للنساء الطلاق دون موافقة أزواجهن. بالنسبة لليهود، عندما يرفض الزوج تطليق زوجته أو عندما لا يكون قادراً على ذلك - لأنه مسافر إلى خارج البلاد أو لأنه مات دون أن يعرف أحد مكانه - تبقى الزوجة معلقة، ولا يكون في استطاعتها الزواج ولا إنجاب الأطفال حتى لا يصبح أطفالها أبناء غير شرعيين، فلا يصبحون جديرين بالانتماء إلى الشعب اليهودي. أما بالنسبة للمسلمات والدرزيات ففي استطاعتهم اللجوء إلى القاضي الشرعي للحصول على الطلاق، ولكنهم يدفعون ثمناً فادحاً للحصول على الطلاق، يتمثل في فقدان حق حضانة الأطفال لدى المسلمات والمنع من الزواج ثانية لدى الدرزيات، ولدى كلتا الجماعتين يكون على المرأة بعد الطلاق الحياة مع أسرتها وليس وحدها. أما لدى المسيحيين وأغلبهم في إسرائيل كاثوليك فحظر الطلاق ينطبق على الرجال والنساء على حد سواء، نظراً لأنهم يتزوجون زواجا كاثوليكياً.

وفقاً للشرائع الدينية المشار إليها آنفاً فإن المرأة لا تملك جسدها، وإنما يملكه زوجها وأسرته (هناك وصية دينية بالتناكح والتكاثر في اليهودية والإسلام). وبناء على ذلك فهناك صلة وثيقة وقاطعة بين البكارة والزواج والإنجاب. أضف إلى ذلك أن جميع هذه الديانات تدعو للاحتشام بقدر أو بآخر، وجميعها تصور المرأة على أنها تمثل خطراً على النظام الاجتماعي بسبب هويتها الجنسية، وتقيد من ظهورها في الساحات العامة ومن تحركاتها في الأماكن العامة، ونتيجة لذلك فكثيراً ما تجد النساء في إسرائيل أنفسهن مضطرات للعمل في بيئة نسائية، وفي كثير من الأحيان يكون ذلك تحت رقابة لصيقة من أبناء أسرهن.

يعد انعدام المساواة الاجتماعية الاقتصادية بسبب الأصل العرقي أحد المقاييس الثابتة في النسيج الاجتماعي في إسرائيل. وللتدليل على ذلك يمكن الإشارة إلى أن العامل الإشكنازي يحصل على راتب يفوق راتب العامل الشرقي بنحو النصف ويبلغ ضعف راتب العامل العربي. ويمكننا أيضاً الإشارة إلى أن اليهود الأرثوذكس ينتمون إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض، مثل الإثيوبيين، بينما ينضم المهاجرون الجدد من الاتحاد السوفيتي السابق بسرعة إلى الإشكناز من أبناء الطبقة المتوسطة. وتزيد العولة التي تتسلل إلى المجتمع الإسرائيلي من عدم المساواة. حيث تزيد الأقوياء من أصحاب الأموال والمؤهلات الدراسية والعلاقات الاجتماعية قوة وتزيد الفئات الأخرى فقراً.

يصاحب عدم المساواة بين الجنسين عدم مساواة على المستوى الطبقي والديني والقومي، بحيث لا يكون من الممكن الحديث عن عدم المساواة بين الرجال والنساء فقط، بل تصبح هناك حاجة للحديث عن عدم المساواة بين النساء بناء على الانتماء الاجتماعي. يمثل النساء (فوق سن الخامسة عشرة) بصفة عامة ٤٤٪ من القوة العاملة. كذلك فإن ٤٦٪ من النساء يعملن مقابل ٦١٪ من الرجال. ولكن راتب النساء يبلغ ٨٠٪ من راتب الرجال عن ساعة العمل لنفس صاحب العمل أو عن عمل مماثل. تبلغ نسبة فترة العمل في الوظائف التي بدوام جزئي ٣٦٪ للنساء مقابل ١٦٪ للرجال (راجع الكتاب السنوي للإحصاء لعام ٢٠٠٠ ص ٦). وبلغت نسبة النساء فيمن يحصلون على الحد الأدنى للأجور ٦٠٪. تشير البيانات المذكورة آنفاً إلى المسارات الحياتية المختلفة القائمة على التمييز بين الجنسين. فأغلب النساء في إسرائيل لا يعملن، ونسبة كبيرة من العاملات يعتبرن عائلاً ثانوياً، بمعنى أن المرأة التي لديها في هذه الحالة ”زوج عائل“ تقوم بجلب مساهمتها المتواضعة لصالح الأسرة.

غير أن الطرح السابق للأمور هو طرح جزئي لأن التفاوت بين النساء بناء على أصلهن العرقي لا يقل أهمية عن ذلك. تنتمي ٤٦٪ من النساء إلى القوة العاملة، وتصل نسبتهن بين اليهود إلى ٥١٪ بينما تصل بين العرب إلى ٢٢٪ (الكتاب السنوي للإحصاء لعام ٢٠٠٠ ص ٦). في عام ١٩٩٦ كانت نسبة ١٣ من المسلمات و ٢٩٪ من الدرزيات ونحو ٣٣٪ من المسيحيات جزءاً من القوة العاملة. كما كانت نسبة ٧١٪ من النساء اليهوديات - اللاتي لديهن أطفال يقل عمرهم عن ١٥ عاماً - يعملن مقابل أجر في مقابل ١٧٪ فقط من النساء العربيات. وبالإضافة إلى ذلك ففي عام ١٩٩٩ كانت نسبة ٧٥٪ من النساء اليهوديات الإشكنازيات والشرقيات في سن الإنجاب - بين ١٥ عاماً و ٤٠ عاماً - يعملن بأجر (الكتاب السنوي للإحصاء لعام ٢٠٠٠ - جدول ٣-١٢). وبالتالي فلا غرابة أن وصفت الباحثة يزرع عثلي التطورات الجارية في سوق العمل على النحو التالي: ”ترتبط مظاهر عدم المساواة على أساس الانتماء الطائفي والقومي في إسرائيل بمكان السكن والتعليم ونوعية العمل. وعلى سبيل المثال ففي وسط إسرائيل وفي المدن الكبرى تعتبر فرص العمل والمشاركة في الأطر التعليمية التي تكسب خبرة أكثر مقارنة بالمدن النائية والمدن النامية التي تسكنها نسبة أكبر من أبناء الطوائف الشرقية والعرب.. وتزيد نسبة النساء الإشكنازيات العاملات في المهن الأكاديمية والإدارية مقارنة بنسبتهن في سوق العمل، بينما تزيد نسبة النساء الشرقيات اللاتي ينتمين إلى الجيل الأول في المهن العمالية في مجال الصناعة، أما النساء الشرقيات اللاتي ينتمين إلى الجيل الثاني فنسبتهن أكبر في الوظائف المكتبية“. أما عن الفلسطينيين من ذوات الجنسية الإسرائيلية فتقول: ”إن نسبة النساء المتعلّمات بينهن محدودة، وهن يعملن في مهن مثل التمريض والتعليم والخدمة الاجتماعية، وخاصة في المؤسسات الحكومية في البلدات العربية، حيث يحظن بالحماية من منافسة النساء اليهوديات. أما النساء العاملات الأخريات فأغلبهن يعملن في أعمال تدر عليهن الحد الأدنى للأجر أو أقل منه“ (١٩٩٩ ص ١٩٩ - ص ٢٠٠).

يمكن أن نستنتج مما سبق أن نسبة كبيرة من النساء من الزوجات والأمهات ليست جزءاً من القوة العاملة، لأنهن منفصلات عن التطورات الاقتصادية العالمية أو ليس لهن بها سوى صلة محدودة، غير أن هذه الصلة المحدودة تتيح اتساع نطاق التأثيرات بهذه التطورات. ونتيجة لذلك فإن الدافع للتغيير في مؤسسة الأسرة في هذه القطاعات الثانوية ليس له وجود أو ليس له سوى وجود جزئي فقط، وبالتالي فإن التطورات في اتجاه انتشار الفردية في المؤسسة الأسرية محدودة للغاية أو ليس لها وجود على الإطلاق.

يمكن الآن أن نحدد أنواع الأسر القائمة في إسرائيل وأن نفهم كيف يرتبط تكريس الحكم الديني وعدم المساواة الاجتماعية بعدم المساواة داخل الأسرة. تعد الأسر التي توصف بأنها "الأسر المعاصرة الجديدة" هي الأسر القياسية الأكثر انتشاراً في إسرائيل. في هذه الأسر هناك زواج بين الرجل والمرأة بالمفهوم الديني والقانوني. وتعرض هذه الأسر لتطورات عصر الصناعة، حيث يعمل الطرفان بأجر ويكون الرجل هو "العائل الرئيسي" للأسرة والمرأة "عائلاً ثانوياً". في بعض الأحيان يساعد الرجل زوجته في الأعمال المنزلية. ولا يكون المناخ الأسري قائماً بالضرورة على وجود سلطة مطلقة. وهذه النوعية من الأسر هي النموذج الأكثر انتشاراً في المجتمع اليهودي، وقد بدأ هذا النموذج في الانتشار في المجتمع الفلسطيني، ولا سيما بين سكان المدن والمثقفين بين المسلمين والمسيحيين والدروز. تنجب هذه الأسر ثلاثة أبناء في المتوسط لدى اليهود وأربعة لدى الفلسطينيين، فيما عدا المسيحيين منهم الذين تشبه معدلات المواليد لديهم مثيلاتها لدى اليهود.

هناك أيضاً أنماط أسرية شديدة التحفظ لدى اليهود الأرثوذكس ولدى العرب. حيث لم تؤثر تطورات عصر الصناعة على اليهود الأرثوذكس، أو كان تأثيرها عليهم جزئياً، بناء على اختيارهم، فيما انفصل أغلب العرب عن هذه التطورات نتيجة لعدم المساواة المؤسساتية والمنهج ضدهم (سموحة ١٩٩٩). ولكن النتيجة كانت متشابهة في الحالتين. حيث ترتفع مؤشرات الترابط الأسري بشدة لدى هذه الأسر وتزيد قوة السلطة الأبوية. وليس في استطاعة النساء اليهوديات من الطائفة الأرثوذكسية اكتساب سلطة في أسرهن ومجتمعاتهن نتيجة لانخراطهن في سوق العمل، بل يعد عملهن وسيلة أخرى لإخضاعهن للنظام الاجتماعي الذي تحدد لهن. وأقصى ما في الأمر أن انتهاكهن لسوق العمل (الذي يكون عادة بين نساء في بيت أو مجتمع قريب) يكسبهن نفوذاً معيناً - ولكنه غير رسمي - داخل الأسرة.

تنتشر أسر ما بعد الحداثة بين طبقة سكانية محدودة للغاية، وتنتشر بصفة خاصة في المدن بين المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة والطبقة الراقية (وفي المستعمرات التعاونية إلى حد كبير). وتعد هذه الطبقة أكثر الطبقات تعرضاً لتطورات العولمة، بل ويعتبر بعض أبنائها من الرواد في هذه التطورات. وأغلب أسر هذه الطبقة يهودية، ولكن من الممكن أن نجد فيها أيضاً بعض الأسر العربية.

جدير بالذكر أيضاً أن بعض الأسر أحادية العائل تتجاوز قليلاً حدود الوصف الذي ورد هنا لأسر ما بعد الحداثة. وتمثل هذه الأسر - التي يقل عمر الأبناء فيها عن ١٧ عاماً - نسبة ١٠٪ من الأسر الإسرائيلية. وإذا شئنا التقسيم بدقة فسنجد أنها نحو ١١٪ من الأسر يهودية ونحو ٥٪ عربية. وللمقارنة فقد وجدنا أنه في أغلب الدول الغربية تمثل الأسر ذات العائل الواحد التي لديها أطفال يقل عمرهم عن ١٧ عاماً نسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من الأسر.

يرأس نحو ٨٥٪ من الأسر ذات العائل الواحد نساء. ويعد مجرد وجود شرعية لتولي امرأة لقيادة الأسرة وحدها، بدون رقابة من زوجها أو أهلها أو أسرة زوجها، ظاهرة من الظواهر المميزة لما بعد الحداثة، وتمثل جزءاً من التوجه على الفردية الذي أشرنا إليه في موضع سابق. ولكن هناك نسبة كبيرة من الأسر أحادية العائل هي أسر فقيرة، وهذا هو وجه الاختلاف مقارنة بأسر ما بعد الحداثة في الدول الأخرى. حيث تصل نسبة الأسر الفقيرة بين الأسر ذات العائل الواحد إلى ٣٠٪ مقارنة بنسبة ١٦,٧٪ بين عموم السكان. وتشير هذه البيانات بوضوح إلى الانعكاسات السلبية لسوق العمل القائم على التمييز بين الجنسين وإلى تقلص دور دولة الرفاهية. ويتطلب تغيير هذا الوضع - كما هو الحال فيما يتعلق بتغيير أي شيء له صلة بالفقر - تخطيط سياسة اجتماعية وتأسيس دولة رفاهية قائمة على الحقوق الاجتماعية والمدنية العالمية التي تأخذ في اعتبارها ما حدث في المجتمع الإسرائيلي من اتجاه للفردية في المؤسسة الأسرية.

شهدنا كيف يسهم تكريس أحكام الدين وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيل ملامح المقاييس المختلفة للترابط الأسري والمقاييس المختلفة التي ترصد عدم المساواة على أساس النوع بين جماعات سكانية معينة، بحيث يمكن القول بأن أحكام الدين وعدم المساواة الاجتماعية والمدني يتقلان ويكرسان عدم المساواة على أساس النوع في تلك الجماعات السكانية. ومن هنا لا بد أن نستنتج أن كل من يسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين لا بد أن يتعامل مع المساواة الاجتماعية باعتبارها جزءاً من حقوق الإنسان وحقوق المواطن في المجتمع الديمقراطي الصناعي. والعكس أيضاً صحيح. وليس من الممكن تحقيق أحد الأمرين دون الآخر. وتجاهل هذه المقاييس التي توجد بينها صلة وثيقة، ورفع راية الليبرالية الجديدة فقط كحل سحري لن يؤدي سوى لزيادة عدم المساواة والانقسام الاجتماعي.

(*) تعتمد المادية التاريخية على العامل الاقتصادي في تحديد جميع المظاهر الاجتماعية، حيث يرى ماركس أن تطور الفكر والفلسفة والعلم واللغة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل الاقتصادي وأدوات الإنتاج، وأن السبب في أي تطور يحدث للإنسان هو حاجة وسائل الإنتاج إلى هذا التطور. ويدلل ماركس على ذلك باكتشاف الآلة البخارية في نهاية القرن الثامن عشر، حيث يقول إن اكتشاف الآلة البخارية لم يكن نتيجة لفكر أو علم أو عامل آخر، بل جاء نتيجة حاجة الإنتاج والعامل الاقتصادي لمثل هذه الآلة، فالسبب وراء اختراع الآلة البخارية هو المادة، وينطبق هذا التحليل على جميع حالات التطور التي مرت بها الإنسانية.

♦ دراسات ♦

٣

على أسوارك يا قدس وضعت حراساً مركز بيجين - السادات للدراسات الإستراتيجية دراسات في الأمن القومي (ديسمبر ٢٠٠٨)

بقلم: مجموعة باحثين - ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

* مقدمة:

منذ مؤتمر كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠، تم رفع الحظر عن الإجماع القومي بشأن الإبقاء على القدس كمدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ومنذ ذلك الحين قوبلت المطالبة بتقسيم المدينة وتسليم أجزاء منها للفلسطينيين بموافقة من جانب فئة قليلة في المنظومة السياسية الإسرائيلية أملاً في التوصل إلى نهاية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأصبحت قضية القدس جزءاً من المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

(١)

المجتمع والسكان في القدس

بقلم: يوسى شلهف

من خلال الخريطة السكانية للقدس ووفقاً لنوعيات السكان - الديانة، القومية، مدى التدين والطبقة الاجتماعية الاقتصادية - يمكننا أن نلاحظ وجود ثلاثة قطاعات لكل منها موقعها الجغرافي: سكان يهود يتألفون من شرائح اجتماعية - اقتصادية ذات مستويات من مرتفعة إلى منخفضة، سكان يهود حريديم من شريحة اجتماعية اقتصادية متوسطة - منخفضة ومنخفضة، وسكان مسلمون من شريحة اجتماعية اقتصادية متوسطة - منخفضة ومنخفضة. يقطن السكان اليهود الجزء الغربي من القدس، في حين يقطن القطاع الحريدي أساساً شمال المنطقة اليهودية، بينما يقطن السكان المسلمون شرق المدينة. تقطع الامتداد الجغرافي لكل هذه القطاعات مراكز التقاء مع قطاعات أخرى. وإلى جانب الأراضي المنفصلة لمختلف القطاعات السكانية، هناك أيضاً خطوط ونقاط تماس.

الجدول رقم (١): سكان القدس وفقاً للجماعات السكانية (١٩٦٧ - ٢٠٠٦)

العام	سكان المدينة	نسبة اليهود	نسبة العرب
١٩٦٧	٢٦٦٣٠٠	%٧٤	%٢٦
١٩٩٠	٥٢٤٥٠٠	%٧٢	%٢٨
٢٠٠٠	٦٥٧٥٠٠	%٦٨	%٣٢
٢٠٠٦	٧٣٣٣٠٠	%٦٦	%٣٤

يتبين بوضوح من الجدول رقم (١) أن هناك انخفاضاً مستمراً في نسبة اليهود بالقدس مقابل زيادة في نسبة السكان العرب بها، هذا إلى جانب النسبة الديموجرافية المتزايدة للسكان اليهود، الذين يقطنون المناطق التي تم ضمها للمدينة بعد عام ١٩٦٧، من إجمالي السكان اليهود بالقدس: في عام ١٩٧٢ كان يقطن تلك المناطق ٤٪ فقط من إجمالي يهود القدس، وفي عام ١٩٨٣ ارتفع عددهم إلى ٢٥٪ من إجمالي اليهود بالمدينة. وهذه البيانات تدل بالتأكيد على مؤشرات البناء والتنمية بالقدس في تلك السنوات. كانت الفترة ما بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٨٣ هي الفترة التي شهدت أكبر زيادة للسكان اليهود في المناطق التي أضيفت إلى المدينة، حيث أضيف ٩, ٢١٪ إلى السكان اليهود في تلك المناطق، بينما لم يزد عدد السكان العرب في تلك المنطقة إلا بنسبة ٥, ٣٪.

تشير نسبة المواليد إلى فجوة تتقلص تدريجياً بين السكان اليهود والسكان العرب، حيث كانت هذه النسبة في عام ١٩٧٥ تبلغ ٢٩ مولوداً لكل ألف نسمة بين السكان اليهود، مقابل ٤٣, ٥ مولود لكل ألف نسمة بين السكان العرب. وفي عام ٢٠٠٠ انخفضت النسبة إلى ٢٤, ٦ في الألف بين السكان اليهود ثم عادت وارتفعت قليلاً إلى ٢٥, ٤ في الألف في عام ٢٠٠٦. مقابل ذلك انخفض معدل المواليد العرب إلى ٣٠, ٤ في الألف في عام ١٩٨٥، وهو المعدل الذي عاد للارتفاع إلى ٣٧, ٩ في الألف عام ١٩٩٥، ومنذ ذلك الحين وهو ينخفض باستمرار حتى وصل إلى ٣٠ مولوداً لكل ألف نسمة في عام ٢٠٠٦. وفي العقدين الأخيرين كانت الزيادة الطبيعية هي العامل الرئيسي للزيادة السكانية في المدينة. منذ عام ١٩٨٥ كان ميزان الهجرة بين البلدات في إسرائيل سلباً - أي أن عدد السكان المهاجرين إلى المدينة كان أقل من عدد المهاجرين منها (لا تشمل هذه البيانات الهجرة اليهودية من الخارج).

الجدول رقم (٢): السكان في القدس وفقاً للسن والجماعات السكانية (٢٠٠٦)

إجمالي عدد السكان	حتى سن ١٤ سنة	من سن ٦٥ فأعلى
إجمالي عدد السكان	%٣٥	%٨
السكان اليهود	%٣١	%١١
السكان العرب	%٤٢	%٣
السكان اليهود الحريديم	%٤٤	%٦
السكان العرب المسلمون	%٤٣	%٣
عموم السكان اليهود	%٢٣	%١٣
السكان العرب المسيحيون	%٢١	%١٣
السكان المسيحيون غير العرب	%١٦	%١٧

يكشف الجدول الخاص بالتركيبة السنية لسكان القدس، الذي يتطرق إلى نسبة الأطفال (حتى سن ١٤ سنة) ونسبة الكبار

(من سن ٦٥ فأعلى)، عن فروق كبيرة بين السكان اليهود والسكان العرب: فقد كانت نسبة الأطفال بين السكان العرب أعلى من مثيلتها بين السكان اليهود في حين كانت نسبة الكبار بين السكان اليهود أعلى بكثير من النسبة بين السكان العرب. من المعروف أنه كلما كانت نسبة الأطفال بين السكان أعلى كلما انخفضت نسبة الكبار لأن الأرقام هنا نسبية وليست مطلقة. إلا أن التقسيم الأكثر دقة، أي التقسيم داخل الجماعات ذاتها سيكشف عن ظاهرة مثيرة للاهتمام ولكنها ليست مفاجئة: نسبة الأطفال بين السكان المحافظين - التقليديين عالية جداً، وينطبق ذلك أيضاً على السكان اليهود الحريديم والسكان العرب المسلمون. ورغم التقارب في نسبة الأطفال - نتيجة لمعدلات المواليد العالية - إلا أن هناك تفاوتاً بين هذه القطاعات السكانية في نسبة الكبار، حيث تبلغ نسبة الكبار بين السكان اليهود الحريديم ضعف نسبتهم بين السكان العرب المسلمين، ما يعنى متوسط عمر أطول نتيجة توفر الخدمات الصحية والرعى العالى بهذه الخدمات. من ناحية أخرى، تكشف المقارنة بين الجماعات الأقل التزاماً بالتقاليد الدينية - عموم السكان اليهود والسكان العرب المسيحيون - عن تشابه في كل من نسبة الأطفال ونسبة الكبار بين السكان.

تشابه خريطة نسبة الشباب (من ٢٠ إلى ٣٤ سنة) بين إجمالى السكان في المدينة مع جدول التركيبة السنية لسكان القدس، وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٥. وتبين هذه الخريطة أن نسبة الشباب في معظم ضواحي وأحياء القدس منخفضة، باستثناء التجمعات السكنية التي يقطنها شباب في هار هاتسوفيم وفي جفعات رام (طلاب الجامعة العبرية)، وكذلك في عدد من الأحياء الحريدية وأبرزها هارنوف، وفي حى جفعات مردخاي (طلاب مدرسة الخليل الدينية)، وفي بعض الأحياء العربية. تتجسد صورة القدس كمدينة دينية في أسلوب تصويت سكانها في الانتخابات. ما يقرب من نصف الناخبين بالقدس في الانتخابات الكنيست السابعة عشرة (٢٨ مارس ٢٠٠٦) أعطوا أصواتهم لأحزاب دينية (٤٦٪)، وأعطى ما يقرب من ثلث عدد الناخبين (٣٣، ٨٪) أصواتهم لأحزاب حريدية (يهود التوراة وشاس). كما يمثل الطابع الدينى لسكان المدينة في الجدول التالي، تنقسم بنحس «مدى التدين» وفقاً للتوصيف الذاتى للسكان، وبموجب استطلاع أجراه المكتب المركزى للإحصاء بمناسبة يوم القدس في عام ٢٠٠٧.

الجدول رقم (٣): مدى تدين سكان القدس اليهود في إسرائيل وفي مدن مختارة (٢٠٠٦)

مدى التدين	إسرائيل	القدس	تل أبيب	حيفا	ريشون لتسيون	أشدود
حريدي	٧٪	٣٠٪	١٪	٣٪	٠٪	٧٪
متدين	١٠٪	١٤٪	٥٪	٥٪	٦٪	٨٪
محافظ	٣٩٪	٣٣٪	٣٦٪	٢٦٪	٤٥٪	٥٣٪
علماني	٤٤٪	٢٢٪	٥٨٪	٦٧٪	٤٩٪	٣٢٪
إجمالي	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

مع كل التحفظ من عبارة «مدى التدين» - لأننا لانملك جهازاً نقيس به مدى التدين - ربما كان من الأفضل استخدام عبارة «السمات الدينية»، فإن الغالبية العظمى لسكان القدس يعتبرون أنفسهم متدينين ومحافظين. (الخاتمان الخاصتان بالقدس وحيفا في الجدول الأصلي لا يبلغ مجموعهما ١٠٠٪، ويبدو أن هذا ناتج عن عملية «تقريب» غير دقيقة للنسب المئوية). في هذا الصدد تختلف القدس كثيراً عن تل أبيب وعن حيفا، وهي تتميز أيضاً - من خلال البيانات الخاصة بعموم الإسرائيليين - بنسبة منخفضة من العلمانيين. تتجسد السمات الدينية لسكان المدينة في البيانات الخاصة بنسبة المشاركة في قوة العمل. بالنظر إلى نسبة المشاركة في قوة العمل المدنية، كنسبة من الشريحة السكانية في سن ١٥ سنة فأعلى، وفقاً لعدد سنوات التعليم ووفقاً للجنس في عام ٢٠٠٦، يتبين أنه حتى مستوى تعليمى يبلغ ١٢ سنة دراسية، كانت نسبة مشاركة الرجال أعلى من مثيلتها بين النساء. في مقابل ذلك، من مستوى تعليمى يبلغ ١٣ سنة دراسية فأكثر - خاصة على مستوى التعليم الأكاديمي (١٦ سنة دراسية فأكثر) - كانت نسبة مشاركة النساء في قوة العمل (٧٠٪) أعلى من النسبة بين الرجال (٥٩٪). يبرز هذا الاختلاف بشكل أكبر بين السكان اليهود وحدهم، حيث تبلغ نسبة مشاركة النساء ٧٤٪ مقابل نسبة مشاركة تبلغ ٥٤٪ فقط بين الرجال اليهود. هذه الفجوة يسهم فيها السكان الحريديم حيث يعفى شعار «توراته هي حرفته» الكثير من الرجال من عبء العمل. إلى جانب هذا،

تشير تلك البيانات إلى قوة وأهمية النساء في مجتمع القدس، لا سيما في المجتمع الحريدي، في كل ما يتعلق بتقدم هذا المجتمع ورخائه. وتظهر حالة الشد والجذب بين النساء كمسؤولات عن التغيير الاجتماعي وبين المكانة السلطوية للرجال في المجتمع الحريدي، من خلال قواعد السلوك المتجدد باستمرار في هذا المجتمع.

مجموعة البيانات التي وردت هنا - رغم أنها جزئية - تكفي لإظهار مدى الاختلاف الشديد بين القطاعات السكانية في القدس. نحن ندرك أن بعض الجماعات السكانية في القدس ترى أن عادات وعقائد وأنماط حياة جماعات أخرى تهدد وجودها. كما أننا نشهد صراعات على رموز مادية تتنافس عليها مختلف الجماعات الثقافية في المدينة، وكذلك صراعات على حق وقدره مختلف الجماعات في فرض هيمنة ثقافية على بعض مناطق المدينة. كل هذا يضع مصاعب أمام إقامة حياة مشتركة في القدس ويهدد الصبغة الحضارية التي من أهم مبادئها التعددية والتسامح وتنوع الثقافات التي تؤدي إلى إثراء وتنوع حياة السكان والمجتمع. وتقودنا محاولة التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل المدينة، إلى النظر لتلاميذ المدارس فيها، أولئك الذين نعتبرهم جيل المستقبل. ومن خلال الجدول التالي نتعرف على مؤشرات تطور تلاميذ المدارس الأساسية في القدس، وفقاً لمسارات التعليم.

الجدول رقم (٤): تقسيم التلاميذ في مدارس القدس (بالنسبة المئوية)

٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٢	١٩٩٩	١٩٩٧	
٢٩,٠	٣٣,٠	٣٤,٦	٣٨,١	٤١,٣	٤٣,٧	إدارة التعليم في القدس
٤٢,٤	٤٢,٩	٤٣,٨	٤٣,٦	٤١,٦	٤٠,٨	التعليم الحريدي
٢٨,٦	٢٤,١	٢١,٦	١٨,٣	١٧,١	١٥,٥	التعليم العربي

نلاحظ انخفاضاً مستمراً في نسبة التلاميذ بالمدارس الرسمية والمدارس الرسمية - الدينية (إدارة التعليم بالقدس)، وارتفاعاً مستمراً في نسبة التلاميذ العرب بين إجمالي تلاميذ المدينة. وقد استقرت نسبة التلاميذ في المؤسسات الحريدية - مع انخفاض طفيف - منذ العام الدراسي ٢٠٠٤. وهذا الاستقرار لا يدل على تغير في معدلات المواليد في المجتمع الحريدي، بل يدل على مؤشرات مغادرة المدينة والذهاب إلى المدن الحريدية. يتسبب انخفاض عدد تلاميذ المسارات الرسمية (وبالتالي تضائل ثقلهم الاجتماعي والثقافي المستقبلي)، في تزايد عدد التلاميذ من القطاعين الحريدي والعربي. وإذا لم يطرأ تغير حقيقي على ميزان الهجرة السلبية في المدينة، ستبدو القدس مستقبلاً كعاصمة كبرى خاوية يهجرها سكانها المعتدلون - علمانيون أو محافظون - إلى مدن أخرى ويتركونها تحت رحمة جماعات ثقافية غير متسامحة. هذه الجماعات ستفرض على المدينة صبغة ثقافية ذات بعد واحد تفتقر إلى التعددية، بكل ما ينجم عن ذلك من نتائج تؤثر على مكانة ووضع القدس كعاصمة لدولة إسرائيل.

(٢)

موقف عرب المدينة

بقلم: هليل فريش

يعتقد بعضنا أن وجود العرب في القدس يمثل مشكلة. ولتبيد أي مخاوف سأنقل عن هليل كوهين ما جاء في كتابه «ساحة السوق الخالية: ظهور وسقوط القدس العربية (١٩٦٧-٢٠٠٧)»: «على امتداد أربعة عقود من السيطرة تمكنت إسرائيل من ترسيخ سيادتها في القدس الشرقية بشكل شبه مطلق، بل لقد أثمرت جهودها الرامية إلى إنهاء وجود المؤسسات الفلسطينية في المدينة، وغادرت القدس مؤسسات فلسطينية كثيرة، سواء طوعية أو بضغط من إسرائيل».

لقد تزايد الانقسام والتنافس داخل المنظومة السياسية الفلسطينية، وبالتوازي مع ذلك تضاعفت قدرتها على العمل في القدس. كان للأداء السيئ لمؤسسات السلطة الفلسطينية أثر سلبي أيضاً على أداء المؤسسات الفلسطينية في القدس. فالحركات الفلسطينية تجد صعوبة في الاتفاق على أجندة سياسية ولم تعد قادرة على دفع الجماهير للعمل. والجمهور العريض يتأرجح بين ارتباطه القومي بالسلطة الفلسطينية وبين واقع حياته تحت الحكم الإسرائيلي بكل ما فيه من مزايا، الأمر الذي يتسبب في شلل سياسي.

من وجهة النظر الإسرائيلية، أعتقد أنه ما من نتيجة أفضل من ذلك. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تستطيع إسرائيل الحفاظ على هذا الإنجاز وتعزيز الارتباط الإيجابي للعرب بالمؤسسة الإسرائيلية.

تتألف إجابتي من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يتعلق بالنموذج الذي عن طريقه يجب تحليل مجريات الحياة العربية في القدس. والجزء الثاني يبين الفجوة بين الانتهاء والأيدولوجيا من ناحية وبين النهج السياسي من ناحية أخرى، وأسباب ذلك. أما الجزء الثالث فهو يتمثل في مقترحات للحفاظ على الإنجاز.

النموذج الذي عن طريقه يجب تحليل مجريات الحياة العربية في القدس يتضح بأفضل صورة من خلال نتائج استطلاع رأي أجراه مركز IMCC (هيئة بحثية فلسطينية في القدس). ما يدعو للدهشة أن معظم العرب في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وفي غزة (٥٣٪)، يزعمون أن العاصمة القدس يجب أن تكون عاصمة المسلمين، بينما قال ٣٧٪ إن القدس يجب أن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية، في حين يرغب ١٠٪ في تدويلها و ٢٪ فقط يقبلون القدس كعاصمة لدولة إسرائيل.

كانت النتيجة الأولى غريبة ومثيرة للدهشة. لقد تفاوض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مع أولمرت حول موقف يناقض موقف غالبية سكان الضفة الغربية وغزة. إنه موقف يجسد مدى النظرة إلى الصراع على أنه صراع إسلامي أساساً، ويوضح سبب عدم نجاح محاولات النخبة الفلسطينية القومية في بداية اضطرابات عام ٢٠٠٠ في تغيير الاسم من انتفاضة الأقصى إلى انتفاضة التحرير. هذه النتيجة تمثل دليلاً آخر على أننا في الطريق إلى نهاية حل الدولة الفلسطينية، حل "دولتان للشعبين" الذي بدأ يتردد كثيراً في السبعينيات. إذا كانت النظرة إلى القدس تشير - من ناحية - إلى عدم الاستعداد للتسليم بحل الدولتين للشعبين على أنه نهاية المطاف، فهي تبين - من ناحية أخرى - أن الفلسطينيين ليسوا على استعداد لحشد قواهم لتحقيق السيطرة العربية على القدس، فهم يعتقدون أن تحقيق هذه الرغبة متروك للمشئنة الإلهية. هذه النظرية هي العدو الأول لكل محاولات التعبئة الفلسطينية، سواء لدى حماس أو لدى فتح والقوميين. وهي نظرية تقول إنه إذا كانت الدول العربية لم تستطع التغلب على دولة إسرائيل، فمن المؤكد أن الشعب الفلسطيني لن يستطيع ذلك بمفرده. هناك نموذجان أساسيان يجب عن طريقهما تحليل مسيرة السكان العرب في القدس. النموذج الرسمي، ويمكن أن نطلق عليه أيضاً النموذج الاجتماعي - الديموقراطي، وهو يفترض أنه إذا منحنا الفلسطينيين حكماً ذاتياً أو حتى ما هو أكثر من ذلك، أي الاستقلال، وإذا منحنا القسم العربي من القدس وضع العاصمة، فإن سكانه سيصبحون أصحاب مصالح وبسببها ستعتدل مستقبلاً النزعات المتطرفة. ولكني أعتقد أن مسيرة أو سلو أظهرت عدم صحة هذه النظرية. علاوة على ذلك فإن اتفاقيات التسوية بشأن القدس في الحقبة الصليبية لم تؤد إلى فتور الحماس الجهادي الأصولي لدى العرب. البديل الثاني يتمثل في مزيج من عدة عناصر. العنصر الأول هو الخوافز والعقوبات لشعب تعرف سلفاً أنه لن يتعاطف معك. في عام ١٩٨٠ اقترح منحهم ميلسون نموذجاً كهذا. وقد قال إنه على النقيض من السياسة الليبرالية التي انتهجناها مع المناطق (الفلسطينية)، ومؤداها أن سكان يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة لا غبار عليهم ما لم يمارسوا أي نشاط تخريبي معاد، ويجب إعطاء حوافز لمن على استعداد للعمل معنا، وبالطبع فرض عقوبات على أولئك الذين يعارضوننا. أعتقد أنه صدق في التحليل ولكنه أخطأ في الحل الذي اقترحه - تشغيل من هم على استعداد للعمل معنا في مؤسسات الدولة. الأفضل - وبالطبع الأقل خطورة - أن يتم تطبيق نظام الحوافز والعقوبات، مع ابتعاد المواطنين عن السياسة. هذا هو النموذج السائد في العالم العربي بين نظم الحكم والمواطنين وهو النموذج الأمثل لنا في القدس. من حسن الحظ أننا نملك منظومة من الحوافز والعقوبات، وهي تدخل ضمن نسيج حياة عرب القدس، وأحد هذه الحوافز هو التأمين الوطني. يسهم كل عرب إسرائيل بنسبة ١٢٪ للتأمين الوطني، ونحن بمنحهم ٢٤٪ امتيازات، أي ضعف ما يدفعونه. ويقدم يهود إسرائيل دعماً للعرب سواء كانوا مواطنين أو غير مواطنين. إننا نشترى هدوء عرب إسرائيل والقدس، ولا غضاضة في ذلك. المملكة الأردنية الهاشمية تتعامل مع الفلسطينيين بنفس الشكل منذ خمسين سنة، وهي تحقق نجاحاً في هذا. لا بأس من تقديم دعم لشرعية سكانية يمكن أن تكون معادية. الحافز الثاني تم تقديمه خلال الانتفاضة الثانية - الحوافز والجدار العازل التي تمنع مشاركة عرب المناطق (الفلسطينية) في سوق العمل الإسرائيلية. فالجدار يقلل من منافسة عمال المناطق لعرب القدس في سوق العمل. وعرب القدس يحصلون على أجور أعلى، وبسبب قدرتهم على التحرك في مناطق الضفة الغربية فهم يستفيدون أيضاً بالأسعار المنخفضة في أسواقها، نتيجة قلة الطلب الناجمة عن عدم وجود فرص عمل في إسرائيل. عرب

القدس يستفيدون من ناحيتين، وربما أيضاً من ثلاث إذا وضعنا في الاعتبار البعد الثقافي في أماكن مثل رام الله القريبة. ويدرك عرب القدس وضعهم الطيب ومستعدون لدفع الثمن المتمثل في الهدوء السياسي بسبب الحافز المقدم لهم في صورة توفير فرص عمل. هذا هو ما يطبقه الحكام العرب مع مواطنيهم، وما يفلح هناك يمكن أيضاً أن يفلح هنا.

(٣)

التنشئة على حب القدس

بقلم: تسفى تسميرت

في العاشر من ديسمبر ١٩٤٩، ومن فوق منبر الكنيست، أعلن أول رئيس حكومة في إسرائيل، دافيد بن جوريون، القدس عاصمة لإسرائيل. وقد روى لي القاضي المتقاعد دافيد برطوف، الذي كان آنذاك مساعداً لرئيس الدولة حاييم فايتسمان، أنه حضر لقاءً توسل فيه فايتسمان لرئيس الوزراء كي لا يعلن أن القدس هي عاصمة إسرائيل. وكما هو معروف فقد تجاهل بن جوريون ما طلبه منه فايتسمان. معظم المؤرخين لا يعلمون بهذا، إلا أنه بعد مضي نحو ستة أشهر من تشكيل أول حكومة منتخبة، سارع موشيه شاريت، أول وزير خارجية لدولة إسرائيل، بتقديم استقالته لبن جوريون، بسبب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل. وكعادته، أخفى بن جوريون الاستقالة ورفض قبولها. وفي ١٦ ديسمبر ١٩٤٩ كتب إلى شاريت بإيجاز أنه «لا يجب التفريط في إنجازات عمليات الرابع عشر من مايو (١٩٤٨)». وعدل شاريت عن استقالته. لم يبلغ بن جوريون باقي أعضاء الحكومة بهذه الاستقالة التي كانت معروفة فقط للمقررين إلى كل منهما.

الكثيرون حذروا بن جوريون من الإقدام على هذه الخطوة، إلا أنه حسم أمره وأعلن: «كانت وستكون لإسرائيل عاصمة واحدة فقط - القدس الأبدية. هذا ما كان قبل ثلاثة آلاف سنة، وهذا ما سيكون إلى الأبد». في ذلك اليوم أصدر أوامره إلى كل وزارات الحكومة بالانتقال إلى القدس.

والآن، بعد مرور ٥٩ سنة على صدور هذا القرار، مازالت معظم دول العالم - بما في ذلك أهم الدول الصديقة - لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. إلا أن أكثر ما يؤلنا هو أن نقول: في الوقت الحالي، لا يشعر الكثيرون في دولة إسرائيل أن القدس هي العاصمة وأنها القلب وأن قوة الارتباط بها هي التي ستحدد مصيرنا ومستقبلنا.

سأبرز ثلاثة نماذج للوضع المؤلم الذي وصلت إليه القدس من وجهة نظر بعض الشخصيات الشهيرة المعاصرة: كتب أحد كبار نقادنا الأدبيين عن القدس: «إنها تمثل المواطنة الإسرائيلية الجديدة الراديكالية.... وهي تكشف عن كل القبح المتمثل في هذه المواطنة الجديدة. لقد أصبحت الآن عاصمة شرق أوسطية أكثر شبهاً بعمان أو دمشق وابتعدت عن طابعها الأصلي.... من القدس ستنتقل الحرب الأهلية التي تقترب منها خطوة خطوة.... من هنا، من مدينة البرلمان والحكومة ستنتقل القوى التي ستحاول القضاء على الديمقراطية الإسرائيلية.... ومن هنا، من مدينة المحكمة العليا ستنتقل الصيحة الداعية إلى تعليق سيادة القانون في الدولة. القدس هي القرع المفتوح الذي يكشف عن المرض المتفشي في الجسد كله». كان هذا ما كتبه البروفسور دان ميرون الحائز على جائزة إسرائيل.

كما قال عاموس عوز، أحد كبار أدبائنا: «سنضطر لاتخاذ قرار بشأن ما جئنا للقيام به هنا. ستكون هذه فترة مثيرة للاهتمام، لأن القضية تتعلق بالهوية. أعتقد أن المدينة ستكون أكثر شبهاً بمدن البحر المتوسط، مثل برشلونة أو مارسيليا.... وستكون علمانية حتى النخاع. إنها الآن مدينة الضجيج الغارقة في الملذات، مدينة مادية جداً، شريرة ولكنها أيضاً طيبة القلب.... المستقبل هو الحاضر، هو تل أبيب والسهل الساحلي. وأعتقد أن السهل الساحلي انتصر على القدس التي ستصبح مدينة يسافرون إليها من إسرائيل كما لو كانوا يسافرون إلى الخارج، يسافرون إليها لمشاهدة الماضي. في الصراع بين القدس وتل أبيب أجدني أقف إلى جانب تل أبيب، حيث الهدوء والعلمانية والحاضر. من الأمراض الاجتماعية أن يعيش المجتمع في الماضي والمستقبل فقط. هذا مرض خطير يودي إلى الهلاك».

كما كتب الصحفي الشهير يهونatan جيفن: «قولوا لي، ماذا بشأن هذه المدينة...؟ هل ستظل مدينة السلام تؤدي دورها التاريخي وتمثل عقبة أمام السلام...؟ وما هي القدس إن لم تكن مجرد حجر واحد ضخيم. مدينة مقدسة إلى حد أنه لا يُستحب العيش فيها. هذا هو ذوقى الشخصى الذى يفضل السهل الداخلى والبحر على مدينة تريد أن يموتوا دائماً من أجل وحدتها.... هذا ما أعتقد

أنه يجب التعامل به مع هذه المدينة: اتركوها لراشقي الحجارة وأنصار الأبدية، عندنا وعندهم.... يهيا لي أن القدس هي أفضل مكان يمكن فيه (وللأبد) سجن القتل والمشاغبين ومحرقى السيارات والبشر، أنصار الموت.... سيتحد كل متعصبى العالم.... سيعيشون هناك معاً، وإلى الأبد أو حتى إلى أبد الأبد، أحجار في صورة بشر فقدوا عقولهم - حكم ذاتي لمتعصبين في مدينة سوداء، وبنى حولهم جداراً عالياً ونواصل حياتنا المؤقتة غير المقدسة دون خوف ودون أن نكون رهائن.

تخيّلوا ما كان يمكن أن يحدث في لندن أو باريس، في واشنطن أو موسكو، إذا كتبت عنها شخصيات بارزة تعمل في مجال النقد والأدب والصحافة...؟ أعتقد أنه كانت ستهب هناك عاصفة هوجاء تقتلع في طريقها كل شيء. أما عندنا فقد مرت الأمور في هدوء، ولكنها مست القلوب.

التائج معروفة لكل من يحاول تقريب الشباب إلى القدس، فهو يصطدم بنفس النظرة المخزية إلى المدينة. بعض هؤلاء الشباب يؤكدون: هذه المدينة بعيدة عن قلوبنا، إنها «مدينة أجنبية» بالنسبة لنا. وعدد غير قليل منهم يقولون إنها أساساً عاصمة الحريديم وعاصمة العرب، وليست عاصمتهم. إنهم يرونها عاصمة لشعب آخر، وربما لدولة أخرى.

كيف تتعامل منظومة التعليم مع قضية الارتباط بالقدس...؟ كما هو الحال مع قضايا جوهرية أخرى، نجد أن التعامل مع هذه القضية سطحي جداً وغير موفق. وكما هو الحال في قضايا أخرى نجد أن للجدل السياسى ووسائل الإعلام والمناخ الاجتماعى تأثيراً يفوق تأثير أى تعليم رسمي. كيف يجب - من وجهة نظري - التعامل مع هذه المسألة...؟ بالمناهج الدراسية في التعليم الرسمي وغير الرسمي، بالوسائل الرسمية، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون، وعن طريق الحركات والمنظمات، وقبل كل شيء، عن طريق توعية أعمق بتاريخ القدس، وعن طريق توطيد ارتباط الأجيال بها وترسيخ مفهوم الشوق إليها والصلاة بها، وعن طريق إبراز مكانتها على مدى التاريخ اليهودي، وكذلك عن طريق التعرف على ارتباط الأديان الأخرى بالقدس - مع التأكيد على أنه يختلف عن ارتباطنا بها - وأيضاً عن طريق التعرف على حاضرتنا، وعن طريق التأكيد على أن الواقع الحالى بالقدس ليس فقط واقعاً متعصباً و«أسود» ويشير المخاوف، بل هو أيضاً واقع يتركب من فسيفساء جذابة متعددة الألوان.

فيما يتعلق بالمعرفة بالتاريخ، سأشير هنا إلى ثلاث فقرات تضمنها كتاب دراسى صدر باللغة العبرية منذ نحو خمس سنوات بعنوان «تعلم الرواية التاريخية للآخر، فلسطينيين وإسرائيليين». صحيح أن الكتاب صدر عن هيئة خاصة ولم تصدق عليه وزارة التعليم، إلا أنه يُدرس في عدة مدارس متوسطة في إسرائيل. تجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب - الذى يتضمن كلا من الروايتين الإسرائيلية والفلسطينية - صدر بدعم من السفارة الأمريكية في إسرائيل. جاء في الجزء الذى يتحدث عن جبل صهيون أنه «يطل على القسم الشرقى للقدس الكائن في فلسطين. ورد ذكر الجبل في فترة قديمة للإشارة إلى الجزء من المدينة الذى كان يعيش فيه العرب اليبوسيون سكان مدينة ييوس التى جاء ذكرها في العصور القديمة. عندما احتل داوود عليه السلام هذه المنطقة أدخل مدينة ييوس من سكانها، واستولى على الحصن المقام فوق الجبل وأطلق عليه اسم صهيون». اهدف واضح: نحن العرب اليبوسيين، كنا أسبق منكم في الوصول إلى القدس. الملك داوود طرد اليبوسيين ثم بعد ذلك جاء الاسم «صهيون». كم تلميذاً يهودياً يستطيع الرد على ذلك...؟

مثال آخر من نفس الكتاب يوضح ادعاء عرفات ورجاله بأن الحائط الغربى ينتمى إليهم (الحائط الغربى هو جزء من السور الغربى للحرم الشريف): «يزعم اليهود أن هذا أحد جدران هيكل سليمان المقدس، في حين يعتقد المسلمون أن هذا هو الجدار الغربى للمسجد الأقصى وأنه المكان الذى ربط فيه النبى محمد فرسه البراق ودخل منه إلى المسجد الأقصى في ليلة الإسراء والمعراج. في شهر أغسطس من عام ١٩٢٩ اندلعت في فلسطين ثورة البراق التى كانت تهدف إلى حماية إسلامية حائط البراق». هذه المرة قد نجد أن العرض موضوعي، ولكن الخلط بين الأمور شديد: يجب على القارئ أن يعرف كيف يفرق بين جدار الهيكل وجدار جبل الهيكل بين الحائط الغربى وبين الجدار الغربى للمسجد الأقصى (الذى يبعد عشرات الأمتار عن الحائط الغربى). كم مدرسا يستطيع التفرقة بينهما.

مثال ثالث يثبت مدى تحريف الكتاب لـ «الرواية الإسرائيلية» في مواجهة «الرواية الفلسطينية». فقد جاء في «الرواية الإسرائيلية» - التى تأتى دائماً في الجانب الأيمن من الصفحة - عن قضية قرية دير ياسين (هى الآن حى جفعات شاول في القدس): «خلال الحرب ارتكب الجنود اليهود عدة مذابح وجرائم نهب واغتصاب. كانت أشهر مذبحه هى مذبحه دير ياسين.... هناك قتل ما يزيد على ٢٥٠ عربياً على أيدي أفراد منظمتي إيتسل وليحي (المنظمة العسكرية القومية ومنظمة المقاتلين من أجل حرية إسرائيل). وفي إسرائيل وجهت انتقادات شديدة لهذه المذبحة ودار جدل عنيف بسببها». على الجانب الأيسر لنفس الصفحة كتب الفلسطينيون عن تلك القضية: «إن إبادة ٤١٨ قرية فلسطينية (انظر خريطة القرى التى أيدت) داخل الخط الأخضر وإزالة معظم الدلائل التى تثبت أن الفلسطينيين كانوا يعيشون على هذه الأرض، وكذلك المذابح التى ارتكبت ضد الشعب الفلسطينى، هى أبغى دليل على المعاناة الوحشية التى عاشها هذا الشعب الذى تشتت في معظم أرجاء العالم. كانت

من أشهر المذابح هي المذبحة التي ارتكبت في دير ياسين (٩/٤/١٩٤٨) وكان عدد ضحاياها يزيد على مائة شهيد وعشرات المصابين». اللافت للنظر هو أن ما جاء في «الرواية الفلسطينية» أقرب إلى العدد الحقيقي للضحايا في هذه المعركة، الذي بلغ وفقاً لكل الدراسات الأخيرة ٩٣ ضحية. جدير بنا أن نتساءل: لماذا يشير الإسرائيليون وحدهم إلى أنه كانت هناك جرائم اغتصاب..؟

عودة إلى الحقائق التاريخية التي كان يجب أن تتضمنها الكتب الدراسية الرسمية لدولة إسرائيل - ولكنها غير مدرجة فيها. كم عدد تلاميذنا الذين يعرفون أن القدس وردت ٦٥٣ مرة في العهد القديم وأنها غير مذكورة مطلقاً في القرآن..؟ كم عدد مدرسينا الذين يعرفون أنه عندما كان المسلمون يحكمون أرض إسرائيل لم يجعلوها من القدس عاصمة لهم بل أقاموا مدينة جديدة هي مدينة الرملة..؟ كم من بيتنا يعرفون أنه منذ نحو مائة وثمانين سنة، منذ أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت الطائفة اليهودية هي أكبر طائفة دينية في القدس، لأننا كنا آنذاك أكبر عدداً من المسيحيين والمسلمين..؟ كم من بيتنا يعرفون أن اليهود في كل أنحاء الشتات اليهودي كانوا يتوقون شوقاً إلى القدس. كم عدد الذين يعرفون أن ما يقرب من خمسة آلاف يهودي من إثيوبيا كانوا ضمن مسيرة تقدمها كاهن يهودي - آبا مهري - في عام ١٨٦٢ في طريقهم إلى القدس، ولم يصل منهم أحد..؟

من ضمن ما يجب القيام به هو أن نتعلم ونعلم الرابطة اليهودية الدائمة للقدس، وقد قال السلف إن «التذكر هو سر الخلاص».

كان التاريخ والذكرى هما اللذان أعادانا إلى صهيون، وهما - أكثر من أي شيء آخر - اللذان سيحددان بقاءنا في هذه البلاد، ولكنها وحدهما غير كافيين. يجب أن نأسر القلوب إلى القدس ونعزز الارتباط بها في نفوس وأذهان النشء. من الصعب تحقيق ذلك، ولكن يجب التفكير فيه على الدوام والتخطيط له رغم كل الصعاب.

أول ما يجب القيام به هو جلب معظم الشباب اليهود إلى المدينة المقدسة، من إسرائيل ومن الشتات اليهودي. لقد حقق برنامج «تجليت» الكثير فيما يتعلق بجلب الشباب من الشتات اليهودي إلى كل أنحاء إسرائيل وإلى القدس. إلا أنه يجب وضع برنامج إسرائيلي آخر وجلب المزيد من أبناء الجيل الصاعد من كل مكان في إسرائيل وتقديم الدعم الاقتصادي لتحقيق ذلك. لقد كشفت نتائج استطلاع أجرى في الجيش الإسرائيلي أن نحو نصف عدد الجنود الذين يخدمون في الجيش لم يزوروا القدس قبل خدمتهم العسكرية، وهذه حقيقة قاسية يجب التعامل معها فوراً: يجب العمل على ألا يكون هناك من الشباب اليهودي من لم يشاهد القدس أو يتعرف على أماكنها التاريخية والحاضرة، والحرص على ألا يكون هناك ما لم يشاهد جمال القدس. احرصوا على أن يطلع الشباب على المصادر التي تتحدث عن القدس، وأن يلتقوا مع المبدعين ليستلهموا منهم، تلمسوا كل السبل حتى يتعايش الشباب مع القدس وكنوزها.

بدأت الحديث بدافيد بن جوريون، وسوف أنهيه به أيضاً. في أحد خطبه الأخيرة في الكنيسة بعد الانتصار في حرب الأيام الستة (يونيو ١٩٦٧)، دعا بن جوريون إلى الإسراع بتوطين القدس وضواحيها بعشرات الآلاف من اليهود، وقال: «ليس بالكلمات فقط، وليس بالاحتلال فقط، بل بالعمل والتوعية الخلاقة والبناءة يمكن تحرير القدس». من وجهة نظري المتواضعة، أعتقد أنه بالغ في تلك الآونة عندما تجرأ وطالب بهدم أسوار البلدة القديمة «لإزالة أي عازل بين القدس القديمة والقدس الجديدة وتحويلها إلى مدينة واحدة موحدة». أنا لا أوافق على اقتراحه بهدم الأسوار التركية الجميلة. أعتقد أنه يجب هدم الأسوار الوهمية، الأسوار الفكرية والشعورية، أسوار الغربة والعزلة بيننا وبين القدس، التي تبنى يوماً في عصرنا، وجميعنا لا نناضل بالشكل الكافي من أجل إسقاطها.

شهادات

يطلقون النار ويبكون

شهادات لجنود الجيش الإسرائيلي: "تعليمات صريحة بإطلاق النار، وقتل مدنيين فلسطينيين، وتدمير مقصود لأماكنهم"

بقلم: عاموس هرتيل
هاآرتس ٢٠/٣/٢٠٠٩

داني زامير: "أنا لا أقصد أن نقوم في هذه الأمسية بتقسيم الإنجازات والمغزى السياسي المترتب على عملية الرصاص المنصهر، ولا أريد أيضا الخوض في الجانب العسكري البحت. ولكن هناك حاجة لتبادل أطراف الحديث، لأننا أمام عملية قتالية استثنائية في تاريخ الجيش الإسرائيلي، حيث رسمت حدودا جديدة من حيث الشفرة الأخلاقية للجيش وللدولة إسرائيل..."



بعد أقل من شهر من انتهاء عملية "الرصاص المنصهر" في غزة، اجتمع في كلية أورانييم بضع عشرات من خريجي الكلية التحضيرية العسكرية التي تحمل اسم إسحاق رابين. هذه الكلية تقوم منذ عام ١٩٩٨ بإعداد خريجيها للخدمة العسكرية الانضباطية. الكثيرون منهم ينخرطون في مناصب قيادية في المنظومة القتالية والوحدات الخاصة بالجيش. مؤسس هذه الكلية، داني

زامير، يترأسها حتى اليوم ومازال نائبا لقائد كتيبة في وحدة احتياط خاصة. زامير، الشخص الذي لا يخشى من كلمات "القيم" أو "الأيديولوجية"، يحث تلاميذه طوال السنين بأن يبدوا شراكة وانخراطا اجتماعيا، وألا يتعدوا عن القضايا الخلاقية، حتى خلال خدمتهم العسكرية.

عشية يوم السبت في الثالث عشر من فبراير، قام زامير بدعوة مجموعة من المقاتلين والضباط من خريجي الكلية، في لقاء مطول للحديث عن تجاربهم خلال القتال في غزة. الخريجون تحدثوا بانفتاح، يغلفه قدر من الإحباط. ما عايشوه في قطاع غزة ترك عليهم بصماته، وهو بعيد جدا عن الرواية الرسمية التي يسوقها الجيش الإسرائيلي للجمهور. النتيجة كانت وثيقة هي الأولى من نوعها: غزة من الداخل كما رآها المقاتلون. صحيفة "هاآرتس" تنشر اقتباسات واسعة مما قيل في ذلك الاجتماع، كما وردت في صحيفة الكلية "بريزا" (النسيم)، التي صدرت أمس الأول. أسماء الجنود بُدلت من أجل عدم التعرف عليهم، كما حذف محررو الصحيفة بعض التفاصيل التي تتعلق بهوية الوحدات التي عملت بصورة إشكالية في غزة.

* يقومون بطرد السكان ويدخلون:

"هذه العملية سببت دمارا كبيرا في صفوف المدنيين. ليس من المؤكد أنه كان من الممكن فعل ذلك بصورة مغايرة، ولكننا خرجنا من هذه العملية في آخر المطاف ونحن نقف دون شلل حقيقي في مواجهة صواريخ القسام. من المحتمل جدا أن نكرر العملية بأحجام أكبر في السنوات القادمة، لأن المشكلة في قطاع غزة ليست بسيطة، وليس من المؤكد بالمرّة أنها قد حُلّت. ما نريده في هذه الأمسية هو أن نسمع المقاتلين ونصغي لهم."

أيف: "أنا قائد مجموعة في سرية تابعة للواء جفعاتي. دخلنا جنوب مدينة غزة. بصفة عامة، هذه تجربة فريدة. كنت دائما أنتظر اليوم الذي سأدخل فيه إلى غزة، ولكنني في النهاية وجدت وضعاً غير الذي حدثونا عنه. الوضع أشبه بالأمر التالي: أنت تأتي وتحتل بيتا وتطرد سكانه من هناك لتدخل إليه. جلسنا في هذا البيت مدة أسبوع تقريبا...."

"قبيل نهاية العملية، كان هناك مخطط للدخول لمنطقة مأهولة جدا داخل مدينة غزة نفسها. وأثناء عملية التلقين، بدأوا يتحدثون معنا حول إجراءات إطلاق النار داخل المدينة، لأنهم مثلما تعرفون استخدموا الكثير جدا من النيران، وقتلوا الكثير جدا من الناس على الطريق، حتى لا نصاب

نحن وحتى لا يُطلقوا النار علينا...

"في البداية، كان قد حُدد لنا الدخول إلى بيت. كان من المفترض أن ندخل بمركبة مدرعة تُسمى "آخزاريث" (المتوحشة) من أجل إقحام البوابة السفلية والبدء في إطلاق النار في الداخل.. أنا أسمى هذا قتل، فليس له اسم آخر... كان علينا في الواقع أن نصعد طابقا تلو آخر، وأن نطلق النار على كل شخص نلاحظ وجوده. قلت لنفسى: كيف يمكن أن يكون ذلك منطقيا...؟"

"المستويات القيادية العليا قالت إن هذا مسموح، لأن كل من تبقى في تلك المنطقة وفي داخل مدينة غزة هو في الواقع مدان ومخرب لأنه لم يفر. لم أفهم الأمر تماما: من ناحية أنه ليس هؤلاء الناس مكان يفرون إليه، ومن ناحية أخرى، يقولون لنا إنهم لم يفروا، ولذلك هم المذنبون... هذا الأمر أخافنى بعض الشيء أيضا. حاولت أن أؤثر قدر المستطاع، من خلال منصبى المتدنى، لتغيير هذه الأوامر. ولكن في آخر المطاف، أمرونا بأن ندخل للبيت مستخدمين مكبرات الصوت، وأن نقول لهم: هيا فلتفروا جميعا، أمامكم خمس دقائق للخروج من البيت ومن لا يخرج سنقوم بقتله..."

"جئت لجنودنا وقلت: الأوامر تغيرت، سندخل إلى البيت وأمامهم خمس دقائق للفرار، ستتحقق من كل شخص يخرج، وتؤكد من عدم وجود سلاح معه، وحينئذ سنبدأ في الدخول إلى المنزل طابقا طابقا للقيام بعملية تطهير... هذا يعنى الدخول إلى البيت، والبدء في إطلاق النار على كل من يتحرك، وإلقاء قبلة وما إلى ذلك من هذه الأمور. وحينئذ جاءت لحظة مثيرة للأعصاب بدرجة كبيرة. أحد جنودى جاء إلى وقال: لماذا...؟ قلت له: ما هو الأمر غير الواضح لك...؟ نحن لا نريد قتل مدنيين أبرياء. فرد علي: ماذا...؟ كل من يوجد هناك هو مخرب وهذه مسألة معروفة. قلت: هل تعتقد أن الناس هناك سيفرون فعلا...؟ لن يفر أى واحد منهم. فقال لي: هذا واضح.. وحينئذ انضم رفاقه للمحادثة: يتوجب علينا أن نقتل كل إنسان موجود هناك. فهل هذا يعنى أن كل إنسان موجود في غزة هو مخرب وإرهابي. قالوا ذلك وما شابه من الأمور التى يدخلونها إلى رؤوسنا في وسائل الإعلام..."

"عندئذ حاولت أن أوضح للشباب أنه ليس كل من يوجد هناك مخرب، وأنه بعد أن يقتل ثلاثة أطفال وأربع أمهات، سنواصل للطابق الأعلى ونقتل نحو ٢٠ آخرين، وفي آخر المطاف يتراكم العدد على مستوى ثمانية طوابق وكل طابق به خمس شقق، أى ما مجموعه ٤٠ - ٥٠ عائلة مقتولة. حاولت أن أوضح له لماذا يتوجب علينا أن نسمح لهم بالخروج، وحينئذ الدخول للمنازل، ولكن دون فائدة. من المحيط أن ترى الجنود يدركون أنه من المسموح لهم في داخل غزة أن

يفعلوا ما يحلو لهم، وأن يحطموا أبواب المنازل فقط، لأن هذا يروق لهم ويمتع أيضا...

"أنت لا تشعر من المستويات الأعلى منك في الجيش أن في ذلك منطق، ولكنهم لا يقولون شيئا. وهكذا يمكن للجنود أن يكتبوا على الجدران عبارات مثل "الموت للعرب"، وأن يأخذوا صور العائلة ويصقوا عليها، وأن يحرقوا كل شئ يُذكرهم بالأسرة الموجودة هناك، فقط لأن هذا متاح لهم. أعتقد أن هذا هو الأمر الأكثر مركزية كى ندرك مدى انهيار الجيش الإسرائيلى أخلاقيا. مهما تحدثنا عن أن الجيش الإسرائيلى هو جيش أخلاقى، فدعنا نقول إن هذا ليس على المستوى الميداني..."

"أحد ضباطنا، قائد سرية، شاهد امرأة تم من أمامه. عجوزا طاعنة في العمر. كانت تسير على مسافة بعيدة بها يكفى، ولكنها كانت في مدى الإصابة. لا أعرف إن كانت مشبوهة أو غير مشبوهة. في آخر المطاف، طلب من بعض جنوده أن يصعدوا للسطح حتى يقوموا بقتلها. لقد شعرت من وصف هذه القصة بأن هذا قتل بدم بارد".

زامير: "لم أفهم.. لماذا أطلق النار عليها...؟".

أيف: "هذا هو الأمر الجميل في غزة...!! أنت ترى إنسانا أمامك يمر عبر طريق. ليس من المهم أن يكون يحمل سلاحا، وليس عليك أن تشخصه وهو يحمل غرضا مشبوها. بإمكانك بكل بساطة أن تطلق النار عليه. في حالتنا، كانت هذه امرأة طاعنة في العمر لم ألحظ وجود سلاح معها. الأوامر كانت أن نقتل الشخص العابر - أى هذه المرأة - من اللحظة التى نراها فيها".

تسفى (زميل أيف): "ما قاله أيف صحيح، ولكن من الممكن أن نفهم من أين يأتى ذلك. لم يكن يفترض بهذه المرأة أن تكون هناك، لأنه كانت هناك إشعارات، وكان هناك قصف. المنطق يقول إنه لم يكن يفترض بها أن تكون هناك. ومثلما تصف ذلك باعتباره قتلا بدم بارد، فأنا أقول إن هذا ليس صحيح، لأن جزءا من عملنا المعروف هو مراقبة التحركات وما إلى ذلك".

زامير: "كيف شعرت بذلك...؟".

تسفى: "أنا أيضا مكثت لمدة أسبوع تقريبا في ذلك المنزل مع أيف. نحن لسنا في نفس الفصيلة، ولكن تصادف أننا كنا في نفس البيت. ومثلما قال أيف، كان الأمر يختلف تماما عما توقعناه: الانفعال والإثارة أقل بكثير، ودرجة الخوف أقل أيضا. ملل فعلى".

زامير: "كيف نتم في المنازل هناك...؟".

تسفى: "على المراتب والبطاطين، هذا يعتمد على عدد الأشخاص في المنزل. كثيرون ناموا على البطاطين".

يستكمل تسفى: "أما الجزء الأكثر إثارة فقد حدث عندما

دخلنا إلى منزل في الفجر تقريبا، بعد أن سرنا طوال الليل. وعند الظهر، لاحظ أحد الجنود في فصيلتي خرباء، فأطلق عليه النار فرد علينا بالقليل من النيران غير الدقيقة. أخرج يده هكذا وأطلق النار عشوائيا. أنا كنت على السطح، وفجأة أطلقوا علينا النار.. هيا إذن نرد عليهم. ولكننا ترددنا، فربما هناك أحد من قواتنا.. وعندئذ قام أحد الجنود بجانبى بإطلاق النار. شعرنا ببعض الحماس. الجميع صعدوا للأعلى وأطلقوا النار معا، لقد كانت متعة حقيقية أن تشعر بأنك تطلق النار. جلعاد: "قبل دخولنا (يقصد إلى غزة)، حرص قائد الكتيبة على أن يوضح للجميع أن العبرة الهامة المستفادة من حرب لبنان الثانية هي الطريقة التي يدخل بها الجيش الإسرائيلي، مع الكثير من النيران. المقصود كان استخدام قوة نارية هائلة لحماية أرواح الجنود. خلال العملية، كانت خسائر الجيش الإسرائيلي قليلة حقا، ولكن ذلك حصد أرواح الكثيرين من المدنيين الفلسطينيين..."

"دخول سلاح المشاة كان مكثفا وقويا جدا، كانت معنا دبابات والنيران أطلقت من كل خلية. هناك تجربة واحدة ما زلت أتذكرها من المنزل الأول الذي تمركزنا فيه، والذي مكثنا فيه ليومين أو ثلاثة أيام. في الصباح الأول من العملية، كانت هناك عائلة. عندما دخلنا إلى منزلهم، وجد أحدهم كومة من كتيبات الجهاد الإسلامي، ورأينا صور القسام التي رسمها الصبي على الجدران، والجندي الذي كان بجانبى صعد للأعلى ليربها للجميع..."

"فجأة رأيت قائد الفصيلة التي أنتمى إليها ينزل للأسفل مقتادا العائلة. في البداية أدركت أنه قرر إبعادهم بسبب ما وجدناه. ولكن بعد ذلك، اتضح لي أنه كان هناك قرار من الكتيبة، وربما قرار عام من الجيش الإسرائيلي، ألا يتم إبقاء العائلات في المنازل التي توجد فيها..."

* مثلما تنص التعليمات:

رام: "أنا أخدم في سرية ميدانية تابعة للواء جفعاتي. بعد أن دخلنا للمنازل الأولى، كان هناك منزل به عائلة. الدخول كان هادئا نسبيا. لم نطلق النار، وإنما صرخنا طالين من الجميع النزول، وجمعناهم في غرفة واحدة، ومن ثم غادرنا هذا المنزل ودخلت إليه فصيلة أخرى. بعد أيام من دخولنا، كانت هناك أوامر بإطلاق سراح العائلات. في الأعلى، أقاموا استحكامات، وعلى السطح كان هناك استحكاما لمدفع رشاش. قائد الفصيلة قام بتسريح العائلة وطلب منهم أن يتوجهوا يمينا. إحدى الأمهات واثنين من أطفالها لم يفهموا الأمر وانعطفوا يسارا، بينما لم يكن المسئول عن الرشاش فوق السطح قد عرف بأنهم سرحوا العائلة.. ومن الممكن القول إنه تصرف كما يجب وكما تفيد الأوامر..."

زامير: "توقف. أنا لم أفهم شيئا، لم أفهم..."

رام: "الأسرة داخل البيت، كان هناك جندي بمدفع رشاش فوق السطح، الجندي شاهد امرأة وأطفالا يقتربون من الخطوط التي قالوا له إن عليه ألا يسمح لأحد بالاقتراب منها، فقام بدوره بإطلاق النار عليهم مباشرة. لا أعرف إن كان قد أطلق النار على الأرجل أو شيئا كهذا. على أية حال، هو قام بقتلهم في آخر المطاف..."

سؤال من الجمهور: "على أي مسافة كانت هذه الخطوط...؟"

رام: "بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ متر، شيئا كهذا. هم خرجوا من ذلك البيت الذي كان يتمركز على سطحه، واقتربوا قليلا فرأهم فجأة، ولاحظ أن هناك أشخاصا في المنطقة التي يحظر أن يكون فيها أحد. أنا لا أعتقد أنه شعر بشعور سيئ إزاء ذلك، لأنه من وجهة نظره كان يقوم بعمله وفقا للأوامر التي صدرت له. الأجواء بصورة عامة كانت... لا أعرف كيف أقول ذلك... دعنا نقول إن حياة الفلسطينيين أقل أهمية بكثير جدا من حياة جنودنا. هكذا هم يبررون الأمر..."

يوفال فريدمان (معلم رئيسي في الكلية): "لم تكن هناك أوامر بطلب تصريح لإطلاق النار...؟"

رام: "لا. لا يوجد. هذه خطوط، خلف خط معين... الفكرة هي أنك تخاف من أن يهربوا منك. إن اقترب مخرب وكان قريبا جدا، بإمكانه أن يفجر نفسه في المنزل أو شيئا كهذا..."

زامير: "على أي مسافة كانت الأم والأولاد..."

رام: "لا أعرف بالضبط. أعتقد أنها قرابة مائة متر أو شيئا كهذا..."

زامير: "بعد عملية قتل كهذه بالخطأ، هل يقومون بإجراء تحقيق ما في الجيش الإسرائيلي...؟ هل يتحققون من كيفية إصلاح مثل هذا الأمر...؟"

رام: "لم تأت شرطة التحقيقات العسكرية بعد. لم يكن هناك أي... هناك تحقيقات حول الأحداث وتحقيقات عامة، وكذلك تحقيقات حول أي تصرف خلال الحرب. ولكنهم لم يركزوا على هذا الأمر بصورة محددة..."

يستكمل رام: "ما أذكره بصورة خاصة هو الشعور بأنني تقريبا في مهمة دينية. كان بينيش (طالب معهد ديني) رمزا بالنسبة لي. قبل دخولنا غزة، جمع كل الفصيلة وتلا صلاة الخروج للمعركة. كان هناك حاخام الكتيبة، الذي دخل هو الآخر إلى غزة بعد ذلك، ومر بيننا مرتين على الأكتاف ومشجعا وصلّى مع الناس. أيضا عندما كنا في الداخل، أرسلوا إلينا كتيبات فيها أدعية وصلوات. أنا أعتقد أنه كان بإمكاننا أن نملا غرفة كاملة من غرف المنزل الذي مكثنا فيه لأسبوع بالأدعية التي أرسلوها إلينا..."

"كانت هناك فجوة هائلة بين ما أصدره سلاح التوجيه،

وما أصدرته الحاخامية العسكرية. سلاح التوجيه أصدر سجلا للقائد يتضمن شيئا ما حول تاريخ القتال الإسرائيلي في غزة منذ ١٩٤٨ حتى اليوم، بينما أدخلت الحاخامية العسكرية الكثير من الكراسات والمقالات وكلها ذات رسالة واضحة جدا: نحن شعب إسرائيل وصلنا للبلاد بأعجوبة والرب هو الذى أعادنا إليها. الآن يتوجب علينا أن نناضل حتى نطرد الأغيار الذين يعرقلون وجودنا في بلادنا المقدسة. هذه كانت الرسالة الأساسية. عدد كبير من الجنود شعروا خلال العملية بأنها كانت حربا دينية. بحكم منصبى كقائد في سلاح التوجيه، حاولت الحديث عن السياسة والتيارات في المجتمع الفلسطيني، وأنه ليس كل من في غزة حماس، وأنه ليس كل مواطن هناك يرغب في الاعتداء علينا. أردت أن أوضح للجنود أن هذه الحرب ليست حربا جهادية وإنما حرب لمنع إطلاق صواريخ القسام...

"عندما كنا داخل المنازل، كان الوضع هادئا جدا. دخلنا إلى بيت وبقينا هناك لمدة أسبوع. كانت هناك مناوبات حراسة، وجرى كل شيء من خلال الضحك وفي هدوء. أنت لا تشعر بأنك في قتال حقيقي. أنت هناك بكل بساطة في حالة انتظار. أخرجونا ليومين للانتعاش والتقاط الأنفاس في بئر سبع، وما أذهلنى هي الفجوة بين شعور الجنود هناك في الداخل وشعور السكان في الخارج. الناس يأتون ويعانقونك قائلين: 'أنتم أبطال، تصمدون ببسالة'. ولكن ما الذى فعلته... نمت على مرتبة تعود لشخص ما، وقضيت ٢٤ ساعة في الحراسة. نظرت إلى اللاشئ وانتظرت حدوث شيء ما".

* الحياة الطيبة:

زامير: "أنا أريد أن أطلب من الطيارين هنا، جدعون ويوناتان، أن يحدثا قليلا عن رؤيتهما للأحداث. باعتبارى من سلاح المشاة، اهتممت دائما بأن أعرف كيف يشعر الطيارون عندما يقصفون مدينة على هذا النحو...؟".

جدعون: "هناك عدة أمور. الأمر الأول هو ما قيل بصدد كمية النيران الجنونية. منذ الطلعة الجوية الأولى، كانت كميات النيران كبيرة جدا وهذا في الأساس ما دفع كل الحمساويين للاختباء في مخابئهم وعلى أكبر عمق ممكن وعدم إظهار رؤوسهم حتى بعد انتهاء القتال بأسبوعين...".

"أريدكم أن تفهموا الفوارق قليلا. خلال الليالي، كنت آتى للسرب وأقوم بطلعة واحدة فوق غزة ثم أعود للنوم. أنا أعود للنوم في تل أبيب، في سريرى الدافئ، ولست عالقا في سرير في منزل أسرة فلسطينية، إذن فالحياة أفضل قليلا...".

"عندما أجلس في الطائرة، لا أرى مسلحا يطلق صاروخ قسام فأقرر التحليق من فوقه. هناك منظومة كاملة تدعمنا وتعمل مثل العيون والأذان والاستخبارات لكل طائرة تحلق في الجو، وتقوم بتحديد الأهداف الحقيقية بهذه الدرجة

من المشروعية أو تلك. على أية حال، أنا أحاول إقناع نفسى بأن هذه الأهداف كانت على أعلى مستوى ممكن من المشروعية...

"قاموا بالقاء منشورات فوق غزة، وفي بعض الأحيان كانوا يطلقون صاروخا من مروحية على زاوية ما في المنزل، فقط حتى يهز البيت قليلا بشكل يدفع كل الموجودين بداخله للفرار إلى الخارج. هذه الأمور أثمرت عن نجاحات. العائلات خرجت والجنود وصلوا إلى منازل شبه خاوية، على الأقل من المدنيين الأبرياء. من هذه الناحية كان الأمر فعالا...".

"على أية حال، أنا أصعد للطائرة وأحصل على هدف مع وصف ومسار، وأؤكد بالأساس من أنه ليس داخل خط قواتنا. انظر إلى صورة المنزل الذى يتوجب على قصفه وأرى أن ذلك يتلاءم مع الواقع، ومن ثم أحلق في الجو وأضغط على الزر، فتسقط القنبلة على الهدف...".

"الأفكار التى تجول بخاطري بعد أن أقوم بإطلاق القنبلة هي فقط إن كنت قد أطلقت عند النقطة الصحيحة أم لا، وإن كنت قد أصبت الهدف أم لا.. إن أصبت فهذا جيد".

زامير: "هل هناك بين الطيارين من يفكر في الندم...؟ لقد هالنى ذلك التحمس من عملية قصف مقر شرطة المرور في غزة في اليوم الأول من العملية. قتلوا ١٨٠ شرطى مرور. كطيار، كان هذا ليثير في نفسى الكثير من علامات الاستفهام".

جدعون: "هيا بنا نقسم الأمر إلى اثنين. من الناحية التكتيكية، أنت تسميهم شرطة. على أية حال، هم يحملون السلاح وهم يتبعون حماس. في الأيام العادية، كانوا يأخذون أتباع فتح ويلقونهم من فوق أسطح المنازل ثم يتحققون من النتيجة...".

"من حيث الأفكار، أنت تجلس في الطائرة وهناك محادثات كثيرة حول القيم القتالية، وحول ما نفعله هناك، وحول الرفاق الموجودين هناك، وهناك الكثير مما يمكن التحدث حوله. ولكن كل النقاشات وغيرها من الأمور المحيرة توضع جانبا عند اللحظة التى يبدأ فيها الحصول على التعليمات والإرشادات. منذ اللحظة التى تشغل فيها محرك الطائرة حتى اللحظة التى تطفؤ فيها، كل التفكير وكل التركيز وكل الإصغاء يتمحور حول المهمة التى يجب تنفيذها. إن كان لديك شك في عدم العدالة، فقد تفشل بدرجة أكبر وتقوم بتدمير مدرسة بها أربعين طفلا. إن لم أصب البيت الذى يتوجب على أن أصيبه - وإننا بيت يوجد فيه رفاقى - فثمن الخطأ سيكون حينها كبير جدا جدا".

سؤال من الجمهور: "هل كان في السرب أحد ما لم يضغط على الزناد وفكر مرتين...؟".

جدعون: "من الأجدر توجيه هذا السؤال لطيارى المروحيات أو للرفاق الذين يرون ما يفعلونه. السلاح الذى استخدمته لا يتيح لى اتخاذ قرار يتناقض مع ما قالوه لى. أنا أطلق القنبلة على مسافة أرى فيها كل قطاع غزة. أنا أرى أيضا حيفا وسيناء، ولكن الحجم هو نفس الحجم بشكل أو بآخر. فالمسافة بعيدة جدا".

* عضو من حماس:

يوسي: "أنا رقيب فى فصيلة تابعة لسرية ميدانية من سلاح المشاة. كنت فى منزل بأحد الأحياء، واكتشفنا أن هناك أسرة لم يكن من المفترض أن تكون هناك. جمعنا كل الأسرة داخل قبو ووضعنا حارسين عليهم كل فترة. وتأكدنا من عدم قيامهم بالمشاكل. رويدا رويدا كسرت المسافة بيننا وبينهم، ودخنا السجائر معهم، وشربنا القهوة وتحدثنا قليلا عن معنى الحياة والقتال فى غزة. بعد الكثير من المحادثات الطويلة، اكتشفنا أن صاحب البيت الذى يبلغ عمره ٧٠ عاما تقريبا، يقول إنه من الجيد أننا فى غزة، وأن ما يفعله الجيش الإسرائيلى هناك جيد....

"فى صبيحة اليوم التالى، أرسلنا صاحب البيت وابنه الذى يتراوح عمره بين ٤٠-٥٠ عاما للتحقيق. بعد يوم من إرسالهما، جاءنا رد حول هويتهما. اكتشفنا أنهما ناشطان سياسيان فى حماس. كان ذلك مثيرا للأعصاب بعض الشيء. يقولون لك إنه كان من الجيد أنك هناك وكل الاحترام وما إلى ذلك، وفجأة تكتشف أنهم يكذبون عليك طوال الوقت. ما أثار عصبيتى، هو أنه فى آخر المطاف - بعد أن أدركنا أن هذه العائلة ليست بالضبط أصدقاء جيدين لنا وأنهم يستحقون أن يتم إخراجهم من هناك بالقوة - جاءت الأوامر من قائدنى بأن ننظف كل القاذورات فى المنزل، وأن نأخذ الأكياس معنا عندما نغادره، وأن نكنس البلاط، ونطوى البطاطين، ونجمع المراتب التى استخدمناها، ونعيد كل شئ إلى مكانه".

زامير: "ماذا يعنى ذلك..؟ أليس هذا ما تفعله كل قوة تابعة للجيش الإسرائيلى..؟"

يوسي: "لا. بالطبع لا. بل على العكس، فى أغلبية المنازل تركوا من ورائهم كتابات ورسومات وشيئا كهذا".

زامير: "هذا سلوك حيواني".

يوسي: "ليس من المفترض بك أن تضع وقتك فى طى البطاطين بينما يطلقون النار عليك".

زامير: "لم أسمع عن إطلاق نار كهذا عليكم. أنا لا أوجه اتهامات إليك، ولكن إن بقيت أسبوعا فى منزل، فيكون عليك تنظيف قاذوراتك".

أفياف: "كانت عندنا أوامر فى يوم ما بأن ننظف كل البيت من الأثاث والأدوات. ألقينا كل شئ من النوافذ حتى نخلى

المكان. كل محتويات البيت طارت عبر النوافذ للخارج".

ويوسي: "ذات يوم سقط صاروخ كاتيوشا على بئر سبع وأصيب امرأة وطفلها إصابة متوسطة إلى شديدة. هم كانوا جيران لأحد جنودى. سمعنا هذه الحكاية عبر الإذاعة. ذلك الشخص تأثر كثيرا من إصابة جيرانه. وعندئذ أصبح عصيبا وكنا نعذره....

"أن تقول لشخص كهذا هيا بنا ننظف بيتنا يعود لأحد ناشطى حماس السياسيين الذى أطلق النار قبل قليل على جيرانه، وقطع لهم رجلا على الأقل، ليس بالمسألة السهلة، خصوصا إن كنت غير متفق مع ذلك تماما. عندما قال قائدنى إن على أن أطلب من الجنود أن يرتبوا الأثاث هناك، لم يكن تنفيذ الأمر سهلا على. كان هناك صراخ كثير. وفى آخر المطاف، اقتنعت وفهمت بأن هذا صحيح. اليوم أنا أقدر، بل ومعجب بقائدى، لما فعله. عموما، أنا لا أعتقد أن أى جيش، بما فى ذلك الجيش السورى والأفغانى، كان سينظف بيت عدوه، وبالتأكيد لن يقوم بترتيب البطاطين وإعادةها للدواليب".

بنيامين: "أنا سأطرح رؤية مختلفة قليلا. فى بداية العملية، كلفت سرىتى باحتلال خط شمالى القطاع فى منطقة الشجاعة. من كان هناك يعرف هذه الصورة - أن تنهض مع الفجر، فى الخامسة صباحا، دون أن ترى السماء زرقاء بل تكون سوداء حتى الأفق. ليس هناك لون غير اللون الأسود....

"فى سياق ذلك، كنا مسئولين عن معبر كارنى الذى كان مغلقا خلال العملية باستثناء فتحة لفترات محددة للأغراض الإنسانية. بين الثانية والرابعة، كان هناك نوع من الراحة حتى يتمكن المواطنون من النوم فى ساعات الظهيرة دون صواريخ جراد وقذائف. تم الإعلان بضع مرات عن فتح المعبر لفترات لعبور الاحتياجات الإنسانية، وعندئذ كانوا يدفعوننا من حين لآخر. يأتلك اتصال هاتفى: خذوا الآن ثمانية جنود وأرسلوهم إلى معبر كارنى. هناك كان يُدخلون المواد التموينية: فى يوم مرت ١٧٠ شاحنة، وفى يوم آخر ٥٠ شاحنة. علمنا فيما بعد أن حماس كانت تأخذ أغلبية ما كان يدخل - إلى أن توقفت الأونروا عن إدخال المساعدات....

"أنا أخدم فى سرية بينيشيم. مستوى العقيدة والإيمان بعدالة الطريق يتجسد فيما يقوله الجنود: أنا لا أفهم لماذا أقوم بإدخال الطعام للعرب ولماذا نعطى الإمدادات للمسلحين. هم يتوجهون نحو كومة غذاء ويصقون فى داخلها. من الذى سيأتى للتحدث عن القيم معهم فى هذه الحالة....

"قبيل انتهاء القتال، تحولت فتح وما تبقى منها إلى هدف شرعى جدا فى نظر حماس. هم بدأوا ببساطة فى تصفية ناشطى فتح. على مسافة ٨٠٠ - ٩٠٠ متر من الجدار، كانت هناك عائلة معروفة بأنها عائلة متعاونين من فتح. كان معروفا

أنهم سيحاولون الفرار نحو إسرائيل. توقعنا ذلك وجاءتنا تعليمات من اللواء بعدم السماح لهم بالدخول. هم عرفوا مكان البوابات في الجدار، وعرفوا إلى أين يصلوا. التعليمات نصت على إعادتهم إلى المكان الذي أتوا منه. أنا شخصيا لم أكن هناك عندما حدث الأمر. ولكنه حدث. أعادوهم. إن سألتوني ما الذي حدث لهم الآن، سأقول لكم إن هناك احتمالا بنسبة ٩٠٪ ألا يكونوا أحياء.

* يسوون بستان زيتون بالأرض:

نير: "شاركت في الحرب في خلية القيادة الأمامية لقائد الكتبية. خارج البيت الأول الذي تمركزنا فيه، كان يوجد بستان زيتون، قد تكون تكلفته عشرات الآلاف أو ربما مئات الآلاف من الشيكلات. عندما خرجنا، جاء إلى ضابط العمليات وقال لي: 'نير، تعالى لأريك شيئا جميلا'. أراني على الحاسب الآلي صورة للمنطقة كلها قبل دخولنا، ثم ضغط على مفتاح، وأراني صورة المنطقة بعد دخولنا. تبين أنه كانت هناك جرافات ضخمة تسوى كل المنطقة بالأرض."

تسفي: "أنا كنت في نفس البستان الذي نتحدث عنه. لقد رأيت مطلقى الصواريخ بأم عيني."

نير: "نحن نتحدث عن البستان."

تسفي: "أنا أيضا أحب أشجار الزيتون، ولكن كان هناك مطلقو صواريخ."

نير: "نحن نتحدث عن البستان. أنتم تتحدثون عن ترك المنازل نظيفة وعدم استخدام أغراض أصحابها، ولكن أمرا مثل تدمير بستان زيتون يعد كارثة حقيقية للأسرة... ربما أنه الثمن الأفدح الذي كنت سأتحمله لو أنني أعيش هناك."

زامير: "أنا أعتقد أنه كان من المهم أن يجلس ذويكم هنا، وأن يسمعوها هذا الحوار. وأعتقد أنه كان حوارا مثيرا، وكذلك سببا للكآبة والشعور بالأسى. أنتم تصفون جيشا مع معايير أخلاقية متدنية جدا، هذه هي الحقيقة... أنا لا أحاكمكم ولا أوجه الانتقادات إليكم. وإنما أعكس لكم ما أشعر به بعد الحكايات التي سمعتها منكم. لم أكن في غزة، وأنا أفترض أن جنود الاحتياط كانوا يستمتعون بمستوى سيطرة أعلى، ولكنني أعتقد أن خلاصة ما تعبرون عنه وتصفونه هو نوع من الأوضاع التي عشناها نحن أيضا..."

"بعد حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، عندما عاد الجنود من القتال، جلسوا في دوائر وقصوا ما عاشوه هناك. أطلقوا عليهم طوال سنوات كثيرة وصف 'يطلقون النار ويبيكون'.. وفي عام ١٩٨٣، عندما عدنا من حرب لبنان الأولى أطلقوا علينا نفس الوصف. علينا أن نفكر في الأحداث التي مررنا بها، وعلينا أن نواجهها من أجل تحديد مستوى أو معيار لما قمنا به..."

"من المحتمل جدا أن حماس، والجيشين السوري والمصري

كانوا سيتصرفون بطريقة مختلفة عنا. ولكننا لسنا حماس، ولسنا الجيش السوري، ولسنا الجيش المصري. إن كان رجال الدين يقومون بمسحنا بالزيت ويعطوننا كتباً دينية في أيدينا، وإن كان الجنود الموجودون في الوحدات القتالية لا يمثلون كل المجتمع الإسرائيلي وإنما أجزاء محددة من المواطنين، فما الذي نتوقعه إذا...؟ ومن الذي نوجه إليه شكوانا...؟

"باعتبارنا جنود احتياط، نحن لا ننظر بجدية للأوامر التي تصدر من القيادات اللوائية. فنحن نسمح للمعاجز والعائلات بأن تمر. لماذا نقتل أناسا من المؤكد لنا أنهم مدنيون...؟ أي أمن لإسرائيل سيتضرر ومن الذي سيضرر به...؟ لتعملوا عقولكم ولتكونوا آدميين."

* ردود فعل الجيش الإسرائيلي والمعهد:

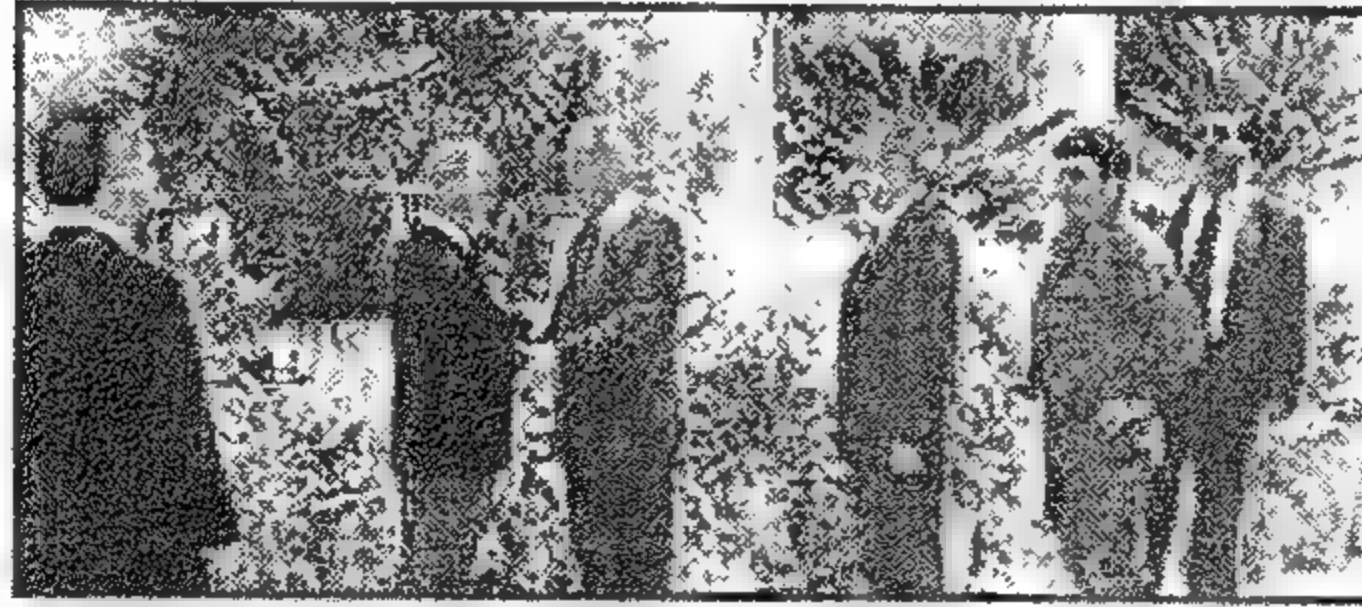
رد الناطق العسكري على هذه الشهادات للضباط والجنود: "ليس لدى الجيش الإسرائيلي أي أبناء داعمة أو مسبقة للأحداث المشار إليها. الجيش الإسرائيلي سيفحص مصداقيتها، وسيحقق فيها عند الحاجة. ويشار أيضا إلى أننا طلبنا من رئيس المعهد أن ينقل للجيش الإسرائيلي كل معلومة لديه كي يتمكن من التعامل معها، والتحقيق فيها بشكل متمعن... وأضاف الناطق العسكري: "في أعقاب طلب تقدم به رئيس معهد راين، السيد داني زامير، إلى مكتب رئيس الأركان، عُقد لقاء بينه وبين رئيس شعبة التوجيه، العميد إيلي شرمایستر. رئيس شعبة التوجيه وصف أمام رئيس المعهد سياقات التحقيقات الميدانية والأخلاقية التي تجري في الجيش الإسرائيلي، وفي شعبة التوجيه على كل المستويات، وكذلك النشاطات التي جرت قبل الحملة وفي أثنائها وبعدها من أجل غرس الجوانب الأخلاقية في نفوس الجنود والضباط. كما أوضح العميد شرمایستر بأن الجيش الإسرائيلي يجري في هذه الأيام تحقيقات معمقة وجذرية، وأن القادة يشجعون الحوار في هذه الموضوعات."

وبموازاة ذلك، أمر المدعي العام العسكري، العميد أفياحاي مندلبليت، أمس بالتحقيق في الوقائع التي وردت في تقرير صحيفة "هاآرتس".

أما رئيس المعهد، داني زامير فقال لصحيفة "هاآرتس" إنه لم يعرف مسبقا بما سيرويه الجنود في الاجتماع، وأن مضمون أقوالهم "أصابه بالصدمة". وعلى حد قوله، فقد توجه لرئيس الأركان، جابي أشكنازي، وحذره من الفشل الأخلاقي الخطير في صفوف الجيش الإسرائيلي. وبناء على طلب مكتب رئيس الأركان، نقل له زامير محضر الاجتماع. زامير أخذ انطبعا بأن الجيش يعتزم معالجة الأمور بجدية، وقال: "إنهم لا ينوون التهرب من ذلك."

المؤسسة الملكية

في الخامس من يونيو ١٩٦٧ تسرب من خلال الملك حسين للرئيس المصري جمال عبد الناصر. والغريب أن مصدر التسريب كان رئيس الموساد حينها ميشير عاميت وليس غيره. عاميت لم يفعل ذلك متعمداً، وإنما السبب في ذلك يعود إلى الطرق



الملتوية التي تنتقل من خلالها الأسرار من جهاز مخابرات إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى.

* ناصر لم يصدق:

قضية زيارة اللواء احتياط عاميت لواشنطن في أواخر مايو ١٩٦٧ لإصلاح الضرر الذي أحدثه وزير الخارجية آبا إيبان خلال اتصالاته مع الرئيس ليندون جونسون ووزرائه معروفة. عاميت عاد مع إنجاز محترم ومؤثر، حيث تأكد من خلال محادثاته مع وزير الدفاع، روبرت مكنمارا، وآخرين أنه لا جدوى من مواصلة انتظار التحرك الدولي لرفع الإغلاق الذي فرضه المصريون على مضيق تيران، وضمن التأيد الأمريكي للحرب. ولكن بما أن عاميت لم يسمع فقط، وإنما تبادل الحديث والمعلومات مع محادثيه، فقد حدث أن كبير المسؤولين عن المصادر والمعلومات الاستخبارية تحول بنفسه إلى مصدر للمعلومات الاستخبارية بالنسبة لمحادثيه، وبصورة غير مباشرة لمن تحدثوا مع هؤلاء المحادثين، وهكذا.

من مذكرة سرية وحساسة صدرت في الثاني من يونيو ١٩٦٧، وسمح بنشرها كاملة الشهر الماضي - ليست مشمولة في الكتاب - يتبين أن رئيس الـ (CIA)، ريتشارد هولمز، أطلع الرئيس جونسون على مضمون محادثاته مع عاميت في مقر وكالة الاستخبارات، حيث طرح عاميت موقفه بصورة موسعة، إذ قال لمسؤولين في الـ (CIA) في الأول من يونيو إن "إسرائيل لا تستطيع الانتظار أكثر من أيام قلائل أو أسبوع، وإن الاقتصاد الإسرائيلي يزرح تحت عبء استدعاء الاحتياط. ليس هناك عمال في الحقول وموسم الحصاد على الأبواب، ولكن من الأفضل الموت في أرض المعركة على الموت جوعاً". إدارة جونسون، من جانبها، لم ترغب في البوح بالسر الإسرائيلي لعبد الناصر. ولكن هذا ما حدث عندما سارع جونسون بتحذير الملك حسين، الذي كانت الخشية من سقوط نظامه - بسبب التأمر المصري أو السوري أو بسبب عملية انتقامية إسرائيلية رداً على الإرهاب الفلسطيني

هو لم يحب شمعون بيريس، وفضل انتصار بنيامين نتنياهو عليه في الانتخابات (المقصود انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ والتي فاز بها نتنياهو)، ولكنه سرعان ما ندم على تأييده لنتنياهو. وربما كان من المثير أن نعرف ما الذي كان ليقوله هذا

الأسبوع لو علم أن الرئيس بيريس قد كلف نتنياهو بتشكيل الحكومة. قبل سنوات من اللقاء إيهود أولمرت بموشيه تالانسكي، حصل هو شخصياً من الأمريكيين على مئات الآلاف من الدولارات - في مظاريف بنية - ولكن لنبله لم يفتحها أبداً في وجود رجل الـ (CIA) حتى يعد المال الموجود فيها. لقد كان بحق رجل العالم الفسيح والمملكة الصغيرة (المقصود المملكة الأردنية)، مناور أبدى في صراعات بقاء لا تنتهي. لذلك، كشف لجمال عبد الناصر سر حرب الأيام الستة (١٩٦٧) ولجولدا مائير سر حرب عيد الغفران (١٩٧٣).

إنه الملك حسين، ملك الأردن، الذي رحل عن عالمنا في مثل هذا الشهر قبل عشر سنوات عن عمر يناهز الثالثة والستين، والذي اعتلى عرش المملكة الهاشمية طوال أربعة عقود ونصف العقد، وكان ملكاً لتلك المملكة وهو فتى لم يتجاوز سن التصويت للانتخابات. إنه زعيم تلك القطعة المصطنعة من الأرض التي اقتطعها البريطانيون من وسط الصحراء العربية من أجل احتياجاتهم.

لقد كتب الكثير عن الملك حسين في حياته، وأضيف الكثير بعد مماته، ولكن هناك أسرار لم يكشف النقاب عنها إلا الآن. نايجل أشتون، محاضر بارز في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، كان مقرباً من العائلة المالكة في عمان، وكانت لديه إمكانية نادرة للإطلاع على الأرشيفات الخاصة بالملك حسين. لم يطلب منه صراحة أن يتعامل بتعاطف مع كتاب السيرة الذاتية الذي يؤلفه ويحمل عنوان "حسين ملك الأردن: الحياة السياسية"، ولكن الرجل الشهم يدرك ذلك من تلقاء نفسه. أشتون حاول حماية الملك وترك للقارئ أو المؤلف آخر مهمة تحليل الحقائق الواردة في كتابه.

تعمق أشتون في وثائق الملك حسين، والسجلات البريطانية والأمريكية، وأجرى مقابلات مع مقربى الملك، خصوصاً كاتم أسراه زيد الرفاعي.. وربما كان الاكتشاف الذي أثار كثيراً من الجدل هو أن القرار الإسرائيلي بشن حرب ضد مصر

الذي ينطلق من الحدود الأردنية - مسألة مركزية في السياسة الأمريكية آنذاك.

فضل أشتون في كتابه ألا يذكر اسم القناة التي نقلت هذا التحذير، ولكن الاستنتاج البدهي هو أن جاك أوكونيل، مدير مكتب الـ (CIA)، كان في عمان. كان أوكونيل مسئولاً عن تفعيل الملك حسين ودفع له مئات آلاف الدولارات (وفقاً لرواية تقول أن المال كان موجهاً لتمويل جهاز الأمن التابع للملك حسين، قبل إقامة جهاز المخابرات الأردني، وبعد ذلك لاستئجار شركة يمتلكها ابن الرئيس جيرالد فورد لحراسة أبناء الملك حسين، بما في ذلك خليفته في الملك، عبد الله الثاني، خلال دراستهم في الولايات المتحدة).

ولكن المفاجأة الساحقة للعملية الجوية، "موكيد" (*)، في صبيحة الخامس من يونيو تحققت لأن عبد الناصر لم يصدق الملك حسين، وشك في أنها خدعة لدفعه إلى التراجع - تماماً كما شك الملك حسين في أن عبد الناصر يحيك مؤامرة ضده شخصياً (سجنه عندما يصل بطائرته إلى القاهرة) وضد الأردن.

المفارقة التاريخية هي أنه بعد ست سنوات وثلاثة أشهر، في سبتمبر ١٩٧٣، وجد حسين نفسه في وضع مشابه، ولكن هذه المرة مع جولدا مائير، حيث كشف لها عن خطة الهجوم التي أعدها أنور السادات وحافظ الأسد ضد إسرائيل، إلا أنها أصرت على رفضها التصديق بأن الحرب وشيكة فعلاً.. وقبل انتخابات أكتوبر ١٩٧٣ لم تكن أي من المعلومات التي ينقلها إيلي زعيرا، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، إلى جولدا أو ديان تقنعهما. وحتى لو جاء السادات أو الأسد بجلائلتهما إلى مقر الموساد لمقابلة جولدا وتوفير عناء هذه المسألة على الملك حسين، لشككت أيضاً في صحة هذا السر.

من المعروف منذ زمن أن الأردن كان لديه مصدر هام للمعلومات في الجيش السوري. أشتون يتقدم خطوة أخرى باتجاه الكشف عن هوية هذا المصدر، ويقول إن ضابط جمع المعلومات الاستخبارية الذي قام بتجنيد هذا المصدر كان عبود سالم، طيار في سلاح الجو العراقي فر إلى الأردن. وكان أحد أقارب زوجته يتولى قيادة فرقة في الجيش السوري، وكان مطلعاً على أسرار الخطط الميدانية والعمليات ضد إسرائيل. وقد استطاع سالم أن يحصل منه على خطة الحرب.

وفقاً لرواية حسين التي يطرحها أشتون في كتابه، كان هدف اللقاء مع جولدا هو أن يتصيد منها المعلومات التي حصلت عليها من مصادرها المصرية، لأن الأردن تردد في الاعتماد على تقديراته المبنية على المصدر السوري وحده، مهما يكن نوعياً. وفي المقابل، نقل تحذير قائد الفرقة السوري إلى الـ (CIA)، من خلال رئيس مكتبهم في عمان، إلا أن هولمز المخضرم وصاحب الصلات المتشعبة لم يكن في واشنطن في ذلك الوقت.

مساعد كيسنجر، توماس بيكرنج، قال لأشتون إنه مع نهاية الأسبوع السابق على الحرب، كان كيسنجر عصبياً جداً وسأل مراراً مساعديه إن كانت قد وصلت معلومات جديدة من الشرق الأوسط حول التحضيرات المتزايدة للحرب، ولكن دون جدوى.. إحدى المعلومات التي نقلها قائد الفرقة السوري للمستولين عن تفعيله في الأردن كان موعد البدء بإطلاق النار.. هذه المعلومة أثارت حيرة الملك حسين وافترض أن "الساعة الثانية ظهراً في يوم الغفران" المقصود بها الساعة الثانية مساء ليلة يوم الغفران، حيث يكون الجمهور الإسرائيلي في طريقه إلى البيت وتكون الفوضى عارمة.. ولكن مع مرور يوم الجمعة دون هجوم، تساءل حسين إن كان القرار قد ألغى أم ماذا حدث.

علاقات حسين مع الساسة والضباط والمستولين في إسرائيل تحتل فصلاً طويلاً ووثائق كثيرة موجودة في الأرشيف الملكي. هو تحدث عن الكرامة إلا أنه كان معجباً بالقوة. من كانوا يرمزون في نظره إلى الرجولة والبطولة، حظوا بمعاملة خاصة، وإن لم تكن ودية دائماً، خصوصاً موشيه ديان وإسحاق رابين.. بيريس مثلاً أذاقه العذاب مما دفعه في النهاية إلى "التحرك من وراء الكواليس لصالح نتنياهو" في انتخابات ١٩٩٦، وفرح بانتصاره، ولكن سرعان ما خاب أمله، فوجد غاية أخرى لآماله في إيهود باراك.

من كل أسرار الملك حسين، يمكن القول إن السر الأكثر إثارة يتعلق بمغازلة رابين السرية لصدام حسين في مطلع صيف ١٩٩٥. على حد قول أشتون، طلب رابين من الملك حسين أن يطلب من صدام دعوتها معاً لزيارة بغداد. يقول أشتون: "هدفه من إقامة علاقات مع العراق كان زيادة الضغوط على الأسد - عدو صدام - حتى يقبل بشروط إسرائيل للسلام. كما رأى رابين في العراق مفتاحاً لشرق العالم العربي، وحاجزاً أمام التهديد الإيراني ضد إسرائيل".

اتصالات رابين مع حسين جرت بواسطة إفرايم هاليفي وعلى شكري، رئيس ديوان الملك حسين. في يونيو ١٩٩٥، نقل حسين لصدام اقتراح رابين بزيارة بغداد في رسالة سرية سلمها وزير البلاط مروان قاسم.. ولكن صدام رد برفضه إجراء اتصالات غير مباشرة وعلى مستوى منخفض، إلا أنه لم يستبعد تماماً فكرة الاتصالات مع رابين. ولكن هذه المبادرة لم تتواصل.

(*) عملية موكيد هي العملية الجوية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في اليوم الأول من حرب يونيو ١٩٦٧، وكانت أهدافها قصف وتصفية سلاح الجو المصري، وفي الوقت نفسه تمت عملية حماية للمجال الجوي الإسرائيلي من إمكانية قيام طائرات عربية بالهجوم المباغت عليها.

رجلنا في بيروت

بقلم: أريك فايس
معاريف ٢٠٠٩/٢/٢٠

فصرت أطلب ما أريد دون أن أتلقي شيئاً. إن مخربي حماس الأسرى يُعاملون أفضل مني.

دخلت زوجة كنعان إلى حيث نجلس، ثم اختفت بسرعة لإحدى غرف المنزل دون أن تنبت بينت شفه. وحينها قال كنعان إنها "ليست على ما يرام خلال الفترة الأخيرة. فقد اعتبرتها مؤسسة التأمين الوطني معاقة بنسبة ١٠٠٪، والحياة هنا لم تقدم لها شيئاً جيداً. فقد كانت تملك كل ما تتخيله في لبنان، بينما هنا أجبرنا في بعض الفترات على العيش في الشوارع دون أن تفهم زوجتي أسباب ما يحدث".

على الخائط المقابل، كانت تعلق صورة رائعة لفتاة شابة وجميلة ترتدي معطفاً من الفرو، وترتسم على وجهها ابتسامة كبيرة، وهنا قال كنعان بحسرة "لم يبق منها شيئاً.. حتى الأسنان اختفت".

كانت صحيفة "الصاندي تليجراف" البريطانية قد نشرت في ديسمبر ١٩٧٨ نبأ محاولة اغتيال فاشلة تعرّض لها خليل الوزير "أبو جهاد"، الذي يعتبر اليد اليمنى لياسر عرفات، وكان يتولى قيادة القطاع الغربي في فتح، مشيرة إلى أن أحد عملاء المخابرات الغربية المزروع في قيادة فتح سرّب معلومات مكنت إسرائيل من تنفيذ محاولة الاغتيال. وأكدت الصحيفة البريطانية أن فشل جميع عمليات فتح تقريباً خلال الفترة التي سبقت محاولة الاغتيال أثارت الشكوك والشبهات حول وجود عميل داخل القيادة أو أحد المقربين منها، حيث تلقى الإسرائيليون أكثر من مرة معلومات مسبقة ومفصلة عن كل عملية، لدرجة أن الفلسطينيين في بيروت أخذوا يرددون نكتة مفادها "إذا أردت معرفة ما يحدث في السجون الإسرائيلية عليك أن تشارك في مهمة يخطط لها أبو جهاد".

إسرائيل بالطبع لم تعلق على ذلك حسبما كان معتاداً، كما أن محاولة الاغتيال التي ذكرتها الصحيفة البريطانية غير معروفة أيضاً لمن يتابع تاريخ أبو جهاد. وقبل بضعة أشهر، كشف الصحفي "عامير رابوبورت" بصحيفة "معاريف" النقاب عن ثلاث محاولات اغتيال فاشلة. أما المرة الرابعة، وفقاً لما أورده مصادره الأجنبية، فقد وقعت في أبريل ١٩٨٨، حيث توجهت حينها قوة إسرائيلية تتكون من مقاتلي وحدة سلاح البحرية الخاص "شبيط ١٣"، ومقاتلي وحدة "متكال" إلى سواحل تونس، وكان عملاء الموساد في انتظارهم بالسيارات. وقد اقتحمت هذه القوة منزل أبو جهاد، وتم

لم تكن البرقية المشفرة التي وصلت من تل أبيب قبل عدة أيام تتضمن معلومات كثيرة. فكل ما أبلغ به أنه يتعين عليه الانتظار عند نقطة الالتقاء التي اتفق عليها مسبقاً. رياض كنعان "عيننا في فتح" حسبما اعتاد أن يطلق عليه مشغلوهُ في الموساد، كان حاد المزاج. ولولا ضبطه بجواز سفره المزيف الذي كان يستخدمه في طريقه من بيروت إلى إسرائيل عبر أوروبا، لكان الآن في طريقه لإسرائيل في رحله جوية مريحة، وكانت سيارة خاصة في استقباله بمطار تل أبيب، لكن إثارته للانتباه بشكل ملحوظ خلال زيارته السرية الأخيرة لإسرائيل أجبرت مشغله على اختيار طريق آخر.

هكذا وجد نفسه واقفاً في منتصف الليل في مكان ما. لم يتذكر كم من الوقت وقف هناك، لكنه فجأة لاحظ وجود أشباح تقترب منه وبخفة غريبة. ودون إثارة ملاحظته، اقترب منه أحدهم وصوب المسدس على بطنه قائلاً "حمداً لله على سلامتك". لو تأخر كنعان لحظة واحدة في التصريح بكلمة السر "يوسي"، لكان منذ ذلك الوقت تحت التراب بعد أن استقرت ببطنه طلقة المسدس الموسادي.

لم تكن هذه أول مرة ينجو فيها كنعان من الموت. فمنذ انضمامه لحركة فتح مع بداية السبعينيات وحتى تهريبه إلى إسرائيل عام ١٩٨٢، تعرض لعدد هائل من الطلقات التي سارت بالقرب منه، فضلاً عن السيارات المفخخة التي انفجرت، خاصة أن الطرفين الإسرائيليين والفلسطينيين اشتبها بخيائته، لكنه نجح في الحفاظ على حياته.

يقول كنعان، وهو جالس في منزله بمدينة الناصرة العليا على كنية قديمة يغطيها مفرش نظيف كأنه وُضع خصيصاً احتراماً لنا: "لحسن حظي، تعرضت لمشاكل كثيرة لكنني نجيت منها". وقبل أن يسرح بخياله في فضاء الغرفة، لم يبق من حياته السابقة إلا بعض الصور المعلقة على جدران منزله المكوّن من أربع غرف، والذي يفتقر للتدفئة، ويصعب معرفة ما يشاق إليه تحديداً، فهل يشاق للعيش داخل صفوف حركة فتح عند أحد مقاطعات بيروت الرئيسية أم يشاق للحظ الذي عانده منذ عودته..؟!.

أضاف كنعان: "كنت أملك كل شيء هناك. كانت لدى فيلا فخمة وسيارة مرسيدس ذهبية اللون. لم ينقصني أي شيء، وحينما كنت أحتاج شيئاً، لم يكن يكلفني ذلك الأمر غير برقية صغيرة للموساد ليصلني ذاك الشيء بعد يومين إلى بيروت. لكن ومنذ لحظة وصولي لإسرائيل انتهى كل شيء،

اغتياله أمام أعين أفراد أسرته، لكن كنعان يؤكد أن الموساد كان يعلم كل ما يجري خارج مكتب أبو جهاد قبل اغتياله بعشر سنوات، نظراً لأنه هو شخصياً (أى كنعان) كان يجلس في مكتب قريب منه.

وفي نهاية السبعينيات، كان كنعان ضابطاً صغيراً في مكتب قيادة القطاع الغربي في بيروت، ويستطيع الدخول بحرية إلى مكاتب كبار قادة الحركة. ورغم أنه كان مسئولاً عن قسم المعلومات والأرشيف في القطاع الغربي، إلا أنه تمتع بامتيازات كبيرة، حيث تدفقت المعلومات إلى مكتبه بسبب اهتمام فتح بما يجري داخل المناطق الفلسطينية. كان كنعان مسئولاً عن تبويب وجمع هذه المعلومات الهامة.

تحدث كنعان عن نفسه قائلاً: "وُلدتُ في قرية دبوريا الواقعة بالقرب من جبل طابور، وأمضيت معظم فترة طفولتي مع أطفال الكيبوتسات. كان والدي يمتلك شاحنة ويعمل لديه بعض العمال. عملت أنا وشقيقي معه في بيع وتوزيع الخضار القادم من الكيبوتسات القريبة مثل طبريا، وشيدما. كنا نأخذ الخضار والفواكه ونذهب بهما إلى سوق تل أبيب لبيعها، ثم نتقاسم الأرباح مع الكيبوتسات. لكن داخل منزلنا لم تكن الأجواء جيدة، حيث اعتاد والدي على ضرب والدتي وشقيقي. وفي إحدى المرات التي شاهدته فيها يضربهما، قطعت عهداً على نفسي بترك المنزل حين أكبر لأذهب للبحث عن عائلة أُمِّي التي تقطن في لبنان".

لكن رواية الموساد تبدو أقل رومانسية من رواية كنعان، حيث يدعى الموساد بأن كنعان تورط في عملية سطو على أحد المصارف الواقعة في الشمال، وهرب إلى لبنان خوفاً من اعتقاله.

في صيف ١٩٧٢، اجتاز كنعان الحدود اللبنانية لكن الجيش "المحلي" اعتقاله على الفور هناك، وأعادته لإسرائيل بعد تحقيق قصير. وقد حدث ذلك مرة أخرى، لكنه نجح في الهروب خلال المرة الثالثة، حيث استطاع تجاوز نقاط حرس الحدود اللبنانية والوصول إلى مخيم "الرشيدية" للاجئين في جنوب لبنان، لكن سكان المخيم كانوا مقتنعين بأنه جاسوس إسرائيلي وقاموا باعتقاله وحجسه لدى إحدى عائلات المخيم. وقد خضع لتحقيق مكثف من جانب رجال فتح على مدار شهر كامل، حيث اقتنعوا بأنه عميل إسرائيلي، ووضعه أمام خيارين: أولهما تجنيده في صفوف الحركة، والثاني إعادته لإسرائيل. وعلى الفور ودون أن يفكر كنعان، اختار الخيار الأول.

يقول كنعان عن هذه المرحلة: "على مدار ستة أشهر، كنت أخضع لتدريبات على يد رجل فرنسي الجنسية، لم أعرف عنه الكثير غير اسمه الذي كانوا ينادونه به وهو 'دوني'، وقد علمت بأنه عاد من فترة خدمة طويلة في فيتنام، وتلقى

كثيراً من الأموال مقابل تدريب رجال فتح، وتعلمت خلال الأشهر الست كل ما كان يتوجب على معرفته مثل أنواع الأسلحة وتركيب العبوات الناسفة، ونصب الكمائن، واستخدام أجهزة الاتصال، وغير ذلك".

* هل تعلمت شيئاً عن الأيديولوجية..؟

- "لا، كانت مجرد تدريبات دون شروح".

هذه الأمور (الأيديولوجية) عرفها خلال الخطابات والاجتماعات التي حضرها في بيروت، ووصل إليها كمقاتل ضمن الحركة. وقد شهدت تلك الفترة إعادة تنظيم وهيكلية حركة فتح الخارجة من الأردن إبان فترة "أيلول الأسود" عام ١٩٧٠ فقد أرسل كنعان إلى مكتب كمال عدوان، قائد القطاع الغربي الذي تحول بعد فترة إلى قطاع يعكر صفو إسرائيل. كان المكتب عبارة عن غرفة صغيرة مستأجرة في إحدى البنايات الكائنة في إحدى ضواحي بيروت.

** معارف تُقرأ في بيروت:

لم يجد كنعان متسعاً من الوقت للتعرف على قائده الجديد كمال عدوان. ففي التاسع من أبريل ١٩٧٣، حاصر جنود وحدة "متكال" المبنى الذي كان عدوان يعيش فيه، وكان إيهود باراك الذي تنكر في زي امرأة يقود هذه القوة التي قتلت الحرس المحيط بالمبنى واقتحمته. إضافة لعدوان، كان يسكن في المبنى محمد يوسف النجار أحد مساعدي عرفات، وكامل ناصر المتحدث باسم الحركة، وتم اغتيال الثلاثة في بيروت، فضلاً عن عشرين آخرين في إطار هذه العملية. في نفس الليلة، أرسل كنعان إلى شاطئ بيروت مع دورية للبحث عن جنود الوحدة الخاصة، وسمع أصوات الانفجارات وإطلاق النار. وغداً اليوم التالي، علم كنعان باغتيال قائده الجديد، وأن القوة الإسرائيلية هربت عبر البحر من مكان لا يبعد غير مئات الأمتار من مكان وجوده. ويؤكد مقسماً أنه لم ير شيئاً.

بعد اغتيال عدوان، انتقلت الشقة الصغيرة التابعة للقطاع الغربي إلى مسئولية أبو جهاد الذي حوّل القطاع الغربي لأحد أهم مراكز القوى داخل فتح. وحتى نهاية السبعينيات، ضم القطاع الغربي العديد من المكاتب، وقاعدتين عسكريتين، ومركزاً للتجنيد، وآخر للتهريب من وإلى إسرائيل، وأرشيفاً ومركز دراسات. وقد تولى كنعان مسئولية الأرشيف، وهنا تحدث قائلاً: "حين انضممتُ لقيادة القطاع الغربي، كان لدى مكتب صغير يحوى طاولة وكرسيًا. وحينما خرجت منه، كان يحتوي على مئات الملفات الاستخباراتية، ومركزاً للأبحاث، ونشرة يومية قمت بتوزيعها على القادة فقط، وكان عرفات يحصل على هذه النشرة أيضاً. كانت مهمتي جمع المعلومات الواردة من الميدان ومن وحدات التنصت، لاسيما محطات التلفزيون والإذاعة الإسرائيلية وكذلك الصحف. كنا نتلقى أسبوعياً طروداً من أوروبا والأمم المتحدة تحتوي

على صحف "معاريف" و"هاعولام هازيه" و"هاآرتس"، وكل ما استطعنا الحصول عليه، وقد تعلمنا كثيراً جداً من تلك الصحف والنشرات.

كان كنعان ضمن النواة الصغيرة التي أسست وشغلت القطاع الغربي. وحسبما يقول، لم يشارك على الإطلاق في العمليات التي خطط لها أبو جهاد، وكانت المهمة التنفيذية الوحيدة التي قام بها هي الاستماع لبث الإذاعة والتلفزيون الإسرائيلية خلال عملية الساحل التي وقعت عام ١٩٧٨ والمعروفة باسم "أنوبيس الدماء"، والتي أودت بحياة ٣٥ إسرائيلياً وأصيب أكثر من ٧٠ آخرين.

أضاف كنعان أنه بدأ يفقد ثقته في صواب ونهج حركة فتح رويداً رويداً. وفي المقابل، أجرى رجال الموساد اتصالاً مع شقيقه الذي كان يعيش في إحدى الدول الأوروبية، وضغطوا عليه للعمل لحسابهم. فيما يدعى الموساد بأنه لم يمارس أى ضغوط على العائلة، وأن كنعان نفسه هو من أرسل شقيقه للاتصال بالموساد نيابة عنه بواسطة السفير الإسرائيلي في تلك الدولة التي لم يذكرها، وعرض عليهم تقديم خدماته نظير الحصول على مقابل مادي.

وسواء كان الأمر عن قناعة أو مقابل المال، توجه كنعان مع نهاية عام ١٩٧٧ إلى إحدى الدول الأوروبية متذرعاً بقصة وهمية رواها لقادته في حركة فتح مفادها أنه سيذهب لزيارة شقيقه، وبعد يومين من وصوله، اجتمع مع إسرائيليين قاموا بدورهم بعرضه على أحد رجال الموساد.

يقول كنعان في هذه الجزئية: "كانت هذه أول مرة التقى فيها مع مشغلي 'ميكى'، حيث جلست أمامه وأخبرته بأن يبدى نظيفة من الدماء، وإننى على استعداد للقيام بكل ما تطلبونه مني. وخلال ساعات، كان بحوزتي جواز سفر إسرائيل وصعدنا على متن طائرة إسرائيلية. عندما وصلنا، اصطحبوني إلى شقة في منطقة "رامات جح" في البداية، أخضعوني لتحقيق قصير، وبعد فترة وجيزة قالوا لي إنهم يعرفون كل شيء عني ومن أين أتيت، وما هي وظيفتي، والأشخاص الذين أعرفهم بالضبط من قادة فتح وغيرها من المعلومات. لم يضيعوا كثيراً من الوقت على قضايا يعلمونها جيداً، وأوضحوا لي على مدى ثلاثة أيام طبيعة العمل الذي سأقوم به، وإلى من سأسلم المعلومات، وكيف سأنفذ كل ذلك. بعد ثلاثة أيام رجعت إلى أوروبا، ومن هناك توجهت إلى بيروت. وبعد مرور عدة أيام على عودتي، تلقيت التجهيزات الضرورية لعمل من خلال عميل آخر للموساد وصل إلى منزلي في بيروت. وقد أحدثت ثقباً في جدار الحمام أخفيت فيه كل شيء وبدأت العمل".

**** لست قاتلاً:**

على مدار أربع سنوات، نقل كنعان تقريباً كل المعلومات

التي توافرت لديه من خلال عمله في مكتبه ببيروت دون أن تعلم زوجته ذلك. وقال إنه لم يكن لديه أصدقاء في تلك الفترة، وكان متأكداً في مرتين بأنهم اكتشفوا أمره، إحداها حين بحث عنه رجال الموساد لأمر ضروري وعاجل، واتصلوا به مباشرة حينما كان داخل مكتبه. يقول كنعان: "رفعت السماعه وسمعتهم يتحدثون إلى من الموساد، وبدأت بالتلعثم أثناء الكلام. كانت حجتهم بأن لديهم معلومات عن عملية ستنفذ قريباً وأنا لا أذكر حالياً أى شيء عن ذلك. كان الحديث بصعوبة، لكنني أصغيت لحديثهم عبر الهاتف، وأخذت أتحدث مع رجل الموساد وكأنني أتحدث مع صديق قديم لشقيقي. تحدثت بأمور فارغة وأغلقت السماعه وأنا على قناعة بأن أمرى قد انكشف. هذا الخوف كان في البداية أما بعدها اعتدت على ذلك".

*** هل اختفى الخوف مع مرور الوقت..؟**

- "لا. فإنك تظل دائماً خائفاً من احتمال اكتشاف شرك، لذلك رفضت أن يرسل لي الموساد عملاء آخرين داخل فتح ليتصلوا بي. لم أرغب في معرفتهم، ولم أرغب في أن يتعرفوا علي. لكن في النهاية نعتاد حتى على الخوف. ومنذ اللحظة التي قررت فيها القيام بذلك، كنت مصراً على ذلك حتى النهاية. الشيء الوحيد الذي أخبرتهم به منذ البداية أنني لست على استعداد لأقتل أحداً، وكنت أمارس عملي فقط حيث أتوجه من المنزل إلى العمل، ومنذ أول أسبوع بدأت في إرسال البرقيات".

*** ما هي المعلومات التي أرسلتها لإسرائيل..؟**

- "كل شيء يمكن أن يمنع وقوع عمليات ضدها. كنت أتجول كثيراً في مكاتب اللجان المختلفة بحثاً عن المعلومات. كانت أبواب الجميع مفتوحة أمامي لأن كلا منهم كانوا بحاجة للمعلومات الموجودة ضمن صلاحياتي، لذلك كنت أجلس معهم لتناول القهوة وأتحدث معهم عما يجري في إسرائيل، وعن المجندين الجدد الذين انضموا للحركة في الداخل والعائلات التي كانوا ينتمون إليها، وكذلك عن عدم وصول الأموال والخلافات التي كانت تحدث حول هذا الأمر مع مدير الحسابات. كنت أقوم بزيارة القواعد في جنوب لبنان وأتوقف لإبلاغ القادة. وأشهد ما يحدث تمهيداً لشن عملية ما. كنت أبلغ بوجود قوات جديدة، وبالخنادق التي كان السوريون قد بدأوا يشقونها. كان المسئولون في الموساد يريدون معرفة كل صغيرة وكبيرة".

حتى الآن، لا يعرف كنعان العمليات التي أحبطت بفضل المعلومات التي نقلها. ففي أبريل ١٩٧٩، ألقي القبض قبالة السواحل الإسرائيلية على سفينة كانت تحمل العلم القبرصي وتخبئ ستة كوادر من حركة فتح ومستودع ذخيرة. وفي التحقيق الذي أجرى معهم، اعترفوا بأن أبو جهاد أرسلهم

لتنفيذ عملية تخريبية. كانت هذه رابع سفينة يرسلها جهاز القطاع الغربي في نفس العام لشن عملية تخريبية داخل إسرائيل ويلقى القبض عليها وهي في الطريق. ولم تتوقف وسائل الإعلام عن الإشادة بجهود المخابرات الناجحة.. يقول كنعان: "في تلك الفترة، طلبوا مني اغتيال رئيس سلاح البحرية في صفوف الحركة آنذاك، فقد نفذت الحركة عمليات كثيرة عبر البحر، لكنني رفضت وأخبرتهم بأنني لست مستعداً لقتل أحد".

* كانت المخابرات الإسرائيلية آنذاك في قمة مجدها، هل تتوافر لديك معلومات عن عدد العملاء الإسرائيليين داخل صفوف حركة فتح..؟

- "لا أعرف عددهم، لكن بالتأكيد كانوا كثيرين. فقد طلبوا مني ذات مرة تنفيذ مهام في إطار شبكة تجسس تعمل في بيروت لكنني رفضت. كنت أخبرهم دائماً أنني على استعداد للعمل بمفردي، ولا أريد معرفة من يعمل بجواري، وواصلت العمل بمفردي. كنت أرسل برقية يومياً، وكنت أتوجه لإسرائيل مرة كل بضعة أشهر للاستجواب وتلقى إرشادات".

* وماذا كان يحدث عندما تأتي لإسرائيل..؟

- "ليس منذ لحظة وصولي لإسرائيل فحسب، وإنما من لحظة صعودي للسفينة، حيث يوجد هناك كافة الطواقم من وحدات مختلفة، وكل طاقم يريد معرفة شيء ما مني. وقد رسمت لبنان من الألف حتى الياء: قيادات، وضباط، وجنود، وأسماء، وأرقام هواتف، وسيارات، وحراس، وعلاقات، وصراعات - أعطيتهم كل شيء. وعندما نصل لإسرائيل، كانوا يصطحبونني لشقة في حيفا، ويواصلون هناك طرح الأسئلة حول البرقيات التي أرسلتها، وعن الأجهزة الجديدة التي تسلمتها. وهكذا على مدار ثلاثة أيام دون نوم لحظة واحدة. كانوا يجلسون ومعهم خرائط، ومن ثم يطرحون الأسئلة، ويجعلونني أشاهد صوراً ثم أجيب على أسئلتهم".

كانت هذه القصة تتكرر كثيراً حتى أصبحت أمراً عادياً. وفي صباح ذات يوم، تحديداً سنة ١٩٨٢، طرق مشغل كنعان باب منزله في لبنان وأخبره بأنه كشف أمره، ويجب الهرب الآن.. يقول: "أخذت زوجتي، وأخبرتها بما يحدث. وفي ظل ما كان يحدث في بيروت آنذاك، كانت تفضل أن تعيش في أي مكان آخر وليس هناك (أي ليس في إسرائيل). وحينها أركبونا سيارة وعندما نزلنا منها كنا في تل أبيب".

نصف مليون دولار هو المبلغ الذي وعد بأن يحصل عليه كنعان نظير المعلومات التي سلمها للموساد سنة ١٩٧٨ وحتى نشوب حرب لبنان الأولى. وقد حصل على ١٥ ألف دولار فقط حينما كان يعيش في لبنان، ومنذ ذلك الحين فإنه

يحلم بالحصول على الباقي حسبما يزعم. بعدما تم تهريب أسرته لإسرائيل بمساعدة الموساد والجيش الإسرائيلي، واصل كنعان التجول في جنوب لبنان. يقول كنعان: "ساعدت الشاباك (جهاز الأمن العام) في جمع الأسلحة من الفلسطينيين في كل هذه المنطقة حتى هدأت الأوضاع".

وبعد مرور بضعة أشهر، بدأ كنعان يبحث عن نفسه في إسرائيل، فقد أخذ أسرته للعيش في دبوريا، وحاول هناك العودة للعمل في المجال الزراعي. في البداية، استقبلته القرية كبطل، لكن الشائعات التي تردت حول تعاونه مع إسرائيل انتشرت بسرعة، وتجمع الجيران ذات ليلة، وحاولوا هدم المنزل على ساكنيه، بعدما قيل إن كنعان كان مشاركاً في مذبحة صبرا وشاتيلا. خرج كنعان من المنزل وبدأ يطلق النار في الهواء على حد قوله، من أجل تفريق الجمع الغفير، وقد أصيبت طفلة صغيرة كانت تعيش بالقرب من منزله ولقيت حتفها، ومن ثم ألقى القبض على كنعان.

بعد مرور بضعة أيام على اعتقاله، توجه المستشار القانوني في الموساد للمحامي يهودا فينشتاين ووكله في هذه القضية.. يقول المحامي فينشتاين: "استطعنا إطلاق سراحه في غضون بضعة أيام. وبعد ذلك، توجهت للمستشار القانوني وطلبت منه وقف الإجراءات القانونية بسبب وضعه الخاص، وقد استجاب لمطلبي وحفظ القضية. ومنذ ذلك الحين، جعلني كنعان وكيله في كل شيء يتعلق به".

* ومن قام بدفع أتعابك..؟

- "لا يوجد أحد. فقد تطوعت للقيام بذلك. يمكن تسمية ذلك خدمة وطنية، لأننا بوجه عام أمام شخص جيد تورط في قضايا عدة".

حاولت أسرة كنعان التأقلم والعيش في عدة قرى أخرى، لكن القصص التي تحوم حولهم كانت أسرع منهم. وفي نهاية الأمر، استقروا في الناصرة العليا، وعاشوا في خيمة أقاموها بالقرب من إحدى الحدائق بالمدينة، وانتظروا أن يهتم بهم جهاز الشئون الاجتماعية، وهذا الأمر استغرق أكثر من عامين. يقول كنعان: "لقد أقمت أنا والأسرة في خيمة، وحاولنا العيش مما هو متاح لدينا. كنت أتوجه يومياً إلى مكاتب الشاباك في الناصرة، وأخذ الطعام منهم، وهذا كل ما استطاعوا تقديمه لنا. كانوا يفتحون الثلاجة ويعطوني من وجبة الغداء التي أحضروها لأنفسهم. وهكذا عشنا أكثر من عامين. كنا ننام في الملاجئ، ونجول في الأسواق، ونبحث عن الطعام. وعندما طلبت المساعدة من الشاباك، أخبرونا بأنه لا توجد لديهم إمكانيات للمساعدة. كان هذا الوضع السائد حتى بداية التسعينيات، وعندما قاموا بتأسيس إدارة مساعدة المتعاونين مع الشاباك، جاء مسئول أخذ يعطينا

وعود دون تنفيذ كثير منها. كان شخص من الشابات يأتي كل شهر ويعطيني ٨٠٠ شيكل، وقد تورط أبناؤني في أعمال السرقة وتناول المخدرات.

في تلك المرحلة، أراد كنعان المطالبة بمستحققاته التي وعدها به مشغلوه في الموساد. وفي عام ١٩٩٩، قام بتوكيل المحامي آفي تيجر، وأحيلت القضية إلى المحكمة الإقليمية بالناصرة.. قال المحامي آفي تيجر إنه خلال جلسات القضية اعترف الموساد بإسهامات كنعان الغزيرة للحفاظ على أمن الدولة حينما كان عميلاً، لكن مسألة المبلغ الذي وعد أو لم يوعده به ظلت مفتوحة.

أضاف تيجر: "إن قصة كنعان قصة مأساوية، حيث إنه لم يستطع إيجاد نفسه منذ اللحظة التي وصل فيها لإسرائيل. فمن ناحية، كان الفلسطينيون يطاردون، ومن ناحية أخرى لم تهتم به السلطات الإسرائيلية. ومع مرور الوقت، تورط أبناؤه في كافة قضايا الاتجار بالمخدرات، ومخالفات صغيرة، وأخذ وضع الأسرة يتدهور".

هناك شكوك حول ما إذا كان كنعان قد حصل على وعود بتقاضى مبلغ كبير نظير خدمته أم لا. وقال مسئول سابق في الموساد على دراية جيدة بالأنشطة الاستخباراتية في لبنان هذا الأسبوع إن المشغلين ليس من صلاحياتهم عرض مبلغ كهذا، وهناك إجراءات تتبع في هذا الشأن، وليس من الواضح أن

يكون أحد قد تجاوز تلك الإجراءات.

وقد قضت المحكمة بحصوله على ٤٠٠٠ شيكل شهرياً، لكنه عندما اتصل بشعبة تحسين الظروف المعيشية التابعة لقسم المتعاونين في الشاباك حوّلوه إلى شعبة الشئون الاجتماعية في البلدية، والتي حولته بدورها مرة أخرى إلى الشاباك. يقول كنعان: "١٨ فرداً يعيشون في شقة تتكون من أربع غرف. هذا ما حصلت عليه من الدولة. الموساد يعترف بي وبأسرتي. وقد اعترف بذلك، لكنه لن يهتم بأمرهم، حتى إنه لم يعط بعضهم المواطنة بسببي. كان ابني الأكبر تلميذاً متفوقاً في لبنان، يحصل على الدرجة النهائية في الفرنسية والإنجليزية، وقد أحضرته إلى هنا وعمره ست سنوات، ومنذ ذلك الحين لم يعرف سوى الشارع. فقد تربى وأكل ولعب في الشارع، واليوم يقبع في السجن بسبب تورطه في الاتجار بالمخدرات، لأنه لم يعرف شيئاً آخر غير ذلك".

* هل أنت نادم على عملك مع الموساد..؟

- "في بعض الأحيان أشاهد عبر التلفزيون ضباط خدموا في فتح، بعضهم الآن في الأردن، والبعض الآخر في رام الله وأقول لنفسني: "أنظر ماذا كان ينتظرك، وأين كنت ستكون الآن..؟" خاصة أن كافة الأبواب كانت مفتوحة أمامي. ولكن كيف كنت أعلم ما سيحدث..؟ ربما كانوا سيكتشفون أمرى ويقتلونني".

لم أكتف بأن أكون شهيداً

بقلم: شمعون أفيرجين
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩ / ٢ / ١٨

اقترح على ناشطي حماس الانضمام إليهم وحضور الدروس الدينية، وقد وافقت على الفور. وعلى مدار عام كامل، كانوا يعلمونني القرآن يومياً. وقد اجتزت مرحلة غسيل دماغ كان الهدف منها كراهية اليهود، كما أدخل الوعاظ الذين علمونا إلى عقولنا أن اليهود هم أعداء المسلمين، ويجب إبادتهم ونفيهم من أرض فلسطين بواسطة العمليات الانتحارية والجهاد. وفي نهاية السنة التعليمية، اقتادوني إلى منزل رجل دين كبير في حماس جعلني أدلى بقبس الولاء للحركة، وأخبرني حينها أنني الآن أصبحت عضواً في حركة "الإخوان المسلمين".

من هنا، بات انضمام العماصى لصفوف الجناح العسكري لحركة حماس سهلاً للغاية، حيث انضم في سن الخامسة عشرة إلى «مجموعة تمشيطية» تقوم بإجراء دوريات في قطاع غزة لرصد تحركات الجنود الإسرائيليين والبقاء مستعدة لمواجهة أي اجتياح إسرائيلي للقطاع. يقول العماصى: «كانت تنتشر

صحيح أنه ذو وجه طفولي، ولكن أكثر دقة، ذو وجه طالب خجول في المرحلة الثانوية، لكنه في الحقيقة أحد كودار حماس المدربة جيداً. خلال عملية «الرصاص المنصهر»، استطاع جنود الجيش الإسرائيلي إلقاء القبض على الشاب الذي لم يتردد للحظة واحدة في إطلاق قذائف اله.آر. بي. جيه»، وكان أحد أفراد خطة محكمة حالت المعجزة الإلهية وحدها دون تنفيذها. كان محمد العماصى (٢٠ عاماً) أحد أعضاء خلية انتحاريين تابعة لحركة حماس، تم تدريبها على شن عمليات انتحارية ضد الجنود الإسرائيليين.

ولد العماصى في مخيم جباليا بالقطاع، وانضم لصفوف حركة حماس في سن الثانية عشرة حينما كان في مرحلة التعليم الابتدائي. يقول العماصى لمحققى وحدة مكافحة العمليات الإرهابية والأنشطة التخريبية في شرطة قطاع لحيش: «في أحد الأيام، حينما كنت خارجاً من المسجد بعد أداء الصلاة،

شائعات حول احتمالية تسلل جنود إسرائيليين إلى داخل القطاع، وكان يتعين علينا الاستعداد لمواجهةهم وقتلهم بأي ثمن. وهذه الغاية، أقمنا نقاط مراقبة على طول حدود غزة ورصدنا تحركات الجنود».

قبل ثلاث سنوات، أوقف العماصي نشاطه في كتائب عز الدين القسام من أجل الاستعداد لامتحانات الثانوية العامة. وفي نهاية فترة الامتحانات، توجه لأحد ناشطي حماس الكبار وطلب العودة لصفوف الكتائب. ويروي قائلاً: «قبل فترة قصيرة من دخول الجيش الإسرائيلي لغزة في نهاية عام ٢٠٠٨، شاركت مع عشرات آخرين في دورة عسكرية نظمت في ملعب كرة قدم يحمل اسم 'عبد الله شعبان' وأجرينا تدريبات تأهيلية وجسمانية لمدة خمسة أيام مثل الزحف والركض وتشغيل العبوات الجانبية، وعبوات ضد الأفراد والدبابات».

إلى جانب التدريبات القتالية، انضم العماصي لوحدة انتحاريين خاصة تعرف باسم «الكمان المتقدمة» شكلتها كتائب عز الدين القسام لتنفيذ عمليات انتحارية ضد الجنود فور دخولهم قطاع غزة، وضمت في صفوفها عشرين مقاتلاً من حماس تلقوا تدريبات عسكرية في ملعب كرة قدم يحمل اسم «محمود المتوك». وقد تحدث العماصي عن تلك التدريبات قائلاً: «اجتازنا تدريبات استمرت ست ساعات يومياً على مدار شهر، وتم تزويد مقاتلي الوحدة بعبوات ناسفة تزن ١٥ كجم، وعبوات أخرى اسمها زلزال تزن ١٧ كجم».

كشف العماصي أمام محققيه أن المدربين الذين أشرفوا على إعداد وحدة الانتحاريين من كبار ناشطي حماس الذين تدربوا في سوريا وإيران. وأخبر محققى الشرطة كيف زرع هو وأحمد البطش، أحد كبار ناشطي الحركة، عبوات ناسفة مضادة للدبابات تحت الأرض تزن الواحدة منها ٢٠ كجم، واعترف بأنه والبطش قاموا بإنتاج العشرات منها وأجروا التجارب عليها. وقال العماصي: «لقد أخضعنا عبوات ناسفة مضادة للدبابات تسمى (شواظ ١) للفحص، واكتشفنا أنها غير كافية لاختراق الدبابات، فبدأنا تصنيع عبوات أكثر قوة من طراز (شواظ ٣)، لكننا لم نستطع إنهاء عملية التصنيع بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة».

لا شك أنه رغم استعداد حماس لأشهر طويلة لمواجهة اجتياح الجيش الإسرائيلي، إلا أن عدم معرفتهم بالتوقيت الدقيق شكل مفاجأة لهم. يقول العماصي: «قبل أيام قليلة على بداية الحرب، ارتدى أعضاء خلية الانتحاريين زياً عسكرياً إسرائيلياً تم تصنيعه في أحد مشاغل الخياطة بقطاع غزة يشبه الزي الذي يرتديه جنود لواء جفعاتي، وكذلك خوذ عسكرية تشبه تلك التي يرتديها الجنود الإسرائيليون من أجل تضليل الجنود وإرباكهم ومنعهم من التمييز بين أعضاء المجموعة

والجنود. فهذا الأمر سيمكّن عناصر الخلية من الاقتراب من الجنود، وتنفيذ عمليات انتحارية ضدهم أو اختطافهم. كانت هذه هي الخطة، وكنا على وشك اختطاف بعض الجنود، لكن أمراً ما حدث في اللحظة الأخيرة أعاق تنفيذها».

يروى العماصي بعض تفاصيل الحرب قائلاً: «قصف الجنود الإسرائيليون مواقع نقاط المراقبة التابعة لنا، وطلب القائد المسئول عن نقاط المراقبة تركها والنزول لمحاربة الجنود. وصلنا إلى منزل أحد الناشطين وسلمناه قذائف آر. بي. جيه»، وعبوات ناسفة، وبنادق، وقنابل يدوية، وسترات واقية، وأجهزة اتصال حتى تتمكن من التواصل فيما بيننا، كما تلقى كل مقاتل كيساً من التمر وبعض الماء، حيث علمنا بأن إسرائيل ستفرض حصاراً على غزة وسيكون من الصعب تزويدنا بالغذاء، لذلك أكلنا تمرًا فقط مما ساعدنا على الصمود رغم صعوبة الأمر».

* الاعتراف بالذنب:

وفقاً لما قاله العماصي، فإنه سيطر مع ناشط آخر على منزل عائلة حمودة في حي «السلام». وشرعاً من داخله في مهاجمة الجنود الإسرائيليين الذين اقتحموا الحي. واعترف بأنه استخدم في بعض الحالات سويماً مع رفاقه في الوحدة منازل مواطنين لمهاجمة الجنود رغم معارضة سكانها قائلاً: «حين لاحظنا تحركات الجنود، دخلنا أحد المنازل تحت التهديد وأجبرنا صاحبها على السماح لنا بإطلاق النار من داخل المنزل على الجنود، فعارضنا بقوة، لكننا لم نسأله عن رأيه وأجبرناه على ذلك».

كان قادة حماس يخشون من هروب المقاتلين. وقال: «طوال أيام الحرب، كنت أرسل مئات الرسائل القصيرة لدوريات القيادة كي أطلعهم على تطورات الأوضاع.. وأثناء نشاط خلية الانتحاريين، كتب لي أحمد البطش ولأحد المقاتلين الذين كانوا برافتي قائلاً: 'اصمدوا وكونوا حذرين وحافظوا على أنفسكم وابدلوا قصارى جهدكم لاختطاف جندي، لأنه أمر غاية في الأهمية لوقف الحرب'. وأضاف العماصي: «كان القادة يخشون فرارنا ولم يرغبوا أن نترك المنازل وأرادوا أن نقاتل حتى آخر قطرة دم، والحقيقة لم يكن أمامنا فرصة».

لاحظ العماصي خلال الحرب أن الجيش الإسرائيلي حاصر حي «السلام» بمساعدة الجرافات الضخمة وأخبر محققيه: «حين شاهدت الجنود، خرجت من المنزل مع قاذف آر. بي. جيه» وأطلقت قذيفة باتجاه جرافة، لكنها أصابت إحدى ناقلات الجنود. فلاحظني أحد الجنود الذي قفز من الجرافة وبدأ في مطاردتي، لكنني هربت نحو حرش صغير، واختفيت هناك حتى حلول المساء وبعدها عدت إلى منزل عائلة حمودة».

أضاف العماصي بتأثر شديد: «لكن الجنود اكتشفوا المنزل

وشرعوا في هدمه بواسطة الجرافات. شاهدت الجرافة وهي تهدم المنزل، فعشت فترة طويلة من الارتباك وخفت لدرجة الموت. بدأت جدران المنزل في السقوط، فهربت أنا وزميلي حسين من المنزل وتركنا خلفنا أسلحتنا، إلا أن الجنود لاحظوا حسين فأطلقوا عليه النار وقتلوه، فيما أصبت أنا بشظية طلقة نارية أصابتني بكتفي الأيمن، واستمر الجنود في إطلاق النار نحوي لكنني نجحت في الفرار إلى داخل منزل عائلة الشيخ فتحي أبو عيدة في جباليا.

العماصي، الذي وجد له ملاذاً في أحد المنازل، طلب من صاحبه الشيخ فتحي ومعه أكثر من عشرين شخصاً آخرين فروا إلى المنزل، أن يكذب على الجنود إذا حضروا ويخبرهم بأنه خطيب ابنته. وقد ساعد الشيخ فتحي العماصي في إخفاء بندقيته والقنابل اليدوية التي يحملها، لكن الجنود نجحوا في

اكتشاف المكان وهاجموا المنزل واعتقلوا العماصي. وفي النهاية، وجهت النيابة العسكرية الإسرائيلية للعماصي وناشطين آخرين ١٤ لائحة اتهام، فيما تضمنت لائحة الاتهام التي وجهتها النيابة الأسبوع الماضي لمحكمة بئر السبع ضد العماصي تهماً بالقتل وحيازة السلاح ومحاولة القتل والعضوية في منظمة «إرهابية»، وفقاً لما ورد في اللائحة.

يقول مصدر أمني كبير: «كان العماصي من أهم المقاتلين الذين تم اعتقالهم في العملية الإسرائيلية... ورغم الاتهامات الخطيرة، كان العماصي يحتفظ بتناسك شديد واعترف بكل الجرائم المنسوبة إليه. وقد أعرب عن ندمه على محاولته المساس بالجنود الإسرائيليين قائلاً: «كنت طفلاً عندما جندوني في صفوف الحركة، وقاموا بغسيل دماغي لكرهية اليهود، فماذا كان بوسعي عمله...؟ أعذر عن كل ما حدث».

ثمن الحرية:

بقلم: شوتس مولا
يديعوت أحرونوت ٢٧/٢/٢٠٠٩

آراء ١٤ خبيراً في مختلف المجالات في صفقة جلعاد شاليط

يعلمون أن إسرائيل ستبذل كل ما في وسعها لإعادتهم إلى منازلهم. فيما عدا ذلك، كيف يمكن الحديث عن «الثمن» في هذا السياق...؟ هذه حياة شاب وعائلته التي تنتظره بفارغ صبر.

ليس لدى إسرائيل الرسمية نظرية منظمة أو خط أخلاقي في حالة الاختطاف. على مر السنين اتبعت الدولة سبلاً مختلفة، بدءاً من محاولات الإنقاذ (عملية عنتيبي، على عكس عملية نحشون فاكسمان الراحل)، مروراً بالهجمات العسكرية الشاملة (عملية أمطار الصيف بعد اختطاف جلعاد شاليط، وحرب لبنان الثانية)، وانتهاءً باختطاف «أوراق مساومة» (الديراني والعبيد، على سبيل المثال، اللذين اختطفتهم إسرائيل للإفراج عن رون آراد).

رغم الموقف الإسرائيلي المعلن المتمثل في «عدم إجراء اتصالات مع الإرهابيين»، أجرت إسرائيل مفاوضات - معظمها غير مباشرة - مع المختطفين. غير أنه منذ أواخر السبعينيات يتزايد «الثمن» المطلوب مقابل المختطف الإسرائيلي. وأكبر عاصفة كانت عام ١٩٨٥، أثناء صفقة أحمد جبريل، عندما أفجرت إسرائيل عن ١١٥٠ مخرباً أيديهم ملطخة بالدماء من بينهم جبريل

الزمان أغسطس الماضي، المكان متسبيه هيللا. أمام حشد بمناسبة عيد الميلاد الـ ٢٢ للجندي المختطف جلعاد شاليط ألقت والدته أفيفا خطاباً، ووجهت كلامها لصناع القرار في دولة إسرائيل. وقالت للجمهور الغفير: «لا ثمن لجندي أرسلته الدولة لخدمتها، وسقط في الأسر خلال مهمته. هذه ليست صفقة أسهم أو عقارات».

غير أن الأنباء عن إحراز تقدم في مفاوضات الإفراج عن شاليط، وعن العدد الكبير للمخربين الذين ترغب حركة حماس في الإفراج عنهم مقابله، أعادت للحوار العام أظفح كلمة في هذا السياق، ألا وهي الثمن.

هذا الجدل المشحون والمؤثر يدور بين موقفين قطبيين. من جهة، هناك من يؤيد الرأي القائل أن الثمن الأمني الذي على إسرائيل سداده كبير للغاية، فالمخربون الذين سيتم الإفراج عنهم سيعاودون القيام بعمليات إرهابية، والإفراج عن عدد كبير سيكون حافزاً لمزيد من حالات الاختطاف. ومن جهة أخرى، هناك من يؤيد الرأي القائل بأن الدولة مسئولة أمام جنودها الذين أرسلتهم لميدان المعركة، وهذا بمثابة التزام أخلاقي يحمل في طياته تداعيات معنوية على كل الشخصيات الأمنية، الذين سيخرجون لتأدية مهامهم، وهم

الرجوب، وأحمد ياسين، وكوزو أوكوموتو مقابل الإفراج عن الجنود الثلاثة: حازي شاي، ويوسف جروف، ونيسيم سالم.

تفيد التوقعات باحتمال الإفراج عن عدد مشابه من المخرين قريباً في إطار صفقة الإفراج عن جلعاد شاليط. ويرغب كل الإسرائيليين في عودة شاليط سالماً إلى أحضان عائلته، لكن تلوح في الأفق مجدداً «مشكلة الثمن» بصورة أقوى مما سبق. في الأشهر الستة الأخيرة يعكف طاقم خاص مكون من رئيس المحكمة العليا سابقاً ميثير شمجري، والبروفيسور أسا كاشير، الذي صاغ القواعد الأخلاقية للجيش الإسرائيلي، واللواء (احتياط) عاموس يارون، المدير العام السابق لوزارة

الدفاع، على بلورة سياسة المفاوضات في حالات الاختطاف، وهذه أول مرة تجرى فيها محاولة لوضع قواعد لحالات الاختطاف.

غير أن المشكلة الدائرة حول صفقة الأسرى، ليست أمنية فقط، فهي تنطوي على جوانب أخلاقية، تربوية، وقومية، واجتماعية. وقد خاطبت صحيفة ידיעות أحرונوت ١٤ خبيراً من مجالات مختلفة - السياسة، والقضاء، وعلم النفس، ونظرية الألعاب، والأخلاق، والدين، وضحايا عمليات إرهابية - للتعرف على إجاباتهم على السؤال الصعب التالي: ما الذي يجب على إسرائيل فعله للإفراج عن مختطف خرج ميدان المعركة باسمها..؟

(١)

بلا شروط وبأى ثمن

الحاخام يسرائيل مئير لاو (حاخام إسرائيل الأكبر سابقاً، وحاخام مدينة تل أبيب - يافا، حاصل على جائزة إسرائيل ورئيس متحف ياد فاشيم)

شروط.

* هذا التزام من جانب الدولة..؟
- «هذا تعهد مقطوع، شفوي وليس مكتوباً. ليس هناك عقد مكتوب، ولكننا منحنا ابنتنا للدولة لمدة ثلاث سنوات، أو أكثر - ومن حصل عليه يجب عليه أن يعيده. السبب الثاني لضرورة قيام الحكومة ببذل قصارى جهدها - وأؤكد على ذلك - لإعادته لمنزله، هو الاهتمام بكل الجنود النظاميين، والدائمين، والاحتياط، في الحاضر والمستقبل. بمعنى أن جلعاد شاليط ووالديه أفيقاً ونوعاً شاليط ليسوا بمفردهم على كفة الميزان، وإنما يجب النظر مباشرة إلى عيون كل جندي وكل ولي أمر. وذلك، حتى أقدم له الحافز الجيد للقيام بهذه المهمة، من منطلق إدراكه بأنه في حالة - معاذ الله - حدوث مكروه له: إصابة، أو اختطاف، أو أسر أو قتل، ستقوم الحكومة الإسرائيلية بإعادته بلا شروط وبأى ثمن».

* لماذا بأى ثمن..؟

- «لأنه لو لم يحدث ذلك، فماذا سيكون إحساس الجنود وهم متوجهون لأداء مهامهم، إذا علموا أنهم عندما سيكونون في أحد أزقة نابلس، جنين أو غزة، ربما تنجح خلية إرهابية في خطفه أحدهم. وسيلقى مصيره بمفرده..؟ ماذا سيكون الدافع لدى هذا الجندي..؟ كيف سيكون إحساسه، عندما لا تكون هناك رياح دعم تقول له: نحن أرسلناك، وسوف نعيدك أيضاً..؟».



هناك جملة محفورة في ذاكرة الحاخام مئير لاو، تعود إلى الفترة التي دخل خلالها من البوابة الحديدية المربعة في مخيم بوخنوفلد النازي، وهو يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً ونصف العام. كان مكتوباً بحروف حديدية على البوابة باللغة الألمانية: «كل شخص سيلقى مصيره بمفرده».

ويقول لاو: «هذه جملة فظيعة ومربعة. يقولون لك: سيدي، أنت تحضر هنا، ولا أحد يحدد بشيء. ومن المؤكد بأنك ستخرج من هنا. وإذا خرجت من هنا فلن يضمن لك أحد كيفية خروجك. كل شخص سيلقى مصيره بمفرده. لا أرغب في رؤية هذه العبارة على بوابة مركز التدريب في إسرائيل. أرغب في أن يدرك كل شخص، عند دخول المركز، قبل وداع الأبناء لأبائهم، أنه لن يلقي مصيره هنا بمفرده، وإنما يكون مكتوب هناك العكس: كل الشعب الإسرائيلي كالجسد الواحد، وهذا ليس تعهد لجلعاد شاليط وعائلته فقط، وإنما لكل جندي في الجيش الإسرائيلي، في الحاضر والمستقبل...».

«يجب على دولة إسرائيل أن تبذل قصارى جهدها لإعادة أى جندي إسرائيلي يتم اختطافه أثناء تأدية واجبه، ولسبب واحد ألا وهو العهد المقطوع بين حكومة إسرائيل - عن طريق أجهزة الأمن الإسرائيلية - وأبوى الجندي والجندي ذاته. فالحكومة ملزمة بإعادته لأحضان والديه، بلا

(٢)

يجب تبني تعاليم القرآن

يهودا فاكسمان (والد الجندي المختطف نحشون فاكسمان الذي قُتل أثناء محاولة إنقاذه)

يدرك ذلك. ونظراً لوجود مثل هذه المخاوف، دعنا نغلق الدولة والجيش ونعود إلى الشتات. إن الحياة في حد ذاتها تنطوي على مخاطر، ولكن طالما أننا لطفاء، فإن كل شيء هنا يخضع للقواعد. لدينا قواعد تختلف عن الفلسطينيين، وأعتقد أن ذلك خطأ، فيجب تبني قواعدهم، وحينها فقط سيدركون مع من يتعاملون».



في ٩ أكتوبر ١٩٩٤، تم اختطاف رقيب نحشون فاكسمان عند مفرق «هطياسيم» (الطيارين) بالقرب من منطقة يهود. وظل فاكسمان في الأسر لدى حركة حماس لمدة ستة أشهر، وقُتل أثناء محاولة إنقاذه الفاشلة التي قامت بها وحدة الأركان الخاصة (سايرت متكال). وخلال العملية أصيب ٧ جنود آخرين.

ولقى قائد القوة النقيب نير بوراز مصرعه في المكان. يبدو أن مسألة القواعد الأخلاقية في قضية فداء الأسرى تقسم عائلة فاكسمان إلى فريقين: ففي حين طلبت الأم إستير فاكسمان من رئيس الحكومة أولمرت الإفراج عن قاتل ابنها مقابل شاليط، لدى زوجها يهودا رأي آخر، وهو يقول: «لا يمكن منع حالات الاختطاف. وعلى أية حال، الوضع السياسي سيكون مختلفاً، ولذا فإن تحديد قواعد أخلاقية لن يفيد. إذا وقعت حالات اختطاف قبل ٢٠٠ سنة، كانوا سيتصرفون على نحو مختلف: سيختطفون على الفور شخص من الجانب الثاني، وإذا هدد الحاطفون بقتله، يبادلونهم التهديد أيضاً».

* هل ينبغي فعل كل شيء للإفراج عن المختطف..؟

- «ما معنى فعل كل شيء..؟ ربما أيضاً نقدم نصف دولة مقابل الإفراج عن جندي واحد، وفي اليوم التالي نقدم النصف الآخر نظير جندي مختطف آخر..؟ تعتقد زوجتي أنه يجب الإفراج عن مخربين، لأنها متضامنة بشدة مع والدي جلعاد، لكنني لا أعتقد ذلك...»

«الآباء يدركون الآن، ومنذ سنوات، أنه إذا كان ابنهم جندياً مقاتلاً، ربما يصاب، أو يقتل أو يختطف أو يصاب بصدمة المعركة ويعود إلى منزله مريضاً نفسياً. والجندي أيضاً

* حسناً، نهبط إلى مستواهم الأخلاقي..؟ - «على العكس.. من قال إن مستوانا الأخلاقي أعلى منهم..؟ بهذه الصورة سندمر أنفسنا فقط. انظر كيف يتصرفون، وأعتقد أنه يجب تبني تعاليم القرآن حتى لا يقوموا بحالات اختطاف أخرى...»

«نحن نزود الفلسطينيين بالكهرباء، والمياه والوقود، كما سلمناهم ملايين الشيكلات، ونهتم بالرأي العام العالمي، رغم أننا نتحدث عن حياة شخص وأطفال وكبار يعيشون في الجنوب لسنوات في خوف بسبب صواريخ القسام. يطلقون علينا، بينما لا نرد عليهم. اليهود يدركون القوة. والعرب أيضاً يدركون القوة، وكذلك الفرنسيون والجميع. ومن ثم لو قمنا بتهديدهم - سيفكر الطرف الثاني جيداً».

* في حالتك الشخصية قاموا بعملية عسكرية للإفراج عن ابنك.

- «أعتقد أنه لم يكن من الصواب القيام بعملية طالما الرهينة شخص واحد، لأنه كان مقيداً ويرتدي مثلهم تماماً، حتى لا يمكن التعرف عليه إذا قاموا بالهجوم. نعم كان من الأفضل الدخول في مفاوضات، والتأكد من إمكانية القيام بعملية ذكية في هذه الفترة الزمنية، والامتناع عن الدخول كما حدث في حالتنا».

(٣)

من القرش هنا..؟

يوسى ساريد (عضو كنيست ووزير سابق، وأديب وشاعر، من رؤساء حركتي راتس وميريتس)



عندما كان جلعاد شاليط في سن الحادية عشرة ألف ساريد كتاباً بعنوان «أول لقاء بين القرش والسمكة». هذه القصة تصف قرار القروش والأسماك بين يوم وليلة بالعيش في سلام، على عكس الحياة الطبيعية. يتصفح ساريد الكتاب ويقول إنه لا يعرف لمن يرسل هذا الكتاب البريء، ويتساءل قائلاً: «من هنا

القروش والأسماك، لأن الأدوار تتبدل». هناك أمر واحد متيقن منه: «لو كنت أعرف عنوان الجماعة التي أسرت جلعاد شاليط، لم أكن سأرسله إلى وحدة الأركان الخاصة، خوفاً من وقوع كارثة أخرى. كنت سأرسل لهم الكتاب عن جلعاد. وربما سأرسله إلى مكتب رئيس الوزراء بالقدس. لا داعي للتردد مجدداً، ولا مبرر للتهرب من اتخاذ القرار. بعد ما يزيد على عامين في الأسر، حان الوقت لإطلاق سراح السمكة الذهبية قبل فوات الأوان».

لم يتأثر ساريد من تعيين طاقم برئاسة ميثير شمجر لتحديد قواعد لأي عملية اختطاف. «الآن يعدوننا بأن الوضع سيكون مختلفاً المرة القادمة: لن يتم الإفراج عن المزيد من المخربين الأحياء مقابل الجنود الأموات. وأسفاه على المجهود والأوهام المبالغ فيها. ما حدث هو ما سيحدث. سيكون هناك جنود لن نعرف مصيرهم، وستكون هناك

عائلات معذبة، وسيكون هناك رأى عام عاصف، ومن الجيد أن يكون الوضع هكذا، وستكون هناك أيضاً القيم القديمة والطيبة لفداء الأسرى». * لماذا لا تتم صياغة ميثاق شرف لهذه المسألة..؟

- «لأن الحياة والموت أيضاً أقوى من القواعد والاستنتاجات التي تتوصل إليها أى لجنة، وكل الحكومات الإسرائيلية سارت على نفس المنوال.. كل الحكماء، وأنا أعرفهم جيداً، الذين يوجهون الانتقادات الآن، شاهدنا عجزهم وعدم رجاحة عقولهم عند مشاركتهم في قرارات سابقة، ونتمنى ألا نراهم يقررون في المستقبل، خاصة فيما يتعلق بمصير جلعاد شاليط، الذي لا يزال على قيد الحياة».

* هل يجب الإفراج عن الجندي المختطف بأى ثمن..؟
- «كل إنسان مثقف وواع يدرك معنى كلمة بأى ثمن، ثم أن الافتراض بأن حالات الاختطاف ستزيد في إسرائيل إذا أفرجنا عن مئات السجناء الفلسطينيين هو افتراض واهم وزعم ضعيف.. ألم تحاول عناصر حماس معاودة الاختطاف، رغم أنهم لازالوا يحتجزون جلعاد شاليط..؟ ألن يواصلوا المحاولة طالما عناصرهم قابعون في السجون الإسرائيلية..؟!»

(٤)

باسم أيتام الغد

أريشيل مراري (أستاذ وخبير علم نفس الإرهاب في جامعة تل أبيب)

معتقل أنصار في الجنوب اللبناني وعددهم ٤٧٠٠ أسير فلسطيني ولبناني، و٦٥ أسيراً من السجون الإسرائيلية، مقابل إطلاق سراح ستة وجنود إسرائيليين من قوات الناحل الخاصة كانوا قد أسروا في منطقة بجمدون في لبنان). وفي مايو ١٩٨٥ أفرجنا عن ١١٥٠ مغرباً في صفقة جبريل الثانية...

«هذه قضية تتعلق بالشعبية.. فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تعتقد أن الجمهور يرغب في التعرف على مدى حرصها على الأسرى. وفي نهاية المطاف يعتبر ذلك خيانة أمانة. في قضية جلعاد شاليط أعتقد أنها ليست مجرد عملية غير أخلاقية، وستزيد وضع الدولة سوءاً وستؤدي ليس فقط إلى قتل إسرائيليين، وإنما أيضاً ستلحق الضرر بجلعاد شاليط ذاته. فالأسير الإسرائيلي لا شيء يساويه. وشاليط لم يعد يساوي شيئاً لحركة حماس. فالمخربون الذين يحتجزون رهينة إسرائيلياً يعرضون مطالب يظنون أن الإسرائيليين سيكونون على استعداد للموافقة عليها، ولكن كلما تحدثت مظهرة لتأييد شاليط، فإنها تزيد من ثمنه. فهذه مجرد رسالة لـ حماس: انظروا، إنه مهم للغاية للإسرائيليين، إذا فمن الأفضل أن نزيد ثمنه».

* حسناً، ما هو ميثاق الشرف في هذه القضية..؟

- «عدم الاستجابة للابتزاز. العدالة الإسرائيلية تنطوي على قدر من العبث. نحن متحضرين ونتقبل سلفاً احتجاز شاليط في مكان سرى، وعدم السماح للصليب الأحمر بزيارته. ورغم أن هذا يعارض كل القوانين والأعراف الدولية، لازلنا نواصل التفاوض معهم.. يجب أن نقول لهم: يجب أن تغيروا سلوككم وإلا سيعاني سجنائكم...»

«يجب دراسة ما إذا كان يمكن منع أو تقليل الثمن من الناحية القانونية، وذلك من خلال تحديد إطار لا يخضع فقط لقرارات الحكومة، يحدد شروط الإفراج عن المخربين والثمن. ولكن ينبغي أن يبدأ ذلك أولاً بتغيير معلن في سياسة الحكومة: انتهت الحفلة، ومن الآن لن نفرج عن أعداد كبيرة».

بينما يعكف معظم المتحدثين في قضية فداء الأسرى على التركيز على الثمن الذي يجب سداؤه (أو لا يجب)، يلقي البروفيسور أريشيل مراري، خبير علم نفس الإرهاب، والرئيس السابق لطاغم التفاوض التابع لرئاسة الأركان، قبلة: «لا أعتقد أن وضع الجندي المأسور لدى العدو، مهما تكن ظروفه، أسوأ من الإصابة، ولا يقل في السوء عن الجندي القتيل، إلا أن الأمور عندنا معكوسة. فنحن نعيش في أسطورة صنعناها على مر السنين، بدأت قبل قضية رون أراد بكثير، وهي التي شددت من موقف الساسة ووسائل الإعلام اليوم».

* ولكن هكذا تعاملنا مع أسرائنا في الماضي.

- «كلا. لم نفرج دائماً عن مئات وآلاف المخربين مقابل مختطف إسرائيلي واحد. حتى عام ١٩٧٨ كان العرف السائد هو أننا إذا لم نقيم بعملية عسكرية، كنا نفرج عن مخربين بنسبة (١:١). ولكن بعد ذلك، خلقنا هذه السابقة عن طريق اتباع سياسة خاطئة، وإدارة فاشلة للمفاوضات مع منظمة أحمد جبريل.. ففي أواخر عملية الليطاني عام ١٩٧٨ تخطى بعض الجنود بطريق الخطأ خط قواتنا وتمت محاصرتهم. حاول خمسة منهم الهرب ولقوا مصرعهم، وتمكن أحدهم من الفرار بينما تم أسر أحدهم (أفراهام عمار). وطالب جبريل بمقابلته ١٩ مقاتلاً فلسطينياً أيديهم ليست ملطخة بالدماء، وستة - سبعة مخربين مرضى. كنت حينها ضمن طاغم المفاوضات، وقد رفضت الموافقة على ذلك. وكان موقفى أنه إذا وافقنا، سيعتقد جبريل أنه نال ما طلبه بسهولة، وحينها رفض وزير الدفاع عيزرا فايتسمان موقفى، واستقلت من طاغم التفاوض احتجاجاً على ذلك. عملياً، استمرت المفاوضات لنحو عام، وفي النهاية تم الإفراج عن ٧٦ مخرب أيديهم ملطخة بالدماء، فضلاً عن الـ ١٩ الذين طلب جبريل الإفراج عنهم. ومنذ ذلك الحين ووضعنا يسوء. في عام ١٩٨٣ تم الإفراج عن كل المعتقلين في عملية شيلج (عملية تبادل أسرى ما بين حكومة إسرائيل وحركة فتح، حيث أطلقت إسرائيل سراح جميع أسرى

(٥)

لا حماية بلا مخاطر

أمنون لبيكين شاحك (فريق احتياط، ورئيس أركان الجيش الـ١٥)



لدى أمنون لبيكين شاحك رأى واضح وقاطع فيما يتعلق بقضية الأسرى. وعلى حد قوله: «في كل حالة تكون هناك إمكانية للقيام بعملية سريعة تنطوي على مخاطر معقولة للإفراج عن جندي مختطف، من الأفضل القيام بها». يدرك شاحك جيداً معنى ذلك، ففي أكتوبر ١٩٩٤، عندما تم اختطاف الجندي

نحشون فاكسمان، كان نائب رئيس الأركان. لم ينس شاحك الانتقادات التي تم توجيهها لشن هذه العملية الفاشلة. ومع ذلك، يقول إنه لم يكن سيتردد وسيعاود القيام بذلك الآن: «في حالة نحشون فاكسمان الفريد، أتذكر أيضاً أن البعض نادى بإبرام صفقة بدلاً من القيام بعملية. وأنا أعتقد عكس ذلك الآن. من الطبيعي أنه لا يمكن التعهد بنجاح العملية مسبقاً. فاكسمان هو المثال الجيد على وجود عملية عادلة، ولكن النتائج كانت سيئة، لأنه لقي مصرعه هو والنيق

نير بوراز قائد قوة الإنقاذ. وفيما يتعلق بمدى التزام الدولة بسلامة جنودها، نجد أن هذا مثال على التزامها بالقيام بما تعتقد أنه صواب، من أجل إعادته إلى منزله».

* هل الدولة ملتزمة بذلك بأي ثمن...؟
- «مصطلح بأي ثمن يتعارض مع قسم ولاء الجنود للجيش الإسرائيلي، بتعريض حياتهم للخطر كلما تطلب الأمر. الجيش دوره هو حماية الدولة. ويجب أن ندرك أنه لا حماية للدولة ولمواطنيها دون تعريض حياة من يقومون بذلك للخطر. ويتمثل التزام الدولة في الحفاظ قدر الإمكان على حياة الجنود، ولكن لو تضمن تنفيذ أي مهمة أولوية قصوى بالحفاظ على حياة الجنود، فإن هذا يتعارض مع المنطق العسكري، وإلا فلن يهجم الجنود مثلاً على منطقة تتعرض لوابل من الصواريخ المضادة للطائرات».

(٦)

سيرمون صفقة فظيعة

يسرائيل أومان (أستاذ الرياضيات في الجامعة العبرية، والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد)



- «هناك حالة معينة، تعود لـ ٨٠٠ سنة، للحاخام ميثير بن باروخ، من كبار رجال الدين اليهود في ذلك العصر. كان الحاخام ميثير قد وقع في أسر القيصر الألماني الذي طلب مبلغاً كبيراً نظير إطلاق سراحه. ورداً على ذلك، أصدر الحاخام ميثير فتوى تحظر على اليهود فداءه، وذلك لعدم الاستجابة لابتزاز القيصر، وفي نهاية المطاف توفي في الأسر. صحيح أن الشريعة اليهودية تنص على أن فداء الأسرى قيمة عليا، ولكن ليس مقابل ثمن غير معقول».

* هل تعتقد أنه يجب تحديد قواعد أخلاقية...؟
- «نعم. يجب أن يكون هناك ميثاق شرف معروف، غير مرن، لأننا نرغب في عدم المرونة في هذه المسألة».

قبل نحو أسبوع، مع ورود أنباء عن إبرام صفقة مع حماس للإفراج عن جلعاد شاليط، كان البروفيسور يسرائيل أومان، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، مستاءً. وقال: «أعتقد أنهم سيرمون صفقة فظيعة للإفراج عن شاليط. سمعت أنهم سيفرجون عن ألف إرهابي، وفتح المعابر الحدودية، والمواقفة على وقف إطلاق النار لمدة ١٨ شهراً فقط. هذا أمر بشع. فهذا قتل مسبق لليهود، لأنه بالتأكيد سيؤدي للمزيد من حالات الاختطاف، وهذا يعني أننا خسرنا في عملية الرصاص المنصهر. يجب المعارضة القوية لإبرام هذه الصفقة».

* لكننا في المقابل، سنعيد جلعاد شاليط.

(٧)

الأمومة ودروس الماضي

روت كلديرون (أستاذة وباحثة في الديانة اليهودية وأديبة، ومؤسسة ومديرة مركز «علماء» الثقافي اليهودي)

التي تعتبر مشكلة الأسرى ليست المأبشراً فقط، وإنما تلاعب سياسي خطير. الاستجابة لفدية مبالغ فيها نظير أسير قد يؤدي إلى المزيد من الأسرى. ولذلك أعتقد أنه يجب على الجمهور أن يضع حدوداً للثمن مقابل الأسرى كما ورد في الشريعة اليهودية، حيث تنص على أنه إذا تم فداء الأسرى بما يزيد على الثمن المتعارف عليه لفدائهم، سيكثر الأغيار من احتجاز



ترغب باحثة الديانة اليهودية والأديبة الدكتورة روت كلديرون أن أمنحها وقتاً كافياً لكي ترتب أفكارها للتطرق إلى قضية الإفراج عن الأسرى. وعندما عادت إلى أخيراً، لازالت متخبطة وتجد صعوبة في اتخاذ قرار. وهي تعترف: «بداخلي صوتان فيما يتعلق بقضية الأسرى. الصوت الأول نسائي، وهو صوت صراخ الأم، نتيجة الإدراك العميق بأنه يجب الإفراج الفوري، لأن الأسرى معاناة فظيعة، وأن التضامن الإنساني واليهودي والعائلي أيضاً، يلزم كل من يعرف الأسير بأن يبذل قصارى جهده لتحريره».

* ومن جهة ثانية..؟

- «الصوت الثاني بداخلي نابع من وجهة نظر الجمهور..

الأسرى».
* حسناً، ما هي القواعد الأخلاقية في رأيك..؟
- «إن قادة الجمهور لا يمكنهم التفكير كالأباء فقط.. وكنت سأقدر كثيراً رئيس الحكومة الذي لا يتعامل مع القضية معتمداً على رأيه فقط، ولا على القلب المحطم للعائلة، وإنما على خبرة وحكمة الأجيال السابقة».

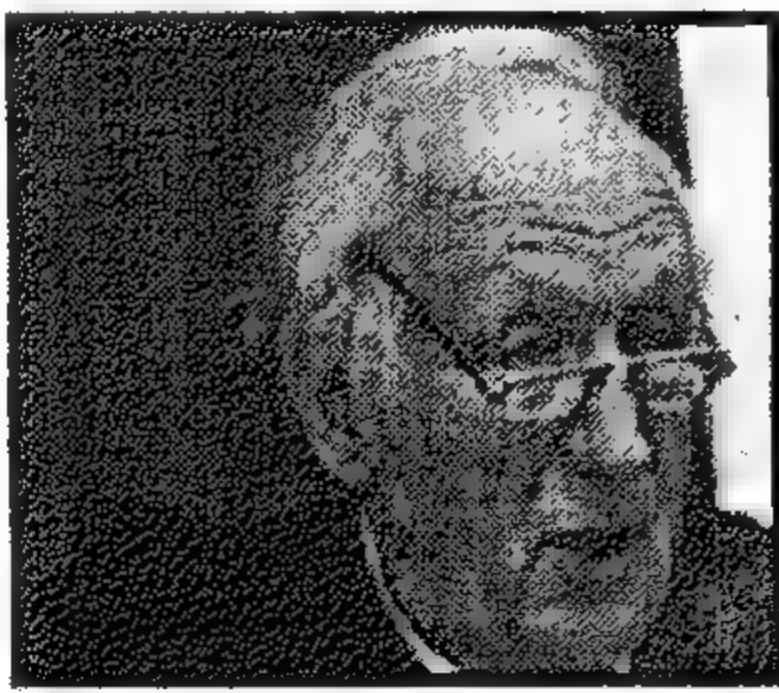
(٨)

يجب علينا عدم التخلي عنه

ميشيل حيشين (قاضٍ متقاعد، ونائب سابق لرئيس المحكمة العليا الإسرائيلية)

اختطافهم وسجنهم في إسرائيل كورقة مساومة في المفاوضات للإفراج عن رون أراد ومفقودى السلطان يعقوب. وقد صدر القرار بأغلبية ستة قضاة مقابل معارضة ٣. وكان القضاة المعارضون هم: يعقوب كدمي، يعقوب تيركل وميشيل حيشين.

وعلى حد قوله، فإن موقفه بشأن قضية الأسرى لم يتغير منذ ذلك الحين، فهو يرى أن «أمن الدولة» قيمة عليا لا يجب التفريط فيها تحت أى ظرف من الظروف (أى أنه يرفض صفقة تبادل جلعاد شاليط بمعتقلين فلسطينيين).



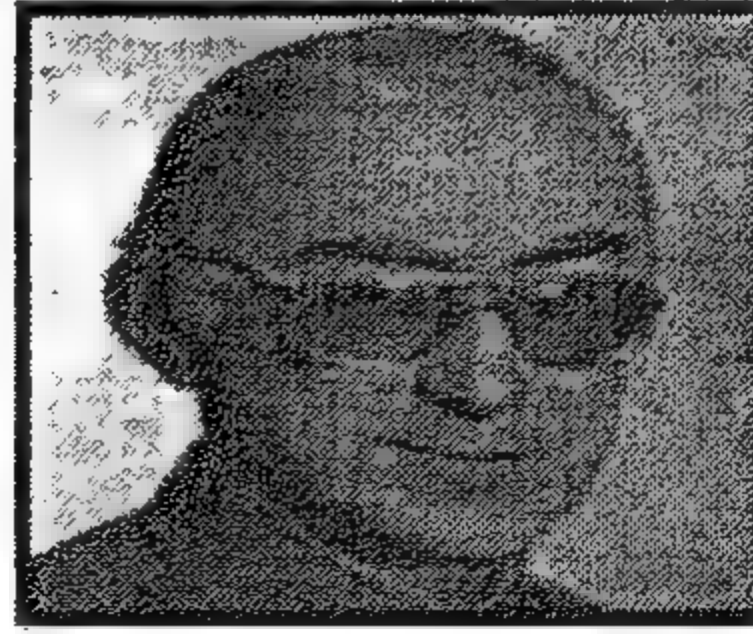
عندما خاطبت القاضي المتقاعد الدكتور ميشيل حيشين، النائب السابق لرئيس المحكمة العليا، للتعرف على رأيه في قضية فداء الأسرى، كانت لديه إجابة جاهزة. وطلب منى رقم الفاكس حتى يرسلها، وكانت عبارة عن فقرة من قراره الذى اتخذته في أبريل عام ٢٠١٠ بشأن قضية الملاح الأسير رون أراد.

كانت هيئة المحكمة العليا الموسعة، المكونة من تسعة قضاة برئاسة الرئيس آنذاك أهارون باراك، قد قررت الإفراج عن ٨ من بين ١٣ معتقلين لبنانيين تم

(٩)

لا توجد قائمة أسعار للجندي

آسا كاشير (أستاذ وخبير في مجال الفلسفة الأخلاقية وحاصل على جائزة إسرائيل)



الذي لا يعلم أحد مكان قبره يجب إعادته. وفيما يتعلق بجندي مثل رون أراد الذي لا نعلم مصيره حتى الآن، يتوجب علينا البحث عنه. هذا واجب الدولة التام تجاه جنودها.

في إطار نقاش أجرى في هذا الشأن قال البروفيسور كاشير "إنه لا مجال للتفاوض مع منظمة إرهابية، ولكن من جهة ثانية، لا مفر من اتصالات عملية سرية، حتى مع الجماعة التي تحتجز الجندي المختطف". وبسؤاله عن الثمن مقابل الجندي الأسير، أجاب: "لا توجد قائمة أسعار للجنود. فالموضوع مرتبط بالظروف وبتطورات الاتصالات العملية السرية. هناك شيان واضحا: من الواجب إعادة الجندي، وبمن الأفضل القيام بذلك دون تعريض حياة المواطنين الآخرين المدنيين الذين يعملون على إعادته للخطر...

"إنني أستاذ من النقاش حول الثمن. والسؤال ليس عن الثمن وإنما عن القدرة.. إن الإفراج عن السجناء أو المعتقلين قد يكون خطوة شرعية لإعادة أسير أو مختطف، وهو أمر مجيد لأنه لا يكبدنا خسائر في صفوف مقاتليننا".

في ٧ يوليو ٢٠٠٨، بعد التوقيع النهائي على صفقة تبادل الجنديين الفقيدين إلداد ريجيف، وإيهود جولدفاسر عقد وزير الدفاع إيهود باراك لقاءً مع أعضاء الطاقم الذي شكله لدراسة المبادئ والإجراءات المتعلقة بالأسرى والمفقودين. وقد كلف باراك الطاقم، المكون من قاضي المحكمة العليا المتقاعد ميثير شمجري،

والبروفيسور آسا كاشير، واللواء احتياط عاموس يارون، بدراسة أسلوب التعامل مع صفقات المختطفين مستقبلا. ويعكف الطاقم منذ ٧ أشهر على إعداد ميثاق شرف لهذه المسألة. وعلى حد قول البروفيسور كاشير: «لا توجد دولة في العالم لديها ميثاق شرف فيما يتعلق بقضية اختطاف جنود، وهذه هي المرة الأولى التي سيحدث فيها ذلك».

وبسبب عضويته في اللجنة يمتنع البروفيسور آسا كاشير الآن عن التطرق لهذا الموضوع، لكنه في الماضي تطرق كثيرا لقضية إعادة الأسرى. وهو يقول: "الدولة لديها التزام تام لإعادة جنودها. كما أننا نعلم مصطلح: لا نترك مصابا في الميدان، نحن لا نترك جنديا في يد العدو، حتى لو كان جثة، كما أن الشهيد

(١٠)

يجب التخلص من الضغوط

رفكا فيل (أستاذة القانون الدستوري في كلية رذنير للحقوق في مركز هرتسليا متعدد المجالات)

على التفكير في اعتبارات طويلة المدى، وليست قصيرة المدى فقط. نقدر - بموجب نظرية الألعاب - على تقوية قدرتنا على المساومة في مواجهة العدو، وأن نلمح له أن صفقات الأسرى المعقولة فقط هي التي سيتم إبرامها.

* ما هي..؟

- "يمكن تحديد، على سبيل المثال، أن كل صفقة أسرى تستوجب موافقة أغلبية رؤساء الأجهزة الأمنية: رئيس الأركان، ورئيس الشاباك (جهاز الأمن العام)، ورئيس

تعكف خبرة القانون الدستوري الدكتورة رفكا فيل (بالتعاون مع الدكتور شارون راين مرجليوت) حاليا على صياغة مشروع قانون، يحدد إجراءات واضحة للعمل في حالة اختطاف جندي مستقبلا.

* ماذا يقدم القانون..؟

- "القانون يقوم على فكرة تحديد قيود. فالقانون لن يناقش الثمن المحتمل للصفقة، وإنما آليات خلق التوازن خلال عملية التفاوض. ويهدف القانون إلى مساعدة صناع القرار

الاقتراع.

* هل هناك مثال لهذا التشريع في العالم..؟
- "لا. مشروعنا غير مسبوق وينطوي

على استحداث بحثي كبير في هذا المجال. ويهدف هذا المشروع إلى تغيير النقاش العام من التركيز على الشمن إلى الاهتمام بأسلوب إجراء المفاوضات بأفضل صورة. وعن طريق

تقليل حجم الضغط الجماهيري سيتمكن صناع القرار من إبرام صفقات أفضل، وتغيير الحوافز الممنوحة للمختطفين. الرسالة التي يوجهها القانون للأعداء مفادها أن هناك مفاوضات، ولكن ليس بأي ثمن.



الموساد. وبدون موافقة الأغلبية لن يتم إبرام الصفقة. في حالة الأسرى، من المهم أن نمنح رؤساء الأجهزة الأمنية حق الاعتراض لكي نوضح للعدو: أنهم سيعترضون، إذا كان الشمن باهظاً أو غير منطقي من وجهة نظرهم. كما يمكن اقتراح إجراء تصويت سري، فحالياً مثلاً، توجد ضغوط جماهيرية كثيرة

على الحكومة للإفراج عن سجناء، وكذلك ضغوط عكسية من جانب عائلات ضحايا الإرهاب، ومن ثم نعتقد أنه من الأفضل التفكير في أن يتم اتخاذ قرار الحكومة في هذا الصدد عن طريق الاقتراع السري، ولا يتم الأخذ إلا بنتيجة هذا

(١١)

الحرب هي الحرب

أفيعاد كلاينبرج (أستاذ في قسم التاريخ العام بجامعة تل أبيب)

المطالب بلا حدود، أقترح بعض المبادئ البسيطة:

أولاً، دولة إسرائيل، شأنها شأن أي دولة، ملتزمة في المقام الأول تجاه الجميع. ومن أجل حماية الجميع، تطلب أحياناً من الأفراد سداد ثمن باهظ.. وفي حالات معينة تطالبهم بالتضحية بالجسد والصحة والحياة من أجل أمنها. ففي الحرب يصاب البعض، ويسقط



آخرون في الأسر، ويلقى آخرون مصرعهم. إذا التزمت إسرائيل حقاً بإعادة كل الأبناء إلى منازلهم، فمن الأفضل أن تفكك جيشها على الفور.. وهذا المبدأ لا يتغير عندما يسقط جندي في الأسر.

ثانياً، لا تجرى دولة إسرائيل مفاوضات على جثث. مهما تكن قسوة هذا الإعلان علينا، إلا أنه ضروري. ندعو أعداءنا لإعادة جثث أبنائنا، ولكننا لن ندفع أي مقابل. يجب أن تكون من مصلحة العدو العليا المحافظة على الجنود أحياء وسالمين.

ثالثاً، تتعامل دولة إسرائيل مع مقاتلي العدو الذين تقرر بأسرهم على أنهم أسرى وليسوا مجرمين، حتى لو كانوا ينتمون لمنظمة إرهابية، وهي تنتظر منهم المعاملة بالمثل. ولن تقدم إسرائيل أي مقابل للجماعات التي قامت بالأسر، إذا لم تحترم قواعد معاهدة جنيف. ومن ثم، يتوجب على الفور وقف المفاوضات التي تجري دون معرفة حالة الأسير.

حذرني المؤرخ البروفيسور أفيعاد كلاينبرج سلفاً من أن رأيه فيما يتعلق بقضية فداء الأسرى يختلف عن الرأي السائد الآن لدى معظم الجمهور. ومن جهته يقول: "الدولة ملزمة تجاه من سقطوا في الأسر، ولكن السؤال المطروح هو ما هي حدود هذا الالتزام. يبدو أن الموقف الأخلاقي الوحيد هو إعادة الأبناء بأي ثمن، ولكن عملياً، لا

يمكن الالتزام بهذا الموقف. ليس فقط لأن الطرف الثاني يطرح أحياناً مطالب غير محتملة، وإنما لأن التنازلات المبالغ فيها ستشجع على حالات اختطاف أخرى وزيادة الثمن...

"في الصفقتين الأخيرتين مع حزب الله، وافقت إسرائيل على سداد ثمن باهظ مقابل تاجر مخدرات (يقصد إحنان تنباوم عام ٢٠٠٤) وجثث مقاتلين (يقصد إلداد ريحيف، وإيهود جولدفاسر في الصفقة الأخيرة). عملياً، عبرت هذه الصفقات عن الحس الأخلاقي، الذي نكث من التباهي به، ولكنها فعلياً زادت الحافز لدى العدو، فقد زادت هذه الصفقات من ثمن جلعاد شاليط وأخرت الإفراج عنه."

* ما هي القواعد الأخلاقية التي يجب اتباعها في هذه المسألة..؟

- "من أجل التروى في سياستنا ومنع ارتفاع سقف

(١٢)

واحد مقابل واحد

تسيون سفيري (فقد ابنه وابنته وزوج ابنته في عملية إرهابية. ناشط في منظمة المايجور لضحايا الإرهاب)

لهم ظروفًا مترقة في السجن متمثلة في راديو وتلفزيون في الزنزانات، وأفضل طعام عسكري، وتعليم للحصول على درجات أكاديمية، وزيارات عائلية، والآن ستفرج عنهم أيضاً..؟ فقدت ثلاثة أبناء. وأشعر أنني إذا التزمت الصمت، فإنني سأخطئ في حقهم.

* ولكن هناك والدي جلعاد شاليط اللذين ينتظران عودته.

- "أعتقد أن الجندي الذي سيتم اختطافه يجب الإفراج عنه بالقوة، عن طريق عملية عسكرية كما حدث في حالة نحشون فاكسمان. ما العمل..؟ أحياناً ننجح وأحياناً نفشل. عندما يدلي الجندي قسم الجيش الإسرائيلي يدرك أنه إما سيصاب أو سيموت. غداً سيقولون لنا: لتعيدوا تل أبيب وإلا لن نعيد جلعاد شاليط. فما العمل حينها..؟ سنتنازل عن تل أبيب..؟ يجب أن يكون المبدأ: واحد مقابل واحد، وذلك في أسوأ الأحوال، بعد محاولة الإنقاذ عن طريق عملية عسكرية. وإذا رفضوا - نترك الجندي هناك، ونشترط عدم السماح بزيارات عائلية للمخربين في السجن الإسرائيلي إلا بعد الإفراج عن ذلك الجندي. يجب تشديد ظروف سجن المخربين، وبالتأكيد عدم الإفراج عن مئات أو آلاف المخربين مقابل واحد. يجب أن يتم تبادل الأسرى بمبدأ واحد مقابل واحد، وإذا رفضوا يبقى الوضع كما هو عليه، ويبقى الجندي لديهم. إذا قتلوه نقتل أحدهم. يجب أن نجيد التحدث باللغة العربية؛ أي بلغتهم."

في أغسطس عام ٢٠٠١ عاد الجندي البالغ من العمر ٢٠ سنة دورون سفيري من إجازة في إيلات لمنزله بالقدس، هناك التقى شقيقته شارون (٢٦ سنة) وزوجها يانيف (٢٧ سنة) وطفليهما إفرات وشاحر. سافر أفراد العائلة من هناك عبر طريق جفعات زئيف موديعين لمنزلهم في عوفريم. وكان في انتظارهم كمين نصبه مخربون وأطلقوا النار عليهم. لقي الثلاثة مصرعهم، بينما أصيبت الطفلتان إصابات طفيفة. وأفاد القتلة - أربعة فلسطينيين، وأحد سكان القدس الشرقية تم القبض عليهم في وقت لاحق، ومخرب آخر زودهم بالأسلحة - أن مروان البرغوثي هو الذي قام بتزويدهم بالأموال. وأتهم البرغوثي في البداية بقتل الثلاثة، لكن لم تتم إدانته واعتبر "مستولاً من الناحية الأخلاقية عن الحادث". في صفقة شاليط المتوقعة تردد اسمه أيضاً، واسم القتلة الخمسة ضمن المرشحين للإفراج عنهم.

لم يخف تسيون سفيري، والد دورون وشارون زوجة يانيف، غضبه. وهو يقول: "وزير الدفاع آنذاك شاؤول موفاز زارني وقال: سوف نقبض عليهم. ولن يشاهدوا النور مجدداً. القانون سيتعامل معهم. صحيح أنه تم إلقاء القبض عليهم، ولكن ماذا بعد..؟ بعد سبع سنوات فقط يتراجع القانون أمام حركة حماس ويقول لهم اذهبوا إلى دياركم..؟ كيف سيكون شعوري الآن أنا تسيون، الفرد، المواطن..؟ بعدما تخلت عنى الدولة وبصقت في وجهي..؟ وبعد أن قبضت على القتلة، بدلاً من أن تحكم عليهم بالإعدام، وفرت

(١٣)

الإفراج عن أعداد كبيرة

أوري سلونيم (محام أدار مفاوضات حول تبادل الأسرى لمدة ٢٢ سنة، ويشغل أيضاً منصب رئيس منظمة فرايتي يسرائيل)

عن طريق ميثاق غير مكتوب بين الجندي والدولة التي جندته لتنفيذ المهام التي كلفته بها. ويقول هذا الميثاق: أنت تخدمني، وتدافع عن أمن المجتمع والمواطنين، وأنا الدولة ملتزمة ببذل قصاري جهدي لإعادتك إلى منزلك حياً وسالماً في أسرع وقت قدر الإمكان.



لا توجد أي مشكلة لدى المحامي أوري سلونيم الذي لديه خبرة ٢٢ سنة في مجال إدارة مفاوضات تبادل الأسرى. وهو يقول: "فيما يتعلق بجلب أعداد شاليط يجب علينا اتخاذ قرار الآن. أولاً، نظراً لطول فترة أسره، يجب الأخذ في الاعتبار الفترة الطويلة وغير العادية والتعذيب النفسي والجسدي. ثانياً، عندما تدور مفاوضات طويلة للغاية وتأتي

مرحلة الثمن، يجب على القادة الحقيقيين اتخاذ قرار: الإفراج مقابل أعداد كبيرة".

* ما هي القواعد الأخلاقية المبدئية في هذه المسألة..؟

- "يجب إجراء أذكى وأسرع مفاوضات على مستوى العالم لإعادة الجندي المختطف، الأسير أو المفقود، وذلك

* وبأي ثمن..؟

- "لا أستخدم مصطلح بأي ثمن. لا أعترف بهذا المصطلح، لا أعترف إلا بالثمن الذي سيتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات. أعتقد أن الواجب يقتضي إعادته، بلا حلول وسط أو تحفظات، وعن طريق إدارة أذكى وأصوب مفاوضات في ظل الظروف الراهنة".

(١٤)

الحصار على غزة حتى إعادته

إيدا نودل (سجينة سابقة في الاتحاد السوفيتي سابقاً ومنذ هجرتها تعمل في مجال حقوق المهاجرين)

ويقولون له: الدولة وراءك، ومن جهة ثانية، يقولون: إذا خطفوك فهذه مشكلتك. الجندي لم يذهب إلى هناك بحثاً عن مغامرة، وإنما باسم الدفاع عن أمن المواطنين، وعن الديمقراطية، ويجب على الدولة بذل قصارى جهدها لإعادته.

* ولكن بأي ثمن..؟

- "لا يجب منح الحرية لألف إرهابي بسبب جندي واحد. إن المسؤولية تقع على كاهل الأشخاص الذين ألقوا كرامة الدولة في الوحل، ويجب عليهم حل هذه المشكلة. يتعاقبون مع العرب والإرهابيين، وأين جلعد شاليط..؟ لماذا لا نعاقبه..؟ والآن نريد تقديم لفظة كريمة لأبو مازن وللإرهابيين في العالم، ونعطيهم ألف مخرب. يجب على الحكومة بذل قصارى جهدها لإعادته بالقوة. وإذا لم تقدر، عليها أن تترك الحكم."

* ما هي القواعد الأخلاقية التي تقترحونها..؟

- "مكتوب في التوراة أنه يجب القيام بكل شيء لإعادة اليهودي، وأن نكون أقوياء. يجب أن نقول لهم: لن تحصلوا منا على شيء. سنفرض الحصار على غزة من أربع جهات حتى الإفراج عن شاليط، حينها فقط سيتعاملون معنا باحترام."



تجلس إيدا نودل في منزلها هذا الأسبوع في رهوفوت في حالة غضب شديدة. تارة بسبب عجز الحكومة عن الإفراج عن شاليط، وتارة أخرى بسبب الموقف الضعيف للدولة أثناء إجراء مفاوضات مع العناصر الإرهابية فيما يتعلق بإعادة الأسرى. وهي تقول: "يجب على الحكومة أن تبذل قصارى جهدها لإعادته إلى منزله. في سجن في سيبيريا، كنت

أتضرع طيلة الوقت للرب كي تصبح الحكومة الإسرائيلية إنسانية وتأتي لإنقاذي. أحياناً كنت أظن أنهم لا يبالون بذلك، لكنني كنت أتمنى أن يفعلوا شيئاً. هاجرت من روسيا بعد ١٦ سنة من النضال لأنني كنت أرغب أن أكون يهودية فخورة، وأن أعيش بكرامة، لكنني لم أجد هنا ما كنت أبحث عنه. شاهدت أناساً معنوياتهم منخفضة وزعامة ضعيفة. نحن نعيش في الوحل ليس بفعل فاعل، ولكن لأننا نسقط بمفردنا لأن زعامتنا لا تحترمنا..."

"الحكومة الإسرائيلية لها يدان، ولكنها بلا رأس. اليد اليمنى لا تعرف ماذا تفعل اليد اليسرى. هذا ما يسرى على الهجرة، وإدارة شئون الجمهور، وأيضا على التعامل مع قضية الجندي المختطف. فمن جهة، يرسلون الجندي للحرب

مفاوضات تشكيل الائتلاف الحكومي الجديد

افتتاحية هآرتس
٢٠٠٩/٢/٢٠

ديموقراطية تمتحن نفسها

بأنه سبق وطرح تشريعاً بسحب المواطنة على غرار مواقف "ليبرمان". أما حزب "كاديا" فقد اكتفى بأن طلب من كل شاب "أن يؤدي خدمة عسكرية، قومية أو مدنية"، ولم يقترح تغيير قانون المواطنة، لكن "ليفني" تباغت بعلاقتها القريبة مع "ليبرمان"، وبتعارفهما الممتد لسنوات، وقدمته بوصفه سياسياً مشروعاً وشريكاً مرغوباً في ائتلاف مستقبلي بزعامتها.

لا يمكن الحكم على مواقف "ليفني و نتنياهو" بأنها مظهر مقبول من الدعارة السياسية، ولا الزعم أيضاً بأن "ليبرمان" شغل منصب وزير في حكومتى "أريئيل شارون" و "إيهود أولمرت"، وبأن الأمر يجعله صالحاً اليوم أيضاً. إن الحملة الانتخابية العنصرية التي أدارها "ليبرمان" في المعركة الانتخابية الحالية وخطورة الشبهات الجنائية ضده تخرجانه من نطاق الشركاء الشرعيين لقيادة الدولة. إلا أن المدعين بأحقيتهما في رئاسة الحكومة يحاولان تجاهل ذلك، ويبدیان افتقاراً للزعامة وإفلاساً قيمياً. إن الـ ١٥ مقعداً التي حصل عليها حزب "إسرائيل بيتنا" أهم في نظر "نتنياهو" و "ليفني" بكثير من الصورة الأخلاقية لإسرائيل، ومن تحقيق قيم المساواة المنصوص عليها في وثيقة الاستقلال.

ليس متأخراً بعد التعقل. فمن الممكن إقامة ائتلاف مستقر بدون "إسرائيل بيتنا"، يبعث للمواطنين الإسرائيليين وللمجتمع الدولي بالرسالة الواضحة، بأن هذا لن يمر لدينا. وبأن حزب الكراهية، ومواقفه وزعيمه ينبغي أن يبقوا خارج

لا يعرف المواطنون الإسرائيليون حتى الآن من الذي فاز في الانتخابات التي جرت الأسبوع الماضي، ومن الذي سيشكل الحكومة القادمة. لكن ثمة نتيجة واحدة للانتخابات أضحت واضحة، ألا وهي أن "أفيجدور ليبرمان" يحاول فرض طبيعة الحكم في إسرائيل وتركيبته. هكذا يتضح من المطالب التي قدمها إلى "الليكود" و "كاديا" كشرط لمشاركة حزب "إسرائيل بيتنا" في الائتلاف، وهذا ما يتضح من ظهوره أمس في منزل الرئيس، الذي أوضح فيه رغبته في حكومة موسعة برئاسة "بنيامين نتنياهو".

تسجل الديموقراطية الإسرائيلية في كل يوم أرقاماً قياسية جديدة في امتحان نفسها. فالأحزاب الكبيرة، التي لم تنجح في الحصول على دعم واسع من الجمهور، تلهث وراء سياسى أدار حملة انتخابية عنصرية ضد المواطنين العرب، وتحوم حوله شبهات جنائية خطيرة، وتدعه يحدد من سيرأس الحكومة، وماذا سيكون تشكيلها.

في مقابل الدعم السياسى لـ "ليبرمان"، يتبارى "بنيامين نتنياهو" و "تسيبي ليفني" فيما بينهما في منح صلاحية جماهيرية لحزب "إسرائيل بيتنا" وحملة البغيضة. فقد وعد "الليكود" "بفحص إمكانية إدخال تعديلات جديدة على قانون المواطنة"، من أجل تحقيق شعار "ليبرمان" الانتخابى "لا مواطنة بدون ولاء". صحيح أن "الليكود" يتحوط في موقفه بحيث تتلاءم التعديلات على القانون مع "المعايير القانونية الدولية والدستورية"، لكنه يتباهى في ذات الوقت

الحكومة، وبأنه ينبغي وقف "الليبرمانية" الآن، قبل أن تتعزز أكثر.

على رئيس الدولة ملقى الآن واجب وقف هذا الامتهان، والعمل على إقامة حكومة بدون "ليبرمان". لقد قال "شمعون بيريس"، إنه سيأخذ في الاعتبار أيضاً في قرار من

سيكلفه بتشكيل الحكومة "سياسة إسرائيل" .. وأظن أن هذه فرصة لأرفع الساسة الإسرائيليين مقاماً والحائز على جائزة "نوبل" للسلام لإبداء شجاعة سياسية، واشتراط تشكيل الحكومة القادمة بالحفاظ أيضاً على صورة الديمقراطية الإسرائيلية.

حكومة الوحدة الوطنية ليست خيار الجمهور

بقلم: روت بورستر
المصدر: www.news.co.il
٢٠٠٩/٢/٢٣

التابعة له، ومن غير الممكن إعطائهم تفسيراً واضحاً وبسيطاً مصحوباً بهذا التبرير القومي أو غيره.

أما نتيها هو الذي ربط مصيره بالحرديم، ومن ناحية أخرى في أمس الحاجة إلى حزب يسرائيل بيتينو، سيتحول للعبة في أيدي هؤلاء إذا كان يرغب في البقاء. في مقابل ذلك، إذا انضم إليه حزبا العمل وكاديبا، فإن الاختلاف في التوجهات الجوهرية بين تصورات اليمين والوسط واليسار ستؤدي إلى تداعي وانهار وتفتت سريع للغاية للحكومة الليكود.

وهكذا، فإن هذه هي الاحتمالات التي تواجه الليكود، سواء السيئة أو الأسوأ منها، ولكن المهم هنا ليس موقف نتيها هو والليكود (أو كاديبا)، بل الفكرة التي يفسرون بها على نحو كاذب للغاية إرادة الناخب، ويجعلون منها أداة غير مرغوب فيها، فور انتهائه من الإدلاء بكلمته في الانتخابات. إن الديمقراطية في هذه الحالة هي ديمقراطية رجال السياسة بمختلف توجهاتهم، ولكننا نحن المواطنين مرة أخرى يجب أن ندرك أنه بدلا من أن يقوم نوابنا بخدمتنا، أصبحنا نحن من نخدمهم في لعبة توازنات القوى الخاصة بهم.

ليس لدى أحد الصلاحية ليطالب بوجود حكومة وحدة وطنية، ويطالب بتوحيد القوى تحت لواء واحد، بل العكس هو الصحيح: فقد كشفت هذه الانتخابات عما هو معروف لنا منذ فترة، وهو أن الجمهور منقسم في آرائه وتوجهاته السياسية، والدليل تصويته بهذا الشكل في الانتخابات الأخيرة.

إن تشكيل حكومة وحدة وطنية سيكون تشويهاً لإرادة الناخب الإسرائيلي، فبالقدر الذي فاز به اليمين، عليه أن يشكل الحكومة القادمة، أما الناخب فلا يرغب في انضمام أحزاب الوسط واليسار إلى حكومة يمينية.

إن حاجة السيد نتيها هو إلى توحيد القوى والتيارات السياسية في إسرائيل ينبع من إدراكه أن أيام حكومته اليمينية ستكون قصيرة، لذا فهو في حاجة إلى حكومة واسعة من أجل ضمان البقاء لفترة أطول. ولكن ذلك سيكون استغلالاً مخزياً وغير ديمقراطياً للناخب الإسرائيلي، باسم «المشاكل الخطيرة التي تواجهنا».

لقد أكد جمهور الناخبين لصالح حركة كاديبا بشكل لا يرقى إليه الشك أنهم لا يرغبون في نتيها هو وأحزاب اليمين

ماذا ينتظر وزير الدفاع القادم..؟

بقلم: أمير بوحبوط
معاريف ٢٠٠٩/٢/٢٤

الفلسطينية، وحماس، وسوريا، ولبنان، وحزب الله.. فضلاً عن مشاكل أخرى معقدة مثل المساعدات الأمنية لدولة إسرائيل.

سيضطر وزير الدفاع القادم، حتى لو ظل إيهود باراك في منصبه، إلى إعادة صياغة السياسة بموجب الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة التي تطمح في تغيير جوهرى - على الأقل بموجب التصريحات الصادرة حتى الآن. في الوقت

سيضطر وزير الدفاع القادم لدولة إسرائيل للاهتمام في الأساس بفك شفرة أهداف ونوايا الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة باراك أوباما.. فمنذ أن تولى منصب رئيس الولايات المتحدة، تثير شخصيته علامات استفهام كثيرة، بما في ذلك تداعيات سياسته في الشرق الأوسط فيما يتعلق بقضية البرنامج النووي الإيراني، والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني كعنوان كبير لمجال غنى بالقضايا والتعقيدات: السلطة

الحالي ستهتم الحكومة القادمة بتسوية الوضع في غزة مع الفلسطينيين. وبناءً على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، لن تتوصل إسرائيل لتسوية مع حركة حماس قبل تشكيل الحكومة، ولن تتمكن من الإفراج عن جلعاد شاليط إلا إذا حدثت انفراجة كبيرة عن طريق تقديم تنازلات.. وسينصب التركيز على ما إذا كان سيتم الموافقة على اتفاق تهدئة، كما يتطلع وزير الدفاع الحالي، أم أنا على وشك الدخول في مواجهة كما يرغب أفيجدور ليرمان، مثلما اتفق معه في ذلك حزب كاديما، وكما أعلن بنيامين نتنياهو عندما ذكر أنه سيقضي على حركة حماس، ثم سيكون على الأجهزة الأمنية التفكير في كيفية مواجهة الفوضى في غزة، كما أن القادة في إسرائيل سيكون عليهم في الفترة الحالية اتخاذ قرارات على صعيد الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني مع أبو مازن وسلام فياض، وهي خطوات ستؤثر على نسيج الحياة الفلسطينية في الضفة الغربية، وعلى نشاط الجيش الإسرائيلي ضد التنظيمات الإرهابية. وتفيد التوقعات بأن الإدارة الأمريكية ستطالب بزيادة عدد القوات المسلحة الفلسطينية في الضفة، وكذلك تسليم مدن أخرى للفلسطينيين لتحمل المسؤولية الأمنية عنها مثل طولكرم. من المقرر أن تكون القضية الإيرانية، التي وصفها الأجهزة الأمنية بأنها تمثل التهديد الأكبر على دولة إسرائيل، الشغل الشاغل في السنوات القريبة لرؤساء الأجهزة الأمنية لإيجاد

سبل لمواجهةها. أولاً وقبل كل شيء على مستوى استعداد أجهزة الأمن لاحتمال تدمير المنشآت النووية الإيرانية، وفي حالة وقوع هجوم بالفعل، يجب على الوزارات وقيادة الجبهة الداخلية الاستعداد لهجوم صاروخي إيراني على المواطنين الإسرائيليين.

وسوف تؤثر نوايا الحكومة الحالية للحوار مع سوريا على الحكومة القادمة. والقرارات في هذا الصدد ستؤثر على نشاط الجيش الإسرائيلي على امتداد الحدود الإسرائيلية - السورية، وذلك في ظل محاولات الرئيس السوري بشار الأسد تزويد حزب الله بأنظمة دفاع جوي متقدمة، حتى يمثل تهديداً لطائرات سلاح الجو الإسرائيلي التي تقوم بجمع معلومات استخباراتية أسبوعية عن التنظيمات الإرهابية في لبنان.

لا يزال الانتقام لمقتل عماد مغنية يطفو على الساحة، وسيكون على وزير الدفاع القادم أن يبلور سياسة رد، وأن يحسم مسألة ما إذا كان الجيش الإسرائيلي سيرد على أي مساس بالجنود أو المواطنين، أم سيقوم بعمليات استباقية. كما أن الركود الاقتصادي أيضاً سيؤثر على الأجهزة الأمنية، ففي الوقت الذي يجب علينا فيه تقليص ميزانيات البحث والتنمية، سيكون على وزير الدفاع القادم أن يحدد حجم التقليص داخل الأجهزة الأمنية في ظل تأثير الركود الاقتصادي على تسليح الجيش الإسرائيلي في العقد القريب.

المطلوب: نتيناهو آخر

بقلم: هدار حورش
معاريف ٢٥/٢/٢٠٠٩

الأمريكيين.. بمعنى آخر، نتيناهو لم ينقذ إسرائيل بكلتا يديه من أزمة ٢٠٠٣، ولن يجعلها في العام القادم جزيرة يعمها الازدهار في عالم يتداعى اقتصاده وينهار. إن تأثيره ونفوذه على الكعكة الاقتصادية محدود للغاية، خاصة أن هذه الكعكة ليست على وشك الازدهار والنمو خلال العامين القادمين.. وربما في هذا المجال تحديداً نذكر بالسلب وزير المالية نتيناهو: لقد قام بتقليص المخصصات، وزاد من الفروق في الدخول في الدولة، التي احتلت مرتبة متدنية من حيث عدم المساواة في العالم المفتوح. وفي عام ٢٠٠٤ كان بمقدور نتيناهو أن يعد أنه عندما يحل الازدهار والنمو الاقتصادي ستكبر الكعكة، وعندها من الممكن أن نزيد أنصبة المشاركين فيها. وفي إطار حملة الوعود استخدم أيضاً نظرية مفادها إن تنامي غنى وثراء الطبقات العليا يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الطبقات الدنيا أيضاً. نتمنى أن يكون الجلوس المستمر في مقاعد المعارضة،

حينما تولى بنيامين نتيناهو وزارة المالية (نتيناهو قد يحتفظ بوزارة المالية إلى جانب رئاسة الحكومة) في حكومة شارون الثلاثين عام ٢٠٠٣ (استقال منها في أغسطس ٢٠٠٥ اعتراضاً على خطة فك الارتباط مع غزة) تراجعت معدلات التدهور الاقتصادي، وقفزت نسبة النمو إلى أكثر من ٥٪ سنوياً، كما قام نتيناهو بسلسلة من الإصلاحات، وأكمل إجراءات انفتاح الاقتصاد الإسرائيلي على السوق العالمي. كان نتيناهو وزير مالية يفهم جيداً في الاقتصاد، ويقرأ في توجّهات الاقتصاد العالمي، ويكتشف العراقيل التي تجعل من الصعب حدوث نمو اقتصادي، ولكن قبيل توليه مهام منصبه، كانت هناك ظروف ساعدته على تحقيق هذه الطفرة الاقتصادية، حيث كانت قد انتهت موجة الإرهاب التي كانت عاملاً رئيسياً في حالة الركود الاقتصادي خلال فترة سلفه، كما أن الازدهار الاقتصادي العالمي أسرع الخطى بفضل التقدم الاقتصادي المذهل في الصين والهند، وبفضل

إن زيادة الضغوط على من ليس لديهم عمل عن طريق وضع قيود أمام حصولهم على مخصصات لن يحسن من الوضع، بينما خدمات التشغيل الخاص والعام تتداعى وتنهار تحت ضغط العاطلين الذين يشتاقون إلى العودة إلى دوائر العمل بأسرع ما يمكن. إن مواقف سياسية متطرفة (المقصود قرار الحرب الأخيرة في غزة) لا تتماشى



مع الحاجة إلى زيادة ميزانيات الرفاه والنمو، فالمصدر الأساسي لزيادة هذه الميزانيات هو تقليص ميزانية الدفاع.

وبعيداً عن جلبة الانتخابات، نأمل أن يقف نتنياهو بشجاعة أمام نتنياهو القديم، ويحثه على الحفاظ على ميزانيات الرفاه الضئيلة والمتناقصة لمن يحتاجها.

والخبرة المتراكمة قد أعادا نتنياهو من أرض العجائب إلى الواقع الصعب؛ فاليانات التي نشرها أول أمس المكتب المركزي للإحصاء تشير إلى أن الكعكة الشهيرة تلاشت وانتهت. وفي لقائه أمس مع وزير المالية روني بارأون عرف نتنياهو أن تحصيل الضرائب هذا العام انكمش بمقدار نحو ٣٠ مليار شيكل.

إن نظرية نتنياهو بدأت أخيراً في التبلور، ولكن في الاتجاه المعاكس: فالمليونيرات، الذين أصبحوا فقراء، يأخذون من صناديق المعاشات، وصناديق الإعاقة، وصناديق الائتمان الخاصة بالجمهور، الأموال التي فقدتها خزائنها التي أصبحت خاوية. وسيضطر نتنياهو، الذي ربما يتولى وزارة المالية حتى يتم تحديد مرشح مناسب للمنصب، إلى تقسيم الصندوق المتقلص بحذر.

بقلم: أتيل شومفلي
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٢/٢٦

البيت اليهودي يريد حقبة التعليم

يوجد اتفاق عليها. نحن نوافق على ضرورة تعزيز الهوية اليهودية في التعليم، ولا توجد خلافات حول تجميد البناء في المستعمرات. ومن المقرر أن تعقد لقاءات أخرى تمهيداً لتشكيل الحكومة، وإننا نؤيد بشدة تشكيل حكومة موسعة، ورغبة نتنياهو في ذلك تستحق الإشادة.

وفي إطار وضع التعليم في صدارة جدول أولويات الحزب، أعلن البيت اليهودي أنه سيطالب بتعزيز الدراسات اليهودية في المدارس الحكومية. فضلاً عن ذلك، يطالب الحزب بأن يرأس وزيراً من قبله لجنة وزارية لمعالجة مشكلات من تم إخلاؤهم من جوش قطيف عند تنفيذ خطة فك الارتباط مع غزة. كما سيتولى وزيراً من قبله إدارة الخدمة الوطنية، وتنفيذ قانون هيئة البث، والعلاقة مع اليهود في الشتات، ومكافحة معاداة السامية، والشؤون الاجتماعية واليهودية.

وعلى صعيد الشؤون الدينية والسياسية، يطالب الحزب ألا يتم أي تغيير في الوضع الحالي إلا بموافقة كل أعضاء الائتلاف. كما سيسعى الحزب للدفع بمشروع قانون عضو الكنيست زفولون أورليف لجعل السبت والأحد إجازة نهاية الأسبوع بغرض تخصيص السبت للشؤون الثقافية والروحانية، على أن تفتح المراكز التجارية أيام الأحد. وفيما يتعلق بالزواج سيطلب البيت اليهودي بعدم سن أي تشريع

بعد لقاء ممثلي الليكود بنظرائهم من الاتحاد القومي، جاء دور ممثلي البيت اليهودي الذين طلبوا خلال المفاوضات الائتلافية حقبة التعليم ومنصب نائب وزير بكل من وزارات المالية والداخلية أو الرفاه الاجتماعي. وقد زعم المسؤولون في الكتلة أن ثمة حزبا آخر لم يضع التعليم في صدارة أولوياته. ولذا، من الأحرى أن يحصل البيت اليهودي على تلك الحقبة التي يستحقها.

وعقب اللقاء، قال ممثل المفاوضات من قبل الليكود، عضو الكنيست جدعون ساعر، إنه «من المبكر جداً توقع تشكيل الحكومة خلال أسبوعين. فهناك مسائل لن تحل بالمباحثات التمهيدية. ولذا، من المحتمل تأجيل بعض تلك القضايا لمناقشتها في اللجان الخاصة».

وفي نهاية اللقاء، قال رئيس الحزب عضو الكنيست دانييل هرشكوفيتش (*): «كانت تلك أول جلسة، وتحدثنا فيها عن موضوعات التعليم والاقتصاد والمجتمع، وعن ترسيخ التعليم اليهودي وتدعيمه، أما الموضوعات الشخصية فهي هامشية حالياً».

وأوضح هرشكوفيتش أن «اللقاء لم تطرح فيه الميزانيات بالتفصيل. كما أن هناك الكثير من الأمور التي يوجد حولها اتفاق مع الليكود، وهناك موضوعات أخرى لا

في هذا الموضوع إلا بالتنسيق مع الحاخامية الكبرى، واستناداً إلى الشريعة اليهودية. كما أن هناك بنداً خاصاً في مطالب البيت اليهودي يتعلق بمدينة القدس، حيث يطالب الحزب بسن قوانين تعطي أولوية للاستثمار في المدينة. علاوة على ذلك، يطالب الحزب بسن تشريع خاص لإلزام كل أصحاب المناصب العامة وموظفي الحكومة والسلطات المحلية والشركات الحكومية بإعلان الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية.

وعلى الصعيد السياسي - الأمنى يطالب البيت اليهودي بالتعهد بعدم انسحاب إسرائيل من الجولان في إطار أى اتفاق سلام وألا تقام دولة فلسطينية.

(*) دانييل هرشكوفيتش زعيم حزب البيت اليهودي (٥٥ عاماً)، بروفيسور في الرياضيات في معهد التخنيون.. وقد حصده حزبه ٣ مقاعد في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (٢٠٠٩).

نتنياهو وحده هو القادر

بقلم: إسرائيل هرتيل
هاآرتس ٢٦/٢/٢٠٠٩

ويحطم اليسار بسبب فشله في محاربة الإرهاب. من الأفضل أن تقابل الإدارة الأمريكية حكومة تتحدث بصوت واحد، وتعمل كجسد واحد، وتحمي مواجهة الضغوط والمبادرات - كما رفض بيعين بحزم وأدب خطة ريجان (الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة حكم ذاتي فلسطيني يكون متصل بالأردن). ولم يحدث شيء ما، رغم أن الرفض أحدث حالة هلع بين صفوف اليسار، وفي وسائل الإعلام. على العكس، فقد أجاد رونالد ريجان وإدارته تقدير كلمة «لا» الإسرائيلية ولم يفعل أي شيء، باستثناء الاحتجاج على قرار الكنيست بضم هضبة الجولان عام ١٩٨١.

يتمتع نتنياهو بنظرة استراتيجية واسعة النطاق وبحاسة تاريخية متفتحة، وهو يدرك جيداً المخاطر الوجودية التي نواجهها.. وإذا كان السؤال: هل هو الشخص القادر على قيادة الجمهور والدولة في الوقت الحالي؟ فالإجابة بالتأكيد أنه أفضل من كل رؤساء الحكومات الأخيرة، كما أن بجانبه أفضل مجموعة حزبية إسرائيلية من حيث الخبرة والتأهيل، إذا منحهم المناصب والصلاحيات، بدلاً من خطب ود خصوم أقل منهم في الخبرة التنفيذية والالتزام بالقيم اليهودية والصهيونية - سيعتلى عرش الزعامة، وستكون حكومته مستقرة وستؤدي رسالتها بإخلاص ونجاح.

يسعى بنيامين نتنياهو بصدق إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومن الجيد أن يكون عازماً على تشجيع المصالحة والقضاء على حالة التوتر، ولكن إذا كان الدافع وراء رغبته في خطب ود معارضيه، الذين تعهد بتغيير سياستهم تماماً، هو «إثبات» أنهم ليسوا على حق، فسيحتقره العائدون من اليسار وأنصاره من اليمين. أما إذا كانت رغبته في الوحدة هدفها تقوية الأساس البرلماني لتنفيذ أفكاره، خاصة أنه أعد خطة سياسية أمنية واقتصادية واضحة بما فيه الكفاية بديلة لتلك التي فشلت، فسوف يتقبله الجمهور كزعيم.

لقد منح الناخبون اليهود للاتلاف «الضيق» الذي يرغب نتنياهو في تشكيله أغلبية حاسمة، ٦٥ مقعداً، مقابل ٤٤ لأحزاب اليسار. وبمقدور مثل هذه الحكومة تولى مشكلة التهديد الإيراني مثلما تولت حكومة مناحم بييجين مشكلة المفاعل النووي العراقي. وكان اليسار آنذاك ضمن صفوف المعارضة وارتعدت فرائصه، وكتب شمعون بيرس لبيجن يقول إن إسرائيل بعد العملية ستكون مثل «شجرة العرعر في الصحراء» (يقصد أنها ستصبح معزولة أكثر في المنطقة)، إلا أن الجمهور سيؤيد هذه المرة أيضاً جيشه وحكومته، كما أن معظم الجمهور الإسرائيلي يؤيد سياسة حازمة ورادة في مواجهة الفلسطينيين، وإن لم يكن كذلك، فلم يكن سيضعف من قوة الليكود، ويزيد من قوة شركائه الطبيعيين

مستولون في الليكود: "استجابة نتيهاو لمطالب ليبرمان خطأ فادح"

أعرب مستولون في حزب الليكود عن معارضتهم للإملاءات التي يطرحها رئيس حزب إسرائيل بيتنا، عضو الكنيست أفيجدور ليبرمان، بشأن تحديد شخصية الوزيرين اللذين سيتوليان وزارتي العدل والأمن الداخلي. ويقول أعضاء كنيست عن الليكود إن نتيهاو سيقع في خطأ فادح إذا استجاب لهذه الإملاءات.

ويطالب ليبرمان بأن يستمر وزير العدل دانييل فريدمان في منصبه، بينما يتولى وزارة الأمن الداخلي أحد مستولي حزب إسرائيل بيتنا أو عضو الكنيست عوزي لنداو - الذي كان أول من شغل هذا المنصب - أو عضو الكنيست يتسحاق أهرونوفيتش، الذي أنهى خدمته في الشرطة برتبة لواء.

ويقول أعضاء كنيست عن الليكود إن المطالب التي يطرحها ليبرمان تعد انقلاباً على سلطة القانون على خلفية الشبهات التي تحوم حول ليبرمان طوال الوقت، والتحقيقات المحتملة ضده. ويقولون في الليكود: "لا يجب السماح بوضع يتولى فيه أفيجدور ليبرمان - الذي تحوم شبهات حول تورطه في جرائم خطيرة جداً ترتبط بغسيل الأموال والرشوة - مسئولية تعيين وزير العدل، المستول بحكم منصبه عن النيابة العامة، وتعيين وزير الأمن الداخلي المستول بحكم منصبه عن جهاز الشرطة.. إن استمرار فريدمان في منصبه وزيراً للعدل في حكومة نتيهاو سيكون تنكراً لسلطة القانون، ونتيهاو ستركب خطأ فادحاً إذا وافق على ذلك".

ولا يرفضون في الليكود مرشحي ليبرمان بشكل شخصي، ولكنهم يعتقدون أن الاستجابة لمطالب ليبرمان ستؤلب الجهاز القضائي كله ضد نتيهاو، وستعرض حكومته

للاتقادات منذ أيامها الأولى. وفضلاً عن ذلك، لم يجر العرف أن يمنح حزب السلطة حقيقية العدل لشخص من حزب آخر، وذلك لأن وزارة العدل تعد ذراعاً تنفيذية مهمة للحكومة، حيث يتولى وزير العدل رئاسة لجنة تعيين القضاة، ورئاسة اللجنة الوزارية لشئون التشريع.

ويشيرون في الليكود إلى أن الحزب لديه ما يكفي من أعضاء الكنيست الجديرين بتولى منصب وزير العدل، مثل بيني بيجين، وجدعون ساعر، وراؤوفين ريفلين وغيرهم. وبالنسبة لمنصب وزير الأمن الداخلي، يقول مستولون في الليكود إن مرشحي ليبرمان لهذا المنصب لا تشوبهم شائبة، ولكن مجرد جعل أحدهم مستولاً عن جهاز الشرطة في الوقت الذي تحوم الشبهات حول رئيس حزبه لتورطه في جرائم جنائية، لا تبدو فكرة سديدة من الناحية العامة، ولهذا يسعون في الليكود إلى معارضة هذه الخطوة.

* لقاء ثاني بين نتيهاو وليفني:

من المقرر أن يلتقي اليوم رئيس الوزراء المكلف، بنيامين نتيهاو، برئيسة حزب كاديما تسيبي ليفني، في محاولة أخيرة لإقناعها بالانضمام إلى حكومة برئاسته. وكانت ليفني قد أعلنت خلال المقابلة الأولى مع نتيهاو قبل أسبوع أنها لن تنضم إلى حكومته إذا لم يوافق على تبني النهج السياسي لكاديما، وإذا رفض القبول بحكومة تناوبية.

وكان نتيهاو قد أعلن في رسالة لكاديما أنه إذا وافقت ليفني على الانضمام لحكومته فسوف يضع الخطوط العريضة للحكومة بالتعاون معها. وقد صرح نتيهاو في محادثات داخلية إنه ينوي دفع المفاوضات مع الفلسطينيين، ومواصلة المسيرة السياسية.

اتركوا اليمين يثبت ذاته

بقلم: إيهود توليدانو (*)
إسرائيل هايوم ٣/٣/٢٠٠٩

العلاقات السورية الأمريكية سوف تبعد عن سوريا الرغبة في الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل بسبب غياب المفاوضات الجادة حول الجولان.. وفي الانتخابات المنتظر إجراؤها في لبنان شهر يونيو القادم، يبذل حزب الله جهوده من أجل تثبيت وضعه في الساحة اللبنانية الداخلية، في الوقت الذي يستوعب فيه هو ومن يقفون وراءه في إيران دروس هزيمة حماس في غزة ويستعدون للجولة القادمة من المواجهة مع إسرائيل.. أما بخصوص الإعداد للرد الإسرائيلي على إيران، فإنه من الممكن أن يتم تحت قيادة حكومة يمين أيضا.

يبدو أن هناك ادعاء يطرح نفسه أيضا، وهو أن إدارة أوباما سوف تمارس ضغوطا على إسرائيل من أجل استئناف عملية السلام، وستشكل رغبة الرئيس في دفع عملية السلام عنصرا هاما في السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي جميع أنحاء العالم سترغم الرئيس على تكريس كل اهتمامه لهذا الشأن، وسيضطر لتوجيه ما تبقى من طاقة في نشاطه على الساحة الخارجية لروسيا وأفغانستان وباكستان والعراق والصين والهند وأوروبا الشرقية. وعلى عكس ما توقعه المراقبون أثناء الحرب على غزة، فإن إسرائيل وجاراتها (المقصود عملية السلام بينها وبين جاراتها العرب والفلسطينيين) لن يكونوا على رأس جدول الأولويات الأمريكي، لأن هذا الموضوع سوف يحظى بجهد «معقول» حسب نظرية «القوة الحكيمة» التي ستسود في واشنطن خلال السنوات القادمة. لذا، تجدر الإشارة إلى أننا نواجه فترة من الاستقرار والانتظار سوف تستمر لعامين، ولذلك فإن هذه هي الفترة التي سيخضع فيها اليمين لاختبار قوة وقدرة على تطبيق أفكاره السياسية والأمنية.

(*) كاتب المقال أستاذ في قسم تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب.

منذ أن أعلنت نتائج الانتخابات، بدأ المحللين في الحث على تشكيل حكومة وحدة بين الليكود وكاديبا والعمل. والتبرير الوحيد لموقفهم هو أن التحديات التي تواجه الحكومة والدولة في هذا التوقيت تستوجب التوصل إلى اتفاق قومي واسع النطاق، وإلى تشكيل حكومة مستقرة.. وقد ادعى رئيس الوزراء المنتظر بنيامين نتنياهو أمام كتلة الليكود أن هذه فترة طوارئ قومية لم تشهد الدولة مثيلا لها منذ حرب الاستقلال. ولكني أختلف مع هذا الادعاء وأزعم أن هذا هو الوقت المناسب لتمكين اليمين من أن يضع مواقفه وسياسته بحك الاختبار في إطار حكومة ضيقة برئاسته.. فنحن الآن في بداية عهد أو فترة من الجمود السياسي، واستمرار الوضع القائم في المجال الأمني ربما لمدة عام ونصف العام أو عامين، كما أن الاتفاق الذي ينسج بين الفصائل الفلسطينية في مصر، سيثبت تهديته لمدة عام ونصف العام على الأقل في جنوب الدولة.

ورغم التصريحات التي تطلق في معسكر اليمين بشأن ضرورة القضاء على نظام حكم حماس، فإن هناك شكاً في أن تنتهك هذه الحكومة الاتفاقيات بشكل أحادي الجانب، وتعمل على استئناف الحرب في غزة، كما أن المفاوضات التي أجرتها حكومة (كاديبا - العمل) مع السلطة الفلسطينية قد ماتت، وفقدت فكرة التوصل إلى «اتفاق رف» بينهما التأييد الذي كانت تحظى به بين الجمهور الإسرائيلي، كذلك فإن الفلسطينيين في الضفة غير متلهفين للمفاوضات المعاقة حول القضايا الجوهرية، والموت المتوقع لهذه المفاوضات لا يغضب الشارع هناك، خاصة إذا نجحت حكومة برئاسة اليمين في منح تسهيلات للحياة اليومية للفلسطينيين دون ضمان أفق سياسي حقيقي.

المفاوضات مع سوريا من خلال الوساطة التركية توقفت بسبب عدم رغبة حكومة الأسد في تحمل قيود مستقبلية فيما يتصل بالعلاقات الخارجية مع إيران ولبنان مقابل استعادة الجولان.. كذلك فإن الانفراجة الجزئية في

انتصار الفريدمانين

بقلم: آفي وينبرج
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٣/٣

من بين مطالب أفيجدور ليبرمان كى ينضم لحكومة نتنياهو، الإبقاء على وزير العدل دانييل فريدمان فى منصبه، يمكن أن نفهم لماذا يريد ليبرمان أن يظل فريدمان بالذات فى منصبه، ويواصل طريقه لذبح المحكمة العليا وسلطة القانون فى دولة إسرائيل. ولكن يا إيفت (اسم ليبرمان الحقيقى) اسمح لى بأن أقدم لك نصيحة: «لو كان هذا الخلاف هو الذى سيحول دون حصولك على مقعد الوزارة، فلتنازل، لأنه حتى لو لم يكن وزير العدل القادم فريدمان، وحتى إذا قام الوزير الجديد باستبعاد أغلب المقترحات القانونية والإصلاحات التى طرحها سلفه، فقد حققت أنت وفريدمان ما أردتما.. لقد ضعف وضع المنظومة القضائية بشكل كبير».

هل تريد نماذج على ذلك..؟ على الرحب والسعة، مؤخرًا قال رئيس نقابة المحامين «يورى جاى رون» أن المحكمة العليا لا تجرؤ على أن تكون فعالة حتى فى القضايا الحاسمة والواضحة، مثلما حدث فى قضية الحاخام الأكبر يونا متسجر، الذى امتنع القضاة عن إصدار حكم بإبعاده عن منصبه كقاض شرعى، رغم أن الوقائع والأدلة أمامهم أكدت أنه حصل على امتيازات له ولأسرته من فندق بالقدس.

ولكن الأمر لم ينته عند قضاة المحكمة العليا، فالمشكلة الأكثر خطورة هى ما يحدث عندما يجرؤ القضاة على إصدار أحكام. وقد قال محامى متمرس فى الالتماسات: «حاليا يتعاملون فى دهاليز السلطة مع أحكام المحكمة العليا على أنها مجرد توصيات». وهى قائمة قرارات المحكمة العليا خلال الشهور الأخيرة فى نهاية العام الماضى: قررت المحكمة العليا أن حكومة إسرائيل وجيش الدفاع لم ينفذوا قرارها بتغيير مسار الجدار الأمنى فى منطقة بلعين، وفى نوفمبر الأخير قررت المحكمة العليا أن وزارة الداخلية لم تنفذ الأمر الذى أصدره القضاة عام ٢٠٠٦، ويقضى بأن تلغى الوزارة موضوع تكبيل العمال الأجانب بأصحاب العمل، وقبل ذلك بيوم قرر القضاة أن وزارة التعليم لم تدعن للأمر الذى أصدره ويقضى بإلغاء الفروق فى المخصصات بين المدارس اليهودية والعربية.

فى موضوع الجدار الأمنى مثلاً صدرت ثلاثة أحكام لتحريك مساء الجدار فى أماكن مختلفة، ولكن إلى اليوم لم ينفذ واحد منهم.. فى موضوع تكبيل العمال، الذى تكلم عنه القاضى ميشيل حيشين بأنه بمثابة «عبودية بصيغة حديثة»، فقد ثقت الدولة أذان العمال الأجانب بمواصيد أبواب

أصحاب العمل، وكبلت أيديهم وأقدامهم بالأصفاد من أجل صاحب العمل الذى جلبهم إلى البلاد.. ورغم صدور حكم فى هذا الصدد، إلا أن وزارة الداخلية تجاهلت تنفيذه.. ونفس الأمر ينطبق على قرار المحكمة لوزارة التعليم بإلغاء الفروق فى المخصصات بين المدارس اليهودية والعربية. عندما نقرأ الأحكام الثلاثة سنكتشف أن الوزارات الحكومية تنتهج أسلوب عمل واضح. فى البداية لا يسعون للعمل وفقاً للقرار، وعندما يأتى اليوم الأخير لتنفيذه يتقدم ممثل الدفاع إلى المحكمة العليا بطلب ويطلب مهلة، أو يطلب بتغيير القرار لمبررات مختلفة وغريبة.

على سبيل المثال، هذه قصة ميزانيات التعليم فى فبراير ٢٠٠٦: أصدرت المحكمة العليا حكماً بتغيير أسلوب التفرقة فى رصد الميزانيات، وبعد عام طلبت الحكومة مهلة أخرى، وبعد نحو نصف عام آخر طلب ممثلو الدفاع منح الحكومة مهلة ثانية قوامها أربع سنوات، وهامى الآن قد منحهم مهلة حتى سبتمبر ٢٠٠٩.

هل سيقوم القضاة بزج أحد الموظفين أو الضباط الكبار الذين لم ينفذوا الأحكام فى السجن..؟ أشك كثيراً فى ذلك، لأن الخبرة الماضية تؤكد أن المحكمة لم تعاقب أحداً بسبب رفضه تنفيذ أحكام المحكمة العليا.

اليوم الأمر أصبح على النقيض: المحكمة العليا تمنح والقافلة تسير، والفضل فى ذلك يرجع إلى قمة السلطة: من وزير العدل، ومن رئيس الوزراء الذى عينه، ومن حاييم رامون، شريكهم فى مؤامرة إضعاف المحكمة العليا.. «ولو دخلت يا إيفت (ليبرمان) الحكومة، هل تستطيع أنت شخصياً أن تقول كلمة لموظف خرق حكماً للمحكمة العليا..؟!».

انظر كم كان الأمر سهلاً: حملة تشهير من جانب شرذمة من رجال السياسة، وخصومات ومواجهات على الملأ بين الوزير ورئيسة المحكمة العليا، حتى ضاعت هيئة المحكمة العليا. ولذلك، حتى بدون دانييل فريدمان نفسه، فإن تراثه سيظل معنا لفترة طويلة، ومن المؤكد أن هناك من سيواصلون طريقه فى الحكومة، وفى الكنيست القادمة. ونحن فقط سنصبح بدون محكمة عليا، خطنا الأخير للدفاع، فى مواجهة جبروت السلطة.. ولكن من المؤكد أن هذا الأمر لا يعينك يا إيفت.

(*) كاتب المقال رجل قانون ومحاضر فى الإعلام بجامعة تل أبيب وكلية الإدارة.

ليberman: «أفضل أن أكون وزيراً للدفاع»

فريدمان عن منصبه شرطاً للانضمام إلى الحكومة القادمة، قال ليberman: «لن نقبل أي شروط من الآخرين فيما يتعلق بمنصب الوزراء».

وفي سياق آخر، تحدث ليberman عن حزب العمل قائلاً: «إننا نبذل حتى هذه اللحظة الكثير من أجل صياغة خطوط عريضة أساسية، ولا يزال هناك احتمال



صرح أفيجدور ليberman، رئيس حزب إسرائيل بيتينو، أمس، أن هناك «فرصة في أن يشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة القادمة تحت رئاسة بنيامين نتنياهو». وفي مقابلة له مع القناة الأولى قال ليberman: «أية حقيقة وزارية من الحقائق التالية مقبولة بالنسبة لي: وزارة الدفاع أو الخارجية أو المالية. وإن كنت أنا

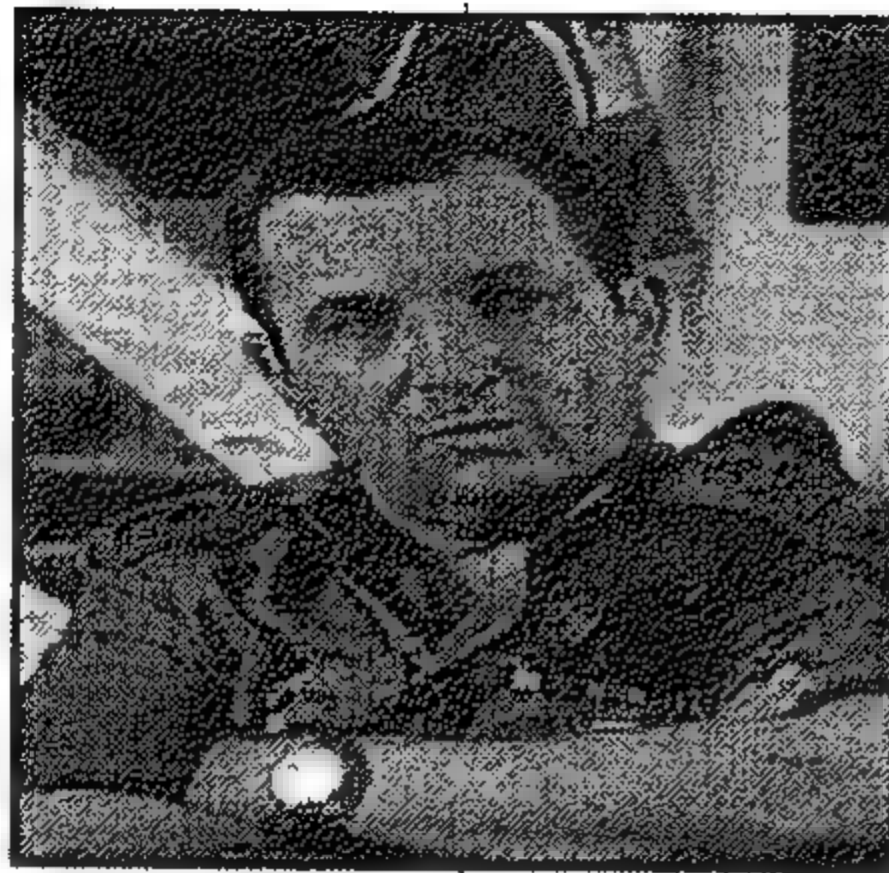
أفضل حقيقة الدفاع». وعلى الرغم من ذلك، شدد ليberman على أن حزبه «لم يضع أية شروط في مسألة الحقائق الوزارية، وأن الحقائق الوزارية لن تشكل عقبة أمام الانضمام للحكومة القادمة».

وأكد ليberman قائلاً: «جميعنا يعطي أهمية أكبر من اللازم لمسألة تقسيم الحقائق الوزارية. إننا لا نريد أن نصعب الأمور على نتنياهو في تشكيل الحكومة». ورفض ليberman التطرق في حديثه إلى ما نشر حول توصله إلى اتفاق مع نتنياهو يقضي بتعيينه وزيراً للخارجية، والإبقاء على وزير العدل دانييل فريدمان في منصبه. تحدث ليberman عن ذلك قائلاً: «إن فريدمان جدير بمنصب وزير العدل، وأتمنى أن يظل في منصبه». وفيما يتعلق باحتمال وضع حزب العمل إقصاء

لموافقة حزب العمل عليها، وقبول العمل في إطارها». كما تطرق رئيس حزب إسرائيل بيتينو للحديث بإسهاب عن الموضوع الاقتصادي. وعلى حد قوله: «فإن الحكومة المقبلة يجب أن تهتم بالموضوع الاقتصادي. إننا الدولة الوحيدة في العالم الغربي التي لا يوجد لديها حتى الآن ميزانية، وها نحن نقرب من منتصف عام ٢٠٠٩. إننا نحاول دعوة كل شركائنا المستقبليين للتنازل عن كل المطالب المتعلقة بالميزانية. ومن الأفضل أن تتنازل كل الأحزاب عن مطالبها المسبقة». وعلى حد قول ليberman، فإن هدفه في المجال الاقتصادي هو الوصول إلى ميزانية كل عامين، وفي نهاية الأمر الوصول أيضاً إلى ميزانية كل ثلاث سنوات من أجل تحسين أداء الحكومة في المجال الاقتصادي.

باراك المرشح المناسب

باراك يمكن النوم في أمان. لكن فوق ذلك كله، هذا هو الرجل الذي انتصر في حرب غزة ووضع نهاية لإطلاق صواريخ القسام وصواريخ جراد، وهزم حماس، وأعاد بناء قوة الردع للجيش الإسرائيلي ومكانته بوصفه الجيش الأكثر أخلاقية في العالم، لقد رفع أسهم إسرائيل عالمياً، وقوى التعاون الأمني مع تركيا والاتفاقات الأمنية مع مصر والأردن... صحيح أنه لم ينجح في إطلاق سراح جلعاد شاليط، لكن ربما سينجح في تحقيق ذلك في الحرب القادمة. وبينما الإيرانيون يسعون للحصول على قبلة لم تولد بعد،



بينما يدور جدل حول هل حزب العمل في حاجة إلى الانضمام للحكومة أم لا، لا يدور أي جدل حول كون رئيس حزب العمل هو «وزير دفاع من الطراز الأول». لا يجب التنازل عن خدماته. إنه ذلك الرجل الذي استطاع أخيراً أن يقضي على منظومة إطلاق الصواريخ، وقام بحماية الجبهة الداخلية من التعرض لهجوم كيميائي، وهو الرجل الذي قام بتجميد المستعمرات، وأزال البؤر الاستيطانية غير القانونية، وفرض القانون والنظام في المناطق (الفلسطينية)، مع قيامه بسد آخر ثغرة في الجدار الفاصل، ولم يتوقف عن السعي لتحقيق السلام.. في ظل وجود إيهود

فإننا في حاجة إلى باراك. لهذه الأسباب، ربما يكون من الواضح لماذا يغازله بنيامين نتنياهو لبقائه «الوزير المناسب في المكان المناسب». لا يمكن الجدل حول النجاحات والمرشح المناسب هو المرشح المناسب. نعم ليس هو الشخص الوحيد، وكثيرون هم المرشحون المناسبون، ولكن هؤلاء بشكل عام جنرالات على المعاش مرفهين ولدوا بملاءة من ذهب في أفواههم يناسبون أية مهمة. حتى الجامعات التي يبحثون لها عن رؤساء ترونها مثل هذه الشخصيات.

أيضاً شاؤول موفاز مرشح مناسب، فإذا انضم كاديا إلى الحكومة سيتم تعيينه وزيراً للدفاع، فالتعيين مضمون بالنسبة له، وهذا ربما سبب غضبه. وهناك أساس لما يطالب به موفاز ويرغبه: ألم يكن على مدى الثلاث سنوات التي قضاها في منصبه أكثر وزراء النقل فشلاً؟ ألم يتم الإعلان في عهده إن إسرائيل دولة تشكل خطراً عند الطيران منها وإليها مثل زيمبابوي...؟ وكذلك موشيه (بوجي) يعلنون ضمن المرشحين المناسبين.. لكن يظل باراك من بين كل المرشحين المناسبين هو المرشح الأكثر ملاءمة.

مَنْ يرغب في الوحدة..؟

بقلم: تشيلوروزنبرج
المصدر: www.news.co.il
٢٠٠٩/٣/٩

في تعاقب غريب، ولكن من الجدير الإشارة إليه، عادت تلك التعويذة السياسية التي يطلقون عليها «حكومة الوحدة الوطنية». إن نتائج الانتخابات المطروحة أمامنا من السهل للغاية تفسيرها وتحليلها، ولكن رجال السياسة بطبعهم يتحدثون عن حكومة الوحدة الوطنية. فالسيد نتنياهو يعاود المرة تلو الأخرى تكرار موضوع حكومة الوحدة الوطنية المطلوبة «في هذا التوقيت» تحسباً «للتحديات» الهائلة التي تواجه إسرائيل. منذ إجراء تلك الانتخابات مرت بضعة أسابيع بصعوبة يحاولون فيها استغناء الجمهور وجعله بليد العقل. كان هذا هو السيد نتنياهو الذي أعلن أن الجمهور قال كلمته وأرسل بالحكومة الفاسدة إلى المنزل. وليس حاشاً أن أعضاء الحكومة الحالية (حكومة أولمرت) ليسوا أناساً جيدين، بل إن سياستهم بدا أنها «كارثية» على الدولة. إن مزاعم السيد نتنياهو إزاء الحكومة كانت خطيرة للغاية، خاصة بعد انتهاء حرب غزة. وفي الوقت الحالي بينما السيد نتنياهو أقرب أكثر من أي وقت مضى لمنصب رئيس الوزراء مرة أخرى يحاول أن يبيع لنا الوحدة الوطنية على أنها مطلب الجمهور ومبتغاه. ويسأل القارئ كيف «قال الجمهور كلمته»، ورغم ذلك كله، يفسر السيد نتنياهو كلمة الجمهور على أنها تعني حكومة الوحدة الوطنية..؟ وكيف يعرفون أصلاً إذا كان الجمهور يريد حكومة وحدة وطنية أم لا في الوقت الحالي..؟

السياسيين.. والحقيقة أن محاولة «غسيل» النتائج هو محاولة قبيحة للاستخفاف والاستهانة بالجمهور. في النظام الديمقراطي لكل مواطن فرصة لا تتكرر للتأثير على صورة النظام الجديد، وذلك عن طريق التصويت في الانتخابات.. لذلك، إذا كان مسموح لنا بإسداء النصيحة فإنه عندما نتوجه إلى صناديق الاقتراع ونقوم ببطي بطاقة الاقتراع يجدر بكل واحد قبل أي شيء أن يقوم بواجبه والإعداد له جيداً في منزله قبل التوجه إلى صناديق الاقتراع.. يجب أن ندرس ونميز بين الأحزاب والمرشحين فقط بناءً على إنجازاتهم وما قاموا به في الماضي، أو محاولة التفكير ملياً إزاء المرشحين الجدد الذين يصلون إلى مقدمة الساحة السياسية. كل مبتدئ في العمل السياسي يعرف كيف يتحدث جيداً عن أن استطلاع الرأي الحقيقي هو يوم الانتخابات، وكل ما دون ذلك تضارب وتغيبات من نسج الخيال. إن نتائج الانتخابات واضحة، وعلى الرغم من ذلك هناك سياسيون يقولون إن الجمهور يريد حكومة وحدة وطنية. وفي الوقت الحالي يعرف السياسيون ما يريد الجمهور دون أن يسألوا الجمهور ذاته بعد الانتخابات إذا كان يريد حكومة وحدة وطنية أم لا. إن هذا يعد تشويهاً لنتائج الانتخابات. لا يجب أن يتفاجأ القراء إذا حدث بالغد تغير في الواقع من أساسه. ففي الدولة التي لا يتم فيها الوفاء بالكلمة والعهد، والكذب فيها عملة سائدة، لا يمكن أن تحدث فيها أية مفاجأة.

فقط في الماضي قال السيد باراك إنه يجب على حزب العمل أن يذهب إلى مقاعد المعارضة. وترددت في الآونة الأخيرة أصوات تقول إن السيد باراك غير قوله، وأنه تحدث بالفعل عن ضرورة التوجه إلى مقاعد المعارضة، ولكنه لا يحب المعارضة. وإذا تحدثوا معه «من أجل الدولة» وبصفته جندياً منضبطاً، فإنه

إننا أمام ظاهرة سياسية متكررة، ومن أجل المنطق والموضوعية يجدر بنا أن نشير إلى أن السيد نتنياهو ليس المخترع والمفسر الوحيد لنتائج الانتخابات. فحسب النتائج الرسمية، وكذلك حسب تصريحات أوساط الليكود وأحزاب اليمين، فإن اليسار اندحر إلى مقاعد المعارضة، وحقق اليمين فوزاً بفارق كبير. والحديث عن حكومة وحدة وطنية ينبع فقط من أفكار وتغيبات

سيستجيب لهم (المقصود أنه قد يقبل منصب وزير الدفاع في حكومة نتنياهو). وفي وقت كتابة هذه السطور ثمة أبناء أخرى تفيد بأن السيد باراك رفض مطلب السيد نتنياهو الانضمام لحكومته، خاصة بسبب موافقة نتنياهو على مطالب السيد ليبرمان. كثيرون هم أولئك الذين يقدرّون السيد باراك كونه شخصية لطيفة للغاية ومهذبة، ولكن بكل تواضع وخشوع سيد باراك: «هل حقاً كنت تعتقد أن نتنياهو سيستجيب لمطالبك ولا يستجيب لمطالب ليبرمان...؟!».

عندما يكون الحديث عن الأيديولوجية، فلا حديث إذاً عن حكومة وحدة وطنية. إن النظام الديمقراطي يجب أن يشجع

التنوع الفكري. فالجمهور موحد في حد ذاته من حيث وجوده في الدولة ذاتها، ومن يرغب في حكومة وحدة وطنية فإنه يرغب في التنازل عن توجيه الانتقادات إليه، والتنازل عن وجود بديل للنظام والسلطة. حتى في الأنظمة غير الديمقراطية لا توجد وحدة وطنية في الأفكار والآراء، ولا توجد وحدة وطنية من النوع الذي يحاولون خلقه هنا.

من يرغب في الحكم والسيطرة وتُمنح له الصلاحية لا يمكنه أن يطلب من الجميع أن يتمسكوا بأرائه ويلتفوا حولها. ولذلك، سيكون من الصعب، بل والشاق على السيد نتنياهو أن يشكل حكومة، بينما يتوجه الآخرون نحو مقاعد المعارضة.

نريد المزيد

بقلم: إيلي بردنشتاين
معاريف ٢٠٠٩/٣/١١

ونصف المليار وتوزيعه على مخصصات الأطفال». وأضاف: «إننا نؤيد توفير آليات تسمح للأطفال بالخروج من الفقر، مثل الإنفاق على التعليم وتوفير فرص عمل».

حتى عام ٢٠٠٣، تم العمل بأسلوب التدرج في المخصصات، وحصلت كل أسرة على زيادة في المخصصات بدءاً من الطفل الثالث. ومن الطفل الخامس فيما فوق، حصلت كل أسرة على ٨٥٥ شيكلاً شهرياً.. ومع إلغاء أسلوب التدرج، والذي كان يتناسب جداً مع الحريديم والعرب، تحدت زيادة موحدة لكل طفل بـ ١٥٩ شيكلاً شهرياً.

وتعليقاً على ذلك، أعلنت المتحدثة الرسمية باسم حزب «إسرائيل بيتنا»: «صحيح أن الحريديم طلبوا أن تكون زيادة المخصصات بدءاً من الطفل الرابع، لكننا طلبنا أن تكون بدءاً من الطفل الثاني لأن معظم الأسر في إسرائيل لديها طفلان أو ثلاثة أطفال فقط. سياسة حزب إسرائيل بيتنا لم تتغير، لكن الواقع الاقتصادي هو الذي تغير بالفعل، ويجب مواجهة هذا الواقع الذي سيؤثر على كل مواطني الدولة، وليس على شريحة معينة من السكان فحسب».

قبل أسبوعين تقريباً، كان حزب «إسرائيل بيتنا» يرفض مطالب «شاس» الرامية لزيادة مخصصات الأطفال بدءاً من الطفل الرابع في كل أسرة. وقد اتضح الآن أن حزب أفيدور ليبرمان لا يؤيد الزيادة فحسب، وإنما يطالب أيضاً بتوسيعها بداية من الطفل الثاني.

وفي الحديث الذي أدلى به لموقع IZRUS الإخباري بالروسية، قال ليبرمان: «لقد طلبنا زيادة مخصصات الأطفال بدءاً من الطفل الثاني في الأسرة، رغم أن الأحزاب الدينية تريد إبقاء ذلك في الأسر كبيرة الحجم، والتي تشمل أكثر من أربعة أطفال».

* «سياسة حزب إسرائيل بيتنا لم تتغير، لكن الواقع هو الذي تغير»:

كان عضو الكنيست روبرت إيلطوف (إسرائيل بيتنا) قد علق مؤخراً على اعتزام الليكود زيادة المخصصات بناءً على مطلب حزب شاس، بدعوى أن الطريق الذي اختاره حزب شاس يتركز في التخلص من الفقر فقط». وقال إيلطوف إننا «نعارض بوجه عام مطلب شاس لأخذ مليار أو مليار

يسرائيل بيتينو يتطلع إلى وزارة الاستيعاب

بقلم: ميراف دافيد
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٩/٣/١٢

ميسجنيكوف»، فإن أحد مطالب حزبه هو الحصول على وزارة الاستيعاب، فضلاً عن خمس وزارات تم الاتفاق عليها مسبقاً.

وقال ميسجنيكوف في نهاية المحادثات: «إن القضية الوحيدة محل الخلاف هي قضية الزواج المدني، وقد عرضنا

رغم ميل التقديرات إلى أن الاتفاق الائتلافي بين حزبي يسرائيل بيتينو والليكود سيتم التوقيع عليه اليوم الخميس ٣/١٢، أنهت أطقم المفاوضات المحادثات دون التوصل إلى شيء، على أن تتواصل المناقشات غداً. ووفقاً لرئيس طاقم مفاوضات يسرائيل بيتينو عضو الكنيست «ستاس

فيها عددا من البدائل". وأضاف أنه رغم عدم التوصل إلى اتفاق، إلا أن معظم القضايا، بما فيها قضية التهويد، شهدت تقدما في المفاوضات.

ورغم أن حزب ليبرمان تراجع عن جزء كبير من مطالبه في مجالات كثيرة، ولكن يبدو أن المفاوضات مازالت لم تنجح في العثور على صيغ مناسبة تسمح بالتوقيع.

وحتى أمس، تمثل التسوية المنتظرة بين نتنياهو ورئيس إسرائيل بيتينو في عدم تنازل ليبرمان عن وزارة العدل، ولكنه ربما يتنازل عن مطلبه بالإبقاء على دانييل فريدمان في المنصب.

* العقبة الحقيقية: الاتحاد القومي ويهدوت هاتورا

تثير الاتفاقيات المتبلورة بين الليكود وإسرائيل بيتينو ردود فعل مختلفة في المنظومة السياسية، حيث قال عضو الكنيست أوفير بينيس (العمل) "هذه ليست حكومة نتنياهو - هذه حكومة ليبرمان". وأضاف أن تعيين رئيس حزب إسرائيل

بيتينو وزيرا للخارجية هو تعيين غريب، على حد تعبيره، سيتسبب في ضرر سياسي وجوهري سيستغرق إصلاحه سنوات.

وقال بينيس: "إن حقيقة استحواذ حزب إسرائيل بيتينو على وزارتي العدل والأمن الداخلي والعضوية في لجنة تعيين القضاة تعني أن مستقبل المحققين والمدعين القضائيين سيتحكم فيه ليبرمان بشكل كبير".

وتعتقد مصادر في الليكود أنه بعد الاتفاق مع إسرائيل بيتينو سيتم يوم الأحد القادم التوقيع على اتفاقية أخرى مع شاس تمهد الطريق لتشكيل حكومة يمين برئاسة بنيامين نتنياهو.

أما الصعوبات الرئيسية التي تواجه نتنياهو فتتمثل في حزبي الاتحاد القومي ويهدوت هاتورا. وحتى الآن تسود التقديرات في الأوساط السياسية بأن رئيس الليكود سيشكل في البدء ائتلافاً يضم 61 عضواً في الكنيست، في حين سيطر حزب الاتحاد القومي خارج الائتلاف.

نتنياهو يفكر في تعيين وزير درزي في حكومته

بقلم: يوآف شتيرن
هاآرتس 16/3/2009

من الطائفة الدرزية، ودعوا نتنياهو لتعيين ممثل من الطائفة وزيراً، لإظهار الصلة بين الجمهور اليهودي والجمهور غير اليهودي.

وتوضح جهات مقربة من قرا أن الأمر جدير بالأهمية بشكل خاص في ضوء تشكيل حكومة يمينية اشترطت عناصر فيها ولاء المواطنين العرب للدولة (يقصد أفيجدور ليبرمان). وقال المقربون من قرا: "ينبغي على الحكومة أن تظهر أنها ستعالج مشاكل الجمهور غير اليهودي عن طريق تعيين وزير من هذا الوسط". وأضافوا أن وزيراً درزياً يستطيع التعامل مع مشاكل الوسط العربي بأكمله في إسرائيل.

جدير بالذكر أنه تم فيما سبق تعيين صالح طريف في منصب وزير بلا وزارة في حكومة شارون، وفي الحكومة السابقة تم تعيين غالب مجادلة في منصب وزير العلوم والثقافة والرياضة.

يفكر بنيامين نتنياهو في تعيين وزير درزي في حكومته.. هكذا صرح في الفترة الأخيرة لمسؤولين في الليكود. وقال نتنياهو في الأسبوع الماضي: "لا أرى سبباً يدعو لعدم مواصلة العرف السائد الذي ينص على تعيين وزير غير يهودي في حكومات إسرائيل".

وفي الدوائر المقربة من عضو الكنيست أيوب قرا، أبرز المرشحين غير اليهود في الليكود، يدعون لتعيينه في منصب وزير المواصلات، حيث أكد المقربون منه أنه الأجدر من الآخرين بهذا التعيين، بسبب كونه ضابط احتياط، وسليل أسرة فقدت أبناءها في خدمة إسرائيل، وبسبب أقدميته في الليكود وإخلاصه لنتنياهو نفسه على مر السنين.

واليوم في الواحدة ظهراً سينظم زعماء الجمهور الدرزي حشداً أمام الكنيست، سيدعون بيبي فيه إلى تعيين أيوب قرا وزيراً. وفي الأسبوع الماضي، احتشد ضباط بارزون

يوجد لبس ورقة صادمة

بقلم: شالوم يروشاليمي
معاريف ١٦/٣/٢٠٠٩

تحققت حتى الآن، وأن يطلب عمديداً من رئيس الدولة، وأن يفتح كل شيء من جديد، ويبدأ المفاوضات من البداية، وأن يعطى ليفني تناوباً ما، يكرهه جداً، إضافة إلى توزيع متساو للحقائب، والتوجه نحو تغيير دراماتيكي في الخطوط الأساسية.. وإذا كان البعض يسأل: ماذا سيحدث إذا ما عقدت المفاوضات مع كاديبا..؟ الجواب: سيعود نتنياهو إلى أحضان اليمين.. ولكن في هذه الحالة ستتضاعف الأثمان التي سيطالبون بها.

وحتى لو نجحت الخطوة الآن، فإنها ستضر بنتنياهو في السياق. رئيس الوزراء المكلف سيظهر أمام الجمهور كمن فشل في إقامة حكومته الطبيعية، بالضبط مثل تسيبي ليفني في أكتوبر الماضي (حيث نالت وقتها انتقادات لاذعة من قادة الليكود).. ومن ثم، المكانة القيادية لنتنياهو في مثل هذه الحكومة ستكون مغايرة، فهو سيواجه مشاكل عسيرة، وليفني، التي ستتقل إلى موقف الانتظار في وزارة الخارجية ستكون الأمل الأكبر، والجمهور سيستظر إلى أن تأتي فتحل محله.

كان ينبغي لنتنياهو أن يقرر مسبقاً ماذا يريد، وعندها يبنى كل شيء على نحو مغاير. فهو لم يفهم، أو فهم في وقت متأخر، بأن ليفني لا يمكنها أن تنضم إلى حكومته كالأحزاب المرافقة الأخرى، بعد أن أعلنت عن نفسها منتصرة. فقد ظن أن باراك سيجلب معه حزب العمل. كما أنه لم يصدق أن ليفني يمكن أن تقود كاديبا نحو المعارضة. من ناحيته هذا السيناريو لم يكن قائماً. أما الآن فهو يضطر لأن يتوجه إليها مرة أخرى ويعرض الحكومة التي لديه للخطر.

إذا جاز التعبير، فإن نتنياهو بدأ يشكل حكومة يمينية بدم يسارية.. فهو الآن يريد أن يقيم حكومة يسارية، وأن يركل اليمين (بعد أن أعاد التفاوض أيضاً مع باراك).. ولكن في الحالتين يدور الحديث عن مفاوضات عرجاء..

قبل ثلاثة أسابيع اقترحت على بنيامين نتنياهو على سبيل المزاح قائلاً: «لماذا لا تعطى تسيبي ليفني سنة واحدة، وأنت تأخذ لنفسك ثلاث سنوات في رئاسة الوزراء..؟». نتنياهو رد على هذه الفكرة رداً باتياً، وقال: «أنا مستعد للقبول بهذا الاقتراح، ولكن ينبغي أولاً أن تشرق الشمس من الغرب». إذا كان هذا هو رد نتنياهو، فماذا حصل في هذه الأسابيع الثلاثة، التي في نهايتها وصل نتنياهو مع عقيلته إلى منزل تسيبي ليفني، وطرح الموضوع مجدداً على الطاولة، دون أن تكون قد وقعت تغييرات بالغة في حركة الكواكب..؟ رئيس الوزراء المكلف ببساطة يرى ما يمر به الآن، ويفهم ما ينتظره من خلال حكومة يمينية ضيقة.. فهو يرى كيف سيطر أفيجدور ليبرمان على حكومته، وكيف أخذ لنفسه حقائب المالية، والعدل، والأمن الداخلي، والبنى التحتية، والسياحة، والاستيعاب، وهو يعرف بأنه متعلق به من الآن فصاعداً وحتى الأبد، وهو يفهم بأنه يفتح لنفسه جهات واسعة مع النخب القضائية، مع اليسار ومع وسائل الإعلام، بالضبط مثلما حدث ذات مرة، وهو يرى عن كثب انعدام الوسيلة لدى إيهود باراك. يرى الاتحاد القومي يطالبه بحقوقية الإسكان التي وعدت بها شاس، وشاس تطالبه من جديد بالمخصصات التي قلصها، والبيت اليهودي الذي يطالب بحقوقية التعليم، وسيلفان شالوم الوائق من أن وزارة الخارجية مسجلة على اسمه في الطابو.

نتنياهو يريد أن يوسع الصفوف بشكل طبيعي. المشكلة هي الاستراتيجية التي اتخذها، والوضعية التي يوجد فيها في هذه اللحظة. نتنياهو فضل مسبقاً أحزاب اليمين وربط نفسه بسلسلة من الالتزامات. وفقط بعد أن يرى الحفرة التي سقط فيها، يتوجه إلى الخلف. هذه خطوة تأتي متأخرة، انطلاقاً من انعدام البديل.

على نتنياهو اليوم أن يدير ظهره لكل الاتفاقات التي

من يصدق رئيس الحكومة..؟

بقلم: عوزى بترمان
معاريف ٢٠٠٩/٣/١٩

كان أمين سر الحكومة المغادرة (حكومة أولمرت)، عوفيد يحزقيل، قد كشف مؤخراً عن أنه وجد اختراعاً لتخليص حكومات إسرائيل من الوحل الذي تغوص فيه عندما تأتي لإدارة شؤون الدولة. ففي مقابلات صحفية لحزقيل هذا الأسبوع عرض تغيير طريقة الانتخابات والعلاقات المتبادلة بين الحكومة والكنيست من أجل زيادة قدرة السلطة التنفيذية على الحكم. إنه يوصي بسن دستور وتغيير قوانين الانتخابات على نحو يضطر مواطني الدولة إلى الاختيار بين حزبين فقط.

يحسن إلى أن يسارع أمين السر النشط، ووليه إيهود أولمرت إلى تنفيذ الثورة الدستورية في الأيام المعدودة التي بقيت لها في الحكم - يحسن بهما التفكير في شكل تقبل الجمهور لإعلان رئيس الحكومة فشل التفاوض في إطلاق جلعاد شاليط وتعلم شيء مهم وربما حاسم منه عن قدرات الحكم، لأنه حتى من يصدق رواية أولمرت بأنه بذل كل ما في وسعه لإعادة الجندي المختطف إلى بيته، لا يستطيع أن يتجاهل دعاوى حماس بأن رئيس الحكومة يعرض على مواطني الدولة أكذوبة.

الشك يأكلنا لأن قادة إسرائيل، وليس أولمرت أولهم، نجحوا في أن يرسخوا في وعي الجمهور أن كلمتهم ليست كلمة واجبة الاحترام أو الثقة، فمناحم بيجين التف وتخلّى عن سنياء كلها، وكذلك إسحاق شامير الذي بين أن الالتزام السياسي هو توصية فقط، وإسحاق رابين الذي وقع على اتفاق أوسلو الذي ناقض نظريته، ناهيك عن آريئيل شارون المضلل الكبير، والمخادع الشهير بنيامين نتنياهو، ومحب الحيل الدعائية إيهود باراك، وأخيراً بطل المتلاعبين بالكلام إيهود أولمرت.

وإذا ركزنا في رئيس الحكومة المغادر، الذي حثت خدمة يحزقيل إلى جانبه في السنين الثلاث الأخيرة على أن يبادر إلى

اقتراحه، فإن من أعلن بأنه يتحمل مسؤولية كاملة عن نتائج حرب لبنان الثانية، امتنع عن استخلاص النتائج الشخصية المطلوبة من استنتاجات لجنة فينوجراد.. ومن النظر مباشرة في عيني الجمهور، وهو يعلن أنه لم يأخذ قرشاً واحداً لجيبه في حين حصل على مظروف من المال من موشيه تالانسكي. إن شخصاً كهذا فقد القدرة على أن يحظى بثقة الجمهور حتى وهو يقول الحقيقة.

بعبارة أخرى، الثقة هي اسم اللعبة في قيادة الدولة.. لا يستطيع الساسة، والجنرالات، وأصحاب المناصب الرفيعة الأخرى في الخدمة العامة التلاعب بالمواطنين بلا حد. تأتي لحظة يكشف فيها عن سلوكهم الحقيق، وعندها يفقدون قدرتهم على الحكم. يتقبل الجمهور بتفهم خداع موجه إلى العدو، لكنه يغضب عندما يوجه إليه. فضلاً عن ذلك، في شروط الشفافية التي تضطر الحكومات إلى العمل وفقاً لها في القرن الحادي والعشرين، وكذلك الكلام المزدوج الموجه إلى أذان الخارجية ويرمى إلى إحراز هدف سياسي، قد يعمل مثل عصا مرتدة إذا ناقض بشدة الحقيقة أو الرسالة التي وجهت إلى الساحة الداخلية.

يجدر بنيامين نتنياهو وسائر رؤساء الأحزاب حفظ هذه الحقيقة الأساسية في هذه الأيام، خاصة وهم يتفاوضون على تشكيل الحكومة المقبلة. مهما يكن تركيب الحكومة، ستأتي سريعاً اللحظة التي لن ينفع فيها خرق الصيغ أو الالتفاف بالكلمات، ولن تستطيع وقتها أن تهرب من الحاجة إلى الحسم.

على أية حال، لن تنجح الحكومة المقبلة دون أن تحظى بثقة الجمهور، وبغير ثقة الجمهور لن تستطيع قيادة الدولة حسم القضايا الرئيسية الملحة (الاقتصاد والسياسة والأمن).

ما بعد انتخابات الكنيست الثامنة عشرة

بقلم: إسرائيل هرتيل
هاآرتس ٥/٣/٢٠٠٩

نهاية حزب العمل

واقعي. أغليته لم تنتخب اليمين السياسي في حد ذاته في الانتخابات الأخيرة، وإنما هؤلاء القادرون على تحليل الواقع بصورة حقيقية، والذين يقترحون وسائل وأساليب واقعية لمكافحة الإرهاب، والتهديد الإيراني، والأزمة الاقتصادية.. حتى فكرة دولتين لشعبين التي طرحها حزب العمل عالياً مُنيت بالفشل، ليس بسبب المعارضة الأيديولوجية، وإنما لأن الجمهور قد تيقن أن الفلسطينيين لا يقصدون هذا الحل بالمرّة، إلا أنهم يستخدمونه لإضعاف إسرائيل من الداخل والخارج.

الانهزامية حلت محل الديناميكية والفعالية في حزب العمل، وهو الذي يتنقص من قوته من انتخابات إلى أخرى. لن يخلص الانضمام إلى المعارضة «لإعادة بناء الحزب» العمل من أزمته الوجودية.. خطاب يحموفيتش، ودانييل بن سيمون، وأوفير بينيس سيضع هذا الحزب في اليسار المتطرف (عدد مقاعد ميريتس دلت على مدى شعبية هذا الخط)، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع قوته أكثر فأكثر. البديل الوحيد المتبقى أمامه إن أراد الحياة هو العودة لنهجه التاريخي.

الجناح اليساري المتطرف في العمل يهدد: «إن انضم باراك للاتلاف فسيكون ذلك نهاية الحزب».. ولكن هذه مسألة غير مؤكدة.. وإذا كان البديل الآخر هو أن يطرح العمل خطأً يتماثل مع ميريتس، بل وإمكانية أن يخوض الانتخابات القادمة معاً، فسيكون عدد مقاعدهما أقل مما يوجد لديهما منفردين، وهكذا سيُدق آخر مسمار في نعش الحزبين التاريخيين، الماباي والمابام، اللذين شهدا فترات ازدهار بأغلبية ساحقة في الكنيست.

منذ سنوات مضت وحزب العمل يسير عن وعى وإدراك نحو زواله. ففي أكثر من مرة كان بمقدوره التوقف عن السير نحو المنفى والشتات الذي اختاره مخطئاً، وأن يعود إلى الطريق المستقيم.. لكنه لم يفعل ذلك، بالعكس، هو قاد المعسكر الذي ينادى بالفعالية الصهيونية والواقعية السياسية، من زعامة وقيادة شبه مطلقة في فترة تأسيس الاستيطان اليهودي خلال العقود الثلاثة الأولى من قيام الدولة، نحو الانكماش التدريجي الذي توقف الآن عند محطة الثلاثة عشر مقعداً برلمانياً.

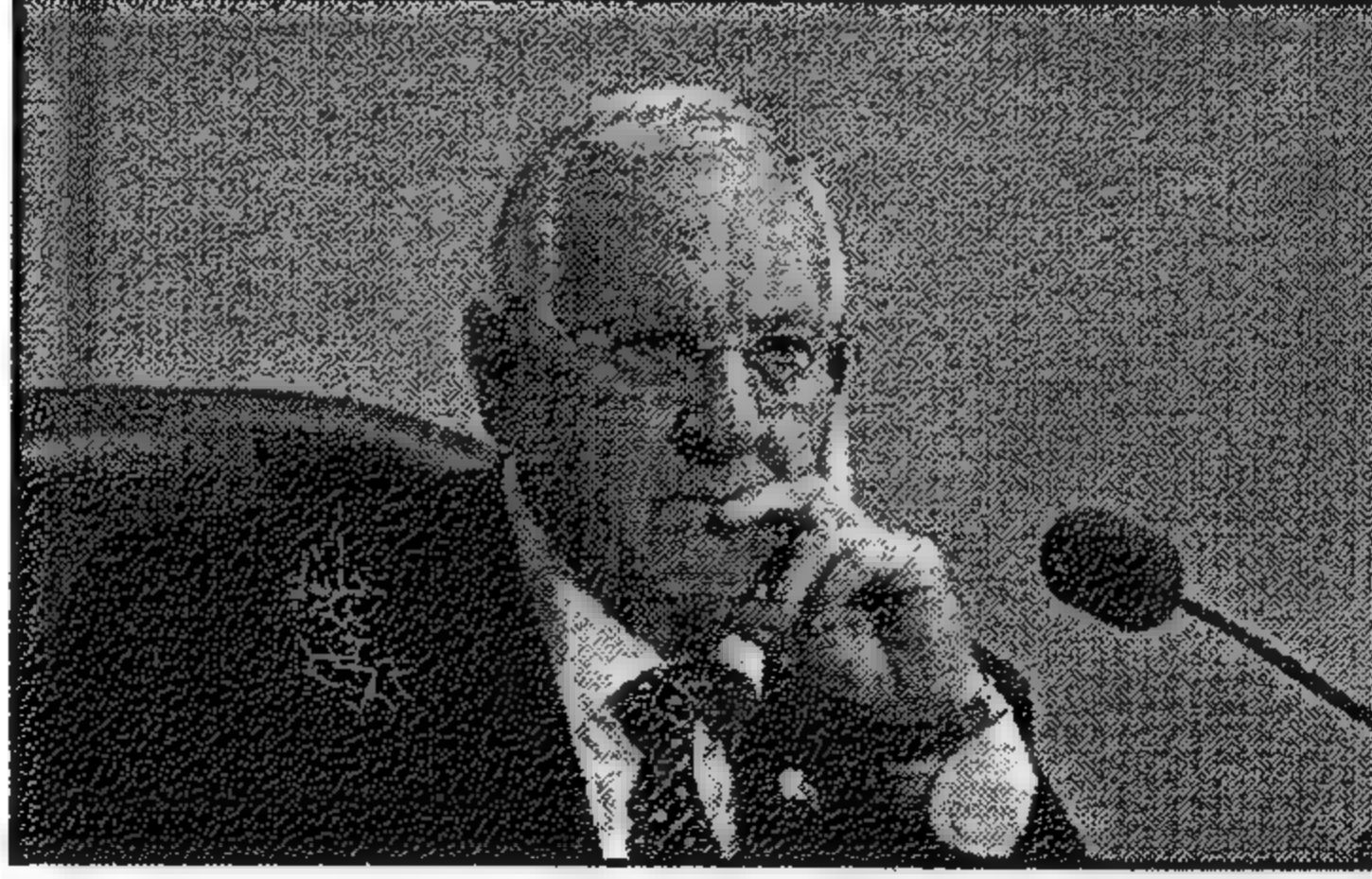
الهزائم الثلاث المتوالية في صناديق الاقتراع خلال العقد الأخير (اثنان منها تحت قيادة باراك) لم تنبع من الفشل الإعلامي أو الإدارة الرديئة للحملة الانتخابية، إنما تخلى حزب العمل عن نهجه التاريخي في كل المجالات هو الذي أدى إلى هجرانه إلا من قلة من المتسامحين من البقية الباقية من أنصاره، وبقايا «الماباي» والمعراخ الذين أعطوا صوته لهم ليمدوه ببعض الهواء اللازم للبقاء على قيد الحياة.

من كان حزباً ذا «تميز وهدف» في الساحة السياسية، كرس نفسه لأفكار غريبة وصراعات رائجة مخالفة لجذوره الصهيونية وطابعه الفعال والديناميكي الذي ميّزه في السابق: تحليل الواقع بصورة صحيحة وإيجاد حل واقعي، إلا أنه لا يفتقد للرؤية الواضحة لمشاكل إسرائيل المعقدة. وما إن فقد حزب العمل هذه الفطرة وانضم للأشخاص والأفكار الغريبة على جذوره وطابعه حتى أدار له أنصار نهجه التاريخي ظهورهم.

عموماً الجمهور الإسرائيلي ليس يمينياً أو يسارياً، هو

عودة ريفلين والسراويل الجينز إلى الكنيسة

بقلم: أمنون ميرندا
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٣/٩



في حديث لصحيفة يديعوت أحرونوت، أعرب اليوم رئيس الكنيسة المرتقب عضو الكنيسة راؤوفين ريفلين عن اعتزامه إلغاء القرار الذي يحظر دخول من يرتدون سراويل جينز إلى مقر الكنيسة. وإذا لم تحدث مفاجآت، من المتوقع أن يعود ريفلين لنفس المنصب الذي تولاه في الكنيسة السادسة عشرة.

اتخذ القرار الذي يحظر الدخول إلى مقر الكنيسة بالسراويل الجينز بمعرفة رئيسة الكنيسة السابقة، عضو الكنيسة داليا إيتسيك (عن حزب كاديا). وجدير بالذكر أن قرار إيتسيك أثار في حينه العديد من العواصف، واضطر الكثير من الضيوف والمواطنين الذين ذهبوا إلى الكنيسة بالسراويل الجينز إلى مشاهدة مقر الكنيسة من الخارج فحسب.

ورداً على السؤال الذي طرحته يديعوت أحرونوت بخصوص نيته بشأن السراويل الجينز، قال ريفلين: «إن مكانة الكنيسة لا يجب أن توضع في محك اختبار بـ»نعم أم لا« فيما يتعلق برغبة الجمهور في ارتداء الجينز (المقصود أن ارتداء الجينز لا يعنى عدم احترام الجمهور للكنيسة). بكلمات أخرى: لا تقاس هبة الكنيسة بالملبس.. لا أعتقد أنه يمكن منع أحد من دخول بيت الشعب، وإذا كان الشعب يرتدي السراويل الجينز سنسمح بأن يكون الجينز ملبساً لائقاً شريطة أن يكون محترماً». وأضاف ريفلين ساخراً:

«هناك أهمية لتطبيق النظام، وهناك أيضاً أهمية للعرف السائد في البلاد.. نعم للسراويل الجينز، ولكن لا للجينز الممزق (Dirty Jeans). فهناك حدود لكل تمزيق في السراويل يظهر الجسد ويقلل من هبة المكان الذي نوجد فيه».

بعد اختيار ريفلين كمرشح لليكود لمنصب رئيس الكنيسة

صرح أحد مساعديه البرلمانيين: «أكثر شيء يشغل اهتمام العاملين في الكنيسة ورواده هو مسألة السراويل الجينز، وأي شيء آخر يعد موضوعاً هامشياً، ونتمنى أن يعيد ريفلين السراويل الجينز حتى نستطيع تخليصهم من الملابس الرسمية».

جدير بالذكر أن حرس الكنيسة بدأوا يتساهلون قليلاً في تنفيذ الإجراءات، فسمحوا في بعض الحالات بالدخول إلى مقر الكنيسة بالجينز.

كما تطرق ريفلين إلى المنصب المتوقع حصوله عليه قائلاً: «أشعر بسعادة غامرة لتولي هذا المنصب، وأتمنى أيضاً أن تمنحني الكنيسة، بكل مؤسساتها، ثقها الغالية. مهمتي الأولى والأكثر أهمية إذا ما تم انتخابي لتولي هذا المنصب، هي إعادة هبة الكنيسة ومكانتها بين الجمهور. يجب إعمال ميثاق شرف أخلاقي لا تساهل فيه فيما يتعلق بسلوكيات أعضاء الكنيسة لضمان عدم تكرار الظواهر السلبية التي شهدناها في السنوات الأخيرة».

استنساخ أرواح ليبرمان

بقلم: ليلى جاليلي
هاآرتس
٢٠٠٩/٣/١٥

الانتخابات الأخيرة. وتُجسد برامج إعادة التنظيم أيضاً الافتراض بأن الانتخابات قد تأتي بأسرع من المتوقع، وأنه يتعين على الأحزاب أن تكون أكثر استعداداً من المرة الأخيرة لجذب الأصوات الروسية التي لا يمكن الانتصار في أي انتخابات إسرائيلية الآن بدونها. مهمة غير بسيطة تقف على أعقاب هذه الأحزاب، إذ إن

بصورة غير نمطية، بدأت الأحزاب في تنظيم صفوفها مجدداً للتعامل مع ما يسمى «الشارع الروسي». ليس هناك من يعترف بذلك علناً، ولكن بين أسباب هذا يقف الافتراض بأنه إذا اضطر أفيجدور ليبرمان، ولو مؤقتاً، لا اعتزال السياسة بسبب التحقيقات الجارية ضده - سيترك من ورائه عشرة مقاعد «روسية» يتيمة كان قد حصلها في

تعيين ليبرمان وزيرا للخارجية يحمل أنباء سيئة لأولئك الذين ينفرون من فلسفته ورؤيته للأمور. ومع ذلك، فإن تعيين شخص ذا لكمة روسية قوية، كان قد بدأ مسيرته السياسية قبل عشر سنوات في حزب صغير، في منصب وزير خارجية دولة إسرائيل يعد تجسيدا لحلم الهجرة الأكبر من دول الاتحاد السوفيتي السابق، هذه الهجرة التي تحتفل الآن بمرور عشرين عاما على قدومها لإسرائيل.

غير أن هذا النجاح تحديدا سبب له مشاكل من نوع جديد، حيث يتساءل الناطقون بالروسية: إلى أي مدى مازال ليبرمان قائدا طائفا يمثلهم. الإنجاز الكبير الذي حققه في الانتخابات أثار في نفوس بعض مؤيديه شكاً بأنه قد استخدم موردا طائفا لتحقيق إنجاز شخصي. وإن أردنا ترجمة ذلك للغة السياسة، فإن هناك تساؤلا إن كان ليبرمان قد دخل إلى الغرف الداخلية ليسار الإسرائيلي المعتدل عبر اليمين الروسي المعتدل في طريقه إلى رئاسة الوزراء. أحد المحللين الخبراء في شئون الشارع الروسي في إسرائيل يحمل القضية بقوله: "بافتراض أن ليبرمان هو شخص مختلف في كل حملة انتخابية، يُطرح السؤال من هو ليبرمان ٢٠٠٩؟ من الصعب فهم طائر يأخذ شكل نسر مع أجنحة حمامة".

هذا الشعور القائم على عدم اليقين ينطوي على خطر معين بالنسبة للشخص الأقوى بين المهاجرين الروس. فإن لم يُعدّ ينظرون إليه كقائد لطائفة أو على الأقل كممثل لجمهور

بعينه، فقد يفقد قاعدته الانتخابية المضمونة التي جلبت له في الانتخابات ٥٠٪ من أصوات الناطقين بالروسية. ليبرمان نفسه متنبه لمكانته المركبة الجديدة. والآن تحديدا، يحظر عليه فقدان قاعدته الروسية، ليس فقط كقاعدة تحتية انتخابية، وإنما أيضا كمجموعة جماهيرية تدافع عن نفسها. التجربة تشير إلى أنه في يوم ما، سيعود ليبرمان ليصبح "روسيا"، فمن هذا الموقع، استطاع حشد التعاطف الجماهيري معه بين الروس. في هذا الأسبوع، ظهرت في جسده روح ناتان شيرانسكي عندما استبدل تعيين دانييل فريدمان واستطاع فرض معالجة عاجلة لقضايا مثل المساكن المؤقتة والتأهيل المهني للمهاجرين الجدد. بهذه الطريقة أعاد لنفسه التوازن المطلوب بين النجاح العام الإسرائيلي، والحفاظ الضروري على طابعه الطائفي.

الأحزاب الأخرى تشخص هذا التعقيد، إلا أنها لا تعرف بالضبط ماذا تفعل معه. فرغم أن أغلبية القادمين الجدد من الاتحاد السوفيتي السابق يعيشون في إسرائيل منذ سنوات، إلا أن الأحزاب ما زالت تتعامل معهم كقبيلة غريبة ذات عادات لا يفهمونها بعد. في بعض الأحيان، نشعر بأن الناطقين بالروسية يثون الرعب في نفوس القادة ضعاف القلوب في إسرائيل. الحاجة لمواجهة ما يسمونه ظاهرة ليبرمان ستلزمهم للمرة الأولى بالوقوف وجها لوجه أمام السبب الثالث عشر.

لجنة تحقيق في ميريتس لفحص الفشل في الانتخابات

بقلم: أريك بندر وميراف دافيد
معاريف ٢٠٠٩/٣/١٥

انتهى بفشل ذريع. وقد تحدث أعضاء آخرون عن ضرورة أن يفحص الحزب احتمالات التعاون مع حركات سياسية أخرى مثل حزب الخضر من أجل دعم موقف الحزب. فيما كرر أحد المشاركين في المؤتمر، وهو رئيس فرع الحزب في حيفا، آران بارنيف، دعوته لرئيس الحزب حاييم أوروون بالاستقالة من منصبه. غير أن عضو الكنيست أوروون نفسه كان يعتزم اقتراح تشكيل لجنة تحقيق خلال جلسة مجلس إدارة ميريتس بعد نحو أسبوعين، والتي من المقرر أن يحضرها ممثل عن الحركة الجديدة أيضا، وهو البروفيسور أفيعاد كلينبيرج، إلا أن أعضاء في الحزب قد عارضوا بشدة مسألة أن يصبح ممثل عن الحركة الجديدة عضوا في لجنة التحقيق التي سيكون من بين مهامها التحقيق في الأسباب التي أدت إلى الانضمام إلى الحركة الجديدة، والفشل الذي تسبب فيه هذا الانضمام.

انعقد مساء اليوم مؤتمر حزب ميريتس في يافا لمناقشة مسألة «ميريتس إلى أين..؟»، وذلك في أعقاب الفشل الذريع الذي مُني به الحزب خلال الانتخابات الأخيرة، عندما حصل على ثلاثة مقاعد فقط. وقد خلص المؤتمر إلى تشكيل لجنة تحقيق تتألف من خمسة أعضاء يكون هدفها هو فحص أسلوب إدارة الحزب خلال الانتخابات، وتقديم اقتراحات لتصحيح المسار.

يُذكر أن الاقتراح بتشكيل لجنة تحقيق جاء بمبادرة من رئيس المؤتمر عضو الكنيست السابق موشيه راز، وكذلك المحامية يفعات سوليل، وعادى نيف. وسيتم تعيين أعضاء لجنة التحقيق بناء على موافقة كل من رئيس الحزب حاييم أوروون، ورئيس الكتلة إيلان جلثون بالإضافة إلى راز نفسه. وقد وُجّه، خلال جلسة المؤتمر، نقد ضد الانضمام الذي تم عشية الانتخابات مع الحركة الجديدة، ذلك الانضمام الذي

عقوبة للتواجد في الخارج

بقلم: موشيه أرنس
هاآرتس ١٧/٣/٢٠٠٩

ممارسة حقهم في التصويت. إسرائيليون كثيرون يعملون في الخارج في شركات إسرائيلية مثل شركة تيفع والصناعات الجوية والعال. فلماذا لا يتمتعون بحقوق مشابهة لتلك التي تمنح لأعضاء السلك الدبلوماسي...؟ وماذا بالنسبة لآلاف الجنود المسرحين الذين يخرجون وفقا للتقاليد السائدة للتنزه في أرجاء العالم لعدم خدمتهم العسكرية...؟ هل يتوجب حرمانهم من حقهم بالانتخاب خلال وجودهم في تلك الرحلات، رغم أن الكثيرين منهم مستعدون للعودة في أية لحظة والالتحاق بالخدمة الاحتياطية إن استدعوا لذلك...؟ نفس الشيء يقال بالنسبة للمحاضرين الذين يقضون سنة إجازة، والطلاب، وحملة الدكتوراه الذين يدرسون في الخارج.

لو افترضنا مثلاً أن هناك مائة ألف إسرائيلي - يعتبر مكان سكنهم الثابت إسرائيل ويلبون الشروط المطلوبة للمواطنة - إلا أنهم كانوا في الخارج يوم الانتخابات، فهل يصح حرمانهم من حقهم في التصويت...؟ إن هذا تنكر فقط لحقوق المواطنة وتنكر مناهض لمبادئ الديمقراطية.

المشكلة هي إذا كيف يمكن التمييز بين الإسرائيليين الموجودين في الخارج بصورة مؤقتة، وأولئك الذين غادروها بصورة دائمة... إن كان على سبيل المثال مطلوباً من الإسرائيلي الذي يرغب في التصويت والموجود في الخارج أن يظهر جواز سفره الإسرائيلي ساري المفعول كبرهان على أنه يعيش في إسرائيل خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتصريحاً موقعا يعبر فيه عن عزمه العودة للعيش فيها، فستبقى رغم ذلك هناك ثغرات يمكن لمن يرغب أن يستغلها.

هل يُسمح بحرمان كل مواطني إسرائيل الموجودين في الخارج في يوم الانتخابات ولا ينوون مغادرتها من أجل منع البعض الذين غادروا البلاد بصورة دائمة من استغلال هذه الثغرات. يبدو أن حق المواطنين الجديرين بحق التصويت يجب أن يحظى بأفضلية على أي اعتبارات أخرى.

كل عدة سنوات يطرح السؤال إن كان من الواجب منح حق التصويت لمواطني إسرائيل الموجودين في الخارج خلال فترة الانتخابات أم لا، وفي كل مرة يطرحون نفس الادعاءات البالية.. «لا يتوجب السماح للإسرائيليين الذين غادروا البلاد ويعيشون بصورة دائمة في الخارج بأن يؤثروا على مستقبل الدولة» يقول هؤلاء... أما الآخرون فيردون عليهم قائلين بأن الحفاظ على الصلة مع الإسرائيليين القاطنين في الخارج قد يؤثر على قرارهم بالعودة إلى إسرائيل. وهناك أولئك الذين يحاولون توقع ميول الإسرائيليين السياسية، والتي قد تكون ملائمة لميولهم هم. وبناء على ذلك، يحددون موقفهم من قضية حق التصويت الهامة بالنسبة للإسرائيليين في الخارج.

كلهم معا يضيعون جوهر المسألة وهو: في أية ظروف يجدر منع الإسرائيليين من حق التصويت، أو بكلمات أخرى حرمانهم من حقوق المواطنة...؟ هل يعتبر وجود المواطن الإسرائيلي في الخارج في يوم الانتخابات سبباً كافياً لمنعه من حق المشاركة في الانتخابات...؟!

القانون في الولايات المتحدة مثلاً هو الحال في أغلبية الدول الديمقراطية في العالم يقول بأن المواطنين الموجودين في الخارج في يوم الانتخابات يستحقون التصويت في صناديق الاقتراع المخصصة للمواطنين الغائبين. هذا القرار يركز على المبدأ الذي ينص على أن حق المواطن في التصويت هو أحد اللبنات الأساسية للحكم الديمقراطي.

هل يتوجب على إسرائيل أن تكون استثنائية شاذة...؟ اليوم يحق للإسرائيليين الموجودين في الخارج أن يصوتوا فقط إن كانوا أعضاء في الطاقم الدبلوماسي ويوجدون في الخارج بتكليف من الدولة أو ينتمون لأسطول التجارة. الادعاء بأن كل الإسرائيليين المقيمين في الخارج قد غادروا البلاد بصورة دائمة باستثناء تلك الفئات هو ادعاء سخيف وغير منطقي وأشبه بمحاولة استغلال ذلك من أجل منع إسرائيليين من

ترجمات عبرية

٣

تداعيات الحرب على غزة

العملية التي منحت حماس الشرعية

بقلم: ألوف بن
هاآرتس ٢٧/٢/٢٠٠٩

في غزة تسببت في إحداث ضرر سياسي بالغ لإسرائيل، وفيما يلي قائمة نسبية بهذه الأضرار: تلقت العلاقات الإسرائيلية التركية ضربة موجعة، وأوقفت سوريا المفاوضات غير المباشرة التي كانت تجريها مع إسرائيل بوساطة تركية، وتضررت مصر من الطريقة التي أعاق بها أولمرت اتفاق التهدة في الجنوب، وقامت بوليفيا وفنزويلا بقطع العلاقات مع إسرائيل.

ولكن تظل هذه هي المشكلات الصغيرة الناجمة عن العملية العسكرية في غزة، أما الضرر الرئيسي الذي أسفرت عنه العملية الإسرائيلية في غزة يتمثل في منح حماس الشرعية كحاكم فعلي للقطاع، والتأييد والدعم المتزايد «لحوارات المصالحة» التي ستعيد الحركة إلى القيادة الفلسطينية. لقد أرادت إسرائيل عزل وتقويض حماس، وهاهي الآن تتعرض لضغوط شديدة من أجل فتح المعابر، ووقف حصار غزة.

لقد كان سيناريو عملية غزة يعتمد على الإنهاء من العمليات العسكرية خلال فترة الرئيس «الصدّيق» جورج بوش، وقبل تولي باراك أوباما مهام منصبه الجديد في البيت الأبيض. لقد كان التوقيت مثاليا، ولكن النتيجة كانت أقل بكثير مما كان متوقعا. وهاهي إسرائيل تبدأ مع أوباما من وضع إشكالي، فبدلاً من أن تأتي وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون لمناقشة وقف وردع التهديد النووي الإيراني، تتركز زيارتها الأولى إلى هنا على تقديم المعونات للفلسطينيين في غزة من ضحايا «الرصاص المنصهر»، وربما هذا هو أكبر الأضرار التي أسفرت عنها عملية «الرصاص المنصهر».

بادرت حكومة أولمرت بثلاث عمليات عسكرية خلال فترة توليها السلطة خلال ثلاث سنوات: حرب لبنان الثانية، والهجوم على المفاعل النووي السوري، وعملية «الرصاص المنصهر» في غزة. ومن بين كل هذه العمليات يمكن أن نخرج بدرس واحد: «المجتمع الدولي» على استعداد لتغطية الأنشطة العسكرية الإسرائيلية طالما أنها قصيرة ومركزة، وتتم جواً ولا تتسبب في قتل المدنيين بشكل كثيف. أما في اللحظة التي تستمر فيها العمليات، وتزداد التقارير الواردة في وسائل الإعلام عن استهداف مدنيين، فإن إسرائيل تصبح متهمه بحق، ولديهم كامل التبرير لهذا الاتهام، وتتحول من دولة يستهدفها الإرهاب إلى دولة محتملة تمارس العنف.

إن العملية التي شنتها إسرائيل في غزة أيقظت رد الفعل الدولي الأكثر حدة وخطورة لسببين: السبب الأول بسبب النسبة والتناسب، فإسرائيل تكبدت فقط القليل من الخسائر من جراء الصواريخ التي أطلقت من غزة، وفي المقابل تسببت في قتلى وحجم تدمير هائلين. السبب الثاني أن الضحايا في غزة كانوا من الفلسطينيين الذين يحملون معهم مأساة ١٩٤٨، والاحتلال والحصار الاقتصادي، ويتمتعون بمساندة وتأييد العالم وتعاطفه بشكل يفوق بكثير بشار الأسد أو حسن نصر الله.. أما لو استطاعت إسرائيل كبح جماح نفسها، وأخذت تتحمل طوال الوقت، وقدمت صورة مقنعة للضحية، لكان بمقدورها نيل قدر من التعاطف الدولي.

وعلى مستوى الأضرار، فإن العملية التي شنتها إسرائيل

تهديدات عقيمة ومضحكة

افتتاحية هآرتس
٢٠٠٩/٣/٢

الأمن مرة أخرى إلى البلدات الجنوبية. أيضاً كان إطلاق سراح "شاليط" في متناول اليد، لو أن الحكومة دخلت في مفاوضات جادة مع "حماس"، بدلاً من تضييع الوقت في مشاحنات داخلية. لكن "أولمرت" قرر ربط الأمرين سوياً، وهو يضيّع في حلها وقتاً أغلى من الذهب بدون قرار. وبذا يعرض كليهما للخطر بشكل بالغ.

مطلوب من "أولمرت" قبل وقت قليل من إنهاء ولايته أن يكف عن التهديدات التي سبق وثبت أنها عقيمة ومضحكة، وأن يعمل على تحقيق أهداف إسرائيل عن طريق تسريع المفاوضات حول الموضوعين المدرجين على جدول الأعمال - التهدة وإطلاق سراح "شاليط" - والتوصل لاتفاق بشأنها. يمكن لهذا الإسهام أن يكون الإسهام الأخير لـ "أولمرت"، والذي يمكن أن يغفر له نوعاً ما كافة أوجه التقصير التي مارسها خلال سنوات حكمه كرئيس للحكومة. لا ينبغي لرئيس الحكومة المنصرف أن يترك هذين الموضوعين مفتوحين بلا حل لمن سيخلفه، خشية أن يؤدي تضييع الوقت إلى إضاعتها، وإطالة المعاناة الزائدة لسكان الجنوب وللجندى المخطوف، وأيضاً للفلسطينيين في غزة.

في الوقت الذي يستمر فيه إطلاق صواريخ "القسام" على البلدات الجنوبية، وكأنه لم تكن هناك حرب من أجل وضع حد لها، عاد رئيس الحكومة "إيهود أولمرت" ليهدد "حماس"، وكأنه ما يزال يوجد لتهديداته مفعول ما.. "لن تستمر إسرائيل في ضبط النفس حيال إطلاق صواريخ القسام" قال "أولمرت" في افتتاح جلسة الحكومة، وأضاف: "إذا استمر الإطلاق فسيواجه رداً مؤلماً".

يبدو أن رئيس الحكومة المنصرف لم يتعلم شيئاً، فبعد عدم تحقيق الحرب أي جدوى لإسرائيل، حيث لم يتحقق عنصر الردع المطلوب، يستمر رئيس الحكومة في التحدث بلغة تهديدات الماضي - وكأننا لم نسبب آلاماً وأضراراً بما فيه الكفاية لسكان غزة - بلا جدوى. الوقت ليس وقت التهديدات، وإنما وقت التفاوض، فقد تأكد أن المزيد من الهجمات لن توضع حداً لإطلاق صواريخ "القسام"، وأن الذي يمكن أن يحقق ذلك اتفاق تهدة طويل الأجل فقط.

هذا الاتفاق كان في المتناول. فلولا أن رئيس الحكومة صلب فجأة موقفه وربط فتح المعابر بإطلاق سراح "جلعاد شاليط"، لدخلت التهدة حيز التنفيذ منذ فترة، ولعاد

عدد قليل من أسرى حماس خلال عملية "الرصاص المنصهر"

بقلم: عاموس هرتيل
هآرتس ٢٠٠٩/٣/٣

عدد الأسرى). لقد سبقت العملية استعدادات في الجيش الإسرائيلي لاعتقال آلاف الفلسطينيين خلال المارك. وقد أقيمت لهذا الغرض معسكرات أسرى على حدود قطاع غزة، وسجن جديد في إحدى قواعد القيادة الجنوبية، إلا أن الجيش الإسرائيلي قد اعتقل أقل من ٢٠٠ فلسطيني، أطلق سراح معظمهم بعد التحقيقات المبدئية في أرض الميدان. في حين تم نقل أقل من ٣٠ من سكان القطاع، معظمهم من رجال حماس، إلى معتقل في إسرائيل، وأحيلوا للتحقيق بمعرفة الشاباك (جهاز الأمن العام).

يبدو أن السبب الرئيسي وراء انخفاض عدد الأسرى ينبع من أسلوب القتال الذي اتبعته حماس، حيث فضل جزء كبير من رجال حماس الانسحاب أمام اجتياح الجيش الإسرائيلي للقطاع، والاختباء في أحياء وسط غزة. معظم الناشطين،

لا تزال التحقيقات الداخلية التي يجريها الجيش الإسرائيلي حول عملية "الرصاص المنصهر" في قطاع غزة تكشف عن تفاصيل جديدة حول شكل وأسلوب القتال الذي دار في قطاع غزة ضد حماس. لقد كشفت التحقيقات بوضوح عن مسألة تتعلق بالفروق في إدارة الجيش الإسرائيلي في قطاعات القتال المختلفة في قطاع غزة. ففي الوقت الذي يتضح فيه أن لواء المظليين النظاميين، الذي عمل في شمال غرب القطاع، أسر أثناء المعارك ١٢٨ فلسطينياً، يتبين أن أفراد لواء جولاني، الذي عمل في شمال شرق مدينة غزة، وحي الشجاعية ومخيم اللاجئين جباليا، قد أسر ١٥ فلسطينياً فقط طوال فترة العملية (ووفقاً لشهادات أخرى، فإن عدد المعتقلين الذي اعتلقهم أفراد لواء جولاني قد يكون أقل من ذلك بكثير، كما أنه تم إطلاق سراح عدد من المعتقلين بعد فترة وجيزة، ومن هنا يأتي التضارب والغموض المحيط بالبيانات النهائية حول

من أرادوا - رغم كل هذا - الدخول في مواجهة مع الجيش الإسرائيلي، قُتلوا أو أصيبوا. إلا أن ثمة تفسير آخر لما حدث يتعلق بالأسلوب الذي اتبعه الجيش الإسرائيلي في القتال، حيث أنه استخدم إطلاق النار بشكل مفرط للغاية. فيما صرح ضابط كبير في قيادة المنطقة الجنوبية أن «التضارب في عدد الأسرى هو نتيجة للاختلاف بين القطاعات التي دار فيها القتال. فقد شن المظليون سلسلة من المعارك الهجومية، قاموا خلالها بالتقدم بضعة كيلومترات، وطوّقوا قوات حماس وفاجأوهم. ومن الطبيعي أن يكون في مثل هذه الحالة، عدد أكبر من الأسرى». وعلى حد قوله: «فقد قام أفراد لواء جولاني بهجوم ثم قاموا بعدها بتمشيط إحدى المناطق والدفاع عنها ضد قوات التعزيزات التابعة لحركة حماس، والتي حاولت مهاجمتهم. في مثل هذا الحالة، فإنك تصيب وتقتل كل من

يتقدم إليك. لذلك، تكون فرص الإيقاع بأسرى أقل بكثير. لقد عمل أفراد اللواء في القطاع الذي تم فيه الكشف عن ٥٠ نفقاً، وتم رصد عشرات المنازل المفخخة. وللأسف الشديد، فقد وقعت إصابات كثيرة في صفوف لواء جولاني أيضاً». وفي المقابل، قال ضباط ممن حاربوا في غزة (لا يخدمون في سلاح المظلات) في حديث لصحيفة «هاآرتس»: «إن المسألة أيضاً تتعلق إلى حد كبير بروح القائد. فأسلوب المظليين كان منضبطاً ومنظماً بشكل يفوق سائر اللواءات الأخرى. وقد تجلّى هذا في حقيقة أنهم هدموا عدد أقل من المنازل. وبمقدورك أن ترى هذا أيضاً في عدد الجرحى الأقل نسبياً في صفوف هذا اللواء. فقد كان هناك مزيد من الحرص على احتلال مواقع للاحتماء بها وارتداء الخوذ، وقد أدى هذا إلى انخفاض عدد المصابين بينهم».

بقلم: دانييل سريوطي
يسرائيل هايوم ٣/٣/٢٠٠٩

ثمن إغراء حماس: ٥,٤ مليار دولار



وصل إجمالي المبلغ الذي ساهمت به دول العالم للسلطة الفلسطينية لإعادة إعمار قطاع غزة ودعم الاقتصاد الفلسطيني إلى ٥,٤ مليار دولار.

المبلغ الذي تم جمعه في شرم الشيخ أكبر بكثير من المبلغ الذي قدرته السلطة من أجل إصلاح الأضرار الناتجة عن عملية «الرصاص المنصهر». وكانت مصادر في مصر قد أوضحت أنه من المنتظر زيادة

هذا المبلغ. ومع هذا، فإن هناك سؤالاً يطرح نفسه وهو: هل قامت أكثر من ٧٠ دولة بالتبرع بتلك الأموال الطائلة، في الوقت الذي يشهد فيه العالم أزمة اقتصادية، من أجل إعادة بناء المباني التي هُدمت في الحرب على غزة فحسب..؟ إن هذا كلام غير منطقي.

فوفقاً لمصادر في مصر، وفي السلطة الفلسطينية، فإن هدف التبرع بهذه الأموال، التي سيتم إيداعها في خزانة السلطة، هو إقناع رؤساء حماس في غزة بعدم المثول لأوامر مكتبها السياسي في دمشق، وكذلك لإبعادهم عن تأثير إيران. وقد

صرح مساء أمس مسؤول فلسطيني: «إنه منذ انتهاء العملية في غزة ونحن نسمع أقاويل من قيادة حماس في القطاع بأنه يجب إلغاء الصلاحيات السياسية الملقاة على عاتق المكتب السياسي للحركة، إلا أن هذا الأمر يمكن أن يحدث فقط إذا كان هناك حياد في سيطرة المكتب على الأموال الطائلة لحماس».

كما صرحت المصادر أيضاً أن الهدف الأساسي للمؤتمر، الذي لم يتم الإشارة إليه بشكل رسمي - كان كبح جماح تأثير طهران. أما مسألة شاليط فلم تغب عن الخطابات التي أُلقيت، فقد صرح ساركوزي: «إننا لن نوافق أبداً أن نتعرض حياة شاليط للخطر، فمن وجهة نظرنا هو مواطن فرنسي (شاليط يهودي من أصل فرنسي)، وأن مسألة إطلاق سراحه مقابل إطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين مسألة مطروحة على قائمة جدول أعمال المؤتمر». وقد أعربت أسرة شاليط عن ارتياحها من تلك التصريحات.

بقلم: ليلاخ شوفال
إسرائيل هايوم ٢٠٠٩/٣/٥

أول عملية اغتيال في غزة منذ انتهاء الحرب

الذي أطلقته الطائرة الإسرائيلية قد أصاب سيارة شعلان مباشرة. ووفقاً لما ذكره شهود عيان، فإن جمعاً غفيراً حاول مساعدة شعلان، لكنه لقي حتفه هناك على الفور. وفور حادث الاغتيال الذي وقع أمس، توعد الجهاد الإسلامي بـ«رد مؤلم وعنيف». وجاء في البيان الصادر عن الحركة أن «العدو الصهيوني لا يهتم بالتهدة. لذا، عليه أن ينتظر مزيداً من الصواريخ».

ومنذ انتهاء عملية «الرصاص المنصهر» في القطاع قبل شهر ونصف الشهر، رد الجيش الإسرائيلي على إطلاق الصواريخ بقصف أهداف متحركة وأنفاق عند محور فيلادلفي بسبب مواصلة إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت تعهد في مطلع هذا الأسبوع بأن إسرائيل سترد بقوة على إطلاق الصواريخ المستمر.

لأول مرة منذ انتهاء عملية «الرصاص المنصهر»، تُنفذ عملية اغتيال في قطاع غزة. فخلال عملية مشتركة نفذها الجيش الإسرائيلي والشاباك (جهاز الأمن العام)، قصف أسلحة الجو الإسرائيلي سيارة في مخيم جباليا للاجئين كان يستقلها خالد شعلان، قائد منظومة إطلاق الصواريخ في الجهاد الإسلامي. ووفقاً للأبناء الواردة من القطاع، فقد لقي شعلان حتفه جراء هذا الهجوم.

ووفقاً لما ذكرته وزارة الدفاع الإسرائيلية، فإن شعلان كان متورطاً في إطلاق الصواريخ على أشكلون (عسقلان) منذ نهاية الحرب على غزة. وذكرت مصادر في القطاع أن خمسة من ناشطي الحركة قد أصيبوا في هذا الهجوم، فضلاً عن مقتل شعلان. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة في قطاع غزة قد أعلنت أن المصابين من المدنيين.

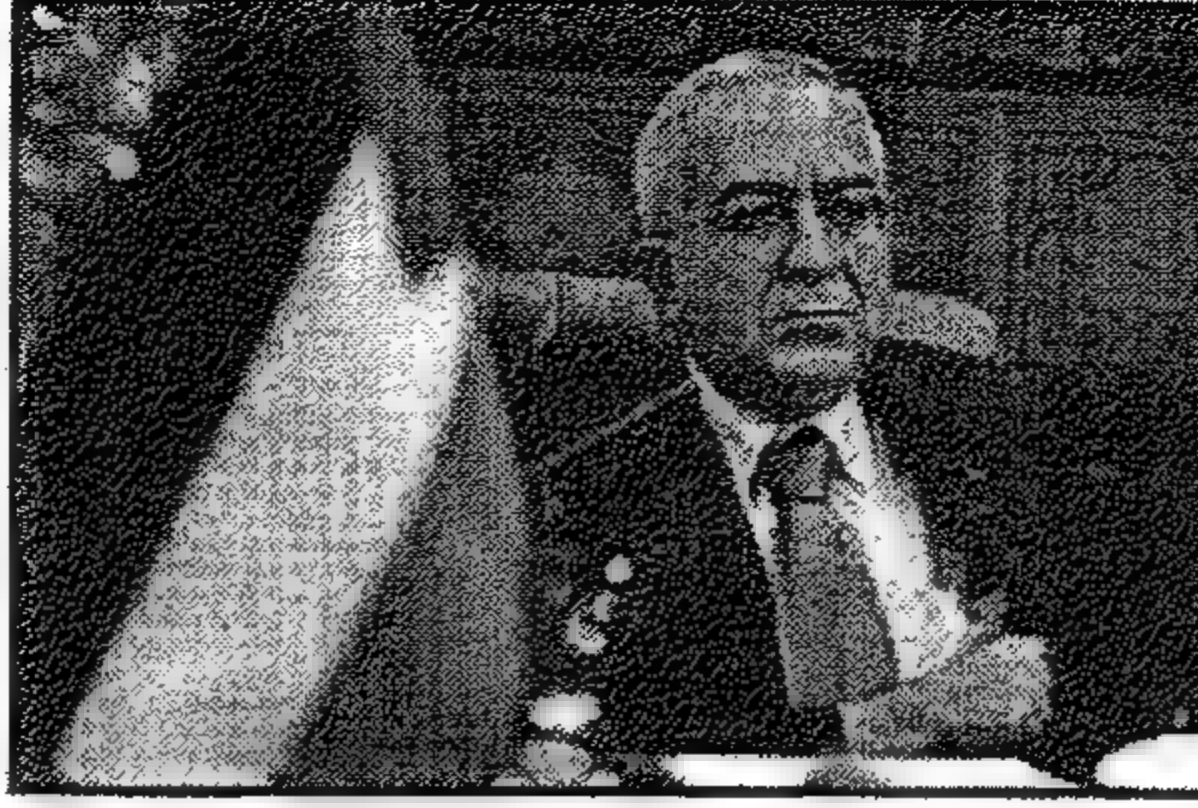
ووفقاً للأبناء الواردة عن مصادر فلسطينية، فإن الصاروخ

بقلم: إيريس دور- أون
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٩/٣/٧

سلام فياض يستقيل تحت ضغط حماس

وكان رؤساء حماس قد طالبوا عدة مرات في الماضي باستقالة فياض على خلفية ما وصفوه بالتعيين غير القانوني. ومع فوز حماس في الانتخابات الديمقراطية لرئاسة السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٦، تم بحث مسألة تشكيل حكومة وحدة كان من المفترض أن يرأسها فياض، إلا أنه بسبب مطالبته لـ«حماس» بالاعتراف بإسرائيل، قامت حماس بالاستيلاء على الحكم في غزة، وأصبح إسماعيل هنية رئيساً للوزراء عن حماس، في حين تم تشكيل حكومة طوارئ برئاسة فياض في الضفة الغربية، إلا أن حماس رفضت الاعتراف بالحكومة الجديدة، وزعمت أن تعيينه غير قانوني وفقاً للقانون الفلسطيني، وقد تولى فياض منصبه في منتصف ٢٠٠٧ بعد استيلاء حماس على غزة.

وقد أعلن فوزى برهوم المتحدث باسم حماس في القطاع عقب إعلان فياض استقالته أن حركته كانت تتوقع ذلك، وأوضح أن حكومة فياض لم تكن شرعية، وكانت تعمل من أجل تحقيق مصالح شخصية.



أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض، الأربعاء (٢٠٠٩/٣/٤) أنه قدم استقالته لرئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس (أبو مازن)، وقد أكد فياض أن دوره لن ينتهي فعلياً إلا بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية جديدة في نهاية شهر مارس.

ولم يتم بعد الإعلان عن السبب الرسمي للاستقالة، إلا أن تقديرات بعض المصادر في العالم العربي تشير إلى أن الحديث يجري عن بادرة صلح مع حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، والتي بدأ أبو مازن المباحثات معها خلال الأسابيع الأخيرة، على أن تعترف حماس من جديد في نهاية هذا الإجراء الاستراتيجي بأبو مازن رئيساً للسلطة الفلسطينية، على الرغم من انتهاء فترة ولايته رسمياً في ١٩ يناير ٢٠٠٩.

ويعتد فياض في نظر حماس اليد اليمنى للإدارة الأمريكية ويحظى بتأييد إسرائيل، ولهذا السبب بالتحديد لم يوافق رؤساء حماس على الاعتراف به رئيساً للوزراء.

تحليل المنطق الواقف وراء المبادرة الداعية لاعتراف دولي بحماس

الأراضي الفلسطينية تقوم سياستها الخارجية على الجهاد، وقمع حقوق الإنسان ونشر الإسلام في كل أرجاء العالم. * ادعاء: "تسوية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين بدون حماس غير ممكنة. لن تكون هناك عملية سلام ذات مغزى تشمل التفاوض مع ممثلي قسم فقط من الفلسطينيين بينما تحاول في نفس الوقت تدمير القسم الآخر". المنطق في هذا الادعاء غريب جدا. فحماس تعارض المسيرة السياسية، ويؤكد قادتها مرارا على أن نظام أبو مازن لا يتمتع بأى شرعية، وأنهم لن يوافقوا بأى شكل من الأشكال على الاعتراف بإسرائيل. فكيف إذا يتحدثون عن مسيرة سياسية تنخرط فيها حماس، بينما هي ترفض من الأساس مسيرة كهذه، وتعتبر كل فلسطيني يشارك في المفاوضات "خائنا" يستحق الموت...؟.

* ادعاء: "الخطوة الأهم التي يتعين على حماس الإقدام عليها هي نبذ العنف كشرط مسبق لدمجها في المسيرة السياسية".

هذا النهج يعد التقيض التام لنهج اتفاقات أوسلو، التي اعتمدت على شرط غير قابل للتأويل "بالاعتراف المتبادل" قبل البدء في مفاوضات رسمية. وبذلك، يتنازل الموقعون على الخطاب عن المطلب الأساسي بضرورة اعتراف حماس بحق إسرائيل في الوجود، ويبدون استعدادا للاعتراف بحماس، ودمجها في المسيرة السياسية فقط، مقابل أن تفي بمطلب نبذ العنف ووقف إطلاق النار. وهل وقف إطلاق النار سيكون مؤقتا أم دائما..؟ وهل سيكون شاملا كما تريد إسرائيل، أم في غزة فقط كما تريد حماس..؟. لقد أغلقوا أفواههم ولم يتطرقوا لهذه المسائل.. وكذلك مسألة كيف سيرد الاتحاد الأوروبي إذا لم تتخل حماس عن سلاحها بشكل مطلق..؟.

* ادعاء: "التخلي عن سياسة عزل حماس سيسهم في تحقيق مصلحة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو مطلب أساسي للدخول في مفاوضات ذات قيمة مع إسرائيل".

الافتراض الأساسي الكامن في هذا الادعاء يفند نفسه. فحماس لا تخفي نواياها في تقويض السلطة الفلسطينية، وتحقيق السيطرة الكاملة على كل أراضي السلطة الفلسطينية. محاولتها تنفيذ هذه الخطة في يناير ٢٠٠٩ فشلت بسبب عملية "الرصاص المنصهر"، والتاريخ الجديد لتنفيذها هو يناير ٢٠١٠ - موعد انتهاء ولاية البرلمان والرئاسة الفلسطينية. ولذا، فإن اعتراف الاتحاد الأوروبي بحماس قد يكون بمثابة الضربة القاتلة لنظام أبو مازن. فهل يعتقد الموقعون على

نشر دبلوماسيون بارزون من دول مختلفة، من بينهم وزير الخارجية الإسرائيلي السابق شلومو بن عامي، خطابا مفتوحا في صحيفة "التايمز" البريطانية (٢٦ فبراير)، قالوا فيه إن "السلام يتحقق فقط بواسطة الحوار مع حماس". ولكن المنطق الذي يقف وراء الادعاءات الواردة في هذا الخطاب يتطلب دراسة خاصة.. وسوف أخص هذه الادعاءات في عدد من النقاط مصحوبة بتحليل وملاحظات انتقادية.

* ادعاء: "المواجهة الدائمة الأخيرة بين إسرائيل وحماس أثبتت أن سياسة عزل حماس لا يمكن أن تحقق الاستقرار... ولذا، يتعين دمج حماس في المسيرة السياسية".

الاستنتاجات التي خرج بها الموقعون على الخطاب قاطعة: عملية "الرصاص المنصهر" فشلت فشلا ذريعا، وأثبتت أنه ليس لإسرائيل خيار عسكري ضد حماس، وأن كل وسائل الضغط الأخرى مصيرها الفشل. بعبارة أخرى، تنظيم حماس الإرهابي، الذي سيطر على غزة من خلال انقلاب عسكري دام، أصبح في نظرهم منيعا ضد كل العقوبات المحتملة، وبات يمتلك مفتاح الاستقرار الإقليمي. والغريب أنهم يقولون إنه نظرا لفشل كل محاولات عزل حماس - التي تعد ذراعا فلسطينية للإخوان المسلمين - فيتعين دمجها في المسيرة السياسية، أى منحها "جائزة" على هيئة اعتراف سياسي.

وهنا نجد سؤالا مثيرا لم يحاول الموقعون على الخطاب التعرض له، فإذا أخذنا بسيناريو أن حماس ستواصل سياسة الإرهاب بعد اعتراف الاتحاد الأوروبي بها وإجرائه اتصالات معها لدمجها في المسيرة السياسية، فكيف يُفترض بإسرائيل والاتحاد الأوروبي أن يفعلوا من أجل ردعها..؟ فحينها أيضا سيظل الافتراض الأساسي بأن أى ضغط على حماس سيضر بالاستقرار الإقليمي قائما. فهل يعتقدون أن العالم الحر، الذي يتبنى قيم الديمقراطية وحقوق المواطنة والليبرالية، سيظل ملتزما تجاه منظمة الإرهاب الفلسطيني..؟.

وخلافا لذلك، يُستشف من أقوالهم أن الغرب يستطيع التأثير على حماس فقط بواسطة المحفزات الإيجابية (الجزرة) وأنه لا يمتلك أى وسائل فعالة للعقوبات (العصا). ولكنهم ينسون أن حماس قد تفسر هذا كبرهان أبدى على جدوى طريق الإرهاب، ويوفر لها مصداقية لإكمال سيطرتها على السلطة الفلسطينية بحيث تصبح الممثل الوحيد والحصري للشعب الفلسطيني. الاعتراف بحماس دون جباية ثمن ملموس منها معناه القضاء على سلطة محمود عباس (أبو مازن)، وتمهيد الطريق أمام تأسيس إمارة إسلامية فوق كل

الخطاب أن البديل الإسلامى المتمثل فى حماس أفضل للغرب من نظام أبو مازن...؟!..
* ادعاء: «عزل حماس سيؤدى فقط إلى تعزيز المتطرفين. أما إدماجهم فسيعزيز العناصر المعتدلة ويعزز قدرتهم على قبول تنازلات مؤلفة ضرورية من أجل السلام».
يقول الموقعون على الخطاب بشكل قاطع إن دمج حماس فى المسيرة السياسية سيعزز موقف «المعتدلين»، ولكنهم يمتنعون لسبب ما عن توضيح قصدهم بكلمة «معتدلين».. فعلى افتراض أن منظمة «فتح» معتدلة فى نظرهم، وكذلك أيضا السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن، يمكن القول إنهم يقصدون «المعتدلين» المحسوبين على معسكر حماس والجهاد الإسلامى. ولكن إن صح ذلك، فلماذا لم يذكروا أسماءهم صراحة...؟ وهل حقا توجد فى حماس والجهاد الإسلامى شخصيات «معتدلة» تعارض البرنامج الأيديولوجى العقائدى المتطرف، وقادرة على إخضاع قيادة حماس، وإجبارها على قبول الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات الموقعة معها...؟!..

كما أن الادعاء بأن الاعتراف بـ حماس سيشجع الجانب الفلسطينى على القبول «بتسويات مؤلفة» هو ادعاء عديم المنطق، يشبه أن تدعو جهة ما الولايات المتحدة إلى الاعتراف بتنظيم القاعدة وإشراك أسامة بن لادن فى الحكومة الأفغانية من أجل تعزيز «المعتدلين»، وتشجيع «القاعدة» على تغيير نهجها.
ختاما، فإن الرؤية التى يعرضها الدبلوماسيون فى خطابهم لا تتوافق مع الواقع الشرق أوسطى. فتجربة الماضى القريب والبعيد تعلمنا أنه فقط الدمج بين «العصا والجزرة»، والأفق السياسى، والقبضة الحديدية فى المجال الأمنى هى التى دفعت الجانب الفلسطينى إلى تليين مواقفه تكتيكيا وملاءمتها مع الوضع القائم. لقد أثبتت سياسة منح «هدايا» سياسية دون مقابل فعلى (كما حدث فى خطة فك الارتباط مع غزة) فشلها، لأنها تعزز التيارات الراديكالية فى المعسكر الفلسطينى. فى النهاية، يقترح الموقعون على الخطاب الإقدام على خطوة سياسية مؤثرة كهذه، معتمدين على افتراضات ليس عليها أى دليل أو برهان فى الواقع.

مَنْ يحبط النمو الفلسطينى...؟

بقلم: يهوناتان داحوح - هاليفى (*)
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٣/١١



الشهرية للأسرى الأمنيين الذين يقضون فترات عقوبتهم فى السجون الإسرائيلية. هذا المال سيتم تحويله فقط إلى الأسرى البالغ عددهم ٤٥٠٠ أسير، والمنتقلين إلى المنظمات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وليس لأسرى حماس والجهاد الإسلامى.

وبهذا يمكن أن يستفيد مروان البرغوثى زعيم فتح فى الضفة الذى اتهم بالضلوع فى قتل إسرائيليين، من أموال المساعدة. ومثله أحمد سعدات زعيم الجبهة الشعبية الذى أمر بقتل الوزير ربيع زئيفي، وكذلك وفاء الباس المخربة الانتحارية الناشطة فى كتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكرى لحركة فتح) التى ألقى القبض عليها فى يونيو ٢٠٠٥ عند معبر إيريز مرتدية حزاما ناسفا.

ووفقا للقانون الفلسطينى، فإن أى أسير عربى أو من عرب إسرائيل معتقل فى سجن إسرائيل من حقه الحصول على مساعدة من السلطة الفلسطينية بشرط أن يكون قد تمت محاكمته بسبب نشاطه المتصل بالنضال ضد "الاحتلال

نجاح المؤتمر الدولى الذى عُقد فى شرم الشيخ بهدف حشد المال لدعم إعمار قطاع غزة فى الحصول على وعود بتقديم مساعدات بلغت قيمتها ما يقرب من خمسة مليارات دولار. ومن المفترض أن يمر الجزء الأكبر من المساعدات عبر السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس. وكانت السلطة الفلسطينية خلال فترة توليها الحكم قد حصلت على مساعدات خارجية بمليارات الدولارات.

فإلى أين يذهب المال...؟ ولماذا لم تنجح تلك المبالغ الضخمة فى تحقيق النمو الاقتصادى وتحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين الذين ما يزال يسكن الكثير منهم فى المخيمات المزدحمة ويعيشون فى فقر...؟؟.

إن دراسة السلوك الاقتصادى للسلطة الفلسطينية تشير إلى أن منظومة الدعم المؤسسى للـ "إرهاب" تشكل عبئا كبيرا على الميزانية الفلسطينية، فبأمر من رئيس السلطة الفلسطينية، من المفترض أن تخصص وزارة شئون الأسرى بدءا من مارس ٢٠٠٩ زيادة قدرها ٨٠٠ شيكل للمخصصات

الإسرائيلي". وخلال فترة سجنه من حق كل أسير راتب شهري يتراوح بين ١٠٠٠ شيكل للأسير الذي يقضي فترة سجن لمدة سنة إلى خمس سنوات، و٤٠٠٠ شيكل للسجناء الذين "يقون" في السجن أكثر من ٢٥ سنة.. أما الأسير المتزوج فيحصل على زيادة شهرية قدرها ٣٠٠ شيكل و٥٠ شيكلا على كل طفل، هذا فضلا عن ٣٠٠ شيكل أخرى للأسرى من منطقة القدس. وبخلاف ذلك، يحصل كل أسير على مخصصات مباشرة في حساب المقصف الخاص به في السجن تصل إلى ٨٠٠ شيكل في العام لشراء الملابس.

ويتم إعطاء منحة للأسرى فور الإفراج عنهم، تتراوح بين ٥٠٠ دولار للأسير الذي قضى في السجن أقل من عام و١٠٠٠٠ دولار للأسير الذي قضى ٢٥ سنة فأكثر. وفي لمسة تقدير واحترام لما فعلوه يستحق الإرهابيون المفرج عنهم الحصول على وظيفة في إحدى الوزارات بما يتفق و"أقدميتهم" في السجن. كما يتم احتساب فترة البقاء في السجن ضمن حسابات المعاش. وهناك أيضا المزيد من الامتيازات للأسرى المفرج عنهم، من بينها مخصصات شهرية تصل إلى آلاف الشيكلات في الشهر لحين العثور على عمل.

ووفقاً لبيانات نادى الأسير الفلسطيني، وصل عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في مارس ٢٠٠٨ إلى ١١٦٠٠ أسير بعضهم من عرب إسرائيل الذين يستحقون هم أيضاً مساعدة السلطة الفلسطينية، منهم ٤٨٥ أسيراً من منطقة القدس و٧١٠ حُكم عليهم بالسجن المؤبد و٢٨٧ أمضوا ما يزيد على ١٥ عاماً و٣٢٠٥ متزوجين.

ويتضح من الحساب أن المخصصات الشهرية التي تمنحها السلطة الفلسطينية للأسرى وفقاً لقانون الأسرى (بدون حساب علاوات الأطفال)، تصل إلى ١٣,٧ مليون شيكل تقريباً شهرياً، وما يزيد على ١٦٥ مليون شيكل سنوياً. ويجب أن نضيف إلى هذا، المنح والمساعدات التي يتم منحها للأسرى المفرج عنهم وأسر الشهداء والمصابين والفلسطينيين الذين تعرضت ممتلكاتهم لأضرار خلال الانتفاضة، والكثيرون من المنتمين إلى الفئة الأخيرة ناشطون في منظمات إرهابية.

ومن هذا يتضح أن جزءاً كبيراً من الميزانية الفلسطينية مخصص لدعم آلاف الإرهابيين الفلسطينيين وأسرهم.. علماً بأن السلطة الفلسطينية لم تعتذر أبداً على العمليات الإرهابية التي تم تنفيذها ضد إسرائيل.

إن المساعدات المالية التي يتم تحويلها بشكل رسمي ومؤسسي للإرهابيين الناشطين والمخضرمين وأسرهم يعد بمثابة تأمين اجتماعي لهم، وينقل رسالة تفيد بأن نشاطهم يحظى بمباركة السلطة الفلسطينية.

إن عدم ربط المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية بالتخلي عن دعم الإرهابيين (وتحسين مخيمات اللاجئين) سيسمح لها بمواصلة تخصيص المزيد من الموارد الاقتصادية الضخمة لتقوية منظومة دعم الإرهابيين بدلا من تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

(*) كاتب المقال باحث وزميل بالمركز الأورشليمي لشتون الجمهور والدولة، ومدير الأبحاث في Orient Research Group.

أبو مازن يطلق سراح ٤٥ سجيناً من حماس

بقلم: نير يهف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/٣/١٢

أفادت مصادر فلسطينية مقربة من حماس لوكالة الأنباء الفلسطينية "معا" بأن أجهزة الأمن في الضفة الغربية التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن أطلقت سراح ٤٥ من ناشطي حماس. ووفقاً لما ورد، تم إطلاق سراح الناشطين كلافية طيبة يقدمها أبو مازن في ظل محادثات المصالحة بين الفصائل الفلسطينية التي انعقدت في القاهرة.

وقبل بدء محادثات المصالحة في القاهرة، كانت حركة فتح وحماس قد أطلقتا بشكل متبادل سراح معتقلين كانوا قد اعتقلوا في مواجهات اندلعت بين الطرفين. ورغم التقدم الذي شهدته المحادثات، ورغم الأجواء الإيجابية التي تخللتها، تزعم مصادر فلسطينية أن التوصل إلى تفاهات حول كافة الموضوعات سيستغرق وقتاً. وقد التقى رئيس جهاز

الاستخبارات المصري عمر سليمان مساء أمس مع أبو علاء رئيس وفد حركة فتح، وقبل ذلك التقى سليمان مع موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. وقد بحثت الأطراف في اللقاء بلورة حكومة وحدة وطنية.

وفي غضون ذلك، قال إسماعيل رضوان، القيادي في حركة حماس، لشبكة العربية: "إن القضية الرئيسية التي ستبحثها اللجان في مباحثات القاهرة هي قضية المعتقلين.. كما ذكر أن هناك عقبات تشهدها مباحثات القاهرة بشأن حكومة وحدة وطنية فلسطينية". ومن جانبه، قال سفير السلطة الفلسطينية في القاهرة نبيل عمرو إن رئيس الحكومة المستقيل سلام فياض هو أفضل مرشح لشغل منصب رئيس حكومة الوحدة الوطنية.

يستعدون للمتعة القادمة

بقلم: جددعون ليفي
هاآرتس ١٢/٣/٢٠٠٩

هذه الحروب. ضربوا، وقتلوا، وهدموا، وتقدموا بلا شع أو توقف. هم حثوا طوال أشهر على الخروج "للمعملية الكبيرة" التي يتوقون لها، وعندما تحققت أمنيتهم أخذوا يصرخون مشجعين بانفعال. لا تستهينوا بما فعله هؤلاء، لقد كان لهم تأثير كبير في ظل وجود سياسيين انبطاحيين وضباط ضعفاء.

صوتهم دوى من أدنى البلاد إلى أقصاها: اضربوهم. ثم قالوا: حرب غير مسبقة في نجاحها وعدالتها. هم عرضوا بانفعال وإثارة التحركات والخطوات العسكرية العبقريّة؛ وأخفوا الفظائع عن سوء نية وخبث، وأظهروا الهجمة المنفلتة على أنها حرب، وصوّروا لنا التقدم دون عوائق على أنه قتال، بينما صوّروا المناورات العسكرية ضد السكان المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة على أنها نجاح.

بعد استعراضهم الرهيب الناجع سابقا في حرب لبنان الثانية، هاهم يتداعون للاستوديوهات. مرة أخرى يعود الجنرالات احتياط والمحللون المجندون الذين لا قوا فشلا ذريعا في حرب لبنان الثانية إلى غزة مع نفس العبارات الدعائية والحماسية، لم يفكر أحد في استبداهم بأصوات أخرى بعد فشلهم المدوي سابقا. إنهم لم يتعلموا شيئا، ومن ورائهم أغليبتنا الساحقة، نهز رؤوسنا بانصباع أعمى وراء ما يقولونه.

إن هجمة "عليهم عليهم" لم تنته: مرة أخرى بعد حرب لبنان الثانية تحولوا إلى طليعة المتقدين، طبعاً بعد أن انتهى كل شيء بالفشل بدون خجل أو ندم، ندم الغطرسة والغرور والتعقيم. الآن هم يعترفون: الحرب التي هلموا لها قد فشلت. لماذا...؟ هم لديهم تفسير: لم نقتل عددا كافيا. لو أتبع لنا المجال قليلا - قليلا هنا تعني قتل ٢٠٠ طفل آخرين و٥٠٠ امرأة جريحة - لتحقق النصر. لم يطالب أحد منهم بالرد: ما الذي كان سيحدث بالضبط لو واصلنا...؟ هل كان شاليط ليعود من أسره...؟ هل كانت حماس لترفع الراية البيضاء...؟ هل كان الشعب الفلسطيني سينضم إلى الحركة الصهيونية...؟

والآن استعدوا للمتعة القادمة. هم يحثون على الخروج مرة أخرى إلى غزة ولبنان. وعندما تتحقق أمنيتهم، سيعودون للاستوديوهات في بداية الحرب القادمة، وسيكونون مع العملية، ومن ثم ينقلبون ضدها، ولن يحاسبهم أحد على عملهم الإجرامي هذا، ولن يكون هناك جديد تحت الشمس.

فجأة أصبح لدينا إجماع وطني جديد يفيد بأن الحرب في غزة قد فشلت. المستقيمون يقولون إنها "فشلت"، والمضللون يقولون إن "الإنجازات" قد تبددت، واليساريون بدورهم يقولون إنه "لم تكن هناك حاجة للبدء فيها"، واليمينيون يقولون: "لم تكن هناك حاجة لالانتهاء منها". والجميع يعترفون: "إخفاق وفشل".

ولكن الفشل في نظرنا كان صغيرا جدا، لأن الحرب كانت شبه مجانية، أي لم يتم دفع أرواح كثيرة فيها (١٣ قتيلًا إسرائيليًا فقط)، كذلك ستكون هذه أول حرب منذ ٣٦ عاما تنتهي دون تشكيل لجنة تحقيق في أعقابها. كان هناك إخفاق لا يقل جسامته عن كل الإخفاقات السابقة، ولكن ليس هناك ما يمكن التحقيق فيه، لأننا قتلنا فقط دون أن نقتل، ودمرنا فقط دون أن نتعرض للدمار.

لجنة التحقيق لن تتشكل، ولذلك لن يدفع أحد فاتورة الحساب: ١٣٠٠ قتيل فلسطيني، وعشرات آلاف الجرحى والمعاقين، و١٠٠ ألف شخص بلا مأوى، هم بالتأكيد ثمننا لا يستحق أن يتحمل أحد المسؤولية والذنب عنه.

هناك إجماع على أن كل ما حدث كان سدى، إذ لم يتم تحقيق أي إنجاز أو هدف. لا ردع، ولا وقف للتهريب، ولا إضعاف حماس، ولا إطلاق سراح جلعاد شاليط. ولكن الأدهى من ذلك أن هذه الحرب تمخضت عن ثمن باهظ: حماس زادت قوتها، والشعب الفلسطيني جريح وأشد كراهية، وإسرائيل تظهر بصورة المارق المجذوم في نظر الرأي العام العالمي، مع أعمال شغب في ملعب كرة السلة في أنقرة ومباراة تنس بدون متفرجين في مدينة مالو السويدية، وهو ما يجعلنا أشبه بأكثر الدول كراهية ونبذًا في العالم.

لن يدفع أحد ثمن كل هذه الأمور، لا السياسيون الذين قادونا إلى هذه الحرب الجنونية، ولا القادة العسكريون الذين كانوا مقاولين فرعيين لهذه الحرب. لن يتعرض أحد للإقالة، أما التقديم للمحاكمة فلا يتحدث أحد عنه، ولا حتى عن الهزة الخفيفة في جناح الجبروت والطغيان والعنف الإسرائيلي.

وفي أطراف هذه النبوءات الرهيبة - جوقة المشجعين. ربما يتوجب أن نصفى الحساب معهم، لأنهم هم الذين جلسوا في الاستوديوهات والصحف وأخذوا يحللون ويشيرون بالحماس، يحفزون ويضربون ويضغطون. المهم أن تعطوهم المزيد من

زعامة على محك اختبار الشعبية

لا يمكن لأي دولة أن تقبل إملاءات من منظمات إرهابية، بل يجب دحر الإرهاب.. وكما أجدنا القضاء على الإرهاب في عملية «السور الواقعي» عام ٢٠٠٢، يجب علينا الآن دفع حركة حماس لقبول ثمن منطقي.. من الممكن تقليل حجم مطالب حماس عن طريق قطع الكهرباء عن غزة أو عن طريق الضغط العسكري القوي والمتواصل، ولكن زعامتنا الضعيفة غير مستعدة لمجرد التفكير في وقف الدولارات المتدفقة على غزة، ناهيك عن منع زيارة السجناء.

على مر الشهور الأخيرة يحاول البعض إقناعنا بأنه لا مناص من الاستجابة لإملاءات حماس، وأنه لا يمكن تقليل حجم مطالبها. يكفي أن نذكر أصحاب هذه المزاعم أنه قبل عملية «السور الواقعي» كرر الكثيرون القول بأنه «لا يمكن دحر الإرهاب» وأن «الحل يكمن في إيجاد أفق سياسي»، ولحظة أن توقفنا عن الخوف من خيالنا، نجح الجيش الإسرائيلي والشاباك (جهاز الأمن العام) في تقليل عدد ضحايا العمليات الإرهابية من ٤٥٢ قتيلاً في ٢٠٠٢ إلى ٥٧ في عام ٢٠٠٥ و٣٦ في عام ٢٠٠٦ و١٣ في عام ٢٠٠٧.

لقد أثبتت تجارب الماضي أنه عندما نتق في أنفسنا فقط ولا نستسلم للمزاج العام الانهزامي، يمكننا إعادة التنظيمات الإرهابية إلى مكانها الطبيعي. وهكذا، يجب علينا أن نتعامل مع قضية شاليط، وأن نبلور سياسة مختلفة تماماً عن تلك التي كانت متبعة في السنوات الأخيرة. لا تعتبر مطالب حماس قدراً إلهياً، والدولة ذات السيادة التي تحرص على أمن مواطنيها لا يمكنها صياغة سياستها بموجب التلاعب بالمشاعر. إن الحل لقضية شاليط لا يكمن في الاستسلام مجدداً لابتزاز الإرهاب، وإنما في حصد مقابل مؤلم من حركة حماس يومياً حتى الإفراج عنه. ولن يؤدي الاستسلام الجديد إلا إلى حادث اختطاف آخر، ومطالب أكبر مقابل المختطفين القادمين.

صحيح أنه من الصعب قول ذلك لعائلة شاليط، إلا أنه يحظر في الوضع الحالي على دولة إسرائيل أن تحول مشكلة جلعاد شاليط التكتيكية إلى مشكلة استراتيجية متمثلة في الإفراج عن آلاف المخربين. إن الزعامة لا تقاس بمحك اختبار الشعبية وإنما بقراراتها الصعبة، ويجب على الزعيم أن يسأل نفسه عن احتياجات وليس عن رغبات الجمهور.. إن قضية شاليط هي محك الاختبار التالي، فهل ستجلب لنا الحكومة التي جرتنا إلى حربين خلال ثلاث سنوات انتفاضة ثلاثة أم ماذا سيحدث..؟

في غضون سنة ستستقل نوريت، وميخال، ونوعا، الصديقات الثلاث اللاتي لازلن في روضة الأطفال، الحافلة المتجهة إلى المدرسة الابتدائية في الحديرا. لدى نوريت ثلاثة كلاب وترغب في أن تصبح طبيبة بيطرية، وتعتزم ميخال أن تنضم لمدة عام لفريق الكشف، بينما ترغب نوعا أن تصبح عارضة أزياء. لدى الثلاثة أحلام وطموحات، وهن يتمتعن بقدر من الجمال والذكاء. قبل دقائق معدودة من وصولهن للمدرسة، سيلقن حنفيهن مع ١٥ من ركاب الخط (٤)، حيث سيقوم مخرب انتحاري بتفجير الحافلة.. ولن تستطيع نوريت وميخال ونوعا من تحقيق أحلامهن.

لا أحد يعرف نوريت وميخال ونوعا الآن، ولكن الجميع يعرف جلعاد شاليط. المشكلة هي أن نوريت وميخال ونوعا ليسوا بمفردهن. فمنذ عام ٢٠٠٠ قتل المخربون الذين أفرجت عنهم السلطات الإسرائيلية من سجونها ١٧٩ شخصاً من الرجال والنساء والأطفال.

يوم الثلاثاء الماضي، قالت تامي آرادي في لقاء مع إذاعة الجيش الإسرائيلي إنه «يجب الإفراج عن الـ ٤٥٠ سجيناً فلسطينياً، القتلة الذين تطالب حماس بالإفراج عنهم مقابل الإفراج عن الجندي المختطف جلعاد شاليط»، وهي تعبر بذلك عن مطالب اللجنة التي تعمل من أجل الإفراج عن جلعاد شاليط. وقد توجهت تامي آرادي، وابنتها، وأفراد عائلتي جولدفاسر وريجف، وآخرون كثيرون الأسبوع الماضي إلى خيمة الاحتجاج التي أقامها أفراد عائلة شاليط بهدف زيادة الضغط الحالي على رئيس الحكومة.

تعتبر تصريحات تامي آرادي عن المزاج العام السائد في إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة، والذي يدعو إلى قبول مطالب حركة حماس مقابل الإفراج عن شاليط على أنها قدر حتمي لا يمكن تغييره، ومن ثم الاستسلام لها كما هي.. الإفراج عن جلعاد شاليط مهما يكن الثمن. هذه هي المطالب. ولو طالبت حركة حماس بالإفراج عن ٤٥٠ مخرب وليس ٤٥٠، اعتقد أن تامي كانت ستعتبرها مطالب منطقية، وحتى لو طالبت حماس بالإفراج عن ٩٠٠٠ مخرب لا اعتقد أن تامي، التي فقدت زوجها، كانت ستغير رأيها.

ولكن رغم صعوبة الموقف، فإن دور رئيس الحكومة ووزراء المجلس الوزاري المصغر للشئون السياسية والأمنية هو التعامل مع الضغوط الممارسة من جانب أفراد عائلات الجنود المختطفين على أنها ضغوط تتناقض مع المصالح الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية.

لا يوجد ثمن للجلعاد

بقلم: شيلي يجموفيتش (*)
معاريف ٢٠٠٩/٣/١٦

للتضحية والمسؤولية المتبادلة، وللصهيونية، وللتماسك الاجتماعي - لكل ذلك لا يوجد

ثمن. الأهل الذين يعيشون بأبنائهم إلى الجيش يعقدون حلقات غير مكتوب مع الدولة. وهم يعرفون أن أبناءهم قد يعرضون حياتهم للخطر، ولكن في نفس الوقت متيقنين من أنه إذا استلقي جريحاً في ميدان المعركة، فإن رفاقه وقادته سيفعلون كل شيء كي ينقذوه

ويعالجوه.. وبنفس المنطق، يعرفون أنه إذا ما سقط ابنهم الجندى لا سمح الله في أسر العدو، فإن الدولة ستفعل كل شيء كي تستعيده.

هذا هو الحلف غير المكتوب بيننا وبين الجيش ومع الدولة.. ومع أنه غير مكتوب، إلا أنه يعد بمثابة الأساس لوجود المجتمع الإسرائيلي، ولا ينبغي خرقه، لأن المس به هو مس بجوهر الفكرة الإسرائيلية، وبعنصر التماسك والثقة، ومس بأمن الدولة وبنسيجها الاجتماعي.

إذا ما أهدرت الفرصة اليوم في أن يعاد إلينا جلعاد شاليط، فإن من شأن الشرخ الذي سبق أن وقع في الحلف غير المكتوب هذا أن يتسع إلى هوة كبيرة.. ومحظور علينا أن نترك هذا يحدث.

(*) كاتبة المقال نائبة في الكنيست عن حزب العمل.

جلعاد شاليط يجب أن يكون في البيت.. نقطة. هذه ليست

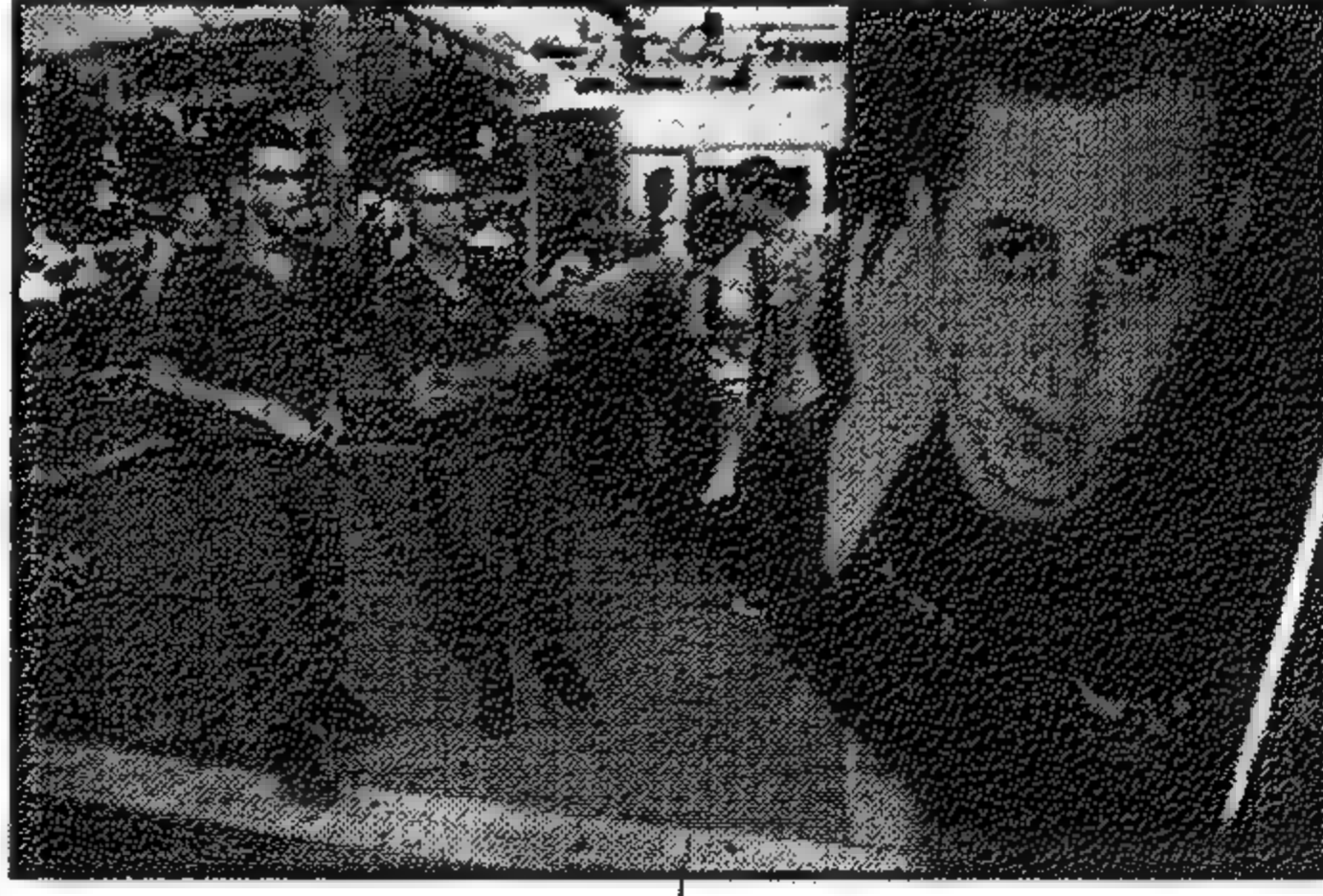
أمنية وليست طلباً، إنما هو الشرط الأساسي لمجرد وجودنا هنا كمجتمع إسرائيلي.

نعم، مظهر جلعاد شاليط بالفعل يقلب أحشاءنا ويفطر قلوبنا، ونعم، أفيفا ونوعام شاليط بالفعل يعذبنا ضميرنا، ولكن الانفعال الذي يبعثانه لا ينبع فقط من أن جلعاد هو فتى صغير، ومن أن أبويه لطيفان وباعثان على

الاحترام، إنما أيضاً وبالأساس لأن مصير هذا الفتى يصطدم بالمبادئ الأولية لوجودنا هنا في دولة إسرائيل. هذه مبادئ بدونها لا يوجد مبرر لهذا الوجود.

إن تعابير "الثمن" و"الجدوى" هي تعابير تبسيطية، بل ومتخلفة، إذا جاز التعبير، في هذا الحوار، وينبغي التحفظ عليها بعمق.. فإعادة جلعاد شاليط ليست "صفقة" وبالتأكيد لا "ثمن" لها. هذه كلمات مأخوذة من لغة التجارة، صدى لنهج اقتصادي يقاس فيه كل شيء بتعابير الربح والخسارة. كما أن هذه مؤشرات الفساد في المجتمع الإسرائيلي الذي يتنكر لقيمه ويقدم المال والربح.

إعادة جلعاد شاليط ليس موضوعاً تجارياً أو رياضياً يقاس فيه حياة جندي واحد مقابل الاحتمال الرياضي بأن يمس المخربون الذين سيحررون مقابله، في يوم من الأيام، بحياة مواطنين آخرين من بيننا.. المسألة هنا لا ترتبط بالثمن، لأنه ليس لجلعاد شاليط ثمن. ليس لجلعاد شاليط ثمن، لأن



كل الأكاذيب

بقلم: جدعون ليفي
هاآرتس ٢٠٠٩/٣/١٩

الاحتجاج (التي نُصِّبت أمام مقر رئاسة الحكومة من أجل شاليط) أو بدونها.

الكذبة الكبرى التالية، حتى بعد أن كانت المفاوضات مع حماس في ذروتها: نحن لا نجرى المفاوضات مع حماس، وإنما مع مصر. تضليل لا داع له ولا يتسبب إلا بالضرر والبؤس لأصحابه. يجرون المفاوضات بالتأكيد مع حماس، وإلا فمع من يجرونها إن لم يكن الأمر كذلك...؟ سواء كان التفاوض مباشر أو غير مباشر، وسواء اعترفوا بوجودنا أم لم يعترفوا، إسرائيل تتفاوض مع حماس منذ فترة طويلة. هيا بنا نزيل هذا الكذب على الأقل. وبعد أن نفعل ذلك ربما نعرف بأن من الأفضل التفاوض مع حماس مباشرة في كثير من القضايا وليس حول شاليط وحده.

«لم نألو جهداً، ولكن اصطدنا بجهاز شديد المراس قوى الشكيمة قاس بلا مشاعر إنسانية، دموى بلا رحمة، لم يكن مستعداً للاستجابة للتحدي» هكذا قال أولمرت في خطاب الهزيمة الذي قاله بالأمس الأول. ليس لرئيس الوزراء الذي خرج في هجمة ضد سكان محاصرين ضعفاء في غزة، قتل خلالها ١٣٠٠ إنسان ومائة ألف تركوا بلا مأوى، مع جيش تصرف بعنف متفلس، ليس لهذا الرئيس أي حق أخلاقي بأن يتحدث عن القسوة والغلظة والدموية والافتقار للرحمة.

حماس تفتقد للمشاعر الإنسانية...!! ربما، ولكن الحقيقة هي أنها تكافح من أجل إطلاق سراح أتباعها الذين لا توجد أمامهم أية احتمالية للتحرر بوسيلة أخرى إلا عبر صفقة تبادل، وهي مسألة إنسانية بحته.

أيضاً في دعاية «التمن» الإسرائيلية هناك كذب: لا يمكن لأحد أن يقنعنا بجدية أن إطلاق ٣٢٥ مغرباً لن يمس بأمن إسرائيل، بينما سيؤدي إطلاق ٤٥٠ بالمس بهذا الأمن. ١٢٥ شخصاً سيتابعهم الشبابك هل سيتمكنون من تغيير الوضع...؟ الدراسات أظهرت أيضاً أن أغلبية الذين أطلق سراحهم في الماضي خصوصاً أولئك الذين مكثوا في السجن لسنوات طويلة لم يعودوا لدائرة الإرهاب، بينما هنا يحدثوننا عن أمور مغايرة. وفوق كل ذلك: من الذي قال إن إطلاق سراح السجناء هو «استسلام وخضوع»...؟ وأن الاستمرار في سجن شاليط هو انتصار إسرائيلي...؟

بعد أن مُني أسلوب الكذب لحكومة أولمرت بالفشل الذريع، لربما يجدر بنا أن نجرب سبيلاً آخر... هيا نقول الحقيقة العارية المجردة من كل دعاية: مصير شاليط هام لنا، ولكن ذلك ليس كافياً.

مسدس الأكاذيب وُضع أمامنا منذ بداية المعركة الأولى. فبعد أسبوع من اختطاف جلعاد شاليط قال رئيس الوزراء إيهود أولمرت في جلسة الحكومة التي عقدت بتاريخ (٢٠٠٦/٧/٢): «أنا أريد أن أقول كلمة حول إطلاق سراح جلعاد شاليط. نحن لن نجرى مفاوضات مع حماس حول إطلاق سراح السجناء سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة».. هذه كانت كلمة رئيس الوزراء.

هذه الكذبة الأولى تكفي لشجب كل سلوكه في قضية شاليط. ولكن عندنا يصفحون عن أي كذب حتى ولو كان فظاً، خاصة إذا صدر على لسان رئيس الوزراء.. وهذا التصريح الحازم لم يمنع رئيس الوزراء من القول بنفس السياق وفي نفس الجلسة من القول: «سنفعل كل ما بوسعنا لإطلاق سراح شاليط، وعندما أقول كل شيء فأنا أقصد كل شيء، وكل ما هو ممكن وكل ما هو لازم». تناقض واضح في موقفه...!! بالأمس، نشر أورى بلاو في صحيفة «هاآرتس» شيئاً كان كذباً أيضاً: «وثائق داخلية للجيش الإسرائيلي تشير إلى أن إيجاد مكان شاليط لم يكن ذا أولوية عليا».. فهاهي الأكاذيب تخرج على دفعات لتغسل العقول وتزييف الحقائق وتضل النفوس بتشجيع من وسائل الإعلام ودعايتها، في حين يقبع شاليط في أسره.

«سنفعل كل شيء» التي أطلقها أولمرت بدأت مع عملية «أمطار صيفية» التي جاءت عقاباً على الاختطاف: (عشرون) عضو برلمان فلسطيني، وثمانية وزراء اختطفوا من منازلهم واعتقلوا «كأوراق مساومة» ولكنهم لم يجدوه نفعا. وبالمناصفة، قتلنا في طريقنا ٣٩٤ من سكان غزة، بمنطق إن لم يجد ذلك فلن يضر بالتأكيد.. وهو لم يجد طبعاً.

بعد انتهاء العملية المجيدة تلك بدأت المفاوضات - التي لن نجرىها أبداً كما قال أولمرت - بوساطة أبو مازن ومصر. منذ ٢٠٠٦/٧/١ صرحت حماس بأنها ستطالب بإطلاق سراح ١٠٠٠ سجين. ومنذ ذلك الحين لم تتزحزح عن موقفها قيد أنملة، ولم تدخل السوق من أجل المزايدة والمساومة والمشاجرات. التمن ثابت لا يتغير وبدون خصومات وبدون أوكازيونات نهاية الموسم. أما عندنا فقد قالوا: حماس شددت من موقفها. حماس لم تشدد موقفها. ولماذا «شددت» حماس موقفها...؟ يتوجب أن نسأل رئيس الوزراء والمحللين العسكريين والأمنيين. هم سيوضحون لنا، أن هذا يعود للحملة الشعبية العاصفة. ولكن الحقيقة هي أن حماس لم تغير موقفها طوال ألف يوم، سواء مع خيمة

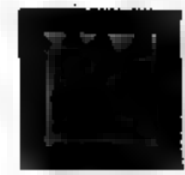
ترجمات عبرية

٤

إسرائيل - إيران

إيران تقترب من القنبلة

افتتاحية هآرتس
٢٠٠٩/٢/٢٢



هذه المرة لا يتعلق الأمر بتقدير استخباري يعتمد على مصادر غامضة أو بتصريحات لسانة عشية انتخابات، وإنما بتقرير فني لخبراء الأمم المتحدة الذين فحصوا المعطيات على الطبيعة، ومصادقيتهم ليست موضع شك. وجد مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد تجاوزت "عتبة تكنولوجية" جديدة، ونجحت في جمع نحو طن من اليورانيوم المخصب. فإذا تم معالجة هذه المادة مرة أخرى في مشروع التخصيب في "ناتانز"، فستكون كافية لإنتاج قنبلة نووية واحدة.

تعزز المعطيات الجديدة الشعور بالإسراع في التعاطي مع البرنامج النووي الإيراني، وتبرز فشل المحاولات السابقة لوقفه من خلال قرارات مجلس الأمن والعقوبات الاقتصادية. بالنسبة لإسرائيل، فإن تفاقم التهديد يستوجب توطيد التنسيق والتعاون السياسي مع الإدارة الأمريكية الجديدة. كل البدائل المتاحة أمام إسرائيل، ترتبط بالتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد صرح رئيس الحكومة المرتقب، "بنيامين نتنياهو"، خلال المعركة الانتخابية بأن السلاح النووي الإيراني هو "تهديد لوجود إسرائيل"، وبأن إيران لن تتسلح بسلاح نووي، وهذا يتضمن كل ما هو مطلوب حتى لا تتحقق هذه الإمكانية. يرى "نتنياهو" أن إيران هي القضية الأكثر

إلحاحاً في التفاوض مع إدارة "أوباما". ومن جانبها تبدو الإدارة الأمريكية الجديدة حتى الآن ابتعاداً عن إسرائيل، وتلمح إلى أنها لا تؤيد سياستها بدون تحفظ. وقد توجهت وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" في جولة إلى آسيا، قبل الشرق الأوسط. وزار السيناتور "جون كيري"، رئيس لجنة الخارجية، غزة الخاضعة لحكم "حماس" وسافر إلى "دمشق" أيضاً. وبدأ "جورج ميتشيل"، مبعوث "أوباما" للمنطقة، جولته الإقليمية بالقاهرة وليس بالقدس. كل هذا يدل على أن إسرائيل ستضطر إلى كسب ثقة الإدارة في واشنطن. على إسرائيل أن تدعم الجهد الدبلوماسي الذي يخطط له "أوباما" في مواجهة إيران، بهدف إزالة التهديد. ولكن ينبغي عليها، حتى يتم عرض مصالحها كما ينبغي في المفاوضات، أن تسهم بنصيبها: أن تمتنع عن التصريحات النارية التي من شأنها أن تفاقم التوتر المتزايد أصلاً في المنطقة، وأن تتجنب الاستفزازات في المستعمرات واستخدام قوة زائدة في المناطق (الفلسطينية) تُصعب الأمر على "أوباما"، وأن تفهم أنه ليس هناك وجبات مجانية في الحياة السياسية، وأن أي جهد أمريكي لـ "ترتيب" الشرق الأوسط بشكل استراتيجي سيكون مرتبطاً أيضاً بمطالب من إسرائيل.. وهذا هو التحدي الذي يواجه "نتنياهو".

بقلم: دودي كوهين
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٣/١

إيران تطالب الإنتربول بالقبض على ١٥ مسئولاً إسرائيلياً

المجرمين". وكانت إيران قد أعلنت في شهر يناير الماضي أنها شكلت محكمة لمحكمة إسرائيليين ارتكبوا جرائم حرب في غزة. وأضاف مرتضوي: "وفقاً لتحريراتنا، وبما يتفق مع البند الثاني لميثاق الإنتربول، نحن نطالب الإنتربول باعتقال هؤلاء الأشخاص.. لقد أعدت إيران لوائح اتهام ضد ٣٤ قائداً إسرائيلياً و ١١٥ شخصاً آخرين.. وذكر مرتضوي أن الاتهامات ضدهم تشمل مدامات واحتلال وإبادة. وقد قتل خلال عملية "الرصاص المنصهر" التي استغرقت ٢٢ يوماً، وكان هدفها وقف إطلاق صواريخ القسام على بلدات جنوب إسرائيل، أكثر من ١٣٠٠ فلسطيني، وكانت إسرائيل والولايات المتحدة قد اتهمت إيران بإمداد حماس في غزة بالسلاح والتدريب والتمويل، إلا أن إيران تصر على أن دعمها للفلسطينيين كان اقتصادياً وروحياً وسياسياً فقط.

أعلن التلفزيون الحكومي الإيراني أن إيران توجهت إلى الإنتربول بطلب للقبض على ١٥ مسئولاً إسرائيلياً ارتكبوا، على حد زعمهم، "جرائم حرب" أثناء عملية "الرصاص المنصهر" في غزة.

وكان من ضمن المسؤولين الـ ١٥ التي تطالب إيران بالقبض عليهم، رئيس الحكومة إيهود أولمرت، ووزير الدفاع إيهود باراك، ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني، ورئيس الأركان جابي أشكنازي، وقائد سلاح الطيران اللواء عيدو نحوشتان، وقائد المنطقة الجنوبية اللواء يوآف جالانت، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) اللواء عاموس يادلين. كما وردت أسماء قادة ألوية سلاح المشاة المختلفة الذين شاركوا في عملية "الرصاص المنصهر" في طلب الاعتقال. قال مدعى عام طهران سعيد مرتضوي: "لقد أتممنا هذا الأسبوع تحقيقنا فيما يتعلق بممارسات ١٥ شخصاً كانوا من

بقلم: دودي كوهين
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٣/٤

إيران: «نستطيع ضرب المنشآت النووية في إسرائيل»

أي أساس من الناحية العسكرية». وخلال مؤتمر لدعم فلسطين، افتُتحت فعالياته اليوم في طهران، طالب الرئيس الإيراني، محمود أحمدى نجاد بإقامة جبهة عالمية مناهضة للصهيونية، تعمل على دعم الشعب في غزة وفلسطين من جانب، وتعمل على معاقبة المجرمين الصهيونيين من جانب آخر.

وقد حضر المؤتمر، الذي انعقد في طهران، مسئولون كبار من المنظمات الفلسطينية المختلفة.. ووفقاً لما نُشر من أخبار، فإن الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، يوجد الآن في إيران. فيما أفاد موقع «تابناك» الإيراني على شبكة الإنترنت، نقلاً عن مصادر رفيعة المستوى في إيران، أن نصر الله وصل أمس إلى طهران دون إعلان مسبق عن وصوله، يرافقه عدد من أعضاء المنظمة، إلى جانب رئيس مجلس النواب اللبناني، نبيه بري، والسفاح المطلق سراحه من السجن الإسرائيلي سمير القنطار. جدير بالذكر أن إيران كانت قد توجهت هذا الأسبوع بطلب إلى الإنتربول لاعتقال ١٥ من كبار المسؤولين الإسرائيليين، من بينهم رئيس الوزراء إيهود أولمرت، ووزير الدفاع إيهود باراك، ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني، ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي جابي أشكنازي.

تردد في إسرائيل مجدداً مزاعم مفادها أن «كل الخيارات مطروحة فيما يتعلق بالتصدي للبرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك توجيه ضربة عسكرية»، إلا أنه سرعان ما يأتي الرد الإيراني، حيث صرح ظهر الأربعاء الماضي، قائد الحرس الثوري الإيراني، محمد علي جعفرى بأن «الصواريخ الإيرانية بمقدورها الوصول إلى المنشآت النووية في إسرائيل». وأضاف: «نحن نتبع الطريقة الدفاعية، ولكن في حالة توجيه ضربة من جانب الأعداء، بما في ذلك العدو الصهيوني (على حد قوله)، فإننا سنرد بشدة، وسنستخدم صواريخ من أجل ردع تلك الهجمات، وإيران تمتلك اليوم صواريخ يصل مداها إلى ٢٠٠٠ كيلومتر.. وبناءً عليه، فإن كل المنشآت النووية، التي تقع في أماكن متفرقة من الأرض التي احتلها النظام الصهيوني، ستكون في مرمى صواريخنا». واستطرد الجعفرى: «الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لا تمتلكان القدرة على ضرب إيران».

وفي تطرقه للتهديدات التي ترددت في إسرائيل بشأن احتمال توجيه ضربة عسكرية ضد إيران قال الجعفرى: «إن النظام الصهيوني ليس لديه خيار آخر غير أن يردد هذه الأقوال من أجل البقاء.. وأردف بقوله: «إن هذه المزاعم لا تستند إلى

إعادة النظر في سياسة الغموض النووي لإسرائيل

بقلم: لويس رينيه بيرس (*)
هارتس ٢٠٠٩/٣/٦

الإسلامية بصدد حالة من حالات الانتحاري النووي. للوقاية من ضربات العدو، لاسيما تلك التي يمكن أن تسفر عن خسائر لا يمكن تحملها، يتعين على نتنياهو استغلال كل جانب من الجوانب ذات الصلة بالترسانة النووية المنسوبة لإسرائيل. نجاح جهوده لن يتوقف فقط على اختيار الأهداف (سواء البنية العسكرية للعدو أو المدنيين)، ولكن أيضا على مدى كون هذا الاختيار معروف سلفا، فكي يرتدع العدو عن توجيه "الضربة الأولى" لإسرائيل أو الرد على ضربتها الوقائية، قد لا يكون كافيا الافتراض بأن إسرائيل تمتلك سلاحا نوويا، فمن الضروري أن يفهم الأعداء أن الأسلحة النووية المنسوبة لإسرائيل في مأمن تماما من هجماتهم، وهذا لن يتحقق إلا من خلال رفع بعض الغموض عن البرنامج النووي.

تخلى إسرائيل بشكل محسوب عن سياسة الغموض النووي من شأنه أن يعزز قوتها الردعية في نظر أعدائها، ويؤكد استعدادها لاستخدام سلاحها النووي ردا على توجيه ضربة أولى إليها أو على تعرضها لهجمات انتقامية.

حتى الوقت الراهن، كان من الصواب الحفاظ على سياسة الغموض المحيطة بقدرات إسرائيل النووية. ولكن عندما يتبين قريبا أن إيران أوشكت على تحقيق قدرة نووية، سيكون لزاما على إسرائيل أن تضع نهاية سريعة لسياسة الغموض النووي.

يدرك رئيس الوزراء المكلف أنه لا يمكن أن يعول أبدا على سلام مع إيران النووية. ولكن إذا لم تقم إسرائيل والولايات المتحدة بتدمير البرنامج النووي الإيراني - الذي أوشك على الانتهاء - فسيتمتع على إسرائيل أن تعلن عن قدراتها النووية.. صحيح أن خطوة كهذه قد تكون غير كافية لإنقاذ إسرائيل من حرب نووية محتملة مع إيران، لكنها ستكون بالتأكيد أفضل من التشبث بسياسة الغموض التي تعد غير عملية.

(*) كاتب المقال أستاذ القانون الدولي في جامعة بوردو، وله العديد من الكتب والمقالات عن الطاقة النووية والحروب النووية، وسبق له رئاسة مشروع "دانيال" لتقدير التهديدات الاستراتيجية على إسرائيل.

القضية الأولى في سلم أولويات رئيس الوزراء المكلف، بنيامين نتنياهو - كما أعلن - هي التسلح النووي الإيراني. ولكن عليه أن يفهم أن العقيدة النووية لإسرائيل ستضطر لاجتياز تحولات، لاسيما فيما يتعلق بسياسة "الغموض النووي".

فضلت إسرائيل دائما الاحتفاظ بقدراتها النووية في "القبو"، ولكن يتعين على رئيس الوزراء الجديد أن يقرر الآن ما إذا كان الوقت قد حان لإمالة اللثام بعض الشيء عن القدرات النووية لإسرائيل، وذلك لأن سياسة الردع النووي الغامض قد لا تصمد للأبد، خاصة أن هذا الغموض لم يردع هجمات "تقليدية" أو عمليات إرهابية ضدها. صحيح أنه نجح في منع أعداء إسرائيل من شن هجمات تهدد وجودها، ولكن بعض التغييرات في هذه العقيدة الاستراتيجية قد يكون ضروريا.

من جانبها، تواصل إيران خطواتها على الدرب النووي غير آبهة بالعقوبات التي يهدد المجتمع الدولي "العاجز" بفرضها عليها. وما لم تكن هناك ضربة استباقية فورية وشاملة ضد البنى التحتية والمنشآت النووية في إيران - التي تعد عملا من أعمال "الدفاع الاستباقي عن النفس" الذي يكفله القانون الدولي - فسوف تواجه إسرائيل خطر الإبادة من قبل إيران النووية. ولكن شن هجوم وقائي بات احتمالا ضعيفا جدا الآن، ويبدو أن إسرائيل ستضطر للدفاع عن نفسها معتمدة على منظومات الدفاع المضادة للصواريخ الباليستية (حيتس)، وتحسين قدرات الردع النووي.

لذا، سيدرك نتنياهو أن تحقيق الردع المناسب إزاء إيران قد يتطلب الإفراج عن بعض التفاصيل ذات الصلة بالقدرات النووية الإسرائيلية، والكشف عن بعض الأسرار - على أن تترك مسألة حجم المعلومات، ومدى الوضوح الذي ستعرض به إسرائيل مواقفها ونواياها وقدراتها النووية في مواجهة إيران وغيرها لتقدير الأجهزة المختصة.

من المؤكد أن أعداء إسرائيل - وأقصد هنا الدول، وبالأخص إيران وسوريا - سوف يستمرون في تطوير وتحسين قدراتهم العسكرية، التقليدية وغير التقليدية. وفي حالة إيران، قد يلجأ رئيسها أحمدى نجاد إلى سلوك غير رشيد، وإن حدث ذلك، فسوف تصبح جمهورية إيران

لا يجب أن نكون في المقدمة

بقلم: يوثيل ماركوس
هاآرتس ٢٠٠٩/٣/١٠

أما مثير شطريت، صوت العقل والحكمة، فهو من حذر في لقاء له مع صحيفة «هاآرتس» من أنه لا يجب بأي شكل من الأشكال الهجوم على إيران أو الحديث عن الهجوم عليها أو حتى مجرد التفكير في ذلك. قال شطريت: «إن شن هجوم على إيران بمبادرة منا يعد فكرة مجنونة وغير مسئولة». أما باراك فقد صدق عندما قال من الأفضل أن نقتل من التصريحات حول التهديد الإيراني، فقال: «ليس هناك حاجة إلى التصريحات المبالغ فيها ويجب القيام بما يجب القيام به في الوقت المناسب وعدم الحديث عنه».

يقول إيتان بن إياهو، قائد سلاح الطيران الأسبق، إن الثروة التي لا طائل منها والمبالغ فيها عن التهديد الإيراني تحملنا بمهمة إيجاد حل للتهديد الإيراني، وتخفف العبء عن دول العالم التي لا تحب التورط والتعقيدات. إن تهديد أوروبا ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الدول الإسلامية في منطقتنا لا يقل في أهميته عن الخطورة التي تواجه إسرائيل. وليس من قبيل المصادفة أن تكون إحدى الخطوات الأولى التي يتخذها الرئيس أوباما أن يقترح على بوتين: «إننا لن نقوم بنصب الصواريخ في أوروبا الشرقية، في مقابل أن تتوقفوا عن تقديم المساعدات لإيران».

على أية حال، يجب أن نفكر ألف مرة قبل الانجرار وراء تصريحات لا يمكن علاج تداعياتها.. فإذا كان القرار الذي اتخذته مناحم بيجين عام ١٩٨١ بقصف المفاعل النووي العراقي قوبل بتفهم من دول العالم، إلا أن الوضع في إيران مختلف، فلا توجد نقطة واضحة أو محددة للتدمير مثلما كان الأمر واضحاً في العراق. فإيران صاحبة بنية تحتية واسعة وممتددة على مساحات واسعة من الأرض، توجد في معظمها تحت الأرض، كما أننا نتحدث عن آلاف العلماء العاملين في المشروع الإيراني.. والقضاء على البرنامج النووي الإيراني لن يكون بالسهولة التي كان عليها تدمير المفاعل النووي العراقي. صدق اليعيزر تسفيرير، أحد كبار المسؤولين السابقين في الموساد، عندما حذر من أنه «إذا تم الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، فإن إسرائيل ستعرض لهجوم كالمطر من الصواريخ».. شكراً لك على هذه التحذيرات، وإن كنا عايشنا هذا الشعور على أعصابنا خلال الحربين الفاشلتين التي شنتها الحكومة المنتهية ولايتها. في الوقت الحالي بالذات، وبينما تظهر في الأفق تشكيل حكومة يمينية متطرفة ضيقة، من المهم أن يكون رئيس الوزراء المنتظر بنيامين نتنياهو أكثر حذراً ودراية بحدود قوة إسرائيل.. والنصيحة التي نقولها له ولرفاقه: «لا تستمروا في إنقاء التهديدات، ولا تكونوا دائماً في المقدمة».

لم نقرر بعد إذا كنا سنشن هجوماً على إيران أم لا، كما أنه ليس من الواضح بعد بالنسبة لنا إذا كانت إيران ستهاجمنا أم لا. كما أننا لا نزال نجهل ما لديهم بالضبط في الترسانة النووية، وإذا كنا بالفعل واقعين تحت التهديد أم لا. حتى الاستخبارات الأمريكية لا تعرف نوايا أحمدى نجاد، وإلى أي مدى قد يُقدم على تنفيذ تهديداته. الشيء الواضح أننا نثرثر أكثر من اللازم حول التهديد الإيراني، ولو أن الثروة بإمكانها القتل، لكنا في ذروة الحرب ضد إيران منذ فترة.

في عام ١٩٦٣ وصلتنا معلومات تفيد أن مصر استطاعت تجنيد علماء ألمان خبراء في تطوير الصواريخ والأسلحة غير التقليدية بهدف إنتاج قنابل كويلت وصواريخ. وكالمعتاد في مثل هذه الحالات عندنا، ثار جدل حول ما إذا كان الأمر ينطوي على تهديد خطير أم لا، وإذا صح ذلك فكيف يكون الرد عليه. كانت جولدا مائير وإيسار هرتيل، رئيس الموساد، في تلك الآونة يؤيدان القيام بعملية كبيرة، بينما بن جوريون، وبسبب الصداقة التي بدأت في التطور مع ألمانيا والتزامات كونراد أديناور بأمن إسرائيل، كان يؤيد القيام بعمليات تتسم بالهدوء.

وبالفعل، بدأت هنا وهناك تصل مظاريف مفخخة دون أن تترك وراءها أثراً. وفي هدوء، رويداً رويداً، تخلى العلماء الألمان عن المشروع، وفشل المشروع، دون إطلاق التصريحات والبيانات والتهديدات.

منذ فترة والتهديد النووي الإيراني أصبح موضوعاً علنياً للنقاش، وأي حزب أمامه ميكروفوننا يلقي بالتهديدات على إيران. شاؤول موفاز خرج ببيان يقول فيه إنه يجب على إسرائيل شن هجوم على إيران. وبالتوازي مع ذلك تحدث باراك أيضاً بالشيء ونقيضه كعادته. فمرة يوجه سهامه ضد موفاز بقوله إن «تصريحات موفاز حول الهجوم على إيران تصريحات غير مسئولة»، ولكن في مرحلة متأخرة للغاية يأتي باراك نفسه ويحذر من أن «الوقت ليس في صالحنا». قال باراك لكونداليزا رايس خلال زيارتها الأخيرة لإسرائيل إنه «لن نقبل بإيران نووية، وأن كل الخيارات مطروحة أمامنا».

لا يمكن لأحد أن يختلف حول حق وزير الدفاع في قول ذلك لوزارة الخارجية الأمريكية، ولكن بشرط ألا تصدر هذه التصريحات العناوين الرئيسية في الصحف، ومن شبه المؤكد أن رايس لم تقم بتسريبها للصحافة. وفي مناسبة أخرى يقول باراك: «مما لا شك فيه أن وجود سلاح نووي في أيدي إيران يعد تهديداً رئيسياً على أي نظام عالمي، وأكثر من ذلك فإنه يشكل تهديداً على وجود إسرائيل».

نشوة التهديد الإيراني

بقلم: يوسف كوهين
معاريف ٢٠٠٩/٣/١٤

حذر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) اللواء عاموس يادلين، خلال اجتماع الحكومة يوم الأحد الماضي، من أن «إيران تجاوزت نقطة اللاعودة تكنولوجياً، وهي مستمرة في جمع مئات الكيلوجرامات من اليورانيوم المخصب، وتتمنى استغلال المفاوضات مع الغرب لكسب الوقت المطلوب كي تتمكن من إنتاج القنبلة النووية».

وفي صباح اليوم التالي، أدلى «دينيس بلير»، رئيس جهاز الاستخبارات الأمريكية، بشهادته أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ. وحسب تقديرات رئيس الاستخبارات الأمريكية، التي تستند إلى تقارير كافة عناصر الاستخبارات الأمريكية، فإن إيران ليس لديها قدرة نووية في هذه المرحلة، ولن يتسنى لها ذلك خلال السنوات المقبلة على الأقل، وتحديدًا حتى عام ٢٠١٣، وأنها لم تقرر بعد على الإطلاق ما إذا كانت ستقدم على إنتاج القنبلة النووية أم لا. وعلى حد قوله، فإن تطوير الصواريخ الباليستية من جانب إيران يأتي في سياق آخر منفصل وليس جزءًا من البرنامج النووي. وعندما سُئل بلير كيف تتماشى هذه التصريحات مع ما يتردد في الأوساط الإسرائيلية، قال إن الإسرائيليين يعملون على قاعدة السيناريو الأسوأ للغاية.

هذا ما تحدث عنه أيضاً مدير وكالة الاستخبارات بوزارة الدفاع الأمريكية الجنرال مايكل ميلز الذي أدلى بشهادته في اليوم نفسه أمام اللجنة نفسها. وعلى حد قوله، فإنه «لدينا نحن والإسرائيليون المعلومات ذاتها، ولكن

تفسير الإسرائيليين للمعلومات يكون أحياناً مختلفاً، فالإسرائيليون دائماً أكثر قلقاً».

وبعد مرور يوم واحد فقط على هذه الشهادات، انتابت الإسرائيليين القلقون نوبة من السعادة والبهجة، فمرشح دينيس بلير والرئيس أوباما لمنصب رئيس مجلس المخابرات القومي «تشارلز فريمان»، والذي كان يشغل في السابق منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في السعودية، سحب ترشيحه... سر سعادة الإسرائيليين أن فريمان شخص غير مقبول لديهم، خاصة أنه سبق وقال في إحدى المناسبات أن الاحتلال الإسرائيلي هو العقبة الرئيسية أمام السلام في الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن فريمان يعرف تمام المعرفة المسؤول عن الحملة المستعرة ضده. يقول فريمان: «إنني لا أعتقد أن مجلس المخابرات القومي يمكنه ممارسة مهامه بينما رئيسه يتعرض لهجوم مستمر من جانب أناس ليس لديهم ضمير، أجراء لوجهات نظر حزب بعينه في دولة أجنبية. إن الحملات التي تهدف إلى تشويه السمعة تبين أن هناك جماعة ضغط قوية التأثير مصممة على تجاهل أية وجهة نظر مخالفة لوجهة نظرها حول الشرق الأوسط».

ويعتقد مراقبون في واشنطن أن فريمان يقصد حزب الليكود بقوله «حزب بعينه في دولة أجنبية». وإذا كان فريمان يعتقد ذلك حقاً، فهذا يكفي حتى يتم رفضه لشغل المنصب الذي تنازل عن تولي مسؤوليته. إن من يعيش هنا يعرف أنه ليس فقط الليكود، بل إنها إسرائيل كلها.

السلام أكثر أهمية من الأمن

بقلم: عقيفا إدار
هاآرتس ١٦/٣/٢٠٠٩

لغرس مبدأ العنف لا يجدي في الوعي الفلسطيني.. وقد كشفت نتائج الانتخابات عن نجاح يعلون ورفاقه، ومن بينهم شاؤول موفاز وعاموس جلعاد، في غرس هذا المبدأ في الوعي الإسرائيلي. فقد أدت معركتهم من أجل القضاء على السلطة الفلسطينية إلى فوز حماس وسقوط غزة في قبضتها. ورغم ذلك مازال يعلون يعتقد أنه من الممكن «الانتصار» على الفلسطينيين. ويعود ويؤكد أنه إذا منحت له فرصة قيادة الجيش الإسرائيلي في صيف عام ٢٠٠٦ خلال حرب لبنان الثانية، كان سينتصر أيضاً على حزب الله، وكان سيلقن نصر الله درساً، ويجبره على عدم التعرض لإسرائيل مرة أخرى.

ورغم انتهاء حياة يعلون العسكرية قبل الحرب بعام واحد، إلا أنه لا يتحمل مسئولية أى خلل في الجبهة الداخلية أو الخارجية..!! والمسئولون عن معظم المشاكل والهزيمة في نظره، هم السياسيون الذين يتصدرون عناوين الصحف، وشركائهم، خاصة قضاة المحكمة العليا برئاسة أهارون باراك، الذين على حد قوله «أثروا على صناع القرارات وتسببوا في أضرار جسيمة للدولة وقللوا من قدرتها على الدفاع عن نفسها كما ينبغي».

من سيكون في حاجة إلى دانييل فريدمان (وزير العدل في حكومة أولمرت والذي يتمسك ليبرمان ببقائه في الحكومة القادمة)، عندما ينضم يعلون إلى الحكومة..؟ إذ سيصبح من الممكن إعادة نشر الحواجز من جديد، وإلغاء الالتباسات المقدمة لمحكمة العدل العليا.

وفي ظل تعهد نتيهاو بتشكيل أفضل حكومة، نجد أن كتلته تضم مرشحين على الأقل واسع الأفق أكثر من يعلون. ويعلم نتيهاو نفسه أن عضو الكنيست دان مريدور هو أكثر شخص مناسب لمنصب وزير الدفاع، فقد سبق أن شغل المناصب التالية: وزير العدل، ووزير المالية، والوزير المسئول عن شئون المخابرات، وسكرتير الحكومة ورئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ولديه وجهة نظر متزنة وعلم وفير.. وكذلك سيلفان شالوم الذي سبق أن شغل المناصب التالية: نائب وزير الدفاع، ووزير المالية، ووزير الخارجية.

تزايد التقديرات التي تقول بأنه إذا لم يحدث تغيير حقيقي في السياسة الإيرانية، خلال عام، لن تكون إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك سلاحاً نووياً، وذلك حسب تقديرات مصادر أجنبية، كما أنه إذا لم يحدث تغيير جذري في المفاوضات الائتلافية، سيصبح موشيه يعلون وزيراً للدفاع، وهو إحدى الشخصيات القيادية التي طالبت باتخاذ قرار حاسم بشأن كيفية التعامل مع إحدى أكثر القضايا الأمنية والسياسية حساسية بالنسبة للحكومات الإسرائيلية. لذلك، من الغريب أن تتجادل المنظومة السياسية والإعلامية حول تعيين وزير العدل، في حين لا تتجادل بشأن تعيين يعلون في هذا المنصب الكبير.

هل ما نحتاجه حقاً هو أن يكون يعلون وزير الدفاع القادم..؟ هل هو الشخص الذي يملك رؤية استراتيجية شاملة..؟ أم أن شأنه سيكون شأن الشخص الذي رُشح وزيراً للخارجية يصدر تصريحات غوغائية ضد الجيران، ويحرج على إسرائيل المتاعب..؟

لقد ذكرت الصحف العالمية أن التصريحات التي أحل بها يعلون مؤخراً بشأن إيران، عندما قال: «ينبغي على إسرائيل دراسة جميع الاحتمالات في نضالها ضد إيران»، كان يقصد بها «اغتيال الرئيس الإيراني».. هكذا يفكر وزير الدفاع القادم.. بينما المجتمع الدولي يسير في اتجاه آخر، فنظريته تقوم على أن تشكيل ائتلاف عربي- إسلامي براجماتي من شأنه أن يسرع من فرص تحقيق عزلة إيران، وأن هذه النظرية هي بمثابة الاستراتيجية العملية والأقل خطورة من الخيارات العسكرية في الوقت الراهن، وستكون المساهمة المطلوبة من إسرائيل لتطبيق هذه الاستراتيجية هي تحقيق السلام الإقليمي، ذلك عن طريق قبولها مبادرة السلام العربية، وتهدة الأجواء في المناطق (الفلسطينية).

وقد كتب يعلون في كتابه «الطريق الطويل المختصر» أنه «من الواضح لي تماماً أنه ليست هناك أى إمكانية للتوصل إلى حل حقيقي للصراع خلال هذا العقد أو العقدين القادمين». وقد تمسك المرشح لمنصب وزير الدفاع، منذ أن كان نائباً لرئيس الأركان، بما أسماه «الضرورة الاستراتيجية

إن سألوا الطيارين

بقلم: أمير أورين
هاآرتس ٢٠٠٩/٣/١٦

من اختصاص الجهات التنفيذية الميدانية، ومن الأجدر تركها للحكومة ولجنة الخارجية والأمن والكنيست وللجمهور في آخر المطاف.

ولكن وفق التقديرات النوعية، نتحدث عن أن إيران النووية ستكون حيواناً مفترساً وليس حيواناً داجناً.. ومن السهل هنا تخمين رد الطيارين على السؤال حول احتمالات نجاح إسرائيل في هذه الهجمة، فهم سيردون ليس بعفوية وتلقائية وإنما بناءً على عدد لا يتهدى من التخطيطات والهجمات والتدريبات المركبة والمتنوعة وحسابات الزمن والزوايا ودراسة العمليات المعقدة بكل جوانبها.

طواقم الجو اليوم التي كان قادتها في عام ١٩٦٧ أطفالاً ستتصرف مثلما تصرف حيثش قائد سلاح الجو وقائد السرب الرابع في هاتسور، موتى هود وبنى بيلد، اللذان شجعا رئيس هيئة الأركان إسحاق رابين والحكومة في ذروة ترددهم على الوثوق بقدرة إسرائيل على إحداث مباغته وحسم المعركة من الجو.

كل هذا تحت شرط واحد: الاستخبارات المؤكدة. إن قالوا للطيارين أنهم يعرفون بالضبط أين يتوجب توجيه الضربات، سيردون بأنهم واثقون من كيفية القيام بذلك. وإن سألوهم متى؟ سيردون إنه كلما كان الموعد مبكراً كلما كان أفضل، خاصة قبل أن يصبح لكل دولة وحركة معادية في المنطقة فرصة لتحريك منظومات دفاع أرض - جو متطورة أو أسلحة دقيقة قادرة على ضرب سلاح الجو وهو في مرابضه، وبالتالي حرمان إسرائيل من ذراعها الأحدث الذي لا يمكنها أن تعيش بدونه.

(*) عملية موكيد هي العملية الجوية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في اليوم الأول من حرب يونيو ١٩٦٧، وكانت أهدافها قصف وتصفية سلاح الجو المصري، وفي الوقت نفسه تمت عملية حماية للمجال الجوي الإسرائيلي من إمكانية قيام طائرات عربية بالهجوم المباغت عليها.

إن سألوا طيارى سلاح الجو ما الذى يتوجب على دولة إسرائيل أن تفعله في ظل التهديد الإيراني النووى المتزايد، سيكون لديهم رد واضح وقاطع.. كل أفراد سلاح الجو، سواء طواقم الد(١٦) والد(١٥) أو النقل الجوى أو قواعد التحكم والسيطرة سيردون عليك بصوت رجل واحد: «ها أنا ذا فلترسلني».

عدد المتقدمين لكل مهمة سيكون أكبر من العدد المطلوب. ولكن قادة الأسراب لن يخذعوا أنفسهم ويوهموهم بأنهم سيعودون جميعاً من المهمة. افتراضهم سيكون بأن بعض الطائرات ستسقط في الطريق، وبعض المقاتلين سيموتون أو يصابون بصورة بليغة عندما يقفزون من طائراتهم في الصحراء أو في البحر أو يقعون في أسر العدو المتوحش. هذا لن يكون تنفيذاً سهلاً من دون إصابات وخسائر مثلما حدث مع مفاعل أوزاريك العراقى عام ١٩٨١ أو في سوريا عام ٢٠٠٧.. هذا الوضع سيكون مشابهاً لعملية «موكيد» (*).

ولكن إن سألوا الطيارين حول احتمالية الإصابة والموت هذه التي تحلق فوق رؤوسهم خلال هذه المهمة، سيردون ببرود تقشعر له الأبدان بأن هذه في النهاية مخاطرة مهنية. فهؤلاء الشبان مستعدون للإلقاء بأنفسهم للموت من أجل إزالة التهديد المصيرى المائل أمام بلادهم إن لم تتم إزالته بأية طريقة أخرى.

إن تمنع السائلون في الصور المعلقة على جدران وساحات قواعد سلاح الجو سيعرفون الجواب من تلقاء أنفسهم. ولكن لا يجب أن يسألوا ملاحى الجو - ومن الأفضل ألا يفعلوا - عن السياسة الأصح لإسرائيل. ليس من اختصاصهم أن يردوا على هذا السؤال، إنما من اختصاص رئيس هيئة أركانهم ووزير دفاعهم. هذه المسألة العليا حول قدرة إسرائيل على مواجهة وتحمل ثمن الهجوم على إيران النووية، وتحمل العقوبات الدولية وإسكات واشنطن لحظة الحسم وتحمل الهجمات الصاروخية والعمليات الإرهابية ليست

ترجمات عبرية

٥

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

مؤتمر دريان الثاني: "إسرائيل الدولة العنصرية الوحيدة في العالم"

بقلم: يتسحاق بن حورين
(واشنطن)

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٢/٢١

من الصعب إدخال تعديلات جوهرية على البنود المتعلقة بإسرائيل.

وتقول مصادر في الإدارة الأمريكية إن الوفد الأمريكي في المباحثات يحاول تغيير صيغة القرار الذي يسعى إلى مواصلة عزل إسرائيل باعتبارها دولة عنصرية. وأكدت المصادر أن الوفد يهدف إلى استقصاء الحقائق، وأن هذا لا يعنى مشاركة الولايات المتحدة في المؤتمر.

* "أى اعتداء على المسلمين - اعتداء جنائي":

أعلنت إسرائيل وكندا أنها لن تشارك في المؤتمر المثير للجدل، فيما تدرس دول أوروبية الإقدام على نفس الخطوة. وقد أعلنت إسرائيل بشكل غير صريح عن استيائها من قرار الولايات المتحدة بالمشاركة في الاجتماع التمهيدى للمؤتمر. وتضم مسودة البيان الختامى ١٠٠ بند تحاول الدول المشاركة في المؤتمر تضمينها في البيان الختامى للمؤتمر، من بينها بنود كثيرة تتعلق بإسرائيل، بينما لا يزال من المشكوك فيه أن يتم إدراج أو حتى ذكر المحرقة النازية وقتل ثلث الشعب اليهودى في مسودة البيان. وبموازاة ذلك، تتضمن مسودة البيان بندا يطالب باحتساب أى اعتداء على الإسلام بأنه اعتداء جنائي.

(*) جدير بالذكر أن الولايات المتحدة وإسرائيل انسحبتا

ذكرت مصادر في الأمم المتحدة اليوم السبت أن الولايات المتحدة تواجه صعوبة في تعديل مسودة البيان الختامى الذى سيصدر عن "مؤتمر دريان الثاني" المقرر انعقاده في العشرين من أبريل المقبل بمدينة جنيف السويسرية. وأشارت المصادر إلى أن الوفد الأمريكى، الذى أجرى مفاوضات مع المسئولين عن تنظيم المؤتمر، سيوصى الرئيس أوباما بمقاطعة المؤتمر - الذى من المتوقع أن يتحول إلى ساحة لانتقاد إسرائيل من قبل الغالبية المسلمة المدعومة من العالم الثالث: وسيعتبرها الدولة العنصرية الوحيدة في العالم.

تشير مسودة البيان الختامى إلى إسرائيل باعتبارها "دولة عنصرية ومحتلة"، ولكن ليس هذا هو الموضوع الوحيد الذى يزعج الولايات المتحدة، حيث يضغط وفدها لشطب مشروع قرار يطالب الولايات المتحدة بدفع تعويضات للأمريكيين السود عن فترة العبودية فى أمريكا. ويحاول الوفد الأمريكى تغيير الصيغة بحيث يكتب أن العبودية قد ألغيت، وأن السود حصلوا على المساواة فى الحقوق.

وخلافا لموقف إدارة بوش التى قاطعت المؤتمر الأول (*)، يعارض الرئيس أوباما مقاطعة المؤتمر بشكل تلقائى، ويحاول العمل على تغيير قراراته وتوصياته من خلال التفاوض. ومع ذلك، ذكرت مصادر فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك للموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أنه سيكون

من مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمكافحة العنصرية في دربان بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠١ قبل أيام من هجمات ١١ سبتمبر احتجاجاً على مساعي لإجازة قرار يساوي الصهيونية بالعنصرية، وهو ما اعتبرته تل أبيب معاداة للسامية.. كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة سبق أن أصدرت عام ١٩٧٥

قراراً تاريخياً يحمل رقم ٣٣٧٩ اعتبر بموجبه الصهيونية حركة عنصرية استناداً إلى تاريخها الطويل في الانتهاكات العنصرية بحق الشعب الفلسطيني.. ولكن في عام ١٩٩١ تم إلغاء هذا القرار بضغط أمريكي بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

التخلي عن إسرائيل في مؤتمر دربان الثاني

بقلم: ييوناتان ليس
المصدر: www.amedia.co.il
٢٠٠٩/٢/٢٥

تواصل الاستعدادات لعقد مؤتمر دربان الثاني، المزمع عقده في جنيف في العشرين من أبريل ٢٠٠٩. وتفيد الأنباء الأولية عن صيغة مشاريع قرارات، التي سيتم عرضها خلال المؤتمر، معروفة سلفاً. فمن المتوقع أن يوجه المؤتمر إدانة شديدة لإسرائيل ووصفها بأنها «دولة عنصرية»، على غرار القرارات التي صدرت في مؤتمر دربان الأول في عام ٢٠٠١. وقد أصبح المؤتمر، الذي تنظمه الأمم المتحدة على غرار الجمعية العامة، منبرا معادياً لإسرائيل تستغله الدول الراديكالية لدفع أجندة سياسية، تحت قناع حقوق الإنسان، بهدف القضاء على دولة إسرائيل.

* سياسة المقاطعة الكندية:

في ضوء «الصخب الإعلامي» والاتصالات الدبلوماسية، ينبغي إلقاء نظرة على السياسة التي تتبناها الحكومة الكندية برئاسة ستيفان هاربر. لقد اتخذت كندا منذ فترة طويلة قراراً حاسماً بمقاطعة مؤتمر دربان الثاني وتمسكت بهذه السياسة أكثر بعد الحرب في قطاع غزة، وتزايد حدة الانتقادات الدولية الموجهة لإسرائيل.

وفي خطاب ألقاه أمام المؤتمر الدولي الذي انعقد في لندن حول قضية معاداة السامية (١٧ فبراير ٢٠٠٩) أوضح وزير الهجرة الكندي جيسون كيني الخطوط العريضة لسياسة الحكومة الكندية، التي اعتبرت مؤتمر دربان الأول بمثابة «كرنفال» معاد لإسرائيل. وأشار كيني إلى المفارقة المتمثلة في مشاركة إيران، التي تدعو صراحة إلى قتل اليهود، في اللجنة المنظمة للمؤتمر، بالإضافة إلى ليبيا. وأضاف كيني أنه نظراً لأن كندا تتبع قواعد تشجع على التسامح، والتعددية والاحترام المتبادل، قررت مقاطعة المؤتمر، كما دعا دول أوروبا لاتباع خط سياسي مشابه.

* الاعتراف بمعاداة إسرائيل كمعاداة السامية:

قرر كيني، شأنه شأن رئيس الحكومة هاربر، المساواة بين معاداة إسرائيل ومعاداة السامية، وأشار في ذلك إلى التحريض على الكراهية من جانب بعض رجال الدين والساسة. وأورد كيني أمثلة على ذلك من الواقع السياسي

والاجتماعي في كندا. واقتبس من أقوال محمد المصري، رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي في كندا، قوله قبل سنوات إن كل إسرائيل تجاوز سن الثامنة عشرة هو هدف شرعي لأنهم «محاربون» بموجب خدمتهم في الجيش الإسرائيلي، كما ذكر كيني البريد الإلكتروني، الذي وزعه زعيم الجالية العربية في كندا، ودعا فيه إلى عدم التصويت لبوب راي، المرشح لرئاسة الحزب الليبرالي، بسبب مشاركة زوجته في نشاط الجالية اليهودية، وأكد الوزير كيني على أن حكومته تتخذ موقفاً «غير متسامح» مع مظاهر معاداة السامية، وتعتزم منع تقديم أي مساعدات حكومية للتنظيمات التي تحض على الكراهية. تستحق الحكومة الكندية الثناء في ضوء موجة معاداة إسرائيل ومعاداة السامية التي تجتاح العالم الغربي، فهي تكشف بشجاعة الاستغلال الساخر والمنافق من جانب دول وتنظيمات تحت ستار «حقوق الإنسان» كسلاح لمحاربة إسرائيل بهدف القضاء عليها ككيان سياسي.

* الأيديولوجية الإسلامية تعتبر إسرائيل هدفاً مؤقتاً في النضال ضد الغرب:

صحيح أن إسرائيل هي هدف مهم للدول الراديكالية، إلا أنها ليست الهدف الأخير في الحملة الدينية والتاريخية للدوائر الإسلامية المتطرفة. فأوروبا والديانة المسيحية هما الهدف الرئيسي، ولا تعدو إسرائيل كونها هدفاً مؤقتاً سيمهد الطريق لظهور الخلافة وبدء النضال الحاسم ضد الحضارة الغربية، التي تعتبر التهديد الحقيقي للإسلام.

هؤلاء الواعظون المحرضون يكررون أقوال رؤساء الحركات الإسلامية الراديكالية، وعلى رأسهم الإخوان المسلمين، الذين يستغلون الليبرالية الغربية بهدف نشر أيديولوجيتهم، وفي نفس الوقت من أجل منع ممثلي الأديان الأخرى من المساواة في حقوق العمل داخل العالم الإسلامي بكافة السبل، وسوف يكون تخلي الغرب عن إسرائيل في مؤتمر دربان الثاني خطأ استراتيجياً من جانب العالم الحر سيرتد عليه.. وهو ما فطنت له حكومة كندا المحافظة منذ فترة طويلة.

الطريق الثالث

بقلم: ألوف بن
هاآرتس ٢٧/٢/٢٠٠٩

انتقالية في الشمال، وأنه يفضل التقدم على المسار الفلسطيني وليس على المسار السوري. ولكن حسب أقوالهم، فإن الفكرة "تناسب بالتأكيد تفكير بيبي"، ولها أيضا احتمالية سياسية لكونها تدمج شك اليمين بالنسبة للتسوية الشاملة بتفاوض اليسار الذي سيدعم كل تقدم سياسي.

* ١٧ عاما من الفشل:

نتنياهو صرح في زيارته إلى الجولان عشية الانتخابات أن "الجولان سيبقى في أيدينا". وحسب أقواله، فإن "هذه هي الحدود الأكثر هدوءا لدينا، إذ إننا فوق مرتفعات الجولان وليس أسفلها". وفي مناسبات أخرى، حذر نتنياهو من أن "الانسحاب من الجولان سيحول المنطقة إلى قاعدة إيرانية"؛ واعتبر المفاوضات التي أدارها إيهود أولمرت مع السوريين تنازلات بلا مقابل، وخطوة زائدة لم تؤد إلا إلى إنقاذ الأسد من العزلة الدولية.. ولكن تسوية تتضمن انسحابا محدودا فقط، "وتضمن بقاء إسرائيل في الجولان"، لا تتناقض ومبادئ نتنياهو.

كل الجهود لتحقيق سلام بين سوريا وإسرائيل، منذ مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١، استندت إلى ذات الصيغة: انسحاب إسرائيل من كل هضبة الجولان، مقابل علاقات سلام كاملة وترتيبات أمنية تبعد الجيش السوري عن الحدود. وهذه التسوية تبدو بسيطة مقارنة بالمفاوضات المعقدة مع الفلسطينيين، إذ إنه من المؤكد أن المسار السوري يوجد فيه "شريك" قادر على اتخاذ قرارات وتنفيذها، ولا توجد مشاكل عاطفية ودينية معقدة مثل القدس، واللاجئين و"أرض الآباء والأجداد"، كما أن المنفعة الاستراتيجية للتسوية تبدو مفهومة من تلقاء نفسها: إخراج سوريا من "معسكر المقاومة" ونقلها إلى معسكر المعتدلين في المنطقة سيفضي مرة واحدة وإلى الأبد خطر الحرب "الكبرى" بين إسرائيل وجيرانها، ويمنح سوريا الفرصة للتحديث والنمو الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن كل المساعي فشلت ولم تحقق شيئا. ستة من رؤساء الحكومات في إسرائيل أداروا مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع رئيسي سوريا، حافظ وبشار الأسد: إسحاق شامير، إسحاق رابين، شمعون بيريس، نتنياهو، والإيهودين: باراك وأولمرت. آريئيل شارون هو الوحيد الذي لم يرغب في إجراء مفاوضات مع السوريين. وباستثناء شامير، كلهم وافقوا مبدئيا على انسحاب من الجولان. وفي عهد باراك، كان الخلاف بخصوص الحدود محصورا في منطقة بعرض ٢٠٠ متر فقط.

تسوية انتقالية مع السوريين يمكنها أن تكون "الطريق الثالث" الذي يهدئ خطر الاشتعال ويمهد لمواصلة الطريق...

يريد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أن يصمم نظاما جديدا في الشرق الأوسط، يقوم على أساس الدبلوماسية والحوار، وليس على أساس المقاطعة والقصف. إسرائيل تريد تفكيك "محور الشر" بقيادة إيران وأتباعها في سوريا ولبنان وغزة، وهي تعارض الانسحاب من المناطق المحتلة. أما سوريا، فتريد تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة وتعزيز سيطرتها في لبنان، دون أن تنحني أمام إسرائيل.

كيف يمكن الدمج والتوفيق بين هذه المصالح؟.. هل توجد صيغة تُرضي إسرائيل وسوريا والولايات المتحدة بقيادة أوباما، ويكون بمقدورها إحداث تغيير استراتيجي في المنطقة؟.. وهل مازال هناك معنى للتقدم على المسار السوري بعد كل خيبات الأمل، والإخفاقات والجمود المتواصل؟..

بين مقربي رئيس الوزراء المكلف، بنيامين نتنياهو، تدور فكرة تسوية انتقالية بين إسرائيل وسوريا، تعلن فيها الدولتان عن "حالة اللا حرب" مقابل انسحاب إسرائيل من منطقة صغيرة في هضبة الجولان. من ناحية إسرائيل، ترمى تسوية كهذه إلى تقليص خطر الاشتعال العسكري في الشمال، وإضعاف التهديد الإيراني، والتأكيد على أن حكومة نتنياهو مستعدة للتقدم الحذر في المسيرة السلمية. إسرائيل ستتنازل عن بعض الأراضي، وسيكون أمامها متسع من الوقت - دون تحمل مخاطر أمنية - لفحص السلوك السوري واستعداد السوريين للاعتماد عن إيران وحزب الله وحماس.

من ناحية السوريين، التسوية الانتقالية في الجولان يمكنها أن تكون مدخلا لانعطافة في العلاقات مع واشنطن، وتحسين الوضع الاقتصادي والأمني. وتحت غطاء "كبح جماح حزب الله ومنظمات الإرهاب"، سيحصل السوريون على الشرعية لتعزيز سيطرتهم في لبنان. كما أن هذه ستكون فرصة مناسبة لإغلاق ملف التحقيق الدولي ضد الرئيس بشار الأسد ومقربيه على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.. ومثلما ستواصل إسرائيل سيطرتها على معظم الجولان، سيكون بوسع السوريين أيضا أن يواصلوا سلوكهم البارد، وألا يضطروا إلى استضافة دبلوماسيين وسائحين إسرائيليين في أراضيهم.

رجال نتنياهو يقولون إنهم لم يسمعوه يتحدث عن تسوية

القاسم المشترك بين كل الإخفاقات كان امتناع الطرفين عن اتخاذ الخطوة النهائية التي كان من شأنها أن تحطم الحاجز النفسي وتضعهما أمام مخاطرة سياسية كبيرة. إسرائيل رفضت الانسحاب إلى الخط الذي طالب به السوريون، والذي كان سيمنحهم سيطرة على الشاطئ الشمالي-الشرقي من بحيرة طبرية، وسوريا، من جانبها، رفضت خطوات التطبيع والدبلوماسية العلنية، والتي كانت كفيلة بأن تخفف من حدة المعارضة الإسرائيلية للانسحاب.

نتنياهو أدار مفاوضات سرية مع الأسد في عام ١٩٩٨، حين بحث عن مسار التفاف للمحادثات مع الفلسطينيين. يوجد خلاف حول الاقتراحات التي نقلها نتنياهو إلى الأسد عبر مبعوثه، رجل الأعمال الأمريكي رونالد لادور. نتنياهو ورجاله يقولون إنه تلقى موافقة سورية على إبقاء محطة إنذار مبكر في جبل الحرمون (جبل الشيخ)، وأن نتنياهو اقترح أن تبقى إسرائيل على "خط الجرف" - وإن كان هذا أيضا يستدعي إخلاء كل المستعمرات. رجال باراك، الذي خلف نتنياهو في مكتب رئيس الوزراء وحصل على الوثائق، يقولون إن نتنياهو كان أكثر سخاءً واقترح أن تتقرر الحدود "على أساس الحدود الدولية وخطوط ١٩٦٧ - صيغة غامضة تترك مجالاً واسعاً للمرونة". وحسب الروايتين، فإن الأسد طلب أن يرى خريطة، ولكن نتنياهو رفض وهكذا انتهت المفاوضات دون نتائج.

المحادثات أخفيت عن الجمهور وانكشفت فقط عشية الانتخابات - في مواجهة تلفزيونية بين نتنياهو ووزير دفاعه المقال، إسحاق مورديخاي، الذي قال له: "يا بيبى، انظر في عيني"، رداً على سؤال مدير المناظرة حول الجولان. والتفاصيل لم تتضح إلا بعد خروج نتنياهو من السلطة. خصوم نتنياهو، وعلى رأسهم باراك وشارون، درجوا على أن يستخدموا قضية لادور كي يظهرهم "بيبي المتنازل" أمام الجميع. وفي المقابل، ادعى نتنياهو أنه حقق أكثر ودفع أقل من رؤساء وزراء آخرين.

في المحاولة الأخيرة، في عهد أولمرت، لم يصل الطرفان حتى إلى مفاوضات مباشرة، واكتفيا بتبادل الرسائل غير المباشرة عبر تركيا. المساعي وصلت إلى ذروتها في زيارة أولمرت إلى أنقرة، عشية حملة "الرصاص المنصهر" في غزة حين كان نظيره التركي، رجب طيب أردوغان، يتحدث هاتفياً مع الأسد ويحاول نسج صيغة لمحادثات مباشرة. أردوغان يدعى أنه كاد ينجح، ولكن العملية الإسرائيلية في غزة أضاعت الفرصة. سوريا أعلنت عن وقف المفاوضات - مثلما جددتها إسرائيل في الماضي رداً على العمليات الإرهابية - وأردوغان هاجم إسرائيل بشدة، الأمر الذي شل دوره كوسيط.

المحادثات التي أدارها مبعوثو أولمرت مع السوريين وضعت عائقاً جديداً لم يكن قائماً في العقد السابق، فإسرائيل

لم تعد تكتفى بمطلب تجريد الجولان من السلاح وتقييد انتشار الجيش السوري، بل تركز على التحالفات العسكرية لسوريا. أولمرت أراد تعهداً سوريا بتبريد العلاقات مع إيران، والكف عن دعم حزب الله وحماس. السوريون، فوضوا التعهد، وعلى أكثر الأحوال المحوا بأن هذه قد تكون النتيجة غير المباشرة للتسوية، وليست شرطاً مسبقاً.

فكرة التسوية الانتقالية، التي قد يلجأ لها نتنياهو، تتجاوز العوائق التي اعترضت المفاوضات في الماضي، دون تحطيم القواعد الأساسية للمسيرة السلمية الإسرائيلية - العربية. التسوية الانتقالية لا "تخرج من الصندوق"، بل ببساطة تقلصه، بحيث لا تصطدم بجدران المعارضة السياسية. كل طرف يؤجل مطالبه القصوى ويكتفى بالأقل. إسرائيل تتنازل في هذه الأثناء عن "تناول الحمص في دمشق"، والسوريون عن "وضع أقدامهم في مياه البحيرة". هذه الأحلام ستنتظر لمرحلة مستقبلية يتقدم فيها الطرفان نحو التسوية النهائية. المشكلة النفسية ستكون تحطيم الصيغة المقدسة: "إما كل شيء أو لا شيء" في المسيرة السياسية مع السوريين.

كيف ستبدو التسوية على الأرض؟ إسرائيل ستسحب من القرى الدرزية في شمال الجولان أو من بعضها. سوريا يمكنها أن تدعى بأنها تستعيد مواطنيها "الذين تحرروا من الاحتلال الإسرائيلي"، بعد أن حاولت تشجيعهم في السنوات الماضية على "المقاومة". ولإضافة مصداقية للانسحاب الإسرائيلي، سيكون ممكناً التفكير أيضاً في إخلاء مستعمرة يهودية أو اثنتين. سيكون هذا صعباً على الأحزاب اليمينية.. جبل الحرمون (جبل الشيخ) ومحطات الإنذار المبكر ستبقى تحت سيطرة إسرائيلية، والمنطقة التي سيحصل عليها السوريون ستكون مجردة من السلاح تماماً، مثل القنيطرة اليوم. إسرائيل ستعرض على الدروز من الجولان، ممن يرغبون في البقاء تحت سلطتها، الحصول على مواطنة إسرائيلية. وفضلاً عن الاتفاق، لن تتخذ أى خطوة نحو التطبيع، مثل تبادل الدبلوماسيين على أى مستوى مهما يكن.

حسب معطيات مكتب الإحصاء المركزي، المعدلة حتى سبتمبر ٢٠٠٨، يعيش في الجولان ٤٠ ألف نسمة: ٢١,٥ ألف درزي في أربع قرى (منهم ٩٣٠٠ في مجدل شمس) و ١٨,٥ ألف يهودي (٦٥٠٠ في كتسرين، والباقي موزعين على ٣١ مستعمرة في المجلس الإقليمي للجولان). وحسب "قانون حصانة الجولان" لعام ١٩٩١، فإن الجولان تعد أرض سيادية إسرائيلية، ولكن إسرائيل امتنعت عن مشاريع التنمية والاستيطان الكبيرة فيها. في هذه الأثناء، يرتفع عدد السكان بصمت؛ ٦,٣٪ في السنة. ولكن جدير بالذكر أن الحديث يدور عن بضع مئات من الأشخاص.

وفقاً للقانون نفسه، يتطلب أغلبية ٦١ عضو كنيست لإقرار أى تنازل عن أرض سيادية إسرائيلية وطرح القرار على استفتاء

شعبي، وفقا للقواعد التي تتقرر في تشريع منفصل لم يُستكمل بعد. وهو ما يضع عائقا سياسيا أمام أى تنازل في الجولان حتى ولو ستميترا واحدا. ولكن يمكن التقدير بأنه إذا رغب نتنياهو في مثل هذه التسوية، فسيحقق لها أغلبية في الكنيست من خلال الأحزاب اليسارية.

تحقيق التسوية الانتقالية ونجاحها منوطين باستعداد سوريا للابتعاد عن "شركاتها الطبيعية" في إيران، وفي لبنان، وفي المنظمات الفلسطينية، والتخلي عن مكانها المركزي في "معسكر الإرهاب" ضد إسرائيل؛ وباستعداد الولايات المتحدة لمنح سوريا إعفاءات كافية على هيئة اعتراف بمكانتها في لبنان، وإغلاق ملف الحريري، ومساعدات اقتصادية كي تتقل إلى الطرف الآخر.

لخطوة كهذه توجد سابقة واضحة هي الاتفاق الانتقالي بين إسرائيل ومصر في عام ١٩٧٥، حين تعهدت الدولتان بأن النزاع بينهما وفي الشرق الأوسط لن يحل بالقوة العسكرية، بل بالطرق السلمية، وأعربا عن "تصميمهما" على تحقيق "تسوية نهائية وعادلة". إسرائيل انسحبت من نقاط استراتيجية أساسية في سيناء - معبري المثلثة والجدى، وحقل النفط في أبو رديس. وفي المنطقة التي أخليت، فرضت ترتيبات أمنية في أساسها محطة إنذار مبكر تشغلها طواقم أمريكية، وهي سابقة طرحت بعد سنين لمحطة الإنذار المبكر في جبل الحرمون (جبل الشيخ) في المفاوضات مع سوريا.

بعد ٣٠ سنة من السلام مع مصر، يبدو الاتفاق الانتقالي كملاحظة هامشية في التاريخ. ولكن ليس هكذا رآها أبناء تلك الفترة. المفاوضات كانت عسيرة وأثارت أزمات شديدة في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة حين أعلن هنري كيسنجر عن "إعادة تقييم" السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كعقاب على العناد الإسرائيلي في المفاوضات. رئيس الوزراء، إسحاق رابين، تصدى بصعوبة لوزير الدفاع شمعون بيريس الذي كان يمثل الخط الصقري في الحكومة. اليمين، بقيادة مناحيم بييجين وحركة "جوش إيمونيم"، قادا احتجاجا ضد الاتفاق تضمن تعبيرات مهينة تجاه كيسنجر الذي وُصف بالخائن للشعب اليهودي.

* مجدل شمس أولا:

ولكن الأساس المركزي في الاتفاق الانتقالي مع مصر لم يكن الانسحاب أو التصريح بإنهاء النزاع بالوسائل السلمية، وإنما كان الدور الأمريكي. الاتفاق نقل مصر من الكتلة السوفيتية إلى المعسكر الأمريكي. الاتحاد السوفيتي انتقد الاتفاق بشدة، وعاقب مصر بإلغاء صفقات سلاح. من ناحية إسرائيل أيضا، بشر اتفاق ١٩٧٥ بارتفاع في درجة المساعدات العسكرية والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، الأمر الذي كان هاما على نحو خاص بالنسبة لرابين.

إحدى "الهدايا" التي منحها الرئيس جيرالد فورد لرابين

كانت الرسالة الشهيرة التي وعدت فيها الولايات المتحدة "بإعطاء وزن كبير" لموقف إسرائيل القاضي بالإبقاء على هضبة الجولان حتى في اتفاق سلام مع سوريا. هذه الرسالة مستحبة، أو مفضلة إذا جاز التعبير، على نحو خاص لدى رجال اليمين الإسرائيلي، المقربين من نتنياهو.

بعد عودته إلى رئاسة الوزراء، عاد رابين إلى فكرة التسويات الانتقالية كتمهيد للسلام، وحقق وثيقة كهذه مع الملك حسين ("تصريح واشنطن")، قبل بضعة أشهر من توقيع الاتفاق النهائي في أكتوبر ١٩٩٤. وعندما علقت المفاوضات مع السوريين، طرح رابين فكرة "مجدل شمس أولا" كخطوة انتقالية، ولكن الأسد لم يكن يرغب حتى في السماع عن ذلك.

يعتقد البروفيسور آيال زيسر، رئيس مركز ديان للأبحاث في جامعة تل أبيب، والخبير في الشؤون السورية، أن الأسد الابن سيفرض أيضا صفقة جزئية. السوريون لا يرون في سابقة مصر والأردن نجاحين كبيرين، بل تعبير عن خضوع القومية العربية العزيزة لإسرائيل وأمريكا. زيسر يعتقد بأن الأسد لن يتخلى عن التحالف مع إيران، وفي أقصى الأحوال سيرغب في تحسين العلاقات مع الغرب، فيما يحافظ على العلاقة الوثيقة مع إيران. بالنسبة للأسد، لا مبرر لخطوات انتقالية تخلد فقط الاحتلال الإسرائيلي في الجولان وتمنحه الشرعية. سوريا ستوافق على اتخاذ الخطوة الكبيرة والتقرب من إسرائيل فقط إذا ما حصلت على انسحاب كامل إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧.

كما أن اللواء احتياط أورى ساجي - الذي لاحظ بصفته رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) الانعطاف في الموقف السوري واستعدادها لمسيرة سلمية مع إسرائيل، والذي أدار المفاوضات في عهد باراك وكان ضالعا في اتصالات غير رسمية - لا يتحمس لتسوية انتقالية في الجولان. وهو يؤمن بأن اتفاق السلام مع السوريين ممكن اليوم أيضا، وأنه يمكن إيجاد صيغة لحل الخلاف على الحدود، وهو يجد صعوبة في أن يرى ماذا ستكسب إسرائيل من خطوة جزئية، ويعتقد أنه سيكون من الصعب إقرارها سياسيا، نظرا لأن الجمهور سيفضل أن يؤيد حزمة شاملة مع التطبيع.

لا ريب أنه سيكون من الصعب إقناع الطرفين بالخروج من السياقات القديمة، والاكتفاء بتسوية متواضعة، دون مصافحة واحتفالات فاخرة وجوائز نوبل، ولكن في الوضع الذي تتقدم فيه الدبلوماسية الإقليمية تجاه كبح جماح القوة المتعاطمة لإيران، وفي إسرائيل تسيطر حكومة تتحفظ على الانسحاب الشامل من الجولان، فإن التسوية الانتقالية يمكنها أن تكون "الطريق الثالث" الذي يهدئ خطر الاشتعال ويمهد لمواصلة الطريق، لاسيما على ضوء حقيقة أن المسار الشامل قد سبق تجربته المرة تلو الأخرى، وأثبت فشله على طول الخط.

كراهية إسرائيل في بريطانيا تحولت إلى تخصص أكاديمي

إذا زالت الفوارق بين الحكومة والرأي العام ستسير الأمور في غير صالحنا، لأن الرأي العام كما تعكسه وسائل الإعلام والجامعات، يضغط يوميا بقوة على حكومة بريطانيا بشأن ممارساتنا التي يرون أنها غير سوية.

ويضيف بروسور أن الرد الإسرائيلي تمثل في تكثيف النشاط في الجامعات: «نحن نعمل ليل نهار، حيث توجد في الجامعات، ونعقد اليوم ندوة في إحدى جامعات بريطانيا.. أنا لا أعرف ما إذا كنتم تذكرون بيريس في زيارته إلى أوسكفورد عندما تعرض إلى مصاعب، الحضور ليس بسيطاً، ولكننا نعمل ليل نهار.. وأنا ملتزم هنا بالقول بأنه إذا لم نفصح هذه الجبهة الإعلامية في أنحاء العالم، وإذا لم نستثمر الكثير من الموارد كجزء من جهود الحفاظ على أمننا القومي، لن نستطيع مواجهة هذه العناصر.. نحن لا نمارس نشاطنا في بريطانيا فقط، تماماً كما أنهم يمارسون نشاطاً مقدساً من أجل تشويه صورة إسرائيل ليس فقط في بريطانيا، بل في أماكن مختلفة من العالم».

قال رون بروسور، سفير إسرائيل في بريطانيا، في حديث أجراه مع البرنامج الإذاعي «هابوكير هاذيه» في الشبكة الثانية بالإذاعة الإسرائيلية: «هناك بعض الأشخاص، بمن فيهم أساتذة الجامعة، حولوا كراهية إسرائيل إلى تخصص أكاديمي، حيث يعملون من الصباح إلى المساء لتشويه سمعة إسرائيل، ويستغلون حادث تم التخطيط له منذ عام ويجولونه مرة أخرى إلى فأس يحفرون به لمقاطعة دولة إسرائيل، وينصب هذا أيضاً على وجهة النظر الإعلامية، ويفعلون ذلك بشكل غاية في التنظيم».

وقد رد بروسور بالإيجاب على سؤال المحاور آرييه جولان عن دعم الإعلام البريطاني للمقاطعة الأكاديمية البريطانية لإسرائيل، وأكد أن له دوراً في هذا.. وفي المقابل، يقدر بروسور بشكل إيجابي حكومة بريطانيا، التي تتعامل بإيجابية مع إسرائيل وتدرك التحديات التي تواجهها دولة إسرائيل أكثر من إدراك الرأي العام لديها، وهذا يعني أنه

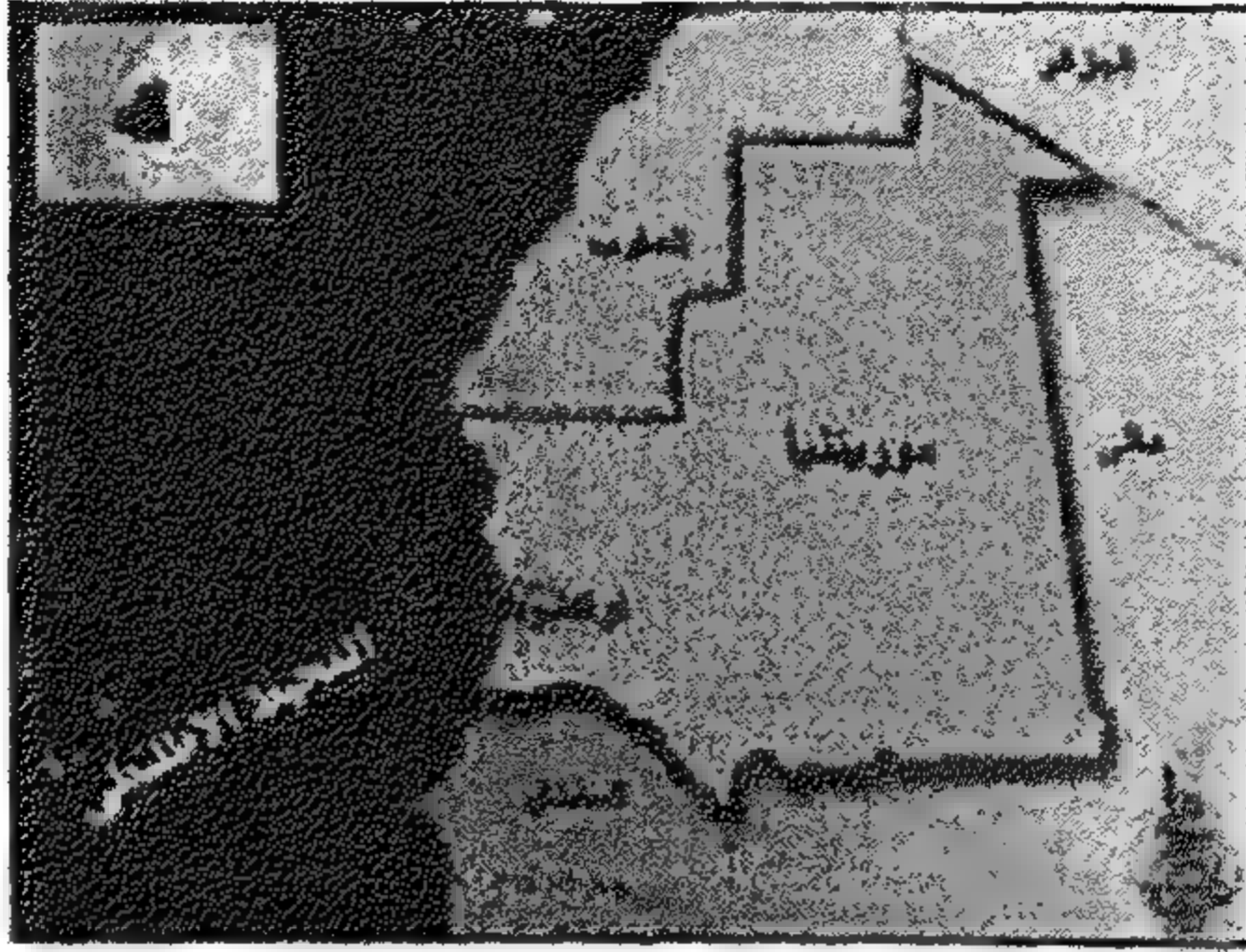
بقلم: روني سوفير
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٣/٦

موريتانيا تعلن طرد السفير الإسرائيلي

على ضوء القرار الذي اتخذته الجنرال عزيز في مؤتمر الدوحة بقطر».

وأكد مصدر سياسي مسئول بسوزارة الخارجية الإسرائيلية نبأ تحديد السلطات الموريتانية موعداً لمغادرة السفير ميكى أربل وطاقمه، وأعرب المسئولون الإسرائيليون عن خوفهم من أن تزيل السلطات الموريتانية الحواجز المحيطة بالسفارة، ولهذا استعدوا للإخلاء وإعادة موظفي السفارة إلى إسرائيل. وقال المصدر إنه تم تلقي الطلب الموريتاني قبل أسابيع معدودة، ومنذ ذلك الحين عملت وزارة الخارجية الإسرائيلية على التنسيق مع السلطات الموريتانية في هذا الشأن.

وتعتبر موريتانيا، التي تقع شمال غرب أفريقيا، إحدى



أعلن اليوم مصدر رسمي في الحكومة الموريتانية قراراً بطرد سفير إسرائيل وطاقم السفارة من البلاد وأمهلهم ٤٨ ساعة لتنفيذ القرار. وذكر شهود عيان لوكالة رويترز أن طاقم السفارة غادر المبنى الكائن في العاصمة نواكشوط.

وأعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن السفير ميكى أربل «في إجازة» بناءً على طلب موريتانيا

الذي تم تقديمه في ١٩ يناير. وأكد مصدر مقرب من محمد ولد عبد العزيز قائد المجلس العسكري الحاكم في موريتانيا أن الحكومة تنفذ الآن القرار الذي تم اتخاذه في يناير بتجميد العلاقات مع إسرائيل. وقال إن «هذه نتيجة منطقية لتجميد العلاقات ولا يوجد في هذا شيء جديد، فقد كان أمراً متوقعاً

لبنان الثانية والانتفاضة الثانية، ولم تتأثر العلاقات بيننا.

وأوضح بيسموط أنه يجب إدراك الإطار الداخلي، وليس فقط الإطار الخارجي وقال: "يحكم موريتانيا الآن مجلس عسكري لا يعترف به الغرب لأنه انقلاب عسكري جاء بعد عملية ديموقراطية. والقرار نفسه يشير إلى أن موريتانيا اختارت الانضمام إلى المعسكر المتطرف. وبصفتي صديق للدولة الموريتانية، فإنني أشعر بالإحباط والحزن الشديدين".

كان عدد من المخربين قد أطلقوا العام الماضي النار على سفارة إسرائيل، وذكر شهود عيان أن المسلحين أطلقوا النار على الفناء وهم يصيحون "الله أكبر" ورد حارسو السفارة بإطلاق النار عليهم.

جدير بالذكر أن العلاقات بين الدولتين بدأت سنة ١٩٩٦ في عهد الرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد الطابع، وفي عام ١٩٩٩ تم رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مستوى السفراء.



الدول العربية الثلاث التي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، بالإضافة إلى مصر والأردن. وقد شهدت العلاقات بينهما في الأعوام السابقة تطورات إيجابية وسلبية على ضوء تغيرات السلطة المتتالية في موريتانيا. وقد تدهورت العلاقات في أعقاب عملية "الرصاص المنصهر" في غزة. وخلال العملية استدعت موريتانيا سفيرها من إسرائيل للتشاور، وبعد مرور عدة أيام جمدت العلاقات. وفي ذلك الوقت، قال المسؤولون الموريتانيون إن "هذه خطوة أولى قبل قطع العلاقات".

ولدى سماعه هذا النبأ، أعرب بوعاز بيسموط الذي عمل حتى وقت قريب سفيراً لإسرائيل في موريتانيا عن أسفه وقال: "دائماً ما سألوني عن أهمية العلاقات بين موريتانيا وإسرائيل، وكنت أرد بأنها علاقات رمزية.. كما لا أعتقد أن السبب فيما حدث هي حرب الرصاص المنصهر، فخلال الأعوام الماضية وقعت أحداث خطيرة من بينها حرب

بقلم: ميكى سيجل
المصدر: www.omeia.co.il
٢٠٠٩/٣/٩

قمة عربية في قطر لبلورة استراتيجية لمواجهة إسرائيل

في إسرائيل، ومسيرة السلام، والإدارة الأمريكية الجديدة، وكذلك القضايا المرتبطة بالأمن القومي العربي، في إشارة أكثر تحديداً إلى ضرورة بلورة جبهة عربية موحدة في مواجهة إيران.

وقد صرح وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، أن جهود الوفاق على الساحة العربية عشية القمة يجب أن تكون حقيقية، وأنه يتعين على العرب أن يتناولوا القضايا الرئيسية المطروحة على الساحة، وتبنى سياسة متفق عليها من جميع الأطراف.

في ضوء ذلك، ذكرت جريدة «الحياة» أنه من المتوقع أن تكون هناك اتصالات مكثفة بين الدول العربية خلال الفترة الزمنية التي ستسبق انعقاد القمة في قطر من أجل التوصل لجدول أعمال متفق عليه واتفاق الآراء. وفي هذا السياق، نقلت جريدة «الحياة» عن صحيفة «روزاليوسف» المصرية، المقربة من مصادر صنع القرار في مصر، أن الموقف العربي الذي ظهر خلال عملية «الرصاص المنصهر» غير كاف من أجل وضع المبادئ لوفاق عربي حقيقي، نظراً لأن هناك حاجة لتغيير حقيقي في سياسة الدول العربية.

تعمل كل من السعودية ومصر على دفع الجهود الرامية إلى تحقيق الوفاق في العالم العربي، وتمهيد الأجواء لعقد مؤتمر قمة عربية نهاية الشهر الجاري في قطر. وقد ذكرت جريدة «الحياة» العربية واسعة الانتشار، أن وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، قد بدأ هذا الأسبوع زيارة سرية لمصر التقى خلالها الرئيس المصري، حسني مبارك، ونظيره أحمد أبو الغيط.

تأتي هذه الزيارة استمراراً لزيارة وزير الخارجية السعودي لسوريا ولقاءه الرئيس الأسد، كما تعد جزءاً من التقارب الحادث مؤخراً بين سوريا والسعودية عقب انقطاع العلاقات بينهما على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري واستمرار التدخل السوري في شؤون لبنان.

ومن المقرر أن يسبق قمة قطر انعقاد قمة مصغرة من أجل تنقية المناخ العام بمشاركة ملك السعودية، ورؤساء مصر وسوريا، وعاهل الأردن وأمير قطر. وسيكون هدف القمة المصغرة هو تمهيد الأجواء لمؤتمر القمة في قطر حتى يتسنى خلالها بلورة استراتيجية عربية مشتركة، تستطيع التعااطي بنجاح مع بعض القضايا الرئيسية مثل الحكومة الجديدة

رئيس السودان يرد على قرار الاعتقال الدولي بالرقص

بقلم: تسفى برئيل

هاآرتس ٢٠٠٩/٣/١٣

الجنائية الدولية. ويخطط البرلمان السوداني، الخاضع لسيطرة البشير أيضاً، لسن قانون يكفل للخرطوم الرد بأي وسيلة، حتى ولو بالقوة، على أي قوة خارجية أو مؤسسة لا تعترف بها السودان تقوم باعتقال أي مواطن سوداني. وقد فهمت واشنطن التلميح سريعاً، وأصدرت تعليمات هذا الأسبوع بتقليل عدد أفراد بعثتها



دخل الأرجنتيني لويس مورينو أوكامبو، المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، باب الشهرة من أوسع الأبواب عندما أصدر الأسبوع الماضي قرار اعتقال ضد الرئيس السوداني عمر البشير، حيث أصبح فجأة كبير المدافعين عن حقوق الإنسان، والعدو اللدود لمعارضى "الإمبريالية الجديدة" في الدول العربية.

الصحفى حمد الماجد، كتب في صحيفة الشرق الأوسط يقول: "الاستعمار الغربى خرج القرن الماضى من الدول الإسلامية بعد تدميرها واستنزاف ثرواتها من خلال الاحتلال الصريح، وعاد من نافذة الاحتلال والتدمير عبر التحكم عن بعد، ومن خلال الأطر القانونية التى وضعها لنفسه وفى خدمته، مثل المحكمة الجنائية الدولية، بدعوى حماية حقوق الإنسان ونشر العدل بالمقاييس الغربية وليس بمقاييس العدل العالمية".

ما قاله الماجد فى مقاله يلخص أساس الجدل الدائر حالياً حول قرار الاعتقال هذا: فهل هى محاولة غربية لإزاحة البشير وتقسيم السودان إلى ثلاث مناطق حتى يتمكن الغرب من السيطرة عليها، أم أنه نضال حقيقى ضد شخص متهم بالإبادة الجماعية والقتل، ورعاية أعمال الاغتصاب الجماعى فى دارفور، وربما أيضاً التخطيط لها...؟.

وكانت الإجابة واضحة فى الخرطوم، والدليل على ذلك الاحتفال الذى نظمته البشير لنفسه بعد صدور قرار الاعتقال، حيث نرى الحمير تحمل صورة المدعى العام ودمى على هيئة كلاب تحمل اسم أوكامبو، ونرى البشير بين أنصاره يرقص على نغمات السباب ضد أوكامبو ومؤيدى هذا القرار، واقترح فى كلمة ألقاها فى نهاية الاحتفال أن يقوم المدعى العام "بيل ورقة القرار وشرها" وأعلن أن "جميع من يدعمون الاتهام يمكنهم أن يأتوا تحت حذائي".

البشير - الذى تولى الحكم فى السودان عام ١٩٨٩ ويحكمها بنظام ديكتاتورى مرعب - لا ينوى المثول أمام المحكمة

الدبلوماسية فى الخرطوم. يروج خبراء أمريكيون فى الآونة الأخيرة لاقتراح يقضى باتخاذ تدابير تجاه السودان مماثلة لتلك التى فرضت على العراق، وحظر الطيران فوق منطقة دارفور لمنع هجمات الطائرات السودانية. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تفرض عقوبات على السودان منذ عام ١٩٩٠ تتضمن منع الشركات الأمريكية من العمل هناك، ولكن سرعان ما امتلأت حقول النفط السودانية بالشركات الصينية.

والآن تهدد السودان بعقوبات مضادة مثل وقف تصدير الصمغ العربى للولايات المتحدة، وجميع الدول التى تدعم قرار إلقاء القبض على البشير.. جدير بالذكر أن السودان تنتج نحو ٧٠٪ من إجمالى الإنتاج العالمى من الصمغ، وهو منتج يدخل فى صناعة كثير من المنتجات مثل المشروبات الخفيفة والحلويات ومستحضرات التجميل... الخ.

وعندما سُئل الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، هذا الأسبوع عن رأيه فى قرار الحكومة السودانية بطرد ١٣ منظمة دولية تقدم معونات للاجئين من دارفور، رد قائلاً: "لا تزال هناك منظمات إنسانية تعمل فى السودان. الجامعة العربية ستفعل كل ما فى وسعها لإيجاد توازن بين مطالب العدالة والحاجة للمحافظة على استقرار وسيادة السودان". وفى تلك الأثناء، من المقرر أن تنعقد نهاية الشهر الجارى القمة العربية السنوية فى قطر، وستكون الأزمة السودانية على جدول أعمال القمة، وسوف نرى حينها من سيتحدث نيابة عن سكان دارفور.

التحول إلى ملاحظة هامشية

بقلم: تسفي برئيل
هاآرتس ٢٠٠٩/٣/١٥

الدبلوماسية على الهجوم، وهم خلافا لإسرائيل مازالوا يتمسكون بالمبادرة العربية التي تم تبنيها من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، وهم مثل إسرائيل مستعدون لقبول حل فلسطيني متفق عليه. وأخيرا، هم لم يعودوا يعتبرون كل صديق لإسرائيل عدوا للعرب، ومن هنا هم يقبلون تركيا كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العربية.

في مواجهة "التهديد" العربي لانتزاع إسرائيل من عملية بلورة الشرق الأوسط الجديد، تمتلك إسرائيل ردا خاصا بها، إلا أن الشرط الكامن في هذا الرد يستوجب الابتعاد عن الافتراض بأن بنيامين نتنياهو وحكومته متوقعون سلفا، ولذلك لا يتوجب التوقع منهم إلا إتباع سياسة لا مساومة فيها.. فليس واقعا، يقولون لنا، أن تطلبوا من بيبي أن يتنازل عن الجولان وتفكيك البؤر الاستيطانية أو التوقف عن بناء المستعمرات، في حين أن حكومة الوسط - اليسار (المقصود حكومة كاديما والعمل السابقة) لم تلبى المتطلبات منها.

من الممكن، بل من الواجب، مطالبة نتياهو بنفس الأشياء التي طلبت من حكومة أولمرت، أو ما كان مطلوباً من حكومة تسيبي ليفني لو تشكلت، بدون مقارنات وبدون تنازلات.. بإمكانه، بل وعليه أن يستأنف المفاوضات مع سوريا لأن واشنطن قد بدأت بالتفاوض معها، وبإمكانه وعليه أن يتعاون مع حكومة فلسطينية تشارك فيها حماس، لأن الاتحاد الأوروبي سيتحدث معها وربما واشنطن أيضا. عليه أن يصرح من الآن بأنه يتبنى المبادرة العربية لأنها مقبولة من العالم كله، وعليه أن يصوغ رؤيته السلمية مع الفلسطينيين والبدء في تطبيقها، من رفع الحواجز، ومن ضخ مزيد من الاستثمارات في الاقتصاد الفلسطيني.. فلا حاجة للخوف من مصطلح «السلام الاقتصادي» فقط لأنه يخفي من ورائه رفضا للسلام السياسي. من الممكن التوقع بأن إسرائيل لم تكن لترفض السلام الاقتصادي مع سوريا أو مع ليبيا لو أنها عرضت ذلك عليها، ولكن مع الفلسطينيين فهذا أمر غير مقبول.

الخوف من نتيجة كل هذا بأن تتحول إسرائيل فعلا إلى ملاحظة هامشية عابرة، فقط لأنها لم توافق على استفاد الذي كان من الممكن أن تقوم به.

هذا الأسبوع بدا المشهد السياسي في الشرق الأوسط، والذي لم تدع له إسرائيل، كالتالي: الرئيس التركي عبد الله جول، الذي كان وفق المخطط سيزور إسرائيل في يناير الماضي، قام بزيارة رئاسية مغطاة إعلاميا لإيران.. وفي الرياض عُقد قمة رباعية شارك فيها الرئيس المصري، وأمير الكويت، والمضيف عبد الله ملك السعودية، وضيف الشرف بشار الأسد، وكانت القمة نقطة فارقة على طريق المصالحة العربية الكبيرة مع سوريا وإزالة التمييز بين الدول المعتدلة والمتطرفة.. من ناحية أخرى، انتهت سلسلة زيارات لشخصيات إيرانية رفيعة للعراق، وتم التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات بالتعاون الواسع بين الدولتين. وفي لبنان وإيران يستعدون لانتخابات يونيو القادمة.. أما في القاهرة فتتبلور معالم المصالحة الوطنية بين حماس وفتح. الاتفاقيات التي تم التوصل إليها حتى الآن تتحدث عن إقامة حكومة وحدة، ومزج حماس في منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل جهاز أمنى مشترك، وإجراء انتخابات للرئاسة، وانتخابات للبرلمان الفلسطيني. وأخيرا، بعد أسبوعين من اليوم، ستعقد القمة العربية التي يتوقع منها أن تعلن عن شرق أوسط جديد تسوده المصالحة.

هذا شرق أوسط سارع لقراءة الواقع وفهم الحاجة لإعداد مسار هبوط طبع لباراك أوباما الذي يتطلع للتقرب من العالم الإسلامي ومعنى سياسة أمريكية موجهة للحوار وليس للحرب.

نافذة الفرص "لإنقاذ السفينة العربية الغارقة"، كما قال غسان شربل محرر صحيفة الحياة اللندنية، ليست صدفة. نتائج الانتخابات في إسرائيل أوضحت للقيادة العربية أن بإمكان العرب أن يطرحوا على الساحة شرقا أوسطيا عربيا معتدلا في مواجهة اليمين المتطرف في إسرائيل.. شرق أوسط ذكي وعملي، يصوغون من خلاله ردا عربيا ملائما على معارضي حل الدولتين لشعبين في إسرائيل، يكون بإمكانه أن يشكل بديلا قريبا من قلب واشنطن.

مهمة القادة العرب تبدو في هذه المرة أسهل من أي وقت، فهم مثل إسرائيل يعتقدون أن إيران هي وباء سيء يتوجب كبحه والتصدي له، ولكنهم مثل واشنطن يفضلون

ترجمات عبرية

٦

المرأة في إسرائيل

أيها المدافعون عن حقوق المرأة انزلوا إلى الشارع ■ بقلم: تامار لا باز
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٣/٦

هذه المناصب العليا.. وربما يكمن السبب في أن كل هؤلاء النساء تنتمين إلى الطبقة الاقتصادية الاجتماعية العالية، وتعملن في مهن حرة، ولهن آراء سياسية متشابهة.

وهناك من يدعى أن وضع النساء في هذه المناصب الكبيرة سوف يدفعها إلى خدمة مصالح النساء، ولكن هذا الادعاء يصبح مقنناً عندما نعرف أن هؤلاء النساء اللاتي وصلن إلى المناصب الكبرى يحرصن فقط على مصالحهن وعلى أجندتهن.

هذا ما حدث في الحرب الأخيرة في غزة، حيث خصصت المنظمات النسائية جميع الموارد لتنظيم مظاهرات عقيمة ضد الحرب، في الوقت الذي كانت السيدات اللاتي تقمن في مدن الجنوب تهربن من صواريخ القسام دون أن يجدن من يساعدهن، حتى إتهن اضطرن إلى وضع مواليدهن في غرف الطعام في مستشفى كابلان.

ولكوني اعتبر ناشطة وناديت من أجل تفعيل خطة حبسية الأدراج في الكنيست للقضاء على الاغتصاب في النوادي، أستطيع أن أقول إن جماعة الضغط النسائية، ولجنة النهوض بمكانة المرأة في نقابة المحامين رفضوا تفعيل هذه الخطة وتطبيق القانون، بدعوى أن المنظمات التي تتبعها ملتزمة بدعم المرأة فقط من أجل تولى المناصب الكبيرة في مجالس الإدارات وفي الشركات الحكومية.

ليس من المعروف متى فقد النشاط النسائي في إسرائيل الجانب الأيديولوجي، لكن الحقيقة المعروفة أنه عندما تشغل النساء في إسرائيل مناصب كبيرة، فإنهن ينغزلن عن المرأة في الشارع.

تزامن يوم المرأة هذا العام مع افتتاح الدورة الثامنة عشرة للكنيست، تلك الكنيست التي ضمت أكبر عدد من النساء (٢١ امرأة). وبعد ٣٥ عاماً نجد أن امرأة، هي التي ترأس أكبر حزب، وعندما نضع في الاعتبار أن رئيسة المحكمة العليا أيضاً امرأة وأن رئيسة الكنيست امرأة، نجد أن المنظمات النسائية تشعر بالسعادة، حيث إنها نجحت في إقحام نساء في معظم الأماكن التي تعتبر بمثابة مراكز قوى وذات نفوذ، ولكن يظل السؤال: هل نجحت هذه المنظمات في التأثير على حياة المرأة في الشارع..؟

إن جهد هذه المنظمات يتركز في الأساس على الوظائف العليا، حيث قادت حملة لصالح كوليت أفيطال من أجل شغل منصب رئيسة الدولة (في المنافسة مع شمعون بيريس)، وحملة لصالح تسيبي ليفني لشغل منصب رئيسة حزب، وعلى نفس النهج حملة لتولي امرأة منصب رئيسة مجلس إدارة أو رئيسة لإحدى اللجان أو مديرة لخط إنتاج.. وهذا الاتجاه يجعلهن فاعلات فقط في نظر قطاع ضئيل من النساء، وهو القطاع الذي يملك القدرة على المنافسة من أجل شغل مثل

ليس من الواضح متى فقد النشاط النسائي في إسرائيل الجانب الأيديولوجي، وقرر أن يبذل قصارى جهده نحو المناصب العليا والسعي إليها، وكيف تلاشت الحدود بين الطموح الشخصي والرأي الشخصي من جهة، والاحتياجات الحقيقية لمعشر النساء من جهة أخرى..!؟

لقد وصلت الأمور إلى مستوى جديد في الانتخابات الأخيرة عندما دعت النساء إلى الاقتراع لصالح كاديا لمجرد أن سيدة هي التي ترأسه، وكان لزاماً على هؤلاء أن يشرحوا للنساء في إسرائيل أنهن كانوا يؤيدن كاديا حتى عندما كان رجلاً يرأس هذا الحزب - رجل يدعى إيهود أولمرت، وكان يجب لفت نظر النساء إلى حقيقة أن رئيسة حزب كاديا الحالية تسيبي ليفني لم تعمل مطلقاً من أجل ضمان حقوق النساء، وأن هناك أعضاء كنيسة من الرجال مثل أفشالوم فيلان، وجدعون ساعر بذلوا جهوداً من أجل النهوض بمكانة المرأة أكثر من ليفني مائة مرة.. والأدهى أن تسفر الانتخابات

الأخيرة عن استبعاد زهافا جلثون من الكنيسة، التي كانت عضوة كنيسة تتمتع بجهد وافر من أجل خدمة مصالح النساء وأكثر بكثير من تسيبي ليفني التي يبدو أن التزامها بقضايا المرأة يعتمد على التزامها تجاه نفسها أولاً.

لم يكن هذا هو الشيء الوحيد الذي طلبته الناشطات في مجال حقوق المرأة من النساء في إسرائيل من أجل التضحية به على مذبح السياسة، بل إن مجرد طلبهن من النساء الاقتراع لصالح حزب كاديا لمجرد وجود ليفني على رأسه، كان في واقع الأمر بمثابة استهانة سافرة للغاية بذكاء النساء.. الأمر الذي يستدعي سؤالاً: ما هو الشيء الذي سوف يطلبونه منا بعد ذلك..؟ أن نقترح لباربي إذا تنافست على رئاسة الحكومة..؟ إن مجرد التفكير في التصويت لصالح امرأة فقط ولكونها امرأة في هذا الواقع الإسرائيلي المعقد يعنى تشويه سمعة الوعي النسائي، خاصة من جانب تلك اللاتي تدعين أنهن يمثلن النساء.

الحركة النسائية الإسرائيلية ليست من تحتنا

بقلم: حنين زعبي (*)
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٣/٨

قمع الأغلبية المسيطرة.. وإن لم يقم بذلك فتمة مسحة عنصرية تتسم بالنفاق في مثل هذه الحركة النسائية.

ومن الناحية السياسية، فإنه من غير الممكن الانشغال بمسائل العدل الاجتماعي والمدني دون التطرق لمسألة العدل السياسي الذي يُطلق عليه: الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.. ومن الناحية العملية: فإن العنف الذي يميز مجتمعاً عدوانياً يجمع «الآخر» في نهاية الأمر سيُمارس القمع أيضاً ضد العناصر الضعيفة بداخله وهي النساء.

من الصعوبة بمكان النهوض بوضع النساء في مجتمع يكون الجيش فيه هو المؤسسة المسيطرة على مقاليد الأمور، في مجتمع تسوده قيم العنف والقوة، ويشغل حوار القمع وسلب حقوق الآخر مكاناً رئيسياً فيه. إن مجتمعاً عسكرياً عنيفاً هو مجتمع يقوم على قيم ومبادئ الذكورية السلطوية التي تقوم على القوة والقمع والإهانة، والتي تتعارض مع القيم النسائية من التحرر واحترام كرامة الإنسان والمساواة.

في هذه الدولة، اليهود على قناعة أنه من الصعب الحديث عن حركة نسائية وتحقيق مساواة في الحقوق للنساء في المجتمع العربي التقليدي. إنهم يتحدثون بتعالٍ عن «المعاناة»



إن قرار الأمم المتحدة بجعل يوم الثامن من مارس من كل عام يوماً للاحتفال بيوم المرأة العالمي يبين أن المنظمة الدولية قد لاحظت العلاقة الوثيقة بين قيم العدل والحرية من جهة، وحقوق المرأة من جهة أخرى، وأيضاً علاقة ذلك بالنضال من أجل تحقيق السلام. وإذا ما أردنا ترجمة قرار الأمم المتحدة بالاحتفال بيوم المرأة العالمي محلياً، فإننا نصل إلى ذات النتيجة: لا يمكن فصل العلاقة بين

قمع النساء والقمع بكافة أشكاله الأخرى سواء على أساس القومية أو الدين أو اللون.

لا يمكن ألا نعترف بتلك العلاقة بين تحرير النساء وتحرير الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة قيمياً وسياسياً وحتى عملياً. من غير الممكن ألا نعترف بتلك العلاقة بين حرية النساء في إسرائيل وتحريرهم من القمع الذي يُمارس ضدهن من الرجال، وحرية النساء الفلسطينيات في إسرائيل وتحريرهم من العنصرية والتمييز الذي تمارسه ضدهن المؤسسات والنظام الرسمي في إسرائيل.

من الناحية القيمية، فإن من تؤمن بحقوق النساء في التحرر من قمع الرجال في مجتمعها يجب أن تؤمن بحقوق النساء اللاتي تنتمين إلى جماعات الأقلية القومية الأخرى في التحرر من

التي تواجهها النساء العربيات المسكينات داخل مجتمعاتهن، ولكنهم غير قادرين على فهم وإدراك مدى صعوبة إدارة نضال نسائي داخل مجتمع عسكري يتسم بالعنف، كما أنه من الصعوبة بمكان للمرأة اليهودية أن تندمج في منظومة القيم، التي يشكل فيها الجيش ليس فقط المؤسسة الرئيسية، بل أسمى قيمها.. وبالتالي، فإن مجتمعا عسكريا يتسم بالعنف يعيش في حالة سلام عميق مع قمعه لشعب آخر يعيش بين جنابته، وإلى جواره هو مجتمع يضع العقبات أمام فرص وجود حركات تحرر نسائية.

وبالنسبة لنا كحركات نسائية فلسطينية، لا يجب أن نقبل بحركة نسائية لا تعترف بالقمع الإسرائيلي تجاه الفلسطينيات. لا يجب علينا أن نعتزف بالحركة النسائية الإسرائيلية التي ترفض شوفينية الرجل العربي، وينفطر قلبها عندما تشاهد امرأة فلسطينية تتعرض للقمع من مجتمعها، ولكنها في الوقت نفسه تشعر بأخلاقيتها المطلقة عندما تصمت إزاء مشهد جندي إسرائيلي يضرب امرأة وأولادها عند أحد الحواجز، أو عندما يقوم موظف حكومي بإهانة امرأة فلسطينية ترتدي نقاباً.

بناءً على ذلك، فإننا لا نتحدث عن حركة نسائية، بل نتحدث عن تعال وإحساس بالفوقية الأخلاقية الواهمة التي تشبه بالضبط ذلك التعالي النمطي للرجل مقارنة بالمرأة السائد تقريباً في كل المجتمعات. إن حواراً نسائياً حقيقياً هو حوار ضد القوة مناهض للقمع وضد التعالي والتعجرف. إن الوعي النسائي هو وعي بقيم المساواة والعدل والحرية، الأمر الذي يستلزم انفتاحاً وإحساساً باحتياجات ونضالات النساء الأخريات. إن هذا الوعي النسائي يستلزم انفتاحاً وتمسكاً بأشكال النضال النسائية ضد كل القوى التي تمارس القمع ضدهن..

إذا كان شعار الحركة النسائية الذي تبنته الأمم المتحدة هو «حقوق المرأة هي حقوق الإنسان»، فإن من يطالب بحقوق للنساء لا يمكنه أن يكفر بحقوق الآخرين ممن يتعرضون للقمع.

(*) كاتبة المقال هي عضو الكنيست الثامنة عشرة لأول مرة عن التجمع الوطني الديموقراطي (بلد).

الثورة النسائية وصلت للجيش الإسرائيلي

بقلم: حنان جرينبرج
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٣/٨

من النساء لمنصب عليا في الجيش، بما في ذلك تعيين أول لواء امرأة داخل هيئة أركان الجيش الإسرائيلي - كما تقترح عضو الكنيست الجديدة، ميري ريجيف، وهي أيضاً عميد احتياط في الجيش.

بدأ الحوار بموضوع غير مشجع على نحو خاص، فبينما يتحدثون في الجيش عن الثورة النسائية، وعن الفرص المتزايدة التي تحصل عليها الضابطات، نشرت الأسبوع الماضي بيانات غير مشجعة تفيد بأن ٤٤٪ من الفتيات لم يتجندن في دفعة التجنيد لعام ٢٠٠٨، معظمهن لأسباب دينية. ويعترف رئيس شعبة القوى البشرية، اللواء آفي زامير، إن بعضهن يستغل هذا الأمر للتهرب من الخدمة.

تقول الرائد راحيلي كادوش، قائدة وحدة في سلاح المركبات: "بالطبع إنه أمر محبط. من المؤسف أن هناك شابات لا يفهمن أنه بمقدورهن المساهمة في الجيش الإسرائيلي". وتعتقد النقيب عاميت كاوفمان، قائدة سرية



بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، وافقت سبع ضابطات من شعبة التكنولوجيا والدعم اللوجستي في الجيش الإسرائيلي على إجراء حوار مع الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بخصوص وضع المرأة في الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٠٩. ورغم أنهم يقفون في الغالب خلف الكواليس، لكنهن يشعرن بأنهن جزء من الثورة النسائية، ويؤكدن أن الجيش الإسرائيلي يمر بتحول كبير في السنوات الأخيرة.

وصلت المرأة في الجيش الإسرائيلي إلى مناصب كانت منذ وقت ليس بالبعيد، حكراً على الرجال، ولا يجدن حرجاً في الاعتراف بأنهن يشغلن هذه المناصب بكفاءة لا تقل عن الرجال. صحيح أن القادة يخشون أحياناً من تعيين امرأة في منصب كبير، وصحيح أيضاً أنه يكون عليهن في بعض الأحيان الاجتهاد أكثر من الرجال كي يثبتن أنفسهن، ولكنهن يعتقدن أنه ليس هناك ما يحول دون تولي المزيد والمزيد

بالكتيبة ١٠١ مظلات، أن هذه المشكلة تتجاوز حدود الجيش: "إنها قضية اجتماعية يتعين على المجتمع التصدي لها. يجب إقناع الفتيات بالانضمام للجيش وأداء الخدمة العسكرية". وفي المقابل، تفضل المقدم أورلي شتيرن، رئيس شعبة البنية التحتية في إدارة الإنشاءات العسكرية، النظر إلى الجانب الإيجابي، وتقول: "كثير من الفتيات يؤدين الخدمة ويتولين مناصب قيادية وينجحن. أنا فخورة بأن أكون في هذا الجانب الإيجابي، وآمل مع الوقت أن تدرك المزيد من الفتيات أنه يتعين عليهن الانضمام إلينا".

في الآونة الأخيرة، أصبح سلاح الدعم اللوجستي التابع لشعبة القوى البشرية قبلة للنساء في الجيش، حيث تشكل المرأة ٤١٪ من صغار الضباط في السلاح و٣٩٪ من ضباط الخدمة الإلزامية. تقول الرائد كادوش: "إنها مسألة شخصية جدا. كل واحدة منا عملت بجهد لكي تصل إلى ما وصلت إليه". وتعترف النقيب كاوفمان بأن بعض القادة كثيرا ما عبروا عن قلقهم من تعيين نساء في مناصب حساسة، وتقول: "أثناء مقابلة شخصية مع قائد الكتيبة، قال لي ماذا أفعل إذا شاركت الكتيبة في حرب. قلت له من المؤكد أنني سأشارك أيضا. أنا قائدة بكل معنى الكلمة، وسأفعل ما يتعين على فعله دون أسئلة".

تؤكد الرائد مور أون، التي تخدم في شعبة الدعم اللوجستي بإحدى ألوية الاحتياط، أن وضع المرأة في الجيش تحسن كثيرا في السنوات الأخيرة: "في السابق، كان القادة أكثر ترددا وقلقا من تعيين امرأة في منصب مهم، ولكن الوضع مختلف اليوم. من الواضح اليوم أن الضابطات يحصلن على نفس الحقوق التي يحصل عليها الرجال".

وتوضح الملازم دانا سويسا، وهي قائد معلم في دورة ضباط تخصصية، أنه لا مجال للتمييز على أساس الجنس أو الآراء المسبقة عند توزيع الضباط بعد انتهاء الدورة: "نفحص القدرات والكفاءات، ونقوم بالتوزيع على هذا الأساس".

بعضهن يوجد بعيدا عن دائرة الضوء، ومن هؤلاء النقيب بيتا موميلت، الحاصلة على بكالوريوس في

الكيمياء وماجستير في هندسة المواد، والمتخصصة في اختبار التجهيزات التي يستخدمها الجنود.. وكذلك الملازم تامار شوشان، التي بدأت حياتها المهنية في مقر وزارة الدفاع بتل أبيب، ثم حصلت على دورة في الدعم اللوجستي، ووجدت نفسها في أبعد مكان عن تل أبيب - قائدة شعبة الدعم في الكتيبة ٧٧ مدرعات. تقول شوشان: "من الأسهل على المرأة أن تعطى الأوامر، وتحدث مع الجنود والمدنيين. الأسلوب الناعم للمرأة يأتي بمفعول".

وماذا عن مشكلة التحرش الجنسي...؟ تعتقد الضابطات أن الجيش الإسرائيلي في عام ٢٠٠٩ لم يعد بيئة تحتاج المرأة فيها إلى أن تشعر بالخوف من الرجال. وتقول الرائد كادوش: "الوعي بهذه القضية ارتفع بشكل كبير جدا. الرجل بات يعرف المسموح والمحظور، وهناك آذان مصغية لشكاوى النساء".

ورغم ذلك، تعترف الضابطات أن زواجهن وإنجابهن أطفالا يجعل المسائل أكثر تعقيدا، ويقولن إن هذا يتطلب مساعدات كثيرة من الزوج والأسرة. وتقول الرائد كادوش، وهي أم لثلاثة أبناء: "كثيرا من العبء يقع على كاهل زوجي، وتطلب منه هذا تقديم بعض التضحيات التي بدونها ما كنت لأستطيع أن أواصل الخدمة في الجيش".

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن تمثيل المرأة في صفوف الضباط أمر مشجع، حيث تشير بيانات شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي إلى وجود ١٦ امرأة في الجيش برتبة عقيد، وقريبا سيرتفع الرقم إلى ١٨. وفي أفرع الدعم اللوجستي، كانت نسبة الضابطات برتبة رائد في عام ٢٠٠٠ نحو ٢٨٪، وارتفعت في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣٧٪.. وبالنسبة للضابطات برتبة مقدم، فقد كانت نسبتهم في أفرع الدعم اللوجستي لعام ٢٠٠٠ نحو ١٤٪، وارتفعت في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٢٤٪، ويتفقن جميعهن على أنه بمقدور المرأة أن تتولى قيادة سلاح، وأن تنضم إلى هيئة الأركان العامة. وتقول إحداهن: "المرأة قادرة على تولي مناصب قيادية، ربما لن تصبح قائدة لسلاح الجو، ولكن هناك مناصب كثيرة في الجيش تستطيع شغلها".

بقلم: شاحر إيلان
هاآرتس ٢٠٠٩/٣/١٢

ليفني: «تمثيل النساء في الكنيست يدعو للخجل»

جدير بالذكر أن الكنيست الثامنة عشرة نجحت في تحقيق إنجاز هائل على مستوى التمثيل النسائي، فقد ضمت ٢١ عضوة في مقابل ١٨ عضوة في الكنيست الماضية.. وكان النصيب الأكبر لنساء كتلة كاديما، حيث استطاعت سبع منهن دخول الكنيست، وهن: تسيبي ليفني، وداليا إيتسك، وروحا أفراهام، ومارينا سولودكين، ورونيت تيروش، ود. راحيل أداتو، وأوريت زورتس. كما ضمت الكنيست الجديدة خمس من عضوات حزب الليكود وهن: ليثا نيس، وليمور ليفنات، وتسيبي حوتوفلي، وجيلا جليشيل، وميري ريخيف.. وأيضاً خمس من عضوات حزب إسرائيل بيتينو: صوفا لندبر وأورلي ليفي، وأنستاسيا ميخائيل، وفاينا كيرشنبويم، وليثا شمطوف. ومن حزب العمل ثلاث نساء هن: شيلي يچيموفيتش، ويولي تامير، وأوريت نوکید. ولأول مرة تضم قائمة بلد (التجمع الوطني الديمقراطي) سيدة هي حنين زعي (٣٩ عاماً) من الناصرة التي ستصبح أول سيدة عربية تمثل قائمة عربية في الكنيست.

صرحت اليوم وزيرة الخارجية تسيبي ليفني بأن إسرائيل بعيدة عن تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، وأن تمثيل النساء في الكنيست يدعو للخجل، وذلك رغم الرقم القياسي الذي شهدته هذه الدورة البرلمانية في وجود ٢١ عضوة في الكنيست.. أدلت ليفني بهذه التصريحات في مستهل الجلسة الخاصة التي انعقدت في الكنيست بمناسبة يوم المرأة العالمي.

وقالت رئيسة الكنيست السابقة داليا إيتسك في الجلسة: «يوجد في القاعة رئيس سلطة تشريعية سابق بالتأكيد سيعود (تحدث عن نفسها)، وهناك مرشحة لرئاسة الحكومة بالتأكيد ستكون رئيسة الحكومة. أيتها السيدات، إن هذا حقنا».

وكانت عشرات النساء قد تظاهرن صباح اليوم خارج الكنيست، بدعوى من جمعية «كواح ناشيم»، احتجاجاً على وجود امرأة واحدة في الحكومة القادمة.

ترجمات عبرية

٧

المجتمع الإسرائيلي

جنة الشارين

بقلم: عامير بن دافيد ويوناتان جور
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٢/١٨

للمواطنين. فكل هذه الصناعة ليست إلا وهماً نظراً لأن الأشخاص تناسوا أنهم يستخدمون مياه الصنابير، وكأنهم يتعدون عن هذا التلوث بأشكال مختلفة، ولكنه في النهاية تلوث.. وهذا التلوث يؤثر على جلدنا عندما نغسل أيدينا أو نستحم، كما يؤثر ذلك على أطعمتنا. يجب أن تبقى المياه ملكية عامة، والمحافظة عليها بشكل مناسب بالنسبة للعامة. الجدل الدائر حول أزمة المياه المعدنية لم يبدأ بالطبع عقب التلوث الأخير، لكن القضية الحالية أعادت طرحه من جديد. تعتقد أتينجر أن «مورد مثل المياه، والذي كان يمتاز بالوفرة ذات مرة، والآن يعاني من النقص، يجب إدارته بحكمة. فهل الوسيلة الصحيحة هي خصخصته..؟ وبغض النظر عن توجهات هذه الشركات، فإن خصخصة الموارد التي نملكها جميعها تخلق فوارق اجتماعية شاسعة. فالأشخاص الذين يستطيعون شراء المياه ويوهمون أنفسهم أنهم أكثر حفاظاً على صحتهم، هم فقط يقللون حدة الضغط على الدولة التي من المفترض أن توفر مياهاً نظيفة لهم». وصل الجدل الآن على موارد قومية مثل المياه إلى محكمة العدل العليا. فقد قدمت جمعية عدالة التقسيم التماساً قبل عدة أشهر، بواسطة المحامي ليثور تسيمنج، أمام محكمة العدل العليا ضد تخصيص المياه لشركات المياه المعدنية. ولا تزعم الجمعية أنه يحظر نقل هذا المورد إلى أيدي خاصة، لكنها

حتى بعدما يطفى اللون الأصفر على الحقائق والملاهي (المقصود بسبب أزمة قلة المياه في إسرائيل، والتي زادت هذا العام بسبب قلة الأمطار) ستواصل شركات المياه المعدنية أخذ حصتها كالمعتاد. ورغم النقص المتزايد في المياه، لا يعتزم المسئولون في مصلحة المياه خلال المرحلة الحالية فرض قيود على كمية المياه التي تحصل عليها هذه الشركات من منابع المياه، والتي كانت منذ وقت ملكا للجمهور، وكانت منظراً طبيعياً يتمتعون به.

التلوث الذي ظهر في منابع المياه، والذي بسببه أوقفت شركتنا «مى عيدين» و«نفيعوت»، استخراج المياه، ناهيك عن أنه أثار التساؤل مرة أخرى عن أسباب بيع الدولة مورد طبيعي عام لشركة خاصة، فقد أثار سؤال رئيسي آخر يطرح نفسه «هل كانت الشركات المستخرجة للماء على دراية بالفعل بتلوث الماء قبل أسبوعين ولم يخبروا الجمهور..؟» تقول «ليثا أتينجر»، من مركز «هاشيل»، وهي جهة معنية بحماية البيئة، «إن صناعة المياه المعدنية تعتمد على الثقة، والثقة هذه تم انتهاكها. وقبل الإعلان عن تلوث المياه الجوفية، فإن شركة «مكوروت» (شركة المياه القطرية في إسرائيل) اكتشفت هذا التلوث، وكل من اعتقد أن لديه سورا واقيا في شكل المياه المعدنية، وأنه أكثر أمناً من هذا التلوث قد عاش في الوهم. ويجب على الدولة الاهتمام والحرص على توفير مياه صحية

تطلب وجود مراقبة ونوع من النظام في حالة حدوث ذلك. ويوضح المحامي تسيح أن «هناك موارد عامة كثيرة تخضع للملكية الدولة... ولا نقول إنه لا يجب إعطاؤهم الماء، لكن يجب أن يحدث ذلك بشفافية ومساواة. شركات المياه المعدنية هي مستهلك للمصادر. تلك المياه التي بموجب القانون تعد ملكاً للجمهور وملكاً لنا جميعاً، ورغم ذلك، فإننا ندفع ثمناً باهظاً نظير الحصول عليها. فأنت، كإنسان، لن تستطيع ملء زجاجة بالمياه وبيعها. ولماذا هم يستطيعون...؟» لأنهم شركات مياه معدنية، ونظراً للاحتياج الشديد للمياه فإنهم يخلقون انطباعاً بضرورة وجود هذا السوق.

«إذا اعتقدت الدولة أن هناك ضرورة لسوق كهذا، فإنه يتعين عليهم عقد مناقصة وتوزيع ذلك بالمساواة. يجب وضع نظام حتى يحصل الجمهور على مقابل لما يؤخذ منه. ويجب تنظيم الكميات، ومكان الموارد، وكيف لا تضر بالطبيعة بوجه عام. وأعتقد أنهم إذا اقترحوا الآن على شركة «عين جدي» أن يكون حق استخراج المياه مرهوناً بالدخول في مناقصة، وكل شخص يستطيع الفوز بها، فإنها ستعارض ذلك بالتأكيد».

من المقرر أن تعقد أول جلسة لمناقشة هذا الأمر أمام محكمة العدل العليا بعد شهرين تقريباً. ولم تعط أي شركة ردها حتى الآن، لكن الدولة أعطت ردها، حيث إنها لم تستبعد تلك المزاعم. فقد أبلغ ممثلو الدولة المحكمة بأن «القضية تطرح أسئلة معقدة تتطلب دراسة مستفيضة من سيجيون عليها في الوزارات المعنية بالأمر».

يقول أورى سور، المتحدث باسم مصلحة المياه إن شركات المياه الكبرى الثلاث «مى عيدن، ونفيעות، وعين جدي» يُخصص لها أقل من مليون متر مكعب مياه سنوياً. ومن وجهة نظر اقتصاد المياه فإنها ليست كمية كبيرة، لكن من وجهة نظر المنطقة التي تستخرج منها يمكن أن تكون كبيرة جداً. وأفضل مثال على ذلك يمكن مشاهدته في وادي «عين جدي» (*) والذي أصبح جزءاً كبيراً منه يعاني من الجفاف الدائم. وقبل عامين، تم التوصل إلى اتفاق محل خلاف حول تغير طريقة استخراج المياه ونقلها إلى المصنع. وقد نص الاتفاق على أن المصنع الممتد إلى كيبوتس «عين جدي» ولشركة «يفورا تابوري» يقوم باستخراج المياه من أحد الينابيع، عكس ما كان يحدث في الماضي، حيث كان يتم ضخ مياه ينبوع «عين جدي» نفسه في الوادي بأكمله، ثم يتم أخذ المياه من نهايته فقط (أي عملية كانت تتم بشكل طبيعي يحافظ على المنبع).

يقول نير بيرى، رئيس قسم الحفاظ على الطبيعة في شركة حماية الطبيعة، إنه «يوجد ينبوع واحد اسمه عين جدي، وهو ينبوع صحراوي ذو خصوصية من حق كل الجمهور الاستفادة منه، ولا يوجد أدنى مبرر لتدخل كهذا. الطبيعة ملكاً للجميع».

«حسناً. لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي الجهة المراقبة، ومن المسئول عن تلك الينابيع...؟ من يضمن لنا أنه عندما تغلق شركتنا «نفيעות» و«مى عيدن» لن يزدوا الإنتاج من «عين جدي».

يقول عضو الكنيست دوف حنين إن «مشكلة المياه هي مثال صارخ للإدارة المهملة في دولة إسرائيل. والمشكلة تبدأ عندما تتحول الثروات العامة إلى خزائن خاصة، وإن كانت هناك حاجة لاستخراج المياه من هناك، فإنه يتعين على الجمهور استخدامها والاستفادة منها إن كانت هناك مكاسب. ووجهة النظر القائلة بأن الثروات الطبيعية هي ملكية الجمهور ليست فقط أخلاقية، وإنما صحيحة اقتصادياً. وهكذا سيضطرون إلى إدارة الأمور بشكل مفيد وصحيح».

يقول المتحدث باسم مصلحة المياه، والذي حدد طريقة تقسيم المياه في إسرائيل: «التعامل مع الشركات التي تبيع المياه في الزجاجات لا يختلف عن طريقة التعامل مع الشركات التي تبيع مشروبات غازية أو بيرة أو أي مشروب آخر. فهذه صناعة بكل معنى الكلمة، والشركات تلتزم بكل الشروط اللازمة لتخصيص المياه لهذه الصناعة. ومن يرغب في شراء زجاجة عصير (والتي تتكون معظمها من مياه) أو زجاجة مياه تحمل اسم شركة ما، فإن ذلك من حقه... ونعتقد أن مياه الصنبور جيدة وصالحة للشرب، وإن كنا نوصي أكثر بالمياه المعدنية، لكن كل شخص من حقه اتخاذ قراره إن كان يريد الشراء أم لا».

وتعليقاً على ذلك، أعلنت شركة «نفيעות»: «حسبنا نشر في الماضي، فإن شركة نفيעות تزاوّل نشاطها بعد الحصول على كل الموافقات والتصديقات المناسبة من الجهات المعنية بالدولة (أي أنها لن تتوقف عن العمل). وأعلنت شركة «مى عيدن»: «المسألة تخضع للنقاش القضائي، ولن نستطيع الرد على هذا الأمر حالياً. أما المتحدث باسم مصنع «عين جدي» فقد رفض التعليق على الأمر».

(*) وادي عين جدي هو عبارة عن محمية تقع في النقب في صحراء يهودا على شاطئ البحر الميت.

الساتيرا (١) لا تعتذر

افتتاحية هاآرتس ٢٣/٢/٢٠٠٩

كان اعتذار رئيس الحكومة "إيهود أولمرت"، خلال جلسة الحكومة أمس، عن المسرحية ذات الفصل الواحد "مثل عذراء" والتي أذيعت في برنامج "يائير شلاين" المسائي بالقناة العاشرة، اعتذاراً زائداً.. صحيح أن المسرحية أثارت عاصفة كبيرة بين المسيحيين في إسرائيل والعالم، لكن ليس من شأن الحكومة أن تغلق فم الإبداع "الساتيري" (الساخر) في التلفزيون أو في أماكن أخرى. لقد اعتذر "شلاين" نفسه في اليوم التالي (لإذاعة الساتيرا)، وطلب العفو من كل من تضرر، إلا أن الضجة أخذت زخماً، ونشر رجال دين ومحامون، من الطوائف المسيحية في "الجليل"، بيانات لاذعة، تجزم بأن المسرحية "ليست ساتيرا وإنما إيذاء لمشاعر كل مسيحي في إسرائيل وفي سائر أنحاء العالم". وانتفض الفاتيكان، الذي تسلم البيان، وزعم بأن "شلاين استهزأ ودنس قدسية يسوع ومريم"، وفي تعليق على ذلك قال "أولمرت" إنه "لو قيل كلام مماثل ضد الدين اليهودي لقامت بالتأكيد ضجة من جانب الطوائف اليهودية".

وقد كان الانتقاد الذي وُجّه لأولمرت أن ضجة من هذا القبيل، حتى لو قامت، ما كان يجب أن تقود إلى اعتذار من جانب رئيس حكومة، فالعكس هو الصحيح: من اللائق أن يدافع رؤساء الحكومات عن حق الإبداع، ونشر وإذاعة

الساتيرا، السياسية أو الفكرية، في جو من الحرية التامة. إن الاستهزاء بالدين ليس ظاهرة جديدة في الفن، ومثله أيضاً الضجة العفوية أو المخطط لها جيداً، التي أثارها إبداعات سخرت من الرموز الأكثر قداسة عند ملايين المؤمنين من أبناء كل الطوائف والأديان. ومازلنا نذكر سخط المؤسسة المسيحية على الكوميديا الساتيرية اللاذعة "بريان كوكب علوى" لفرقة "مونتي بايتون" (٢)، التي قدمت الأب الروحي للمسيحية بشكل ساخر ومشوه، ولم تتورع عن النيل حتى من أكثر الدرجات الدينية قدسية. وعلى الرغم من الاحتجاج، أصبح الفيلم رائجاً، واستمتع به مسيحيون أوفياء في أنحاء العالم، وعرفوا كيف يميزون بين تفسيره المنحرف للأسطورة الدينية وإيمانهم الفعلي.

(١) الساتيرا هي عمل فني يصف الواقع بشكل لاذع وسافر.

(٢) فرقة "مونتي بايتون" ظهرت في أواخر ستينيات القرن العشرين، ويعتبرها الكثيرون الأب الروحي للكوميديا البريطانية الحديثة، خصوصاً أنها تتميز بجرأتها وسوداويتها أحياناً، وكسرها لكل القيود السابقة.

زواج مدني للجميع

هاآرتس ١/٣/٢٠٠٩
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

المشكلة بذلك الجمهور الذي لا تعترف به الحاخامية كيهود استناداً إلى الشريعة، سواء كانوا بالفعل ليسوا يهوداً على الإطلاق أو لأنهم لم ينجحوا في توفير وتقديم المستندات المطلوبة منهم. وسواء هذا أو ذاك، فإن هؤلاء يواجهون عائقاً كبيراً عند إقدامهم على الزواج ويرفض القضاء في المحاكم الربانية قيد زواجهم.

وبما أن غالبية من يتم رفض قيد زواجهم قد هاجروا من دول الكومنولث، فإن ليبرمان، الذي يعتبرهم جمهوراً مستهدفاً بالنسبة له، يحاول إيجاد حلول لمشاكلهم. فقانون الزواج الذي تقدم به ليبرمان من المفترض بالفعل أن يسهم في حل المشكلة الخطيرة التي تواجه هؤلاء، ولكنه يظل قاصراً

إن مشروع القانون الذي سيطره هذا الأسبوع على الكنيست "نيتسان هوروفيتش"، عضو الكنيست الجديد عن حزب ميريتس، هو رد مناسب للاتفاق الائتلافي الذي بدأ يظهر حول "قانون الزواج". فقانون الزواج الذي يقترحه أفيجدور ليبرمان، والذي لم يبلور حزبا الليكود وشاس موقفاً تجاهه بعد، يبدو في الحقيقة كما لو كان يعبر عن تسوية مدنية، ولكنه في الواقع ليس إلا سفسطة وتفلسف في إطار الحدود الضيقة للسلطة والهيمنة الأرثوذكسية، بل ويقوى من سلطة الحاخامية في مجالات الأحوال الشخصية في إسرائيل. لقد تحدث ليبرمان منذ الوهلة الأولى عن حل مشكلة خطيرة تشكل أزمة لجمهور عريض في إسرائيل. تتعلق

عليهم فقط. وقيد زواجهم سيكون ذا وضعية خاصة ضمن «قانون الزواج» بشرط أن يثبتوا أن زواجهم بالفعل «مرفوض القيد» وهكذا تتعزز قوة الحاخامية بشكل عملي. هذا بالإضافة إلى أنه يظل في حوزة الحاخامية الصلاحية المطلقة لإجراءات الطلاق، وبذلك فإنه لا توجد أدنى صلة بين «قانون الزواج» المقترح من جانب ليبرمان، والزواج المدني.

في مقابل ذلك، فإن اقتراح هوروفيتش يمثل الفكر المدني الليبرالي النقي بروح التوجه التقليدي لحركة راتس برئاسة شولاميت ألوني. فهوروفيتش يقترح زواجا مدنيا للجميع دون تمييز من حيث الدين أو العرق أو النوع بما في ذلك زواج المثليين. إن هذا الاقتراح من جانب هوروفيتش بعيد المدى،

وثمة شك في أن يحقق نجاحاً في حشد الغالبية المطلوبة حتى يتم تمريره في الكنيست، ولكنه مع ذلك يمثل مطلباً مدنياً مشروعاً. صحيح أن دولة إسرائيل اعترفت بوضع الزواج بدون تسجيل رسمي وجعلته مساوياً للزواج الرسمي، ولكن ذلك أيضاً يمثل حلاً صعباً وطارئاً يقبل بكل خضوع الهيمنة الأرثوذكسية.

إن الحق في الزواج وتكوين أسرة حسب القانون هو حق أساسي مكفول للجميع، وهوروفيتش الذي يرغب في حصول كل إنسان على هذا الحق، وليس فقط من رفضته الحاخامية جديرٌ بالثناء والمدح لنضاله من أجل تحقيق هذا الهدف.

المستدروت: "٨٠٪ من صناعات الجليل الغربي في خطر"

بقلم: حاجي عينايف
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٣/٣

قد قصرت أسبوع العمل إلى أربعة أيام، وتم إلغاء ساعات التحضير للعمل في المصانع التي لا يوجد فيها حركة كبيرة، كما تم إلغاء العمل عشية السبت: «لدى مصنع للإلكترونيات، أقول هذا بأسي شديد، أنه بدأ يعمل أسبوعاً، ويتوقف عن العمل أسبوعاً، وهكذا دواليك. والمهم هو أن يتفهم المسئولون في الحكومة أن الحرب في الشمال والجنوب ليست هي فقط حرب شعب إسرائيل، بل إن هناك حرب أخرى أشد شراسة، وهي الحرب التي تخوضها كل أسرة سعيًا وراء مصدر الرزق».

استمع عوفير عيني إلى كلمات الحاضرين وواعد بالعمل لدى الحكومة قائلاً: «إن لم تتدخل الحكومة بشكل سريع، فثمة توقع بحدوث انهيار كبير في الصناعة الإسرائيلية، وسيذهب الآلاف إلى البيت. فما يحدث لصناعات الجليل، مجرد بادرة للأزمة، ويجب على الدولة أن تقرر ما إذا كانت في الحقيقة في حاجة إلى الضواحي أم لا. فمنذ بضعة أسابيع فقط رأينا إغلاق مصنع «جيبور سبورت» في كريات شمونة، وتم فصل ٤٥٠ شخصاً أصبحوا بلا عمل. وقد قال لي مدير عام وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل إن بناء مصنع جديد لاستيعاب العمالة يتكلف نحو ١٠٠ ألف شيكل.. إذن لماذا يتم إغلاق مصانع ١٢٠؟ فلتساعدوهم فقط..!! على أية حال، يجب أن نبقي متحدين، وأنا أتعهد اليوم أمام العمال بأننا باتحادنا سنثبت للجميع أنه لا يوجد أحد يستطيع أن يشر دننا ويقطع مصدر رزقنا».

عقد نحو ٣٠٠ من رؤساء لجان العمال في عدد من المصانع والورش بعد ظهر الثلاثاء في المقر الثقافي بنهاريا اجتماعاً خاصاً مع رئيس المستدروت (الاتحاد العام لتقابات عمال إسرائيل) عوفير عيني. وفي مستهل اللقاء عرض رئيس المستدروت في منطقة الجليل الغربي، وأشير شموئيلي، البيانات القاسية حول الوضع الاقتصادي في المنطقة.

قال شموئيلي إن "نحو ٨٠٪ من الصناعات في منطقة الجليل الغربي في طريقها للانهيار، وأنه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة فقط تم فصل نحو ٦٠٠ عامل". وأضاف شموئيلي: «الكارثة كبيرة، غير أنه لم يتم الإفصاح عنها وكشف أبعادها، حيث إن الحديث لا يدور عن إغلاق مصنع كامل، وإنما عن وقوع أضرار بالغة بعدد من المصانع».

كما تطرق شموئيلي إلى تراجع الطلب كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية وقال: «إنني أجرى هذه الأيام مفاوضات مع ست إدارات لمصانع أغذية ومعادن في الجليل الغربي، وأصحاب المصانع يطلبونني على مستندات تثبت أنه لا يوجد طلبات بسبب الوضع الاقتصادي الصعب في العالم، وأنا لا أستطيع أن أفعل شيئاً. فالطلبات لن تكون غداً، ولا حتى بعد شهر، والحل هو خطة مشتركة تقوم عليها الحكومة بالتعاون مع رجال الصناعة والمستدروت من أجل العمل على تنشيط الاقتصاد الإسرائيلي الذي يجب أن يجتاز هذه السنة الصعبة».

وخلال الاجتماع، لفت شموئيلي إلى أن معظم المصانع

الحضارة قبل التعليم

بقلم: يوسى ألفي
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٣/١٣

اليوم عندنا مشغولون بالحفاظ على كراسيهم، ونظراً لأن المدرسين والقائمين على منظومة التعليم يناضلون من أجل لقمة العيش، لم يتبق مكان للإبداع والحضارة والفنون. لقد ارتكبت الصهيونية على الحضارة اليهودية التي كانت كالسد المنيع أمام كل أزمة كانت تهدد قيامها ووجودها. فاعتماداً على قوة الحضارة ظهر إيمان جديد بالصهيونية وبالعودة إلى صهيون. إن الفصل اليهودي المتطرف المناهض للدين تنبأ بأن الصهيونية هي من سيدمر ويقضي على اليهودية. وهامهم أنفسهم ابتعدوا عن الثقافة اليهودية وارتجوا في أحضان الأوساط الدينية المظلمة، وتحولوا إلى قطاع أكثر تديناً وأكثر غموضاً وتصوفاً وانغلاقاً.

إن سر وجود اليهودية يكمن في حضارتها. لقد تبوأ اليهودية مكانة تفوق أية ديانة أخرى نظراً لاشتغالها على حضارة أكثر مما تشتمل على الدين. إن شعب إسرائيل اليوم يعيش وموجود لأن جميع شعوب الشرق الأوسط تغيرت وتبدلت. أين البابليون والآشوريون والحيثيون واليبوسيون والجرجاشيون وغيرهم من الشعوب التي لم يعد لها وجود...؟! إن شعوباً كانت ديانتها هي فنها انتهت من الوجود، ولكن اليهودية نجحت في الارتباط بالحضارة، ومن غير الممكن محو الحضارة. انظروا إلى الخزر الذين تحملوا فروع الدين اليهودي، ولكنهم لم يرتبطوا بحضارته، اختفوا هم أيضاً ولا يعرف أحد مآلهم.. هذا هو تاريخ التمسك بالدين وليس بالحضارة.

* تقزيم الصهيونية:

لقد شغل الفن مكاناً متقدماً في اليهودية: فن القصة والشعر والبيوط (الشعر الديني)، وكانت روعة الإبداع التشكيلي والمعماري كما يتم تصويرها في المعبد. ولكن على العموم من لديه الرغبة في الاستماع، فاليهودية قبل أي شيء هي حضارة.. فالمتدينون يتجهون أكثر فأكثر نحو الشعوذة والسحر والغموض، تلك الأمور التي تبعدهم عن الانشغال باليهودية، بينما العلمانيون يقصرون أنفسهم على حياتهم اليومية دون أي اقتراب من النورانية الكامنة في الحضارة والفن.

ولكن من الناحية العملية، فإن هذا تقليص وتقزيم للصهيونية التي كان من المفترض أن تكون الحلم الإبداعي لليهودية المتطورة من أجل خلق «يهودي جديد». ومن ثم، أي يهودي جديد بمقدوره أن يأتي للوجود في ظل منظومة

منذ أن توقفت عن كونى متديناً أصبحت يهودياً أكثر فأكثر: ديني هو الحضارة وإيماني هو الفن. هكذا تحررت وتخلصت من قيود الدين وقبلت فروض الحضارة. لقد وجدت أن الحضارة تسبق وتفوق أية ديانة وتسبق أي تعليم. من المؤكد أن السنوات التي قضيتها وأنا تلميذ في مؤسسات التعليم في الخمسينيات والستينيات كانت ستنتهي بشكل مختلف للغاية بدون الحضارة والفن. بدونها كنت ربما وجدت نفسي طفلاً آخر ممن يعانون ضعف التركيز، أو كأحد أطفال الشوارع الذين مقتوا التعليم ووجدوا حياتهم بعيداً عنه.

كان الخلاص الأكبر بالنسبة لي عندما التحقت بمدرسة نيتساح إسرائيل للبنين (مدرسة دينية) متمثلة في مقدرة المدرسين على زرع الحضارة بداخلي وإشراكي بصورة أو بأخرى في الأحداث الفنية. هكذا كانت أيضاً مدرسة «رانانيم» أول مدرسة للفنون، حيث تجمع فيها كل الأطفال «المتميزين» بخيرهم وشرهم تحت سقف الإبداع والحضارة والفن، وكان مدير المدرسة يتسحاق هيرشبرج يعلم هذا الجيل صباحاً ومساءً قائلاً: «أيها الأطفال الموسيقي رياضيات والكيمياء هي العلاقات والفيزياء هي الدراما». وبدون هذه الشروح والتعليقات ما كنت لأحصل على الدرجة النهائية في الرياضيات والفيزياء والكيمياء.

والسؤال الذي يؤرقني اليوم: ماذا سيحل باليهودي الجديد، وأي طفل سيكون نتاج تلك المؤسسة التعليمية التي تقوم بتقليص هذه المجالات النورانية...؟ إنها مؤسسة ومنظومة تقترب بخطوات هائلة نحو موتها ودفن نفسها. وخلال سكرات موتها تحاول أن تدمر في طريقها أيضاً منظومة الحضارة مع إطلاقها بيانات وتصريحات على غرار: «سيتم تقليص مجالات تعليم الفنون في المرحلة الإعدادية».

إن الحضارة هي إنتاج الغد بينما التعليم هو توضيح لما جرى في الماضي وفهمه. لذلك، فإن الحضارة تسبق التعليم. ففي الوقت الذي يرتكز فيه التعليم على الأمس ويحمل المستقبل، فإن الحضارة هي التي من المفترض أن تحرك التعليم وتؤدي به إلى إنتاج فكر إبداعي أصيل، إلى جانب الاهتمام بالفنون.

في بداية طريقها أكدت منظومة التعليم الصهيونية على التفكير الحضاري والإبداعي. حتى رجال السياسة في وقت ما عرفوا أن مكان الحضارة يأتي على رأس أولويات القيم والمبادئ لشعب يحاول بناء نفسه من جديد. ولكن سياسة

في المستقبل أن يفكر جيداً، وأن يتراجع عن ذلك. إن هؤلاء الذين يقومون بالتقليص في أمور رئيسية وجوهرية مثل هذه قد يقضون على ما تبقى من الصهيونية. إن استمرار اليهودية مرتبط بالحفاظ على حضارتها. هذا هو الدور الرئيسي للصهيونية، وهذا هو الدور الرئيسي لمنظومة التعليم والحضارة في إسرائيل. أما تقليص المجالات الحضارية فقد يؤدي بنا إلى اتفاقنا في المستقبل على نبوءة اليهود المناهضين للصهيونية بأن «الصهيونية ستقضي على اليهودية».

تعليمية وحضارة تشوه نفسها...؟. إن الانشغال بالحضارة والفن يطور وينهض بالإنسان المكبل بماكينه التعليم الصاخبة، ينهض برغبة التلميذ في الوصول إلى المدرسة، وينهض به نحو فهم ما يقرأ. إن الاهتمام بالجانب الإبداعي يرتقى كذلك بالتفكير الرياضي والتفكير العلمي.

يجب على وزير التعليم المنتظر أن يصدر تعليمات بإقصاء من قرر تقليص المجالات الحضارية والفنية في منظومة التعليم، ويجب على من يهدد باستمرار ومواصلة عمليات التقليص

بقلم: عينات شبحور أهرونسون
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٩/٣/١٥

تسويق تل أبيب لتصبح المقصد السياحي للشواذ

جنسياً) الذي سيعقد في أكتوبر من هذا العام، وإنتاج مواد إعلانية، وإنتاج كروت مزايا في محال ونواد مختلفة للسائحين الشواذ، وتفعيل موقع إلكتروني يتم تحديثه بصفة دورية، ويشتمل على رابط لموقع رابطة السياحة وغيره.

إن هدف رابطة السياحة والجمعية هو وضع تل أبيب - يافا على خريطة المدن السياحية التي تلبي حاجات السائحين من

الشواذ والاعتراف بقدرتهم على دعم القدرات السياحية والاقتصادية للمدينة.

وأعلنت رابطة السياحة لتل أبيب - يافا أن «فكرة دعم السياحة إلى المدينة عن طريق مسألة الشواذ يناسب بشكل خاص مدينة تتسم بالنشاط والحياة الثقافية والأنشطة الليلية، مدينة تتمتع بالمطاعم والفنادق وأماكن الترفيه المناسبة لكل الميزانيات. وهذه مدينة ترفيهية ذات شاطئ رائع ومناخ معتدل في أغلب أيام السنة».



للمرة الأولى، من المنتظر أن تسوق رابطة السياحة في تل أبيب - يافا هذا العام السياحة لمدينة "لا تتوقف فيها الحياة"، على حد تعبيرها، بالإضافة إلى سياحة الشواذ. ويدير هذا المسار التسويقي تلك الرابطة بالتعاون التام مع رابطة الشواذ والسحاقيات في المدينة، بإشراف إيتي جرجير مدير عام رابطة السياحة، ويانيف فايتسمان المسئول عن ملف السياحة بمجلس المدينة.

وهذا التعاون الجديد الذي تموله الرابطة والبلدية، أدى في بداية العام إلى عدة مشروعات واعدة من بينها، إدخال جولة جديدة للسائحين باللغة الإنجليزية تشمل محاضرة عن حياة الشواذ والسحاقيات في تل أبيب، بما في ذلك حشد وإعداد المرشدين من هذه الفئة في المدينة، وتسويق تل أبيب للشواذ في عدد من المنتديات السياحية في العالم.

كما تشمل المشروعات استضافة مؤتمر وكلاء سفريات منظمة IGLTA العالمية (منظمة عالمية ترعى حقوق الشواذ

ترجمات عبرية

٨

حوارات

حوار مع "أفيجدور ليبرمان" زعيم حزب إسرائيل بيتنا:
"أنا أشرف من كل محققى الوحدة القطرية للتحقيق فى قضايا النصب"

بقلم: أميرالاس ويوفال كرنى
يديعوت أحرونوت ٢٧/٢/٢٠٠٩

فى الحائط. مطالبنا واضحة: حقيقتى العدل والأمن الداخلى. وسوف أطالب بهاتين الحقيقتين تحديداً معاً من أجل إثبات أننا نتمتع بالأهلية لتولى هاتين الوزارتين.*
* الهدف هو إثبات أنك أهل لذلك وغير مرفوض لتولى تلك الوزارتين..؟

- "لا يمكن رفض رغبة ٤٠٠ ألف ناخب. ما مررت به منذ يوم الجمعة الماضى جعلنى اتخذ هذا القرار، وسوف أقاتل هذه المرة، وليس لدى استعداد للتنازل. انظروا ما حدث لكل من يعقوف نتمان وأفيجدور كهلانى وحاييم رامون ودانييل فريدمان."

* معذرة.. لقد أدين رامون.

- "كيف قالت القاضية شولاميت أكونى هذا..؟ هذه مسألة مستتهى على أقصى تقدير بصفعة مدوية، ولكنهم حولوها إلى قضية".

* وهل سيكون دانييل فريدمان وزير العدل خاصتك..؟
- "لأنهم حذرونى وحاولوا الضغط على فيما يتعلق بهاتين

التحقيقات معه تذكره بأيام ستالين... ويقول إنه إذا أصبح وزيراً للدفاع ستزيد قوة الردع الإسرائيلية.. العرب مدعوون للتجنيد فى لواء جولانى وترديد النشيد القومى الإسرائيلى "هاتكفاه".. أفيجدور ليبرمان الفائز الأكبر يحتفل بانتصاره.

قال لنا رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيجدور ليبرمان هذا الأسبوع إنه جاءه اثنان من كبار المسئولين السابقين فى جهاز تطبيق القانون - أحدهما من الشرطة والآخر من النيابة العامة - وطلبوا مقابلته على انفراد، وطلبوا أن يكون هذا اللقاء سرياً، فاستجاب ليبرمان لطلبهما.

أضاف ليبرمان: «خلال اللقاء سألانى: لماذا تريد الآن وزارتى الدفاع والعدل..؟ ولماذا تسعى لتعيين دانييل فريدمان..؟ هذا لى يمر مرور الكرام. سوف يزعجونك، وسيكون هذا خطأ جسيماً، ولن تنجو من ذلك».

أردف ليبرمان قائلاً: «فى الواقع، لم أفكر فى هذا من قبل. ولكن الآن تحديداً، وبسبب هذا الكلام، سأصر على موقفى، وسوف أطالب فعلاً بهاتين الوزارتين، وليخبطوا رؤوسهم

الحقيبتين وموضوع فريدمان تحديدًا، أبحث الآن تعيينه في منصب من قبل حزب إسرائيل بيتنا. لست على استعداد لأن يكون هناك أشخاص مرفوضين على الساحة السياسية مثل فريدمان».

لا يوجد أكثر من هذه الحكاية للبرهنة على ليبرمان والدوافع التي تحركه. في طفولته، حسبما جاء هذا الأسبوع، استقل مع والديه حافلة سوفيتية مزدحمة، والجميع من حوله كانوا

يتحدثون الروسية، بينما تحدث هو ووالداه باليدش (خليط بين العبرية والألمانية) بصوت عال. التفت إليهم كل ركاب الحافلة، وأخذوا يحدقون النظرات فيهم بغضب شديد، ولكن آل ليبرمان لم يخفضوا صوته. ويقول ليبرمان: «في تلك الحافلة المزدحمة مثل علبة السردين، تعلمت ألا أتنازل لأحد عن المبادئ أو وجهات النظر على حد سواء. ولا مجال للتساهل في ذلك».

*** لن أنغير:

أتى ليبرمان تلك المقابلة الصحفية حاملاً الضغينة، حيث كان يتحدث بشكل متواصل، حتى إنه لم يكن يعطى لنفسه الوقت للتنفس. وكان مستعداً لهذا اللقاء، حيث جاء معه ورقة كتابية تتضمن قائمة من الموضوعات، مدججاً بأعداد من أراشيف الصحف. لديه الكثير والكثير من الموضوعات. ويزعم ليبرمان أنه منذ بضع أسابيع وهو يتعرض لحملة تهدف إلى نزع الشرعية عنه وإظهاره في صورة شيطانية، والتي وصلت إلى ذروتها في الرحلة التي قام بها إلى مينسك (عاصمة روسيا البيضاء). وكان من المهم بالنسبة لليبرمان أن يبدأ هذا الحوار انطلاقاً من تلك النقطة تحديداً.

وكما تقدم، فور الانتخابات جمع ليبرمان أغراضه للقيام برحلة مدتها أسبوع إلى مينسك، وترك المنظومة السياسية تغلّ بسبب المفاوضات الائتلافية، حيث سافر للاحتفال مع الأصدقاء بإنجازاته في الانتخابات الأخيرة. وقد ساد الشعور بأنه بعدما أعطى كلمة لليفني وكلمة لنتنياهو، ترك الإثنان وسافر للبحث عن المتعة. وفي أعقاب ذلك، ثارت حالة من الصخب في وسائل الإعلام، وفي الساحة السياسية على حد سواء.

أخرج ليبرمان من جعبته عدداً قديماً منذ مايو ١٩٧٧، وأشار إلى أحد العناوين قائلاً: «انظروا.. مكتوب هنا أنه فور فوزه في أعقاب الانقلاب (المقصود فوز الليكود على



حزب العمل في عام ١٩٧٧)، خرج بيجين في إجازة، علماً بأن الاتصالات الحقيقية حول تشكيل الائتلاف كانت ستبدأ في غضون يومين. هل هناك من احتج على ذلك في عام ١٩٧٧..؟ على العكس.. انظروا مدى الاحترام الذي كتبوا به ذلك. ولكن عندما يتعلق الأمر بي..؟ كلهم يتساءلون: ما الخطب..؟ ليبرمان يسافر فجأة إلى مينسك. هل يرحل فجأة..؟ أشعر في الفترة الأخيرة بأنني

بطل في تراجيديا سريالية».

* يمكنك أن تتفهم شعور الجمهور: لقد تركت الجميع متعثرين وسافرت لمقابلة أصدقائك في مينسك.

- «شيء جميل أنكم لم تقولوا أنني سافرت لشرب الفودكا مع الأصدقاء. هذا أيضاً نسبوه إلى رغم أنني لم أشرب الفودكا قط. لقد أتيت من مولدوفا (مسقط رأسه) حيث لا يشربون الفودكا هناك. أنا فعلاً أشرب الخمر، وقد تطوع أحد الصحفيين وكتب أن ليبرمان سافر لمينسك لأن لديهم خمرًا ممتازاً. ولكن سكان مينسك لا يصنعون الخمر. ولذا، فضلاً عن إظهار الجهل في صفائح الأمور، يكشف هذا النقاب أيضاً عن الأفكار التربصية المسبقة».

* لماذا سارعت بالسفر إذا..؟

- «وماذا كنت سأفعل منذ يوم الانتخابات حتى مقابلة الرئيس..؟ لم يكن هناك شيء لفعله. كان لدى أسبوع ميت. التقيت مع تسيبي وبيني، وموقفي كان واضحاً تماماً. ما الذي يجبرني على التعثر هنا..؟ إذا كان بمقدوري استغلال القليل من الوقت ومواصلة التقدم في عدة أمور في مينسك، فلماذا يجب على التعثر هنا..؟ ماذا أرادوا..؟ أن أحمل الأوراق لكل المراسلين..؟ أن أعمل لديهم كمقاول من الباطن..؟ أي إنسان عاقل سيفكر لمدة خمس دقائق في خطابي ليلة الانتخابات، كان سيفهم بالضبط ما سأقوله للرئيس».

«سافرت، وتحولت تلك السفيرة إلى رحلة لنزع الشرعية وترويع الأكاذيب، والآن يجعلون من هذا لغزاً. أين اللغز في تلك الرحلة..؟ لقد سافرت لزيارة الجامعة الحكومية في مينسك، والتقيت ورؤساء قسم الدراسات العبرية والإسرائيلية في كلية العلاقات الدولية، والتقيت زعماء الجالية اليهودية، وتوجهت لزيارة أحد المراكز الإسرائيلية. والتقيت والسفير الإسرائيلي، ونزلت ضيفاً على البرلمان. بالمناسبة، البيان الذي يتناول تلك الزيارة موجود على موقع

برلمان روسيا البيضاء مصحوباً بالصور وخلافه، كما التقيت وكبار الصحفيين هناك، والحديث الذي أجرى مع منشور في وكالة أنباء روسيا البيضاء.. حسناً أين اللغز هنا..؟»

«صحيح أنني لم أقل أين سأذهب، ولكن عندما أتجول بدون حراسة، ماذا يريدون، هل يجب على أن أعلن مسبقاً لحماس والحزب الله وللجميع جدول أعمالى بدقة..؟ لا أعتقد أنني يجب أن أقدم تقريراً بتصرفاتى لأى أحد».

* أنت تسافر إلى هناك كثيراً.. هل لديك أعمال هناك..؟
- «أى أعمال..؟ وأى هراء..؟ سؤالكم هذا أيضاً يعد تعبيراً عن الأفكار التربصية المسبقة. من ناحية، الجميع يكتبون أن ليبرمان حكيم ومثقف وواع وداهية. حسناً، إذا كنت حكيماً وواعياً وداهية، وإذا كنت أعلم أن كل الأضواء مسلطة على، وأن هناك محققين خاصين يراقبونى وكذلك العالم بأسره، هل سأذهب لعقد صفقات خاصة في مينسك خلال تلك الرحلة في خضم كل الأضواء المسلطة على الآن..؟ ولكنهم يكتبون - أحدهم يقول والثاني يكرر كلامه، وهكذا يتحول الكلام إلى حقائق لا يمكنك مواجهتها».

«لقد سافرت في إجازة واخترت مينسك. البعض يحبون السفر إلى أمريكا اللاتينية، والبعض الآخر يفضلون الهند. لماذا محظور على أن أحب السفر إلى شرق أوروبا..؟ إننى أقرب إلى أفضل شرق أوروبا بسبب طبيعته الساحرة. ولدى الكثير من الأصدقاء هناك، وتحديدًا في مولدوفا. تعلمت هناك، وعندما أتجول في الشارع هناك أشعر بأن الكل يعرفونى. هذه علاقة طبيعية بين الإنسان وجذوره. ولقد اصطحبت أبنائى معى لمشاهدة ذلك. وحكى لهم عن والدى، الذى أمضى أفضل سنوات عمره بين ستالين وهتلر. فقد شارك أبى في المعارك ضد الألمان وسقط في الأسر، وحكى لهم كيف نجا وهو جندي يهودى في الأسر: حيث أخذ والدى بطاقة هوية الجندي الذى قتل بجواره، وكان شخصاً يدعى بتروفيتش. وعندما عاد من الحرب قال: أريد أن استعيد اسمى مرة أخرى (ليبرمان). فقالوا له: ماذا حدث..؟ هل أنت أحمق..؟ أنت روسى الآن، لماذا تريد الوقوع في مشاكل..؟ عليك أن تعيش بهذه الوثائق. عندئذ قال: لا، أنا أريد ذلك، وأصر على رأيه، واستعاد الوثائق القديمة واسمه الأصلي، وعاد يهودياً كما كان».

* حسناً، هل الحنين فقط هو الذى يعيدك إلى تلك الأماكن..؟

- «مينسك وروسيا البيضاء يمثلان حالياً مركزاً هاماً، وإذا لم يكن لنا وجود هناك، سيصبح الإيرانيين هناك. وقد خطت روسيا البيضاء في السنوات الأخيرة خطوات نحو إسرائيل، وأعتقد أن لى دوراً في ذلك. يسعدنى السفر إلى هناك، ويسعدنى أكثر العودة إلى هنا. الحنين ليس الأساس».

* ولكن ربما الأكثر صواباً اليوم، وأنت رئيس لحزب كبير، أن تفكر أيضاً كيف سيرى الناس ذلك..؟

- «لن أتغير. وأنا لا أعمل مع مستشارين لتحسين الصورة - وسوف أظل على سجيئى. من يريدنى مرحباً به، ومن لا يريدنى، فإننى أحترم رغبته. لست مستعداً لتقديم أى تنازلات في ذلك. ولست مستعداً لأى مرونة. المشكلة هى أن معظم الساسة أصبحوا ممثلين على خشبة المسرح، أما أنا فلست كذلك».

* ولكن يبدو أن النقد بخصوص زيارتك لمينسك ضابقتك، فقد طلبت أن تبدأ الحديث معنا انطلاقاً من هذه النقطة.
- «الحقيقة الواضحة هى أننا حصلنا على الرغم من ذلك على ١٥ مقعداً، وهناك ٤٠٠ ألف ناخب تقريباً يريدوننى مثلاً أنا الآن».

* إلى أى درجة جلدك سميك..؟
- «لا شك أننى أخذت مناعة بعد سنوات طويلة من العمل السياسى والتعرض دوماً للنقد، وكذلك بعد قراءة كل المقالات التى نشرت عني خلال الأسابيع الأخيرة. إذا لم تمت من السم، سيصبح جسدك أكثر قوة».

* هل يضحكك البرنامج الكوميدى السياسى «إيريس نهديرت»..؟
- «يؤسفنى أننى لا أشاهد هذا البرنامج».

* يبدو أنك تحقق مكاسب عندما تتعرض للنقد أو عندما يصفك الحاخام عوفاديا يوسف بـ «الشيطان».

- «أفضل عدم تحقيق مكاسب وألا أتعرض لكل حملة الملاحقة هذه».

** يا عرب تعالوا إلى اللواء جولاني:

لتحقيق جزء كبير من تلك الأصوات انبرى ليبرمان لشن الحملة العدوانية التى أدارها تحت شعار «لا جنسية بدون ولاء» تحت قيادة المايسترو آرثر فينكلشتاين. وقد اقترن اسم ليبرمان برسالة واحدة، وهى رسالة عدوانية في حد ذاتها، تمس الجرح الغائر مع عرب إسرائيل في ظل الواقع المعقد السائد هنا.

* أديرت حملة ديماجوجية وشعبوية. فهل ترى نفسك عنصرياً..؟

- «المرّة تلو الأخرى يدفعونك لذلك: عنصري، عنصري، عنصري. أنتم عنصريون، لأننى بسبيكم أجنبي ومهاجر، وتحاولون الآن تحديداً قلب الحقائق. هذه كراهية خالصة للأجانب، من أجلكم كنت ولا زالت شخصاً غريباً. أنا أفكر بشكل مختلف، وأتحدث بطريقة مختلفة.. لا أفهم ما وجه العنصرية في تصرفاتى. الولاء الذى أتحدث عنه غير مقبول فقط بالنسبة للعرب. والخط الفاصل هنا ليس بين اليهود والمسلمين أو المسيحيين، وإنما بين تأييد الإرهاب ومكافحته».

ولا أرى أى فرق بين يهودية مثل اليسارية تالى فحيمة، وعزيمى بشارة. نحن لا نرى أى فرق بين الحاخام هيرش (وهو حاخام حركة ناطورى كارتا الذى تم تعيينه وزيراً فى حكومة عرفات) والشيخ رائد صلاح. أين العنصرية هنا..؟ إن ما نطالب به ينطبق على الجميع: يهود ومسلمين ومسيحيين».

«ليس لدى استعداد لتقبل وجود حزب سياسى هنا وزعماء يؤيدون الإرهاب بشكل معلن، مثل عضو الكنيست زحالقة، الذى سافر بجواز سفر إسرائيل لحضور جنازة جورج حبش فى الأردن، أو مثل نشطاء حزب التجمع الوطنى الديموقراطى (بلد) الذين رفعوا أعلام حماس فى مظاهرات بالناصرية وسخنين أثناء عملية الرصاص المنصهر».

«الخط الفاصل هنا ليس دينياً أو قومياً، ولكنه بالأساس خط فاصل بين تأييد الإرهاب ومعارضته. ليس لدى أى مشكلة مع عرب إسرائيل، وقد حصلنا فى الانتخابات الأخيرة على آلاف الأصوات من القطاع العربى. ويؤسفنى أن مشكلتنا هى بالأساس مع قلة قليلة من الأشخاص المهووسين المحبطين والمعتقدين، الذين أعتقد أنهم يعانون من خلل جينى».

«يؤسفنى أننا بصدد ماثات، الماثات من العرب الإسرائيليين الذين شاركوا فى أنشطة إرهابية. نحن لا نتحدث عن نباتات شيطانية، كما أنها ليست حالات فردية. ويؤسفنى أيضاً أننا رأينا فعلاً تلك الظاهرة، عندما أتى الجميع فى حى جبل المكبر بالقدس الشرقية - وكذلك تالى فحيمة - لتقديم العزاء لأسرة المخرب الذى قتل ثمانية تلاميذ فى معهد مركز هاراف الدينى».

* لنعود إلى شعارك «لا جنسية بدون ولاء». كيف نتحرى الولاء..؟ وكيف يمكن تمرير مشروع قانون فى هذا الموضوع..؟

- «مشروع القانون واضح. من يساهم من أجل الدولة يجب أن يأخذ المقابل. ومن جانبنا، فإن التشريع الأول هو منح أولوية لجنود الجيش الإسرائيلى، ولن أدوا الخدمة الوطنية. يجب تقنين ذلك فى لوائح وتشريعات وقرارات حكومية، بحيث يتمتع من أنهموا الخدمة العسكرية بامتيازات فى مؤسسات التعليم العالى، وعند تخصيص الأراضي، وفى العمل بجهاز خدمات الدولة».

«ماذا يحدث الآن على الأرض..؟ اثنان من الشباب يقدمان أوراقهما لكلية الحقوق بالجامعة، أحدهما أنهى الخدمة فى لواء جفعاتى وضحى بثلاث سنوات من عمره، والثانى يركض رافعاً علم حماس فى مظاهرة بسخنين. وقد حصل الإثنين على نفس الدرجات بالاختبار النفسى. فمن سيقبلون..؟ من كان يركض رافعاً علم حماس..؟».

* هل تؤيد خدمة عرب إسرائيل فى الجيش الإسرائيلى..؟
- «بالقطع نعم، أو يؤدون الخدمة الوطنية. ومثلها لا أرى أى سبب لعدم تطوع شاب حريدى عمره ١٨ سنة فى مستشفى لينادو بتانيا، فإننى لا أرى أى مشكلة فى ذهاب شاب عربى لمستشفى عربى بالناصرية لخدمة مجتمعه، أو حتى للخدمة فى لواء جولانى، بل ويجب أن يلتحقوا أيضاً بسلاح الطيران».

* حسناً، مع كل شكوكك تجاه عرب إسرائيل تريد تجنيدهم بالجيش الإسرائيلى..؟
- «سؤالكم ليس صحيحاً. إننى لا أتشكك فى معظم القطاع العربى فى إسرائيل. ولكنى فقط لا أقبل حقيقة وجود زعامة تتضامن مع الإرهاب، وتدعو لتدميرنا كدولة يهودية وصهيونية».

* فضلاً عن مسألة منح مميزات للجنود، هل لديك تشريع آخر تريد تمريره يتعلق بمسألة الولاء..؟

- «من المعروف أننى أعتقد فى ضرورة فرض وتطبيق قانون مكافحة الإرهاب، وهناك شيء آخر كنت سأفعله فى هذا الصدد ألا وهو الإلزام بأداء قسم الولاء لعلم إسرائيل والنشيد القومى فى المدارس. عندما يدخل الأطفال فى الولايات المتحدة الفصول يومياً فإنهم يحملون اليمين ويقسمون الولاء للعلم الأمريكى ولسلامة الولايات المتحدة. وبناء عليه، نحن لا نختار شيئاً غير مألوف فى العالم الغربى».

* هل ترى علم إسرائيل فى فصل بمدينة سخنين أو الناصرة والجميع ينشدون بصوت عال النشيد الوطنى الإسرائيلى «هاتكفا»..؟

- «لماذا لا..؟ إنهم يتمتعون هنا بحقوق كثيرة، ويعيشون فى ظل مجتمع متقدم، ولا أرى أى مانع لذلك. يقولون لي: هل تنتظر من غالب مجادلة وزير العلوم والثقافة والرياضة، أن ينشد النشيد القومى الإسرائيلى..؟ الإجابة هى نعم. لست مستعداً لقبول ألا يكون لدى وزير فى حكومة إسرائيل استعداد لترديد النشيد القومى».

* ماذا كنت ستفعل..؟ هل كنت ستقبله..؟
- «فى تلك اللحظة كنت سأقبله. يجب أن نسأل أنفسنا لماذا ينكرون دولة إسرائيل..؟ إنهم فى قرارة أنفسهم يعرفون أن مستوى الحياة هنا أعلى وأفضل، وأنهم يتمتعون بحرية أكبر. فلماذا يتشددون فى مواقفهم..؟ السبب فى ذلك هو أننا نظهر لهم ضعفاً. وثمة أحد لا يحب الضعفاء والفقراء. كلهم يحبون الأثرياء، والأصحاء، والأقوياء، وأصحاب الوجوه الجميلة. متى كانت دولة إسرائيل فى ذروة شعبيتها..؟ فى عام ١٩٦٧ بعد النصر. عندئذ حاول الجميع أن يكونوا جزءاً من دولة إسرائيل، وعندئذ أيضاً قام سكان كل القرى والمدن العربية

في إسرائيل برفع أعلام إسرائيل واحتفلوا بيوم الاستقلال».

* هل حاولت التحدث مع أحمد الطيبي وفهم مدى تعقد الواقع الذي يعيشه عرب إسرائيل..؟

- «لا، ولست مستعداً أيضاً للجلوس معه. لست مستعداً للجلوس مع من يسلب حقنا في دولة يهودية. ورغم ذلك، لدى عدد غير قليل من الأصدقاء العرب، مسلمين ومسيحيين على حد سواء. وعشية الانتخابات جلست مع صديق حميم لي، عربي- مسيحي من حيفا، وتناولنا المشروبات سوياً وتحدثنا وتناقشنا. إنهم لا يفهموننا، ويقولون إننا حمقى. ويقولون أيضاً إننا نظهر ضعفاً، والمشكلة فينا نحن فقط وليس فيهم. كما أنهم يعتقدون أننا لا نفهم كيف نتصرف في الشرق الأوسط، وهكذا سنزل كارثة عليهم.. وعلينا نحن أيضاً».

رأية أخرى لروح بها ليرمان خلال الحملة الانتخابية لحزب إسرائيل بيتنا وهي موضوع الدين والدولة. لقد تحدث ليرمان بالأساس عن إصلاحات في عملية التهويد وإجراءات الزواج. وفي خضم الانتخابات، عندما أصبحت المعركة الانتخابية على صفيح ساخن، تناول عليه - كما تقدم - الحاخام عوفاديا يوسف وقال: «انتخاب حزب كذا، يقوم برنامجه الانتخابي على إقامة متاجر لبيع لحم الخنزير، وعقد الزواج المدني، وتدمير التوراة، وتجنيد أبناء المعاهد الدينية لإلغاء دراسة التوراة، حرام حرام حرام، ومن يفعل ذلك إثم عظيم، حيث إن هذا كإعطاء القوة للشيطان والمخلوقات الشريرة».

ورغم ذلك، فإن احتمالية الجلوس مع شاس في ائتلاف واحد هدأت من روعه هذا الأسبوع. عندما نذكر له التصريحات التي أطلقها الحاخام عوفاديا، يقول ليرمان: «لا أدخل في جدل مع حاخامات». وكالمعتاد، يصب ليرمان جام غضبه على وسائل الإعلام: «ولكنني رأيت كيف علق كبار المحللين عندما قيل ليوسي ساريد إنه من سلالة العماليق، وكيف علقوا عندما قالوا إن ليرمان هو الشيطان. بالنسبة لشاس، هذا كان على أقل تقدير جزءاً من الحملة الانتخابية - والانتخابات انتهت وكل شيء انتهى - ولكن كل كبار المحللين يواصلون إظهارى في صورة الشيطان يومياً».

* كيف تنهش المبادئ التي وضعتها بخصوص الزواج والتهويد مع ائتلاف يضم شاس..؟

- «لسنا ضد الدين - على عكس حزب شينوي. نحن مع الشريعة والتقاليد اليهودية، كما أن زوجتي وابنتي متدينات. إننا نعارض بشدة الفصل بين الدين والدولة، وأعتقد أن من يتحدث عن ذلك، فإنه يتحدث عن هراءات ومن شأنه أن يتسبب في حرب أهلية. أريد أن نعيش بحسب تعليمات الحاخامية الكبرى وتدعيمها، بحيث لا نكون مرتبطين

بحاخامات متشددين».

«وما نقترحه بخصوص هذا التهويد هو العودة لما كان سائداً حتى عام ١٩٩٥، عندما كان كل حاخام مدينة لديه الصلاحية لإجراء عمليات تهويد. ومنذ ذلك الحين ألغوا هذا وجعلوه من اختصاص هيئات خاصة، وباتت العملية أكثر تعقيداً. وأنا أريد إعادة الوضع لسابق عهده. وفيما يتعلق بمسألة الزواج، لا أعتقد أننا نقترح شيئاً يتعارض مع المنطق. من المفارقة ألا يكون لدى الكثير من الأزواج وسيلة قانونية لإعلان زواجهم هنا في إسرائيل ويضطرون للسفر إلى قبرص لعقد قرانهم. هذا جنون».

* من بين الـ ١٥ مقعداً التي حصلت عليها، نعتقد أنك حصلت على ١١ مقعداً من مهاجري دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، وعدد لا بأس به من هؤلاء يريد التجول في السبت بحرية، وتناول ما طاب لهم من طعام، والتهود بسرعة والزواج في إسرائيل. والآن، أنت تدعوهم للاعتماد على منطق شاس..؟

- «أعتقد أن القطاع الروسي يريد في المقام الأول الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وقد أجرينا العديد من الاستطلاعات بخصوص هذا الموضوع، وهم يدركون أن الطريق لهذا الاندماج أن تكون في السلطة. وإذا سألتهموني ماذا يفضلون: التشدد في الزواج ونكون في المعارضة أم التساهل ونكون في الحكومة..؟ بالتأكيد سيفضلون الخيار الثاني».

** انسوا التناوب:

فور انتهاء الانتخابات، حاول ليرمان أن يقود تحركاً سياسياً شعبوياً: تشكيل حكومة ثلاثية بمشاركة الأحزاب الثلاثة الكبرى - كاديبا والليكود وإسرائيل بيتنا. كما وافق ليرمان على أن يوصي رئيس الدولة بتكليف نتيياهو، ولكنه قال إن ذلك يجب أن يحدث فقط في إطار حكومة موسعة. وفي تلك الأثناء، قرر حزب كاديبا الذهاب إلى صفوف المعارضة، وبدلاً من حلم حكومة الوحدة الوطنية بقي ليرمان مع مشكلة الحكومة الضيقة. ويقول ليرمان: «لازلت أتمنى تشكيل حكومة ثلاثية، بل إنني على استعداد للتساهل في الخطوط الأساسية للحكومة من أجل انضمام كاديبا».

* ولكن يبدو أن تسيبي ليفني قررت الانضمام لصفوف المعارضة، وأصبحت الآن في الطريق لحكومة ضيقة.

- «احتمال وارد. المشكلة هي أن أسلوب الحكم لدينا سيء. انظروا ماذا يحدث هنا: لقد أجريت انتخابات في إسرائيل، ولا نعرف من الفائز. في كرة السلة تنتهي المباراة دائماً بحسم. أما في تلك المعركة، لا أحد يعرف من الفائز ومن الخاسر. الجدل مازال محتدماً. حقاً هذا جنون. إنني لا أؤيد فكرة تشكيل حكومة ضيقة، ولكن السؤال هو ما البديل..؟ هل نجرى انتخابات أخرى دون التيقن من أن شيئاً سيتغير بعد

هذه الانتخابات...؟

* أنت من يتوج ملوك هذه المعركة الانتخابية. الجميع كان ينتظر كلمتك. لماذا لم تفرض على نتنياهو التناوب لضم ليفني إلى الحكومة...؟

- «هناك نتيجتان لهذه الانتخابات: المعسكر القومي انتصر، ولكن كاديا لازال الحزب الأكبر. هاتان النتيجتان يجب أن تنعكسان على تشكيل الحكومة الجديدة. اليمين يجب أن يقود الحكومة، وكاديا يجب أن يكون عنصراً رئيسياً، ولكن ليس بالتناوب».

خلال المعركة الانتخابية ألح ليبرمان إلى أنه يريد وزارة الدفاع. وبعد الانتخابات قال المقربون منه إنه سيطلب لنفسه وزارة الدفاع أو الخارجية، فضلاً عن وزارتي العدل والأمن الداخلي اللذين من المقرر أن يطلبهما لحزبه. بشكل أو بآخر، لقد وقع ليبرمان في الفخ: فهو ممنوع من الحصول على وزارة المالية بسبب التحقيقات الجارية معه، كما أن نتنياهو لازال يريد الاحتفاظ بوزارة الدفاع لكاديا (موفاز) أو لمرشح من حزبه (بوجي يعلون أو دان مريدور). ويزعم المقربون من نتنياهو أن «فرصة ليبرمان في أن يكون وزيراً للدفاع ضئيلة». كما لن يكون من السهل إيداع حقيبة الخارجية في أيدي ليبرمان، لأنه مع كل هذا نحن في حاجة لشخص يتحدث مع مبارك وأبو مازن والاتحاد الأوروبي.

ويزعم ليبرمان أنه لائق تماماً وقادر على تولى أحد الحقائب الرئيسية الثلاث. ويقول: «لن أتعنث للحصول على أي من الحقائب الثلاث. الحقيقة لن تمثل عائقاً أمام تشكيل الحكومة. وسوف أساير أمورى مع أي حقيقة. وإننى أعترم تذليل العقبات. وأي حقيقة وزارية ستكون مقبولة بالنسبة لي».

* هل يمكن أن تصبح وزيراً للدفاع...؟

- «أستطيع أن أكون وزيراً في أي من الحقائب الثلاث».

* على الرغم من أنك لست عسكرياً...؟

- «يثور ليبرمان قائلاً: «من يطرح هذا السؤال يبدو كأنه لم يتعلم شيئاً من التاريخ. دافيد بن جوريون وموشيه أرنس كانا من أخطر وزراء الدفاع، وثمة واحد منهما لم يكن عسكرياً، والشخص الذي كان الجندي الأكثر براعة - موشيه ديان - كان وزيراً للدفاع في عام ١٩٧٣».

* هل تعرف أن تعيينك وزيراً للدفاع سيثبت الرعب في نفوس الكثيرين...؟

- «أعتقد أن هذا من شأنه تحسين قدرة الردع الإسرائيلية».

* هل يمكن أن يصبح من هدد في ماضيه بقصف طهران والسد العالي وزيراً للدفاع...؟ أليس هذا الأمر شائكاً...؟

- «بل على العكس، ربما يكون هذا تحديداً سبباً للردع. شغلي لهذا المنصب سيمثل عاملاً للردع».

* إذا أصبحت وزيراً للدفاع، فما هو أول شيء ستفعله...؟

- «بادئ ذي بدء، سنبداً في إعمال العقل. المشكلة ليست في القوة العسكرية، فالمشكلة الرئيسية هي العقل والتفكير. لقد احتل الأمريكيون العراق خلال بضعة أسابيع وأطاحوا بنظام صدام حسين. المشكلة تكمن في اليوم التالي للإطاحة بحماس. ومشكلة غزة لا تكمن في إسقاط نظام حماس، وإنما ماذا ستفعل في اليوم التالي لذلك. وقد فشلنا في ذلك دائماً».

* هل ترى أن الحرب في غزة كانت ناجحة...؟

- «لن أنشغل بالتحليل، ولكنى أنظر إلى الحقائق: لازالت غزة هي معقل حماس وواقعة تحت التأثير الإيراني، والجندي جلعاد شاليط لازال أسيراً، وعمليات التهريب مستمرة، ولازالوا يطلقون علينا صواريخ القسام».

* وماذا كنت ستفعل كوزير دفاع، هل كنت ستتصرف بصورة مختلفة...؟

- «لا أعتقد، إننى يجب على الخوض في ذلك على صفحات الصحيفة. لقد طرحت الحلول أمام المجلس الوزاري المصغر، ولكن كل هذا ليس سبباً لاحتلال غزة».

* نتقل لخيار وزير خارجية دولة إسرائيل. إلى أين تحديداً ستسافر في العالم...؟

- «إلى أي دولة يسعدها استقبالي».

* ماعدا مصر.

- «بما في ذلك مصر».

* كيف ستدير مفاوضات سياسية...؟ وكيف ستعمل مع الرئيس أوباما أو وزيرة الخارجية كلينتون...؟

- «لا أرى أي مشكلة في ذلك. لقد جلست بالفعل مع رئيس الولايات المتحدة، ووزيرة خارجيته أيضاً، وجرت بيننا أحاديث مثيرة، والتقيت والسيناتور جو ليبرمان، وكان الحديث بيننا ممتعاً».

* هل تستطيع تهدئة روع الجمهور حيال «ليبرمان الخطير» الذي سيمثل إسرائيل في العالم...؟

- «لا يجب على تهدئة روع أحد. صورتى في العالم تختلف عن الصورة التى يحاول بعض الأشخاص في إسرائيل رسمها عني. لقد كنت وزيراً في أكثر من حكومة، والتقيت في أوروبا مع وزراء خارجية. في الواقع، هم ليسوا معتادين على أسلوبى. فأنا لدى وجهة نظر مقابل وجهة نظرهم. ولكن لا يجب القلق، حيث يجب علينا أن نتحدث بوضوح عما نريده وما نرفضه. إننا لا نعرف كيف نعبر عن أنفسنا. هل تعلمون مثلاً ماذا يريد أوباما...؟».

* ليفنى لاثقة تماماً:

شهدت العلاقات بين نتنياهو وليبرمان صعوداً وهبوطاً. فتتياهو هو الذى اكتشف ليبرمان وعينه في منصب مدير عام

حزب الليكود قبل انتخابات ١٩٩٦، وبعد الفوز قام بترقيته في منصب مدير عام ديوان رئيس الوزراء. وقد استقال ليبرمان في وسط فترة ولاية نتنياهو، وأدرك أنه لكي يكون مؤثراً فعلاً يجب أن يكون سياسياً وليس موظفاً عمومياً. كان ينوي الانخراط في العمل السياسي بالليكود، ولكنه أدرك أنه غير مرغوب فيه من جانب بعض الشخصيات المحيطة بنتنياهو.

وعن قراره بخوض الانتخابات في عام ١٩٩٩، قال ليبرمان لصحيفة ידיعوت أحرونوت: «خضت انتخابات الكنيست لأن الدوائر المقربة من يبي كانت تحذره طوال الوقت من أنني عبء انتخابي ولست مكسباً. وقد أغلق ذلك الطريق أمام كل المصالحات، وكان يجب على إثبات من هو المكسب ومن العبء، وأدركت أن هذه معركة من أجل كرامتي وشرعيتي».

القوة التي تدفعه الآن للمطالبة بحقائب وزارية مركزية، هي نفس القوة التي حركته في حينه. على مر السنين كانت العلاقات بين نتنياهو وليبرمان متكافئة. وإلى جانب العلاقات الحميمة، أثرت أكثر من مرة الشكوك المتبادلة. على سبيل المثال، تخوف نتنياهو ألا يوصى به ليبرمان أمام رئيس الدولة لتكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة. وكما تقدم، أرجأ ليبرمان قراره حتى الدقيقة ٩٠، ولم يعلن عنه إلا أثناء اللقاء مع الرئيس. «حتى يتصبب يبي قليلاً من العرق» - قالوا في حينه المقربون من ليبرمان.

لا يتحدث ليبرمان عن التفاصيل بشأن علاقته مع نتنياهو. وخلال اللقاء الذي أجري معه هذا الأسبوع، قال إن «كل شيء على ما يرام»، موضحاً أنه مثل أي شبكة علاقات، فإن علاقته مع نتنياهو تشهد صعوداً وهبوطاً. ويقول ليبرمان: «لم يحدث شيء يمكن أن يؤدي إلى تعكير صفو العلاقات بيننا. نحن نتقابل ونتحدث ونشاور. وقد كنا نتحدث خلال المعركة الانتخابية».

* هل نتنياهو أنسب مرشح الآن لتولي رئاسة الوزراء...؟
- «هذه حقيقة، ورأى ليس مهماً الآن. فقد حقق نتيجة جيدة، ولكنني لن أعطيه درجات. وفي ظل الظروف الحالية نتنياهو هو المرشح الأفضل. فهو رجل مؤهل».

* هل تثق فيه...؟
- «لا توجد ثقة عمياء، ولكنه شخص نواياه حسنة».
* هل تسيبي ليفني مناسبة لتولي رئاسة الوزراء...؟
- «بالقطع نعم».

* ماذا تعتقد بشأن الإنجاز الذي حققته في الانتخابات...؟
- «يجب على الإطراء على ليفني بسبب الحملة الرائعة. في الحقيقة، هذا إنجاز شخصي كبير، وأنا أيضاً لم أتوقع أنها ستحقق كل هذا العدد من المقاعد. اعتقدت أنها ستحقق على

أقصى تقدير ٢٣ مقعداً».

* عندما قمت بتعيينها مديراً عاماً لمصلحة الشركات الحكومية خلال ولاية نتنياهو الأولى، هل اكتشفت الطاقة الكامنة فيها...؟

- «كانت تربطنا علاقات طيبة حتى قبل أن أقوم بتعيينها في هذا المنصب. أعتقد أن لدى عينا فاحصة. عندما كنت أنظر إلى الأشخاص الذين تعهدتهم بالرعاية كنت أتوسم فيهم خيراً: جلعاد أردين، وروحاما أفراهام، وتسيبي ليفني».

في سبتمبر عام ٢٠٠٨ توقع ليبرمان حصول حزب إسرائيل بيتنا على ١٥ مقعداً، سواء حدث ذلك بطريق الحظ أم لا، ولكن المحصلة النهائية هي أن ليبرمان حقق مفاجأة، وجلب للكنيست كتلة كبيرة معظم أعضائها مغمورين، بما في ذلك رئيسهم ليبرمان بصولاته وجولاته الذي كان كذلك لفترة طويلة. وبعد الإنجاز الأخير لا يجد ليبرمان داعياً للتواضع: «بمجرد مسألة وقت حتى يصبح أكبر حزب في إسرائيل».

* وهل ستصبح رئيساً للوزراء...؟
- «ليس لدى رغبة ملحة لأن أكون رئيساً للوزراء. ولكن إذا حدث، فمرحباً. وإذا لم يحدث سيكون أفضل أيضاً».

* هناك ادعاء بأنك لم تترك أي بصمة على أي وزارة توليتها بعد عشر سنوات من العمل السياسي.

- «هراء... الأشخاص غير الجادين فقط يمكن أن يقولوا هذا. لقد أحدثنا عدة تغييرات جذرية، مثل إلغاء تأشيرات السفر السياحية من روسيا، كما أننا حولنا مائة مليون شيكل لمستشفيات الضواحي، وأدخلنا إصلاحات على الشركة الوطنية للطرق في إسرائيل، وشركة الطيران الإسرائيلية «العال»».

* ثمة أحد لا يعرف حتى الآن ماذا فعلت كوزير للتهديدات الاستراتيجية، فما زالت تلك الفترة يكتنفها الغموض.

- «كنت سأعتبر نفسي فاشلاً لو عرفوا. لقد حققنا خلال فترة قصيرة أشياء لا بأس بها».

* هل هناك يد خفية:
الآن أيضاً، وهو في خضم عدة تحقيقات، لا يعتدل ليبرمان في آرائه عن الشرطة والنيابة، بل على العكس.

بحسب الأنباء التي نشرت في الصحف، في عام ٢٠٠١ أقام ليبرمان شركة باسم «الطريق نحو الشرق»، وبعد عام نقلت إدارتها إلى شخص آخر. وتفيد شبهات الشرطة بأن الشركة استمرت في العمل تحت إدارة ليبرمان، وكانت على ما يبدو شركة وهمية حولت إليه ولحزبه أموال من رجال أعمال، من بينهم رجال الأعمال ميخائيل تشرنوي، ومارتن شلاف. كما تشبه الشرطة في أن ابنته، ميخال ليبرمان، أقامت شركة وهمية حولت إليها أيضاً أموال من رجال أعمال. وقد قرر المستشار القانوني للحكومة ميني مزوز الموافقة للشرطة على

التحقيق مع ليبرمان قريباً بتهمة غسل الأموال، والتهرب من الضرائب.

منذ قرابة شهر أحوال الوحدة القطرية للتحقيق في قضايا النصب كل من ميخال ليبرمان، ومحاميه يوأف ميني المحامي، ورئيس حملته الدعائية شارون شالوم، وأربعة آخرين من المقربين إليه - للتحقيق. وقد أفادت مصادر في الشرطة بأن الوثائق التي بحوزتهم تؤكد الشبهات بخصوص غسل الأموال، على ما يبدو عن طريق إقامة شركات وهمية. وينفي ليبرمان الاتهامات المنسوبة إليه قائلاً: «قبل أن أتولى وزارة المواصلات قمت ببيع شركة الطريق نحو الشرق، التي كانت مسجلة باسمي».

* يزعمون أنك بعثتها لأشخاص وهميين.

- «يقولون أشخاصاً وهميين.. حسناً. إنهم جميعاً أشخاص وهميون..!! ليس لدى أى شركة.. ولكن عندما يأتون ويقولون: 'هناك صناديق ومادة وتقارير ووثائق' فإنهم يغسلون أدمغة الناس يومياً، وهكذا ترسم الصورة. طوال الوقت يقولون لي إن كل هذا حدث بمحض الصدفة. من البدهي أن استدعاء رؤساء حملتي الانتخابية ومساعدتي ابنتي، قبل الانتخابات بأسبوعين للتحقيق، جاء أيضاً بمحض الصدفة، وكذلك تسريب تلك الأنباء كان صدفة. وعندما كانت ابنتي في طريقها للشرطة، تم نشر الموضوع على مواقع الإنترنت. ولذا، فإنني أسألكم الآن: هل كان كل ذلك صدفة..؟ لم يحدث هذا بفعل الصدفة، وإنما هناك يد خفية تقف وراء ذلك».

* من تكون هذه اليد الخفية..؟

- «يمكنكم أن تسألوا غيري، أما أنا فلن أجيب على ذلك. الواضح أن هذا لم يحدث بفعل الصدفة. ويبدو أن أحداً وراء ذلك، وهو الذي يكتب هذا السيناريو الدرامي الرائع. الأسلوب هنا يبدو كأسلوب البوليس السري السوفيتي في عهد ستالين. عندئذ أيضاً، في عقد الثلاثينيات، أجروا محاكمات للقضاء على شخصيات معينة. إنهم يهددون أبناء أسرتي، ويهددونني على كل الأصعدة والاتجاهات. عندما يسربون التحقيقات يكون هذا مسموح به. ولكنني إذا أقدمت على قول شيء، بالطبع سيقولون إن هذه محاولة لعرقله إجراءات التحقيق. من جانبي أقول: فليفعلوا ما يشاءون. لقد قفزت الشرطة على شجرة عالية جداً، ولن يكون بمقدورها النزول منها».

* حسناً.. هل تعتبر هذه ملاحقة..؟ لن تفعل شيئاً..؟

- «أستطيع أن أنظر إلى أعينكم وأقول إنني أشرف وأنقى وأكثر استقامة من كل محقق الوحدة القطرية للتحقيق في قضايا النصب مجتمعين. هذه حملة ابتزاز بالتهديد. إننا بصدد محاولة لمنع الناخب من أن يقول كلمته. أنا أنقى من الثلج.

وقد كنا أكثر تشدداً من البابا (المقصود تصرفنا بشكل قانوني تماماً)».

* ألا توجد شركات وهمية..؟

- «لا توجد شركات وهمية، ونحن بصدد محاولة لتفريق قضية. والقضية الوحيدة هنا ليست التحقيقات فحسب، وإنما الأمر يتعلق هنا بحملة ابتزاز بالتهديد. لو رصدت الشرطة نصف الأموال التي تنفقها لملاحقة أسرة ليبرمان في مكافحة العصابات الكبرى، لاستطاعت منذ زمن طويل القضاء على الجريمة المنظمة».

* وهل تعتقد أن الأمر في حالة جايدماك أيضاً مجرد ملاحقة..؟

- «لا أتحدث عن جايدماك. فهو لا يعنيني».

* وهيرشيزون..؟

- «ولا أتحدث عن هيرشيزون أيضاً. إنني أتحدث عن نفسي».

* كيف كان شعورك عند التحقيق مع ابنتك ميخال..؟

- «من الواضح أن هذا كله حدث للضغط على. لم يكن هناك سبب للتحقيق مع ابنتي قبل الانتخابات بأسبوعين. من الواضح أيضاً أن هؤلاء حيوانات وليسوا بشراً. ابنتي ميخال تعاني من مشاكل صحية منذ ولادتها. وعندما كانت في غرفة التحقيقات، شعرت بأنها ليست على ما يرام وأغشى عليها واستدعوا لها سيارة الإسعاف. وقد تسرب ذلك فوراً لوسائل الإعلام. في تلك الأثناء، تلقيت من إيرينا، المتحدثة باسمي، رسالة مفادها أن صحفيين اتصلوا بي وقت أن كانت ابنتي ميخال في حالة إعياء شديد. لا أستطيع أن أسأهم على ذلك.. لا يمكن أن يكونوا بشراً..؟ تتصلون بي لإخباري بأن ثمة حدثاً مؤسفاً قد وقع. لماذا يجب على سماع ذلك من صحفيين».

* الناس يسألون أنفسهم: كيف ربحت ميخال ليبرمان، الطفلة المعجزة، ١١ مليون شيكل في صفقات دولية وهي ابنة الخامسة والعشرين ربيعاً..؟

- «اسمعوا.. إنني لا أستطيع أن أسأل كيف أصبح أفيجدور ليبرمان الذي هاجر إلى هنا وعمره ٢٠ عاماً، وبدأ حياته كشلال في المطار - كيف أصبح نائباً لرئيس الوزراء..؟ هل هذه أيضاً مؤامرة من جانب المافيا..؟».

استاء أفيجدور ليبرمان بشدة عندما قارنوا بين قصة ابنته ميخال والقصة الشائكة لنيللي فريثيل قرينة وزير الدفاع وزعيم حزب العمل إيهود باراك. وثار غضب ليبرمان عندما أشرنا إلى أن نيللي فريثيل أغلقت فوراً شركتها لمنع القيل والقال، ومن ثم انتهت القضية.

وقال ليبرمان: «إيهود باراك يتمتع بحصانة. وقصة باراك وزوجته أثبتت لي أن هناك محسوبة، وأنهم يتعاملون بسياسة

الكيل بمكيالين».

* هل يمكن أن توضح لنا..؟

- «عند التحقيق مع أعضاء شركته، صمت الجميع، وثمة أحد لم يتم إيقافه ولو ليوم واحد. فرغم كل شيء باراك يتمتع بحصانة. هذه هي طريقة ترويض الساسة، ولكن لأنني شخص شريف، لا يمكنني تقبل هذه الطريقة، ومن يريد منهم الترويض فهنينا له ذلك. أما أنا فلا».

* ماذا سيحدث إذا قدمت ضدك رغم كل ذلك عريضة اتهام..؟

- «سأستقيل من منصبى كوزير، وسيظل حزب إسرائيل بيتنا في الحكومة. يوجد حزب، والوضع اليوم لا يقوم على

الشخصنة».

* صحيح..؟

- «هذا حزب كبير».

قبل الوداع، قلنا له من المؤسف أننا ليس لدينا وقت أطول، فربما استطعنا مع كل هذا الوصول إلى نقاط أكثر اعتدالا لديه، نقاط خفية لا يراها الجمهور. فأجاب ليبرمان أنه لم يجلس قط مع صحفيين ثلاث ساعات متواصلة، وأنه لن يستطيع الإطالة أكثر من ذلك.. وفيما يتعلق بالنقاط المعتدلة قال: «لدى واحدة فقط منها» وأشار إلى لوحة معلقة على الحائط بها صور أبناء أسرته. وأضاف: «ولكننى لا أريد التحدث عن هذا تحديدا».

حوار مع "يورام باومان" مدير الحملة الانتخابية لبنيامين نتنياهو

أجرى الحوار: بن كسبيت
معاريف ٢٠/٢/٢٠٠٩



- «هذا صحيح».

من ناحية يورام باومان، فإن عميله - بنيامين نتنياهو - حقق انتصارا كبيرا، حيث صعد من ١٢ مقعدا إلى ٢٧، وقاد كتلة اليمين إلى ثورة حقيقية. ويؤكد باومان أنه في كل الاستطلاعات الداخلية لليكود، لم يتجاوز الحزب الـ ٢٨ - ٢٩ مقعدا، وبذلك يمكن القول إنه حقق المستهدف.

لا يأسف باومان على أسلوب إدارته لحملة الليكود الانتخابية، ويقول: «قبل الانتخابات بخمسة أيام، قلت لك إننى متأكد من الفوز بفارق ثلاث مقاعد. أتذكر ذلك..؟. كنا متصدرين في استطلاعات الرأى وكنت آمل في الفوز بفارق ثلاثة مقاعد، ولكن الواقع الليبرمانى لم يساعدنا في ذلك. ويجب ألا ننسى شيئا آخر: في هذه الحملة كنا بمثابة دافيد (داود) بينما كانت كاديما جوليات (جالوت)، فقد كنا حزبا صغيرا وفقيرا، بينما كانت لديهم قوة وأموال لا حدود لها. وفي النهاية، انتصر دافيد. حزب صعد من ١٢ مقعدا إلى ٢٧، وحزب هبط من ٢٩ مقعدا إلى ٢٨».

* آراء مسبقة:

يعد باومان من أشهر خبراء الدعاية والإعلان في تل أبيب، وقد قاد إيهود باراك إلى تحقيق الفوز على نتنياهو في انتخابات ١٩٩٩، وبدأت علاقته بنتنياهو قبل عام تقريبا. يقول

طوال فترة الحملة الانتخابية، تقاسم مسئولو الإعلام في حزبي الليكود وكاديما نفس الاستوديوهات الموجودة في مبنى JCS بوسط تل أبيب. الطابق الأول من المبنى كان مخصصا لرجال الليكود - مدير الحملة يورام باومان، ومصمم الإعلانات سفى شاكيد، وفريقهما، بينما كان الطابق الثانى مخصصا لرجال كاديما - آيال أراد، وراؤوفين أدلر، وفريقهما. من ناحية المبدأ، كانوا أصدقاء. يقول باومان: «كنا نتقابل كثيرا في الأروقة، وفي المصعد، وفي المقهى الموجود بالدور الأرضى من المبنى. كانت فترات البث والإعداد تمتد من الساعة مساء حتى الثالثة صباحا. في يوم البث الأول للحملة الانتخابية، جلسنا سويا للمشاهدة. كان ذلك في المقهى الصغير الكائن بالدور الأرضى. كان هناك فضول كبير، وتوتر أيضا. صفقوا بعد إعلاناتنا، وصفقنا أيضا بعد إعلاناتهم. كان هناك نوع من الأخوة المهنية، ولكنهم في اليوم التالى اختفوا وقطعوا الاتصال. يبدو أنهم تلقوا تعليمات من قيادات كاديما بقطع الاتصال معنا».

* لماذا..؟

- «أعتقد أن حالة الضغط في كاديما كانت عالية جدا في تلك الفترة».

* ولكنهم استعادوا توازنهم بعد ذلك..؟

باومان: "طلب مني أحدهم أن أقابله. التقينا مرة واحدة وخرجت بانطباع جيد جدا من المقابلة. قبل اللقاء، جمعت بعض المعلومات عنه، وعن المحيطين به. تحدثت معه عن أفكارى وآرائى فى كيفية إدارة الحملة الانتخابية فى الانتخابات المقبلة".

* هل يعنى ذلك أنه خطط لحملة قبل الانتخابات بعام..؟

- "نعم، ننتياهو عمل مبكراً، لأنه كان مدركاً أن الانتخابات قريبة. فى تلك الفترة، التقى ننتياهو بخبراء فى مجالات الدعاية، والتسويق، والاستراتيجية والأبحاث، وبدأ فى إعداد فريقه".

* هل كانت لديك آراء مسبقة قبل لقائك الأول به..؟

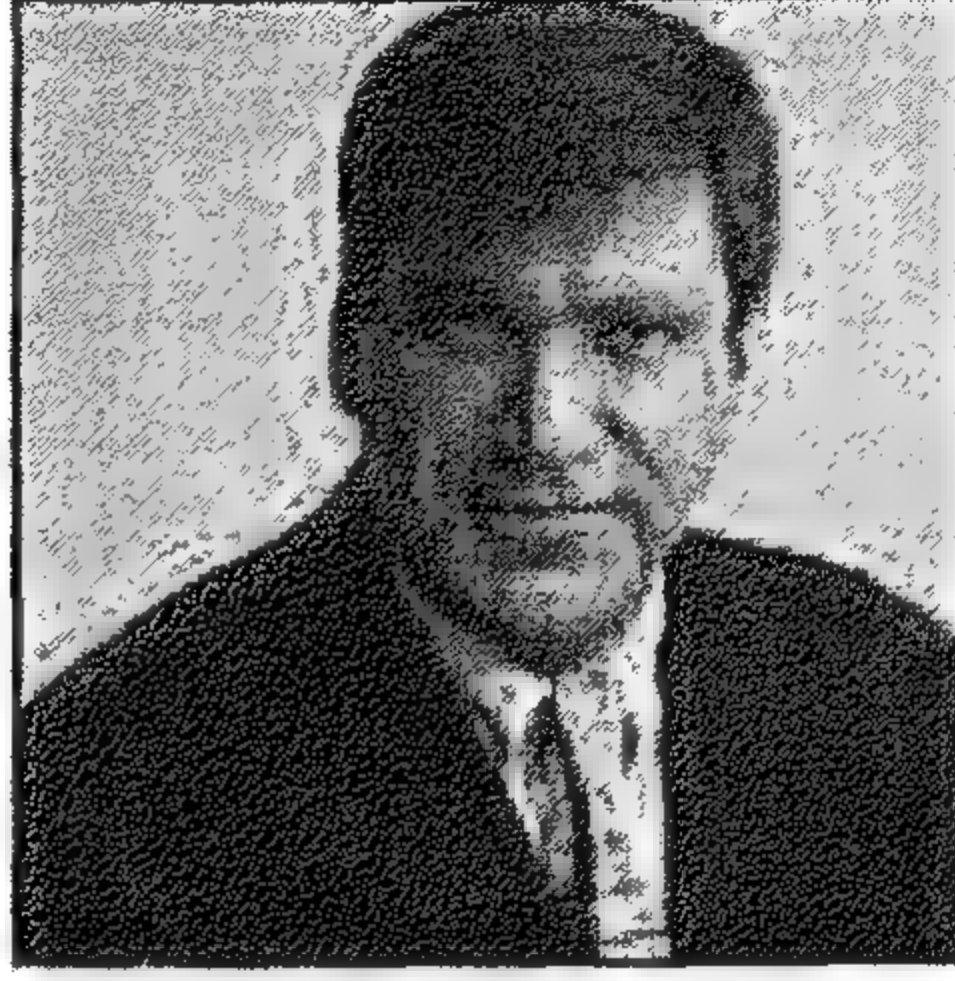
- "نعم. فقد سمعت قصصاً من أشخاص عملوا معه، ومن صحفيين أيضاً. ولكنى وجدت شخصاً مختلفاً تماماً عن الذى سمعت عنه. رجل لديه رؤية ونهج واضحان. حينها، أيقنت أننى أريد العمل معه فى الانتخابات. اقترحت عليه أن نبدأ العمل فوراً. ولكن هذا لم يحدث. لم أحافظ على اتصال دائم به. قبيل الانتخابات، تجدد الاتصال من خلال معارف مشتركين. ذهبت للقاءه فى منزل والده بالقدس، البروفيسور بن تسيون ننتياهو. جلسنا لأقل من ساعة، على انفراد. اتفقنا على أن أبدأ العمل فوراً. تبقت مسائل فنية تتعلق بطريقة تشكيل الطاقم وأعضائه، وهى أمور استغرقت أسبوعين تقريباً، ثم أصبحنا جاهزين للعمل".

* متى كان هذا اللقاء..؟

- "بعد انطلاق الحملة الانتخابية لكاديبا. وأنا فى الطريق إلى منزل والد ننتياهو، وجدت حافلات فى شوارع القدس مكتوب عليها "بيبي، أنا لا أصدقك". وفى الليلة نفسها، قابلت إيلي آيالون (رئيس طاقم الانتخابات)، وبعد بضعة أيام، طلبوا منى تشكيل طاقم...

"النموذج الذى كان ماثلاً أمام عيني هو طاقم يضم عشرات الأشخاص، كما فى الحملة الانتخابية لباراك عام ١٩٩٩. أعتقد أن الطاقم حينها كان يضم مائة شخص - ما بين طواقم تليفزيونية، ومنتجين، ومساعدين وخبراء. أما هذه المرة، فالقصة مختلفة تماماً، حيث كانت ميزانية الليكود ضئيلة جداً. ببساطة، عملنا بمفردنا. كانت الأموال شحيحة جداً. تم رصد ميزانية ضخمة للإنترنت، بحيث لم تتبق أموال تقريباً لى شىء آخر...

"أول شخص قررت العمل معه هو سفى شاكيد، حيث بدا لى شخصاً موهوباً وجاداً ولديه طاقات هائلة، كما أحضرت معى من مكتبى درورى جفيل، منتجة الحملة



التي احتضنتنا وأصبحت كالأم لنا جميعاً، وكذلك أمير هسفرى، مخرج الإعلانات الموهوب، ودورىست زرمسون، خبيرة الإخراج الفنى، التى بدونها ما كنا لنحقق شيئاً. وهذا كل شىء. خمسة أشخاص هم كل أعضاء الحملة الدعائية لليكود ومنتياهو فى هذه الانتخابات...

"حجم الميزانية كان ستة ملايين شيكل أو ربما سبعة ملايين، وتضمنت كل شىء - الإنتاج، والبث، والمواد الدعائية، واللافات، والمنشورات. وفى المقابل، كان

أماننا وحش اسمه كاديبا، جاء بأموال لا حصر لها، ووسائل هائلة، وفترات بث طويلة فى التليفزيون. كما قلت لك، كنا دافيد. وفى المقابل وبمفاهيم مكتبى - باومان بار - ستة ملايين شيكل تكفى بالكاد لثلاثة أسابيع فى حملة دعائية لشركة شترانس جروب".

* وعندما تخبر أصدقاءك فى حى تساهلا بأنك تعمل مع بيبي، كيف يكون رد فعلهم..؟ هل يرجونك بالحجارة..؟ - "أولاً، لدى أصدقاء يؤيدون ننتياهو. صحيح أنهم ليسوا كثيرين، ولكنهم موجودون. ثانياً، حاولت أثناء الانتخابات إقناع أصدقاء لى، ولكن الحظ لم يحالفنى دائماً. أعتقد أن الشخص المناسب فى هذا الوقت ليكون رئيساً للوزراء هو بنيامين ننتياهو. تسيبى ليفنى حاولت تشكيل حكومة فى أكتوبر الماضى وفشلت، وحينها توصلت لاستنتاج بأن من تتسنى له فرصة كهذه ويفشل، لن يكون رئيساً للوزراء".

* ليبرمان ليس مسخاً:

يورام باومان (٥٤ عاماً)، من مواليد مدينة بتاح تكفا، متزوج للمرة الثانية ولديه أربعة أبناء: عومر، ونداف، وأورى من زواجه الأول، وإيتى (عامان ونصف العام) من زواجه الحالى. يقيم فى حى تساهلا، وهى منطقة يقطنها الكثير من مشاهير عالم الدعاية والإعلام مثل أورى شينى، وأرنون موزيس، وكوبى ألكسندر، وأوفيرا وآيال شيف، وميخال، وآلون هرملين.

وهو مؤسس وصاحب شركة "باومان - بار"، التى تعد واحدة من كبرى شركات الدعاية والإعلان فى إسرائيل. درس فى إنجلترا، وعمل فى مقتبل حياته المهنية فى شركة الدعاية الدولية العملاقة "ساتش أند ساتش". وبعد عودته إلى إسرائيل، عمل فى شركة "أريثيل" للدعاية ثم فى شركة (OK). وبعد ذلك، أسس شركة "باومان - بار" مع ميكى بار، وانضم إليهما بعد ذلك شونى رينناى، وأخيراً موشيه جاؤون. ومن أجل الحقيقة، ينبغى الاعتراف بأننى أعرف باومان جيداً، حيث تربطنا علاقة صداقة. ومن الجدير

بالذكر أنه لم يسبق أن أدلى بحوار صحفي موسع من قبل. ولكنه وافق هذه المرة بعد ضغوط كبيرة.

* كيف تسوّقون زبوناً مثل بيبي؟ إنه زبون فظ لديه تاريخ مفزع، ويلقى معارضة ونفوراً من قبل قطاعات واسعة من السكان. أليس العمل معه بمثابة انتحار...؟

- "لا. إنه تحدّي هائل. عندما تجلس معه، تكتشف فيه قوة نفسية هائلة. إنه يؤمن بعدالة طريقه. شخص تعرض لهجمات إعلامية لا حصر لها طيلة ١٢ عاماً، ورغم ذلك لا يزال بكامل قوته. انبهرت برؤية شخص لديه مثل هذه القوة والإصرار والرؤية الواضحة.. وعندما ترى ذلك، تصبح كل الأمور سهلة".

* كيف بدأت الحملة...؟

- "في الحقيقة، لم أفهم المهمة في البداية بشكل واضح. بدأنا عملية مسح سريع للسوق؛ أي وضع السوق كما نسميه في مجالنا، حيث درسنا بشكل عميق المزاي والعيوب لدينا ولدى الجانب الآخر".

* كأنك تتحدث عن حملة لمنتج أو سلعة لشركة.

- "إنه في الأساس موضوع مهني، ولكن عندما يتعلق الأمر بحملة سياسية، يجب مراعاة معايير معينة لا تتوافر في السلع. أن تطرح منتجاً جديداً في السوق هذا موضوع، وأن تطرح سياسياً أو حزبياً فهذا موضوع مختلف تماماً. المعضلة الدائمة، على سبيل المثال، هي في اللجوء إلى أسلوب الحملات السلبية. فعندما يتعلق الأمر بشركات عملاقة، يمكن استخدام الحملات السلبية. سيلكوم (شركة اتصالات) على سبيل المثال، قامت بحملات سلبية ضد شركتي "أورانج" و"بيلفون". في مسائل معينة يمكن الاستغناء عن الحملات السلبية، أما في السياسة فمن المستحيل..."

"الخبير الأمريكي بيل ناب، الذي كان مستشاراً لأوباما وعمل معنا هذه المرة، قال لي إنه لم ينجح أبداً في كسب أي حملة سياسية دون اللجوء إلى أسلوب الحملات السلبية.. ولا حملة واحدة!!".

* بماذا خرجت من دراسات السوق المتعمقة عن بيبي...؟
- "أولاً، لا تنسى أن الحملة السلبية السامة التي يشنها كاديبا ضد نتنياهو مستمرة في تلك الأثناء. هجوم هائل على بيبي، بدأ بشعار "أنا لا أصدقه". ورغم ذلك، فقد تعلمنا أن نتنياهو كان ولا يزال المنتج الأكثر قوة في السياسة الإسرائيلية. كاديبا كحزب وسط يعد منتجاً غير واضح المعالم. حملتهم كانت ملتوية طوال الطريق ورسائلهم كانت متضاربة ومتنوعة - مثل "الشجاعة للتغيير"، و"لنقل الحقيقة" و"لنواجه الابتزاز". في الحقيقة، باستثناء الأسبوع الأخير الذي طرحوا فيه شعار "تسيبي أمام بيبي"، كانت حملتهم ملتوية طوال الوقت".

* نعم، ولكن شعار "تسيبي فقط ستتصر على بيبي" كان حبل نجاة لهم.

- "هذه حقيقة. كان هذا أكثر الأشياء المفيدة التي فعلوها خلال الحملة، ولكنه كان في الأسبوع الأخير فقط. فقد وضعوا تسيبي في مواجهة بيبي. كما أن حملتهم السلبية ضد بيبي كانت فعالة من الناحية المهنية. فقد حاولوا تقويض مصداقيته على طول الطريق.. ولكن الأبحاث التي أجريناها أظهرت أن بيبي هو الأكثر ملاءمة بين جميع المرشحين لمنصب رئيس الوزراء، فيما كانت ليفني تحظى بتعاطف شخصي وود يفوقان في حجميهما بيبي. كانت هذه المعطيات الأساسية: "هو أكثر ملاءمة لمنصب رئيس الوزراء، وهي أكثر لطفاً".

* ولكن حملتهم السلبية قضت على بيبي.

- "دعني أقول لك شيئاً. في الرابع من نوفمبر، أجرى الليكود استطلاعاً داخلياً أظهر حصوله على ٢٨ مقعداً، مقابل ٢٧ لكاديبا. نتائج الانتخابات جاءت معكوسة، حيث حصلوا على مقعد زائد عنا. الليكود بدأ الحملة بـ ١٢ مقعداً، بينما كاديبا كان لديه ٢٩. الناس تميل إلى نسيان هذه الحقيقة. إنها هناك حقيقة أخرى، وهي أن الليكود خاض حملته على جبهتين: واحدة ضد كاديبا محاولاً إبقائه حزباً صغيراً، والأخرى ضد الأحزاب اليمينية التي حاولت زيادة مقاعدها على حسابنا. كنا نفكر طيلة الوقت في كتلة اليمين، وقررنا ألا نهجم ليبرمان لأننا عرفنا أن بيبي لن ينجح في تشكيل حكومة إلا إذا كانت كتلة اليمين كبيرة. وبالتالي، إذا هاجمنا ليبرمان سنقع بعد الانتخابات في أزمة معه. وفضلاً عن ذلك، فقد تحولت ليفني إلى اليسار الجديد لدولة إسرائيل. ولو كان مفترضاً بأحزاب الوسط أن تجمع أصوات من اليمين واليسار، إلا أن كاديبا أخذ من اليسار فقط، مما أدى إلى تقلص حزب العمل والقضاء تقريباً على ميريتس".

* ما هي الأسس التي قامت عليها حملتكم...؟

- "تطبيق تسيبي ليفني بواسطة حملة سلبية وإظهار عدم ملاءمتها لمنصب رئيس الوزراء، حيث أظهرت الدراسات التي قمنا بها أن شريحة كبيرة من الجمهور ترى أنها غير مناسبة للمنصب، وكان دورنا هو تغذية وتعميق هذا الاعتقاد. وبالتوازي مع ذلك، تلميع قائمة الليكود وإظهار قدرة نتنياهو. كان تركيزنا الأكبر على الشؤون الأمنية والاقتصادية، حيث إن ٧٠٪ من الناخبين في إسرائيل يختارون مرشحهم على أساس الأمن، و ٣٠٪ على أساس الاقتصاد. عندما طرحنا شعار "هذا كبير عليها"، اندلعت الحرب، فقررنا إزالة كل اللافتات، ورفعنا لافتات الوحدة".

* ولكن استطلاعات الرأي أثناء الحرب أظهرت تفوقكم بفارق ١٢ مقعداً. كيف تأكل هذا الفارق...؟

- "فقط في استطلاع واحد في صحيفة جلوبس الاقتصادية،

أما في باقي الاستطلاعات فلم نتقدم أبدا بفارق ١٢ مقعداً. الفجوة لدينا كانت دائمة ضيقة، وكنا ندور دائماً في فلك ٢٨ مقعداً. لم نتجاوز إطلاقاً هذا الخط. هذا كان وضعنا الحقيقي، وما عدا ذلك فهي فرقعات إعلامية“.

* في كاديبا سيقولون لك إنهم انتصروا، وأنه رغم كل ما قيل عن فوز نتيهاو المؤكد بالانتخابات، إلا أن ليفني حصلت على أصوات أكثر منه.

- ”هذا صحيح. كل طرف يستطيع أن ينظر للأمور من منظوره الخاص. من المريح لكاديبا أن ينظروا للأمور بهذه الصورة. حسب رأيي، هم يشعرون الآن بأنهم أضاعوا الفرصة. فهم لا يستطيعون تشكيل حكومة. تخيل معي وضعاً يفوز فيه بيبي بفارق مقعد ولا يستطيع تشكيل حكومة. كل يوم يمر، يزيد من شعورهم بإضاعة الفرصة. الواقع وحده سيثبت لهم من الفائز“.

* ربما أنكم أخطأتم بشأن ليبرمان؟ متى أدركتم أنكم ربيتم مسخاً في فنائكم الخلفي؟

- ”ليبرمان ليس مسخاً. سبق لي مقابلته، وأنت تعرف ذلك. لم أجده مسخاً. في الأسبوع الثاني من الحرب، بدأت استطلاعات الرأي تُظهر تقدم ليبرمان. لقد ظهر في هذه الانتخابات كبديل لتومي لايبند. لم يكن هناك أي عنصر آخر أكثر ملاءمة لهذه الفترة منه. فقد جاء على أساس كراهية العرب واشتراط الانتهاء بالولاء للدولة، وبرسائل حادة أكد عليها من أول يوم وحتى آخر يوم، وهذا أمر له تأثير، خاصة في أوقات الحرب، حيث تكون الكراهية للعرب كبيرة. أدركنا حينها أن تعاضل حزبه يأتي على حسابنا، ورغم ذلك قررنا ألا نهاجمه. كان تفكيرنا كله منصبا على حجم كتلة اليمين...“

”في إحدى الجلسات، أجرى بيبي حساباً دقيقاً جداً أدرك بعده أنه لا ينبغي مهاجمة ليبرمان. حاولنا إيجاد صيغة تكفل لنا قيادة كتلة اليمين، دون المساس بالأحزاب اليمينية الصغيرة. بيبي كان مشاركاً في هذا القرار وأيده. والآن، أستطيع القول إنه كان قراراً صائباً مائة بالمائة. جزء من الأصوات التي ذهبت لليبرمان كانت حائرة بينه وبين ليفني. ولو أننا هاجمناه، لكانت ذهبت إلى ليفني، مما كان سيثير حنقه علينا اليوم. كان من المحظور أن نجعل ليبرمان عدواً لنا“.

* كان هناك حديث عن عشرات المستشارين لنتيهاو الذين يتصارعون مع بعضهم بعضاً. هل أثر ذلك على حملتكم؟

- ”في الواقع، لم أرَ أمور كهذه. لم أرَ عشرات المستشارين ولم أرَ أحداً يتصارع. كل صباح، كنا نعقد جلسة مهنية. جلسنا مع إسرائيل بخر، وهو شخص رائع وأفضل من يستعرض الوضع بشكل مهني؛ ومع رون دريمر، وإيلي أبالون، وجدعون ساعر، وروني ريمون، ونيلي راينمان. وفي كل مرة، كان ينضم إلينا أشخاص جدد حسب الحاجة. هذا هو

الطاقم الذي حدد كيف تسير الأمور. لم يكن هناك عشرات المستشارين ولا أي شيء من هذا القبيل. عندما وصل الخبير الأمريكي بيل ناب، شارك أيضاً في الجلسات. لا أعرف من أين أتوا بهذا الكلام“.

* كانت هناك أنباء عن صراعات بين أعضاء القائمة حول مسألة ظهورهم في اللافتات، وفي الدعاية التليفزيونية. كان هناك استياء من تركيز الدعاية على بيبي وبوجي وبيجين.

- ”صممنا لافتات ظهر فيها بوجي (موشيه يعلون) و(دان) مريدور و(بيني) بيجين، وهم رموز وأيقونات بالنسبة لناخبي الليكود، وظهروا في اللافتات إلى جانب نتيهاو. صممنا أيضاً لافتات لنتيهاو بمفرده. وبالنسبة للآخرين، فقد كانت هناك لافتات بها تسعة أعضاء كنيسة، من بينهم جدعون ساعر، وجلعاد (أرديسن)، وسيلفان (شالوم)، وليمور (ليفنات) والجميع“.

* أولاً، ليس الجميع. ثانياً، تبين أن هذه اللافتات كانت قليلة جداً، ربما لا تزيد على ٥٪ من إجمالي عدد اللافتات. لقد ضحكتم عليهم.

- ”هذا غير صحيح. العبرة ليست بعدد اللافتات وإنما بمكانها. اللافتات التي تضم صوراً جماعية عُلمت في أماكن جيدة جداً - على الجسور مثلاً. هذه هي اللافتات المكلفة، والكبيرة والأكثر فعالية، حتى وإن كان عددها قليلاً بعض الشيء“.

** نصيحة لحزب العمل:

قبل الانتخابات بعشرة أيام - عندما ظهرت بوادر تسرب ناخبي اليسار إلى ليفني - اتصل باومان بأحد كبار مسؤولي حزب العمل وعاتبه قائلاً: ”هل جئتم. عليكم أن تشنوا حملة سلبية ضد ليفني. إنها تأخذ كل الأصوات منكم. إنها ببساطة تجففكم“. تلثم المسؤول وقال: ”جمهورنا لا يحب الحملات السلبية“. فضحك باومان وقال له: ”هذه حماقة. لا يمكن الفوز في الانتخابات بدون حملات سلبية. مستحيل“. وبعد يومين، أرسل باومان إلى عدد من مسؤولي حزب العمل نتائج آخر استطلاع للرأي، والذي يفيد بأن العمل لن يتجاوز ١٣ مقعداً. وفي صباح اليوم التالي، نشرت صحيفة معاريف تصريحات لاذعة لباراك ضد ليفني. وبعدها، بدأت الدعاية السلبية تظهر في حملة حزب العمل. يقول باومان: ”ولكن هذا كان متأخراً جداً“.

قضى باومان ليلة الانتخابات في منزله، مع زوجته وأولاده. ولم يقفز من الفرحة عندما نُشرت نتائج العينة الأولية. ويقول: ”لم أصرخ من الفرحة. أنا بطبعي أحب التحديات، وكنت أفضل أن نتفوق بمقعد. ولكن في المقابل، كان واضحاً أن كتلة اليمين حققت انتصاراً حاسماً، وهذا هو المهم“. في الثالثة فجراً، اتصل به نتيهاو ليشكره بشكل شخصي، وقال

له: "أشعر أنني وجدت فيك صديقا"، وطلب منه أن ينقل تحيته لباقي أعضاء الطاقم.

* ألم تستشف من كلامه شعورا بالإحباط وإضاعة الفرصة بعد أن كان الفائز التلقائي..؟

- "لم يكن هناك أي إحباط. لقد كان مفعما بالطاقة، وفي حالة مزاجية ممتازة. في الأيام الأخيرة، عرفنا أن النتائج ستكون شبه متعادلة. استطلاعاتنا لم تظهر أبدا تفوقا ملموسا. لم نتجاوز مطلقا الـ ٢٩ مقعدا. يبني كان الفائز التلقائي في الاستطلاعات التي أجرتها وسائل الإعلام وجهات خارجية. كنا واعين للواقع. فوز ليفني، على المستوى الشخصي، تحقق بفضل الانبياء التام لليسار. هذه هي الحقيقة".

* هل تؤمن بالنظرية القائلة إن يبني أراد تحقيق فوز ضئيل، كي يكون بمقدوره تشكيل حكومة واسعة مع أحزاب

الوسط، وكى لا يكون متعلقا باليمين..؟

- "بالطبع لا. يبني في الأساس مقاتل يحب الفوز. إنه ببساطة يحب الفوز. لا أعرف أحدا على المستوى الشخصي يحب الخسارة".

* ما الشي الذي تأسف عليه في هذه الحملة..؟

- "أنني بدأت في وقت متأخر. كان يجب أن أبدأ قبل ذلك بكثير. كاديبا بدأ العمل قبلنا بشهرين أو ثلاثة أشهر، كما أنني أسف على عدم توافر الأموال اللازمة لنا".

* هل سيتسمر تعاونك مع نتنياهو..؟

- "لقد عدت إلى مكنتي بكل همة ونشاط. إذا طلب نتنياهو المشورة مرة أخرى، يسعدني أن أقدمها له. ذهبت إلى هناك من أجل الحملة، وهذا كل ما في الأمر، ولكن إن كان لهذا بقية، فأنا مستعد".

حوار مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "لويس مورينو أوكامبو"

أجرى الحوار: إلداد بك
يديعوت أحرونوت ٢٤/٢/٢٠٠٩

قبل أشهر معدودة كان اسم «لويس مورينو أوكامبو» معروفا فقط بين دوائر محدودة في الدول الممزقة، التي تشهد حروبا أهلية، مثل الكونغو، وساحل العاج أو كولومبيا، ولكن منذ الصيف الأخير - الذي طلب فيه مورينو أوكامبو إصدار أمر اعتقال دولي بحق الرئيسى السوداني عمر البشير بسبب تورطه المباشر في ارتكاب جرائم إبادة، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب في دارفور - أصبح اسم رجل القانون الأرجنتيني ييث الرعب في نفوس كل ديكتاتور، وزعيم ميليشيا، وقاتل محترف، وكل من له ضلع في ارتكاب جرائم حرب.

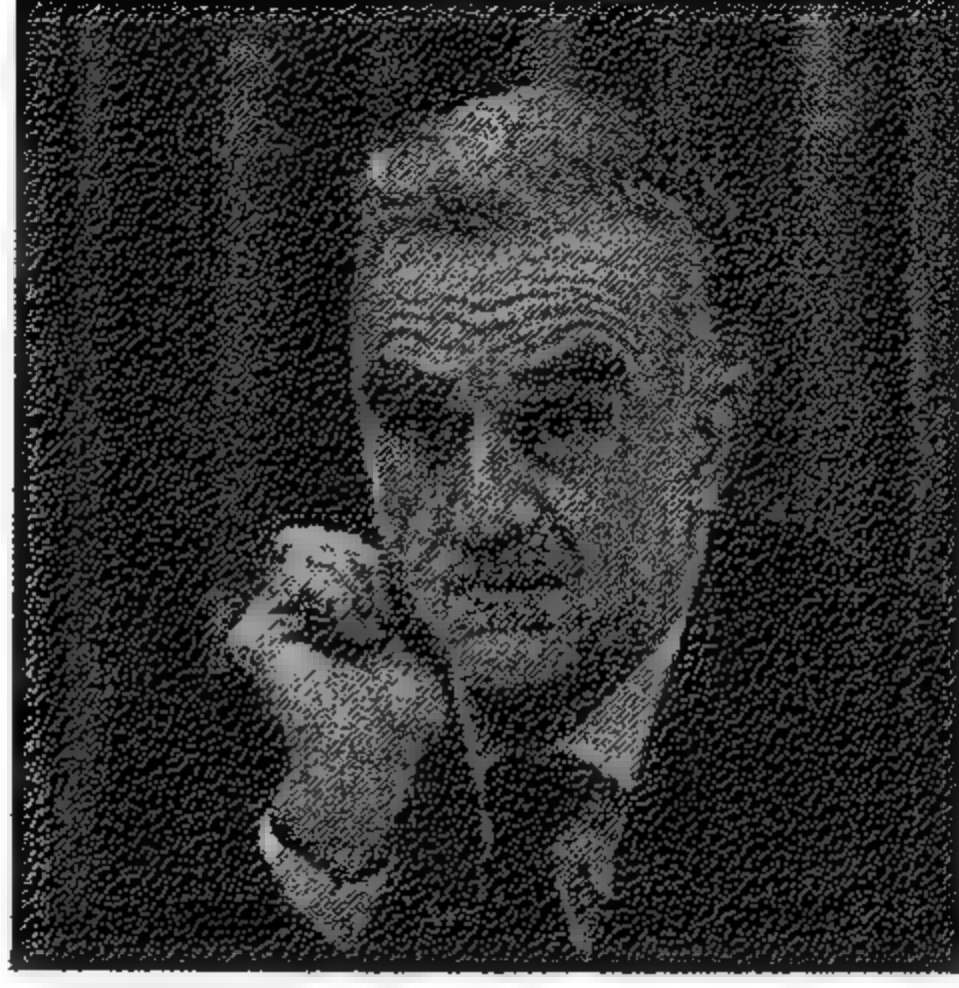
هذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها قرار بمحاكمة رئيس دولة حالي، منذ بداية عمل هذا الجهاز القضائي الدولي في مطلع الألفية الثالثة، في محاولة لفرض العدالة الدولية عقب الحروب الأهلية الفظيعة في يوغوسلافيا سابقا، ورواندا. هذه الخطوة تعرضت لإدانة قوية من جانب كل من لديه أسباب حقيقية للخوف من الجهاز القضائي الدولي الفاعل - بما في ذلك الدول العربية. والآن، بعد عملية «عوفيرت يتسوكا» (الرصاص المنصهر)، يطرق باب مورينو أوكامبو في العاصمة الهولندية رجال قانون عرب، وممثلو منظمات مختلفة لحقوق الإنسان يطالبون بمحاكمة قادة إسرائيل دوليا بتهمة

ارتكاب جرائم حرب في الحرب الأخيرة في قطاع غزة. بدأ مورينو أوكامبو (٥٦ سنة)، وطاقم عمله، عملية طويلة من فحص الأساس القضائي للشكاوى الكثيرة ضد إسرائيل. ومع ذلك، فإن المهمة الملقة على عاتقهم، قبل اتخاذ قرار في هذا الصدد، تعتبر مهمة أكثر تعقيدا: حيث إن طرفي الصراع - إسرائيل والسلطة الفلسطينية - ليسا من الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل كانت قد امتنعت عن الموافقة على ميثاق تأسيس المحكمة، خوفاً من أن يجعل ذلك أي نشاط عسكري إسرائيلي كابوساً قضائياً. ومن جانبهم، سارع الفلسطينيون بعد الحرب في غزة بالإعلان عن استعدادهم لوضع أنفسهم تحت سلطة المحكمة الدولية بغض النظر عن العضوية الكاملة. غير أن لوائح المحكمة الجنائية الدولية تنص على أنه طالما كانت للمحكمة سيادة قضائية على منطقة ما، فمن حقها التحقيق في جريمة ارتكبت في هذه المنطقة أو ارتكبتها أحد مواطني هذه المنطقة. بعبارة أخرى: إذا قبلت المحكمة الطلب الفلسطيني، يمكنها اتخاذ إجراءات قضائية ضد كل زعيم فلسطيني كان متورطاً في المساس بالمواطنين الإسرائيليين منذ تأسيس المحكمة الدولية في يوليو ٢٠٠٢، وهذا يتضمن أيضاً الانتفاضة الثانية. ومن ثم، ربما تؤدي

الرغبة في المساس بإسرائيل، إلى أن يطلق الفلسطينيون النار على أنفسهم.

يعتبر مورينو أوكامبو المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية التي تأسست قبل ست سنوات ونصف السنة. في مطلع التسعينيات أقام مجلس الأمن محكمتين دوليتين في لاهاي تنظران فقط في الجرائم التي ارتكبت في الحروب الأهلية في يوغوسلافيا، ورواندا على أساس البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتناول الجرائم ضد الإنسانية



وجرائم الحرب. وقد مهدت هاتان المحكمتان لإقامة المحكمة الجنائية الدولية الدائمة (ICC)، بموجب ميثاق روما الصادر في ١٩٩٨ للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وجرائم العدوان. ومن حق المحكمة الجنائية الدولية النظر فقط في الجرائم التي ارتكبت بعد موعد تأسيسها. حتى نوفمبر ٢٠٠٨ وقعت ١٣٩ دولة، من بينها إسرائيل على ميثاق روما، إلا أن ١٠٨ فقط منها فقط هي التي صدقت على الميثاق وأصبحت أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية. وكل الدول العربية، باستثناء الأردن، ليست أعضاء بها، شأنها شأن الولايات المتحدة وروسيا.

* إلى أي مدى يجب على القادة الإسرائيليين الخوف من الدعاوى التي تم تقديمها للمحكمة بسبب العملية العسكرية الأخيرة في غزة..؟

- «لا يمكنني تقدير ذلك، هذا ليس ضمن اختصاصاتي. لا يمكنني التطرق بشكل موسع للوضع في فلسطين (يقصد السلطة الفلسطينية)، لأنه جديد تماما بالنسبة لنا، ولم نتخذ فيه قرار بعد. ولكن من المهم أن نوضح لكل الأطراف دور المحكمة، وحدودها».

* لكن إسرائيل والسلطة الفلسطينية ليسا ضمن أعضاء المحكمة.. هل يعني ذلك أن مكتبك لا يمكنه دراسة مختلف الدعاوى..؟

- «احتمال العمل الوحيد من جانبنا هو دراسة الجرائم التي ارتكبتها مواطنو دولة عضو أو جرائم ارتكبت على أراضيها. ونحن نتحرى الآن عما إذا كان أحد مواطني الـ ١٠٨ الدول الأعضاء ارتكب جرائم في هذه المنطقة أم لا. لقد قدمت لنا السلطة الفلسطينية بيانا تعرب فيه عن موافقتها على الصلاحية القضائية للمحكمة الدولية على أراضيها منذ إقامتها في يوليو ٢٠٠٢، ونحن ندرس الآن ما إذا كان هذا البيان يتماشى مع لوائح عملنا أم لا...»

«الاحتمال الثاني للعمل هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما حدث في حالة دارفور. لقد حصلنا على الصلاحية القضائية عندما أحال مجلس الأمن القضية لنا للنظر فيها، وهذه هي الاحتمالات القضائية للعمل».

* إذا تم قبول البيان الفلسطيني، سيكون بمقدوركم التحقيق ليس فقط في الجرائم التي ارتكبت داخل أراضي السلطة الفلسطينية، وإنما في الجرائم التي ارتكبتها فلسطينيون.

- «بالطبع يجب أخذ ثلاثة جوانب في الاعتبار: أولاً، يجب علينا التحقق مما إذا كان البيان الفلسطيني يتماشى مع لوائح عملنا من حيث الصلاحية القضائية. ثانياً، يجب علينا التحقق مما إذا كانت قد ارتكبت جرائم يحق للمحكمة النظر

بها في المناطق الفلسطينية أو على أيدي أي مواطن يحمل الجنسية الفلسطينية. وبوجه عام، نحن نجمع معلومات ونقدر خطورة الجرائم حسب ميثاق روما. ونحن نتحقق من الحالات الأكثر خطورة. في البداية تلقينا خطابات كثيرة عن الهجمات التي ارتكبتها إسرائيل تفيد بأنها ارتكبت جرائم حرب، لكننا نتلقى أيضاً خطابات تفيد بأن حركة حماس ارتكبت جرائم حرب. وسوف ندرس كل هذه الخطابات ونجري تحقيقاتنا...

«أما الجانب الثالث فيتعلق بوجود إجراءات قضائية وطنية بشأن جرائم الحرب. والمحكمة الدولية لا تتدخل إلا في المناطق التي لا تتخذ فيها إجراءات قضائية وطنية. وفي المكان الذي تتخذ فيه هذه الإجراءات يتوقف عملنا».

* أعلن وفد أردني عن استعداده للجوء للاهالي لمطالبة المحكمة بالتحقيق في الجرائم التي ترتكب على أراضي السلطة الفلسطينية. هل يمكن لدولة ليست على صلة بالمواجهة أن تقوم بمثل هذه الخطوة..؟

- «بمقدور الدول والأفراد تقديم طلبات لنا. ومع ذلك، فإننا لم نستقبل أي وفد أردني، ومن ثم لا يمكن الجزم بما سيقولون».

* في حالة وقوع حرب، أين تمر الحدود بين العملية العسكرية الشرعية وجريمة الحرب..؟

- «ميثاق روما واضح ومفصل، وهو ينص على جوانب كثيرة لتحديد جرائم الحرب. القانون واضح. صحيح أنه يمكن تقديم شروح مختلفة للقانون، إلا أنه من السابق لأوانه إجراء أي تقدير نهائي بشأن ما حدث في غزة. ونحن الآن نجري مجرد تحقيق أولي».

ويضيف أوكامبو: «إنني أرى المزيد من الأطراف في أرجاء مختلفة من العالم يوائمون قواعدهم مع ميثاق روما. في الحقيقة أتذكر أنه عندما بدأت إسرائيل عملياتها العسكرية في لبنان، اقتبس تقرير إسرائيلي قرارنا بشأن الوضع في العراق. وهكذا، فإنهم في إسرائيل أيضاً يدرسون وثائقنا بشأن جرائم الحرب. هذا ما يحدث أيضاً في كولومبيا، وأستراليا وفرنسا. ففي العالم كله توائم الدول قواعد عملها العسكري مع ميثاق

روما، كما تدرك الميليشيات أن هناك حدوداً يجب احترامها. أول قضية ننظر فيها في المحكمة هي ضد زعيم ميليشيا في الكونغو يجند أطفالاً يبلغون من العمر ١٥ عاماً للحرب. والآن، نحن نرى في كولومبيا، وسيريلانكا، ودول أخرى ميليشيات تأخذ في الاعتبار قضية 'الأطفال - الجنود'. فهم يدركون أن هذه مشكلة. وهذه بداية تغير مهم للغاية.

* كيف سيؤثر قرار قاض إسباني، على سبيل المثال، يحقق في جرائم حرب ارتكبتها على ما يبدو - إسرائيليون، على التحقيق الذي تجريه..؟

- «إذا كانت لدينا قضية، وقررنا بدء التحقيق فيها، يحظر القانون الإسباني على أي قاض إسباني إجراء تحقيق آخر. يجب عليه أن يتبع صلاحياتنا القضائية، وأن يحيل لنا القضية، طالما لم يتم ارتكاب هذه الجرائم على أرض إسبانية أو على أيدي مواطنين إسبانيين».

* من ينظر في الشكاوى التي قدمتها بلدية سديروت ومنظمة «زكا» (منظمة التعرف على هوية ضحايا الكوارث في إسرائيل) إلى المحكمة ضد خالد مشعل، الذي يحمل الجنسية الأردنية، ويتبع صلاحياتكم القضائية، بسبب إطلاق صواريخ على مواطنين مدنيين..؟

- «يجب علينا دراسة حالات ازدواجية الجنسية. في حالة أن يكون المواطن يحمل جنسية دولة عضو في المحكمة، فهو يخضع تلقائياً لصلاحياتنا القضائية. ولذلك، إذا كانت جنسيته الأردنية مؤكدة وقدرنا أن الجرائم المنسوبة له ضمن اختصاصاتنا، ستكون هذه قضيتنا، ولكننا في هذه المرحلة تلقينا ٢١٠ شكاوى بسبب أحداث غزة من مصادر مختلفة. ويجب علينا دراستها كلها».

* لقد تعرضت لانتقادات كثيرة، من جانب الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً، بسبب قرارك بإصدار أمر اعتقال دولي بحق الرئيس السوداني عمر البشير. ما مدى حصانتك في مواجهة الضغوط السياسية من جانب الأمم المتحدة..؟

- «لدى امتيازات وصلاحيات المدعى العام للمحكمة. ويجب علينا بناء مؤسسة مستقلة، وإلا ستكون المحكمة بلا قيمة. في حالة دارفور، فإن السودان ليست دولة عضو في المحكمة، لكننا تدخلنا بموجب طلب من مجلس الأمن الدولي. وقد صدر هناك قرار التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت في دارفور، ثم بدأت تحقيقاً مستقلاً. الأمم المتحدة شريك مهم ومساعد، إلا أننا في النهاية مستقلون».

قبل ٢٤ سنة كان مورينو أوكامبو على اقتناع بأنه بلغ ذروة عمله المهني. ففي سن الثانية والثلاثين تم تعيين القاضي الصغير في منصب المدعى العام في المحكمة التاريخية التي أجريت لرؤساء الزمرة العسكرية التي كانت تفرض على بلاده الأرجنتين نظام حكم رهيب بدءاً من أواخر السبعينيات.. وقد أثار هذا التعيين العظيم حالة من التوتر بين مورينو أوكامبو ووالدته، التي كانت من أشد أنصار

زعيم الزمرة العسكرية الحاكمة، لأنه كان «كاثوليكي طيباً»، على حد قولها.

ويقول مورينو أوكامبو: «عندما أجريت التحقيق الذي سبق المحاكمة. لم أتمكن من إقناع والدتي بأن هذه محاكمة عادلة، فوالدتي كانت تحب الجنرال الديكتاتور. ولكن عندما بدأت المحاكمة غيرت رأيها. هاتفتني وقالت لي: إنني لازلت أحب الجنرال، لكنك على حق. يجب أن يتم سجنه. لذا، فإنني على اقتناع حتى وقتنا هذا أنه إذا احترمتنا أنفسنا ولم نناقض أحداً، يمكن تغيير رأي الآخرين. وهذا هو معنى القانون في نظري. في بلادى القانون يضع حدوداً بين الحياة والموت».

بعد انتهاء محاكمة الزمرة العسكرية الحاكمة في الأرجنتين بإدانة خمسة من بين ثمانية، شغل مورينو أوكامبو منصب المدعى العام في بيونس آيرس وكان المسئول عن محاكمة قادة الغزو على جزر فوكلاند، الذي جر الأرجنتين في مطلع الثمانينيات إلى حرب مع بريطانيا والهزيمة. وعندما اكتشف أن السلطات لن تسمح له بمواصلة حربه القضائية ضد القادة العسكريين الديكتاتوريين، ترك مورينو أوكامبو الخدمة العامة وانتقل إلى القطاع الخاص. وشارك في برنامج تلفزيوني شهير أوضح فيه للمشاهدين بصفته قاض كيف تعمل طواحين العدالة، كما كان محامي الدفاع عن لاعب كرة القدم الأرجنتيني دييجو مارادونا، وأسس صندوق للنضال من أجل الشفافية المؤسسية واحترام حقوق الإنسان. في غضون ذلك قام بتدريس القانون في جامعات بيونس آيرس، وييل، وهارفارد.

وعندما تم تعيينه في منصب المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، ترك في الأرجنتين زوجته وابنته لكي يكرس كل وقته وجهده لعمله. وهو يقول إن الماضي الأليم للأرجنتين هو الذي مهد الطريق له للعمل كمدع عام في لاهاي. وهو يقول: «في الأرجنتين كان هناك عنف من جانب محاربي العصابات، ومن جانب ميليشيات عسكرية، ومن جانب الدولة ضد مواطنيها. وكانت الجالية اليهودية هدفاً مفضلاً، وقد تلقت عمليات الميليشيات العسكرية وأعضاء الزمرة العسكرية الحاكمة الإيعاز بذلك من النظام النازي، وأتذكر واقعة تم فيها إطلاق النار ١٨ مرة على كتاب العهد القديم (التوراة). كانت هذه فترات فظيعة للأرجنتين.. لذا، عندما تم تعييني نائب المدعى في محاكمة الجنرالات، كان من المهم بالنسبة لي وقف العنف وإدراك حجم المشكلة».

* هل تخشى من حدوث شيء لك أو لعائلتك بسبب عملك..؟

- «عندما بدأت هذا العمل في الأرجنتين كان الأمر خطيراً. وبصفتي محام كنت مشاركاً في قضايا حساسة للغاية. ولذا، فإنني معتاد على هذه المواجهات.. وأؤمن في النهاية أن عملي مهم».

ترجمات عبرية

٩

استطلاعات

استطلاع مبادرة جنيف:

معاريف ٢٠٠٩/٣/١١
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

٥٧٪ من الجمهور يؤيدون حل دولتين لشعبيين

هو: «في إطار التسوية مع الفلسطينيين، هل تؤيد أم تعارض مبدأ دولتين لشعبيين؟». فتبين من الإجابات أن ٥٧٪ من الجمهور يؤيدون هذا الحل، وأن ٣٢٪ يعارضون، في حين أجاب ١١٪ «لا أعرف».

وعند تصنيف بيانات الاستطلاع وفقاً للانتماء الحزبي جاءت النتائج على النحو التالي: في أوساط ناخبي حزب الليكود بلغت نسبة المؤيدين ٣٨٪، ونسبة المعارضين ٥٣٪، وفي أوساط ناخبي حزب كاديما بلغت نسبة المؤيدين ٧٧٪ بينما بلغت نسبة المعارضين ١٧٪، وفي أوساط ناخبي حزب إسرائيل بيتينو بلغت نسبة المؤيدين ٤٧٪ والمعارضين ٣٨٪، وفي أوساط ناخبي حزب العمل بلغت نسبة المؤيدين ٩٦٪، في حين بلغت نسبة المعارضين ٢٪ فقط، وفي أوساط ناخبي حزب شاس بلغت نسبة المؤيدين ٤٣٪، ونسبة المعارضين ٥٣٪.

في ضوء الجدل السياسي الذي أثير خلال فترة الاتصالات الائتلافية لتشكيل حكومة جديدة برئاسة الليكود ونتنياهو حول مسألة التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، أجرت هيئة مبادرة جنيف استطلاعاً للرأي حول هذا الموضوع تبين منه أن غالبية الجمهور تؤيد الحل المتمثل في «دولتين لشعبيين». أجرى الاستطلاع بواسطة شركة ماركت ووتش، وشمل ٥٠٠ شخص من السكان اليهود في إسرائيل. وقد أجرى الاستطلاع في أوساط ناخبي أحزاب: الليكود، ويسرائيل بيتينو، وكاديما، والعمل، وشاس، وتحري نسب تأييد الجمهور لحل «دولتين لشعبيين».

كان السؤال الذي طرح عقب الجدل العلني بين نتنياهو وليفني حول هذه المسألة، وفي ضوء الفارق بين تصريحات مسؤولين كبار في إدارة بوش وموقف رئيس حزب الليكود

الأزمة الاقتصادية تسبب في ارتفاع معدلات الكذب بين راغبي التوظيف ■ معاريف ٢٠٠٩/٣/١٥ بقلم: هيئة تحرير الموقع

وقد صرح شاى حين، مدير التسويق والتنمية الاستراتيجية في الموقع، قائلاً: «لقد شهدنا خلال الشهور الثلاثة الأخيرة ارتفاعاً بنسب تتراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ في طلبات الحصول على عمل، يقابله على الصعيد الآخر انخفاض بنسب تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ في عدد الوظائف الشاغرة بالفعل».

وأضاف شاى حين أن فترة البحث عن عمل قد طالت بشكل ملحوظ؛ «فحتى نهاية ٢٠٠٨ كان المرشحون يبحثون عن عمل لمدة تتراوح ما بين شهر إلى ثلاثة شهور في المتوسط، واليوم تستغرق عملية البحث عن عمل أكثر من ثلاثة أشهر، وتصل في بعض الأحيان إلى ستة أشهر». ويستطرد شاى حين: «للأسف الشديد، فإن هذا الوضع يجبر الكثير من المرشحين على إتباع وسائل لم يكن يتبعونها من قبل، ومنها الكذب خلال مقابلات العمل. وأنا أعتقد أن المرشحين الذين يكذبون خلال مقابلة العمل يجب عليهم أن يفهموا أنهم قد يضررون مستقبلهم العملي على المدى البعيد حتى وإن كانوا قد كذبوا مرة واحدة فقط خلال مقابلة العمل».

ويختتم شاى حين: «من جانب آخر، يُعد هذا الموضوع شائكاً بالنسبة لأصحاب العمل أيضاً، نظراً لأن البعض منهم قد تولد لديه إحساس بعدم الثقة تجاه المرشح الذي يحاول أن يبيع لهم نفسه خلال المقابلة، وهم من جانبهم يحاولون الحصول على أية معلومات عن المرشح حتى وإن كانت بسيطة، ثم يضطرون بعد ذلك لفحص موقف المرشح بكافة السبل الممكنة، الأمر الذي يكلفهم في بعض الأحيان مئات الشيكلات للتأكد من وضع كل مرشح من المرشحين».

يكشف استطلاع رأى جديد أجراه موقع التوظيف «جوب ماستر Job Master» على شبكة الإنترنت أنه منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، طرأ ارتفاع ملحوظ في عدد المرشحين الذين أبدوا استعدادهم للكذب خلال مقابلة العمل حال تقدمهم لشغل وظيفة جديدة.

فيما كشف استطلاعان للرأي، أجريا على عينة شملت نحو ١٨٠٠ شخص من متصفحي الموقع، عن حدوث ارتفاع بنسبة بلغت ٣٠٪ تقريباً في عدد المرشحين المستعدين للكذب خلال مقابلة العمل.

أجريا الاستطلاعان في توقيتين مختلفين، حيث أُجرى الاستطلاع الأول في سبتمبر ٢٠٠٨ - قبل موجة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على سوق العمل - بينما أجرى الاستطلاع الآخر في بداية شهر مارس ٢٠٠٩. وفي إطار الاستطلاعين سُئل الأشخاص الذين يتصفحون الموقع: «في أي من الأسئلة التالية ستكذب خلال مقابلة العمل؟».

وفي الوقت الذي أظهر فيه الاستطلاع الأول أن ٥٦٪ من المتصفحين في إسرائيل أبدوا استعدادهم للكذب خلال مقابلة العمل، بلغ عدد الأشخاص الذين أبدوا استعداداً للكذب في الاستطلاع الثاني ٧٣٪، من بينهم ٣٩٪ كانوا على استعداد للكذب فيما يتعلق بأسباب ترك العمل السابق، و٢٥٪ فيما يتعلق بالأجر الحالي الذي يتقاضونه، و٩٪ فيما يتعلق بتأهيلهم المهني.. وتجدد الإشارة إلى أن ٢٧٪ من المرشحين قد ذكروا أنهم يفضلون عدم الكذب فيما يتعلق بأي موضوع خلال مقابلة العمل.

ترجمات عبرية

١٠



شخصية العدد

السفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة «سالي مريدور»

ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

أنهى منصبه الأخير، أصبح الأمين العام لبلدة كفار أدميم، التي يعيش فيها حتى الآن. في عام ١٩٨٠، عاد مرة أخرى إلى «بيتار»، وأصبح رئيس قسم الاستيطان في الحركة، وعضو مجلس الإدارة العالمي، وكذلك مدير جمعية «حشمونائي» للتعليم والثقافة حتى عام ١٩٨٣.

في الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ وحتى ١٩٨٨، كان مريدور مستشار وزير شؤون الأقليات. وفي الأعوام ما بين ١٩٨٨ وحتى ١٩٩٠، عمل كمستشار سياسي لوزير الخارجية موشيه أرنس. وفي عام ١٩٩٠، بعد سقوط الحكومة الإسرائيلية، انتقل مع أرنس لوزارة الدفاع وواصل تقديم استشارته حتى تشكيل حكومة رابين الجديدة سنة ١٩٩٢، وبعد مؤتمر مدريد، كان أحد أفراد الطاقم الإسرائيلي لإدارة المفاوضات مع سوريا.

بعدما أنهى مهام منصبه في وزارة الدفاع، أصبح مريدور حتى عام ١٩٩٧ رئيس شعبة الاستيطان في المستدروت الصهيوني العالمي. وفي عام ١٩٩٨، أصبح أمين سر صندوق الوكالة اليهودية والمستدروت الصهيوني العالمي حتى ١٩٩٩ إلى أن تولى رئاسة الوكالة اليهودية والمستدروت الصهيوني العالمي. وفي ظل هذا المنصب، حرص على النهوض بالتعليم اليهودي-الصهيوني في الشتات، وتطوير البحوث المتعلقة بالشعب اليهودي والخطر الديموجرافي على الأغلبية اليهودية في إسرائيل. وفي إطار منصبه، تولى رئاسة الكونجرس الصهيوني العالمي، لكنه قدم استقالته سنة ٢٠٠٥، وبدأ العمل في إطار صندوق تراث بيجين ومعهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي.

قدم السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة «سالي مريدور» استقالته، في الخامس من مارس الماضي، في ضوء تغير الحكومة الإسرائيلية، وعلى خلفية وصفها البعض بالتحالفات السياسية، بعدما طرده رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف بنيامين نتنياهو خلال لقاء جمعه ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أثناء زيارتها لإسرائيل.. وقد أبلغ مريدور كلا من أولمرت وليفني ونتنياهو بقراره الذي أصر عليه رغم إلحاح نتنياهو وطلبه البقاء في منصبه.

قال مريدور، الذي تسلم منصبه كسفير في أكتوبر ٢٠٠٤: «نظراً لحساسية هذا المنصب في أكبر دولة صديقة لإسرائيل، من الأفضل أن تقوم الحكومة الجديدة بتعيين سفير آخر في واشنطن، وقد قررت تقديم استقالتي في ظل تشكيل حكومة جديدة برئاسة الليكود»، وبناءً على طلب نتنياهو، فإنه سوف يواصل مهام منصبه حتى يخلفه سفير آخر فيه.

وُلد سالي مريدور في القدس سنة ١٩٥٥، وهو نجل إياهو مريدور عضو الكنيست عن حركة حيروت سابقاً، ورعنانا مريدور البروفيسور في قسم الدراسات الكلاسيكية في الجامعة العبرية. شقيقه المحامي دان مريدور، الذي تولى مناصب هامة منها سكرتير حكومة، وعضو كنيست، ووزيراً في حكومات إسرائيلية عدة. وقد تخرج مريدور من قسم تاريخ الدول الإسلامية وتاريخ الشعب الإسرائيلي في الجامعة العبرية بالقدس، متزوج ويعول ثلاثة أبناء.. خدم في الجيش الإسرائيلي كضابط في سلاح المخابرات. وبعدما أنهى خدمته العسكرية، أصبح على مدار عامين رئيس قسم الإرشاد في حركة «بيتار» الشيبية. في عام ١٩٧٩، بعدما

يُذكر أن مريدور قد أعلن خلال مقابلة صحفية في إطار عمله بالوكالة اليهودية أن إسرائيل استوعبت في الـ ١٢ عاماً الأخيرة ما يزيد على مليون مهاجر، منهم نحو ٩٠٠ ألف روسي وقرابة ٤٠ ألف إثيوبي، وأن هذين المصدرين آخذان في النفاد، فقد شهدت الأعوام الماضية تراجعاً كبيراً في معدلات الهجرة. ويعتقد مريدور أنه يجب المحافظة على التوازن الديموجرافي في دولة إسرائيل، بحيث تكون هناك أغلبية يهودية لا تقل عن ٨٠٪ من السكان، مما يتطلب استيعاب ٤٠ ألف مهاجر جديد سنوياً خلال الأعوام المقبلة.

في أكتوبر ٢٠٠٦، قرر رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت ووزير خارجيته تسيبي ليفني تعيينه كسفير لإسرائيل لدى الولايات المتحدة بدلاً من داني أيلون. وفي ٢٢ نوفمبر، صدقت الحكومة على قرار تعيينه، لكنه أعلن تقديم استقالته في مارس ٢٠٠٩ لإنهاء فترة عمله والعودة لإسرائيل.

وعلى هذا النحو، سيكون لرئيس الوزراء الجديد ووزير خارجيته فرصة أخرى للحيرة: أي نوع سفير تحتاجه إسرائيل في واشنطن..؟ وعن هذا المنصب الهام بالنسبة لإسرائيل التي تعتبر الفتاة المدللة للولايات المتحدة، يقول الصحفي شموئيل روزنبرجريدة معاريف إنه «يجب إناطة هذا المنصب بشخص ذي درجة عالية من الخبرة كي يبدأ العمل على الفور دون أن يستغرق فترة تكيف طويلة. فلن تستطيع حكومة يمينية يمكن وصفها بالمتدينة الاختباء وراء سفير - حتى لو جاء من اليسار العلماني - لكنها ستحتاج للاستعانة به كي يوضح أن الشيطان الإسرائيلي ليس فظيلاً. سيكون هذا في غاية الأهمية للتعامل مع إدارة أمريكية ديموقراطية تضم مسئولين كثيرين لا يعتبرون ننتياهو الزعيم المفضل لديهم. كما سيكون هاماً في التعامل مع كونجرس تشعر فيه الأغلبية الديموقراطية

بأن إسرائيل أهملتها نسبياً طيلة السنوات التي سيطر فيها الجمهوريون على السلطة.

وقد أوضح مريدور وجهة نظره التي انتقد وهاجم فيها إيران التي لا يعتبرها تشكل خطراً على إسرائيل فحسب، وإنما على العالم بأكمله بما في ذلك الولايات المتحدة. ففي مقابلة سابقة مع صحيفة «واشنطن بوست»، طالب مريدور بوقف إمداد إيران بالوقود حتى لا يتمكن مهندسو الذرة وقادة إيران من مواصلة عملهم. وفي لقاء آخر مع صحيفة ידיعوت أحرونوت، أشار مريدور إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل تواجهان مخاطر مشتركة، منها الخطر النووي الإيراني، ومخاوف وصول التكنولوجيا النووية لتنظيمات إرهابية.

وقد أعلن مريدور أن فكرة تقديم استقالته كانت تراوده قبل الانتخابات. ورغم عشقه لهذا المنصب وصعوبة هذا القرار، إلا أنه اتخذ بكل قوة لأن مصلحة إسرائيل فوق أي مصلحة أخرى. وأشار مريدور إلى أن هذا المنصب الحساس يكون من اختيار رئيس الوزراء الإسرائيلي. لذا، يجب على رئيس الوزراء الجديد أن يختار بنفسه الشخصية التي يثق فيها لشغل المنصب كي تكون هناك حرية في العمل، ويعطى السفير الجديد أقصى ما لديه للنهوض بالعلاقات الإسرائيلية الأمريكية.

وقد اعترفت ليفني بتفاني مريدور في عمله، وبالجهد المضني التي بذلها من أجل توطيد العلاقات مع أكبر دولة في العالم، وإسهاماته في شتى المجالات التي كانت لا تهدف إلا خدمة اليهود داخل وخارج إسرائيل، وقد أجرت اتصالاً هاتفياً معه قدمت خلاله جزيل الشكر على ذلك العمل الدؤوب، والإنجازات التي حققها لصالح دولة إسرائيل خلال فترة توليه هذا المنصب.

اليسار الإسرائيلي بين نفى المفهوم وإعلان النهاية

سعيد عكاشة
خبير في الشؤون الإسرائيلية

شهد أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين ظاهرة الاختلاف حول تحديد معنى اليسار في إسرائيل، وهل كانت أحزاب مثل العمل وميريتس ذات توجهات يسارية حقبة أم أنها مثلت اتجاهات أخرى..؟ وعلى حين ذهب البعض إلى نفى وجود يسار إسرائيلي أصلاً، رأى البعض أن البنية السياسية والاجتماعية في إسرائيل قد أدت نتيجة تطورات معينة إلى تراجع أيديولوجية اليسار دون أن تنفي احتمال نهوضه مرة أخرى، فيما ذهبت كتابات أخرى إلى الاعتراف بأنه كان هناك ثمة يسار في إسرائيل، غير أن نتائج الانتخابات الأخيرة قد أظهرت أنه قد وصل إلى محطته النهائية على الأقل من زاوية إمكان بقاء الأحزاب المنسوبة إليه مثل العمل وميريتس في المستقبل القريب.

* هل كان هناك يسار في إسرائيل..؟

قبل الانتخابات الأخيرة ببضعة أشهر كتب "أورين بن دور" قائلاً: "إن بعض المنتمين لما يسمى باليسار الإسرائيلي يدينون الاحتلال ويرون في ممارساته في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ 'أبارتهايد'، ولكن هؤلاء اليساريين لا يعرفون ماذا سيفعلون إذا ما انسحبت إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد ١٩٦٧ واستمرت في ممارسة سياسة الفصل بين اليهود والعرب داخل إسرائيل، هل سيبقى اليسار يساراً وهو يؤيد مثل هذه السياسة..؟".

وينهى أورين مقاله: "لم يكن هناك أي يسار حقيقي على الإطلاق في إسرائيل، وما يسمى أجنحة اليسار الإسرائيلي لا يختلفون عن اليمين في شيء فكلاهما يدعم أيديولوجية

الدولة".
والواقع أن محاولة إنكار وجود يسار اعتماداً على الموقف من الاحتلال ومن سياسة التمييز ضد العرب لا تستند سوى لطروحات نظرية مثالية تستند إلى فكر أممي لم يعد له وجود إلا في جماعات معزولة مثل الجماعات التروتسكية، أما الواقع المعاش فقد يشهد تداخل في المواقف بين تيار يرى أن لليهود حق في دولة تعيش في أمن مع جيرانها، وبالتالي تفرض سياسة العدوان والاحتلال ولكنها في الوقت نفسه لا تستطيع أن تتعاطف مع من يبررون العمليات الانتحارية الفلسطينية أو إطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين، وباختصار هم لا يجدون أي تناقض بين الصهيونية كمشروع تحرر لليهود ويحصررون الحق التاريخي لهم في حدود ما قبل الرابع من يونيو وبين سياسة الدفاع عن الدولة ووجودها، وربما كانت جماعية رفض الخدمة لأسباب ضميرية هي أقرب الجماعات لهذا التيار فكرياً وحركياً. وما نود قوله إن الفكرة التي يستند إليها أوروبون لنفى وجود يسار إسرائيلي لا تتعامل مع الواقع المعقد للصراع العربي - الإسرائيلي وتلتصق بمقولات نظرية لا تجد واقعاً يساندها.

غير أن هناك من نظر إلى عدم وجود يسار إسرائيلي من وجهة نظر طبقية، حيث يقول "هداس لب": "لإدراك التناقضات في نهج اليسار الإسرائيلي علينا التدقيق أولاً في انتمائه الطبقي، فمن الناحية التاريخية التركيبية الاجتماعية لليسار الإسرائيلي تعتمد على الطبقة الوسطى المنقسمة إلى قسمين: الأول، أغلبية ساحقة يمينية وينتمى بعضها لليكود

وبعضها الآخر للعمل... والثاني، أقلية لها مواقف ليبرالية وهم منقسمون بين يسار حزب العمل وحزب ميريتس. أهمية ما يقوله هداس هب أنه أولا يحدد أن اليسار في إسرائيل ليس جمهوره هو جمهور الفقراء كما هو الحال في معظم بلدان العالم، بل الطبقة الوسطى. وثانيا، فإن "هب" لا يحرص تمثيل اليسار سياسيا في العمل وميريتس كما درج الآخرون على الأخذ بهذا التصنيف، بل يوزعه بين أحزاب عدة بعضها يميني مثل الليكود. وعلى ذلك، ربما يكون الأوقع الفصل بين أزمة اليسار وأزمة تمثيل الطبقة الوسطى سياسيا وبين اليمين لإدراك أن الواقع الإسرائيلي في تعقيداته الاجتماعية والسياسية والأمنية لا يمكن الباقين من فرز اليسار عن اليمين عن الوسط فرزا دقيقا. وكان المحلل الاقتصادي "سيفر بلوتسك" قد قدم عام ٢٠٠٤ تشخيصا أكثر دقة لهذا الوضع عندما كتب عن التحولات السياسية والاقتصادية في إسرائيل والتي أدت إلى تحويل الطبقة الوسطى في إسرائيل إلى الطبقة الأهم من حيث الأحزاب السياسية وعلى رأسها الليكود. وتوصل بلوتسك إلى أن الساحة السياسية في إسرائيل تتجه بقوة إلى تنمية أحزاب المركز وتهميش اليمين واليسار وأن النظام السياسي سيتطور إلى ما يشبه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية أي وجود حزبين كبيرين يتنافسان على تمثيل الطبقة الوسطى التي اتسعت وأصبحت هي الكتلة الرئيسية المحددة للقيم والتوجهات في المجتمع، واعتبر بلوتسك أن الليكود أصبح يشبه إلى حد كبير الحزب الجمهوري الأمريكي فيما تحاول أحزاب أخرى مثل العمل وميريتس الاتجاه صوب ما يشبه الحزب الديموقراطي الأمريكي.

* اتجاهات تقليدية في تحديد اليسار:

ربما كانت أفكار بلوتسك الأكثر قبولا الآن في إسرائيل بعد أن أفرزت الانتخابات الأخيرة اتجاهات متزايدة لنبد ميريتس والعمل (حصلا معا على ١٦ مقعد) فيما حصل حزبا الوسط (الليكود وكاديا) على ٥٥ مقعدا، ومرد ذلك إلى نجاح الليكود ومن قبله كاديا في الالتصاق بالضيف الأوسط سواء في البرنامج السياسي أو البرنامج الاجتماعي، فيما مازالت أحزاب العمل وميريتس غير قادرة على الانفصال عن الخطاب الذي درج الجمهور الإسرائيلي على اعتباره خطابا يساريا رغم كون هذين الحزبين يتخذان عمليا مواقف غير متميزة عن الليكود وكاديا فيما يخص معالجة القضايا الاجتماعية - الاقتصادية والقضايا الأمنية، وبالتالي كان من المنطقي أن يميل الجمهور الإسرائيلي للتيارات الأكثر وضوحا أو اتساقا في مواقفها العملية والتي لا تتناقض كثيرا مع طروحاتها النظرية.

ورغم ذلك، مازالت هناك أصوات في إسرائيل تتعامل

مع حزبي العمل وميريتس على أنها ممثلا اليسار الإسرائيلي وأن هزيمتهم وتضاؤل تمثيليهما في الكنيست الأخيرة تعبير عن أزمة هذا التيار.. "شلومو بن عامي"، أحد رموز اليسار والذي شغل منصب وزير الخارجية لفترة من الوقت، قال إن اليسار يعاني من حالة انهيار نتيجة تزايد وزن المتدينين والمهاجرين في المجتمع الإسرائيلي وهي أوساط لا يمثلها اليسار الإسرائيلي، دون أن يحدد هل يمكن لليسار أن ينهض وأن يجد قاعدة اجتماعية يستند إليها. أما بلوتسك، الذي كان قد قدم طرحا متقدما لفهم أزمة اليسار عام ٢٠٠٤، فإنه عاد بعد الانتخابات الأخيرة ليتحدث عن أن العمل يمثل اليسار وأن فشله هو فشل لليسار، وأن السبب هو تركيز زعيم الحزب إيهود باراك على القضايا الأمنية. أما جدعون ليفي، أحد أهم رموز اليسار في الصحف الإسرائيلية، فقد اتهم باراك بأنه هو الذي أعدم اليسار عام ٢٠٠٠ ودفنه عام ٢٠٠٩ بسبب عدم إخلاصه لقضية السلام والتسوية، والذي سبق أن أشار إلى أنه لا يوجد يسار طالما ظل وفيا للقيم الصهيونية.

* هل هي نهاية اليسار أم نهاية الأحزاب التي تمثله..؟

مع تنامي الأنباء عن قبول حزب العمل للدخول في الائتلاف الذي يحاول نتيهاو تأليفه، فإن أزمة أحزاب العمل وميريتس مرشحة ليس فقط للاستمرار ولكن للتفاقم، خاصة أن تجارب الحزب من قبل في العمل تحت ظل حكومات يقودها الليكود كما حدث عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٣ ثم العودة للمشاركة في عام ٢٠٠٥ في ائتلاف شارون الذي قاده بعد تأسيس حزب كاديا من أجل تطبيق خطة الانفصال عن غزة.. هذه التجارب قد بيّنت أن الدخول إلى ائتلافات يقودها الليكود وتشارك فيها أحزاب اليمين الديني والقومي المتطرف يؤدي حتما إلى تدهور شعبية حزب العمل، كما أن بقاء ميريتس في المعارضة لم يخدمها بعد أن خسرت مقعدين في الانتخابات الأخيرة رغم كونها كانت في المعارضة في الائتلاف السابق الذي قاده إيهود أولمرت بعد انتخابات عام ٢٠٠٦.

وعليه، فإن حزبي العمل وميريتس يتعرضان لمزيد من الهزائم في المستقبل إلى حد احتمال اختفاء ميريتس وانخفاض تمثيل العمل إلى أقل من عشرة مقاعد، لكن على الجانب الآخر مع إظهار الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية أن هناك قطاع يقترب من ربع السكان في إسرائيل يعيش تحت خط الفقر، فإن فرص نمو أحزاب يسار تتبنى طروحات اليسار التقليدية في الدفاع عن الفقراء والمهمشين يمكن أن يؤدي إلى ظهور أحزاب يسارية جديدة في إسرائيل. وأيا ما كان الأمر، فإن العديد من الدراسات صارت مطلوبة الآن للبحث في أزمتين منفصلتين وهما: أزمة اليسار الإسرائيلي وأزمة حزبي العمل وميريتس.

رؤية عربية

٢٠

هل تستقبل القاهرة ليرمان..؟

أكرم الفسي
باحث في الشؤون الإسرائيلية

إسرائيل بارز بتهديد القاهرة وبشكل صارخ. ثم تلاها ليرمان في مارس ٢٠٠٢ بشن هجوم آخر، متهمًا مصر بتحين الفرص لنشر قواتها في سيناء، ومخالفة الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل.

وكانت القشة التي قسمت ظهر البعير قبل ستة أشهر، وبالتحديد في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨، بهجوم ليرمان على الرئيس المصري بشكل شخصي. ففي جلسة خاصة بالكنيست في ذكرى اغتيال الوزير اليميني المتشدد رحبعام زئيفي، قال زعيم «إسرائيل بيتنا» إن «غاندي - اسم الشهرة لزئيفي - لم يكن ليوافق أبداً على تساهلنا أمام المصريين، مرة تلو الأخرى يذهب زعمائنا إلى مصر للاجتماع مع مبارك، وهو لم يقم أبداً بزيارة رسمية واحدة». وأضاف ليرمان: «كل زعيم يحترم نفسه كان ليشرط أن تكون مثل هذه الزيارات متبادلة، إذا أراد التحدث إلينا، فإنه يجب أن يأتي إلى هنا، وإذا لم يأت، فليذهب إلى الجحيم». مشيراً إلى أن مبارك لم يزر إسرائيل إلا مرة واحدة في عام ١٩٩٥ - لحضور جنازة رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين.

هذه التصريحات أغضبت مؤسسة الرئاسة المصرية بشكل واضح، مما أجبر الرئيس الإسرائيلي الحالي شمعون بيريس على الاعتذار بنفسه لمبارك، وقال في بيان علني "في احتفال تذكاري في برلماننا، أدلى أحد الأعضاء بملاحظة غير مهذبة تتعلق بالرئيس مبارك. وجميعنا آسفون جداً حيال ذلك. إنه زعيم مهم حقاً للسلام في الشرق الأوسط. وهو لا يتوقف

هل تستقبل القاهرة زعيم «إسرائيل بيتنا» المتشدد أفيجدور ليرمان..؟ هذا السؤال أصبح مطروحاً في الدوائر السياسية المصرية اليوم بعد تعيين ليرمان وزيراً للخارجية إسرائيل.. فالقاهرة أعلنت صراحة أنها سترفض استقبال زعيم «إسرائيل بيتنا» إلا إذا اعتذر رسمياً عن تصريحاته بحق الرئيس المصري حسنى مبارك وتهديده بقصف السد العالي. في المقابل، أكد ليرمان أن كل دول العالم ستكون مستعدة ومسرورة لاستقباله كوزير للخارجية ومن ضمنها مصر.

فقد أصبح ليرمان صاحب التصريحات العدائية ضد مصر وحكومتها والمهووس بإشعال الحرائق، المستول عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين، وبالتالي فإن وجهته الرئيسية خلال ممارسة عمله كوزير للخارجية للدولة العبرية ستكون القاهرة.. فكيف يمكن للدبلوماسية المصرية التعامل مع هذه الوضعية الحساسة: هل تغلق أبوابها أمام ليرمان، أم أنها ستجد مخرجاً لاستمرار دورها كوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين دون أن تتأثر هيبتها بقبول حضور زعيم «إسرائيل بيتنا» بدون اعتذار.

* «بذاءات» ليرمان:

دخل أفيجدور ليرمان على خط المواجهة الكلامية مع القاهرة في ٢٠٠١، بمطالبته بقصف السد العالي بقنبلة نووية وإغراق الشعب المصري في مياه النيل. وهى التصريحات التى أدانتها القاهرة، معتبرة أنها سابقة أولى منذ توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل التى يقوم فيها سياسى

للحظة عن العمل من أجل السلام. وهو يواصل القيام بذلك. لقد تحدثت معه للتو، وأنا سعيد جداً لأنه يحاول رؤية ما هي فرص تعزيز قضايا السلام في كل منطقتنا".

لم تكتفِ تل أبيب بهذا الاعتذار بل اتصل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت بمبارك أيضاً واعتذر له بالنيابة عن دولة إسرائيل عن الملاحظات المهينة التي أدلى بها ليرمان. وقال أولمرت: "إن هذا النوع من الملاحظات يجب ألا يصدر، وعندما تصدر فإنها تشكل محتوى غير ضروري". وأكد أولمرت لمبارك أنه يعتبر ملاحظات ليرمان ضارة. وأضاف: "إسرائيل ترى في الرئيس المصري شريكا استراتيجياً وصديقاً مقرباً، وتفهم الأهمية الاستراتيجية لتقوية العلاقات مع مصر وتعزيز العلاقات بين الشعوب بشكل عام". واعتبر وزير الدفاع السابق إيهود باراك أن هذه التصريحات العدائية غير مقبولة، واعتذر هو أيضاً للرئيس المصري.

في المقابل، اعتبرت القاهرة أن هذه الاعتذارات تمثل تعبيراً عن قدرة السياسيين الإسرائيليين الأذكياء في تدارك الموقف، ووصفت ليرمان بأنه "غير مهذب" و"عنصري"، واعتبرت أن زيارته للقاهرة غير مرغوب فيها. ولكن زعيم "إسرائيل بيتنا" رفض الاعتذار، بل وسخر من اعتذارات بيريس وأولمرت وباراك لمبارك واعتبرها بمثابة "تصرف غريب يشبه سعي المرأة التي تعرضت للضرب من زوجها لكسب وده مجدداً".

إن هذه "البذاءات الليبرمانية" المستمرة، والتي تخللها هجوماً عنيفاً على اقتراح مصر بزيادة القوات في سيناء لمنع التهريب عبر الأنفاق الحدودية، لا تخرج عن سياق الخطابات الشعبوية "شبه الفاشية"، التي ارتبطت باسم ليرمان، فهو صاحب الدعوة - في فبراير الماضي - إلى قصف القطاع بالقنبلة النووية على غراز ما فعل الأمريكيون مع اليابانيين في الحرب العالمية الثانية، ومطالبته بقصف المراكز التجارية في رام الله في ٢٠٠١، واغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات، وتفكيك السلطة الفلسطينية، واتهام فلسطيني ٤٨ بأنهم "طابور خامس" و"إرهابيين محتملين"، والمطالبة بحرمانهم من الجنسية الإسرائيلية وحقوقهم السياسية "المنقوصة"، وطرد نوابهم من الكنيست الإسرائيلي.

فليبرمان يتبنى خطاباً شعبوياً، يجمع بين كافة التناقضات السياسية الإسرائيلية، فهو يدعو لحل الدولتين "اليساري النزعة"، ولكن عبر "ترانسفير" لفلسطيني ٤٨ باستخدام مفردات خطاب اليمين المتطرف، ويتبنى رؤية تقوم على أهمية العلاقات بين إسرائيل ومحيطها بل والانضمام للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، ولكنه يهاجم بصفقة - يحسد عليها - كافة قادة المنطقة والسياسيين

الأوروبيين الذين يعبرون عن تعاطفهم مع الفلسطينيين. ومن هذا المنطلق، يصبح تمثيل زعيم "إسرائيل بيتنا" الدولة العبرية في الخارج مهمة محفوفة بالمخاطر، فالإدارة الأمريكية تنظر له برؤية، والأوروبيون يعتبرونه متطرفاً، ومصر تراه "قليل الأدب"، وبالتالي فإن ليرمان أمامه خيارين: إما أن يعيد صياغة خطابه وعلاقاته الخارجية، أو أن يجد نفسه معزولاً ويخرج سريعاً من وزارة الخارجية الإسرائيلية.

* تجميل الصورة:

يبدو أن خيار إعادة صياغة الخطاب الليبرماني أو جعله أكثر دبلوماسياً، هو البديل الذي يطرحه قادة حزب "إسرائيل بيتنا" لتحسين علاقة ليرمان مع العالم الخارجي وخاصة مصر. فبدأت الصحف الإسرائيلية تتحدث عن رسالة من الزعيم المتشدد إلى القيادة المصرية تحدث فيها عن رغبته في تعميق العلاقات مع القاهرة وتطويرها على أساس اتفاقية السلام بين البلدين وتأييده لحوار استراتيجي بين القاهرة وتل أبيب. ولكن هذا الخطاب الذي كشفت عنه صحيفة "يديعوت أحرونوت" في بداية شهر مارس الماضي، لم يتم تأكيده من قبل ليرمان أو الدبلوماسية المصرية.

ولكن ما يمكن الحديث عنه كواقع، هو سعي ليرمان بالفعل إلى "تجميل صورته" دولياً، وبدأ هذه الحملة بكتابة مقالات نشرتها صحف أمريكية وأوروبية، شدد فيها على قبوله بمبدأ الدولتين، وحق الفلسطينيين في إعلان دولتهم المستقلة القابلة للحياة، بل ودعوته لتحسين علاقات إسرائيل بالعالم. ويبدو أن المسئول عن هذه الحملة هو مستشاره المقرب والسفير الإسرائيلي في واشنطن داني أيلون، والذي قام بالفعل بجمع ليرمان مع السفراء الأجانب في تل أبيب، وإبراز دور النائب الدرزي عن "إسرائيل بيتنا" حمد عمار في محاولة لمواجهة اعتراض الغرب على مواقف ليرمان من فلسطيني ٤٨ والعرب، واستعداده للخروج من المستعمرة التي يعيش فيها بالضفة الغربية "نوكديم" من أجل تحقيق السلام. ويسعى مستشارو ليرمان إلى استدعاء صورة مناحم بييجين الذي تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في ١٩٧٧ وهو مكروه عالمياً وإقليمياً لينهى حياته السياسية وهو أحد رموز السلام بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات.

واعتبرت صحيفة "جيزاليم بوست" أن ليرمان يسعى إلى التخلص من ملامح اليمين المتطرف والقومية المتشددة التي وصف بها خلال الفترة الأخيرة، ولكنه يخشى من تخفيف الخطاب إلى درجة انقلاب جمهوره عليه. وهنا تكمن صعوبة مهمة تجميل الصورة.

فليبرمان قد يستطيع إعادة رسم صورته بالتأكيد على حل "الدولتين"، ولكنه لا يمكنه أن يتراجع عن فكرة قيام هذا

الحل على استبعاد فلسطيني ٤٨، كما أن أية إشارة للتخلي عن شعار «الولاء مقابل المواطنة» الذي يقوم على استبعاد عرب إسرائيل الذين يرفضون الخضوع للرموز الصهيونية من الحياة السياسية في الدولة العبرية وإبعادهم، ستقود إلى انهيار حزبه وتفككه. ومن هنا فعملية «التجميل» محددة بالخطاب «الليبرماني» نفسه، وبالتالي فهناك صعوبة بالغة تواجه مستشاري ليبرمان وهي إسكاته ومنعه من إطلاق الشعارات «الشعبوية» التي ستدخل الدولة العبرية في أزمات متتالية خلال قيادته فريق السياسة الخارجية الإسرائيلية في الفترة المقبلة.

* الخيارات المصرية: الممكن والمستحيل

ماذا إذن عن الدبلوماسية المصرية..؟ قضية التعامل مع ليبرمان تبدو هي الأكثر صعوبة منذ اتفاقية السلام، والقضية هنا ليست شخصية أفيجدور ليبرمان بل الدور المصري في هذه اللحظة الحرجة للتوصل إلى تهدئة وإعادة البوصلة إلى التسوية السلمية، ودورها كوسيط بين الفلسطينيين وإسرائيل.

فالخبرات السابقة للدبلوماسية المصرية في التعامل مع السياسيين الإسرائيليين «غير المرغوب فيهم» وآخرهم رئيس الوزراء الأسبق آريئيل شارون ستكون هي القاعدة التي ستعتمد على أساسها القاهرة قرارها، ومن هنا تبرز أهمية استعادة «بوتقة الخبرة» المصرية السابقة لاستكشاف السلوك الدبلوماسي المتوقع مع ليبرمان.

بداية، فإن مصر سترفض استقبال ليبرمان، كما حدث

بالفعل حتى يعتذر رسمياً، فقد تم وضع اسم شارون على لائحة الشخصيات غير المرغوب في زيارتها للقاهرة منذ ١٩٩٥ بسبب تصريحاته التي قال فيها إنه لا يرغب في زيارة مصر، واستمر هذا الوضع بعد فوز شارون في انتخابات ٢٠٠١، حتى عام ٢٠٠٥ وبالتحديد في مؤتمر شرم الشيخ.

إن هذه التجربة تتضمن عدة أبعاد، فشارون اضطر للاعتذار بشكل غير مباشر لمصر، عبر رسائل للرئيس مبارك عبر وسطاء منذ ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٥، وبدأ الوضع في التحلل مع تهنئة مبارك لشارون بفوزه في الانتخابات في ٢٠٠٣. ولكن في المقابل، خسرت القاهرة وجود خطوط اتصال على المستوى الأعلى في إسرائيل، مما أثر بالتالي على دورها في الوساطة، ويرى البعض في إسرائيل أن غضب القاهرة من شارون وعدم تسامحها معه سريعا قاد إلى تراجع تأثيرها في رسم خطة فك الارتباط «الانسحاب الأحادي» من قطاع غزة، بل وأعطى لبعض الوسطاء الأقل وزناً وخاصة تركيا فرصة إيجاد موطيء قدم لها في ملف التسوية المغلق منذ أوصلو، وهو الأمر الذي لازالت تداعياته موجودة إلى اليوم.

من هنا، فالقاهرة ستنتظر خطاباً اعتذارياً من ليبرمان، ربما يكون قد وصل بالفعل، وستمتنع عن استقباله لفترة ما، ولكنها لن تغلق الباب نهائياً في وجهه، وذلك لسبب جوهري هو أن الدبلوماسية المصرية لا يمكنها أن تسير قدماً في تحقيق المصالحة الفلسطينية دون علاقة على المستوى الرفيع مع تل أبيب.

◆ مصطلحات عبرية ◆

■ إعداد: وحدة الترجمة

عام ١٩٢٣ وانضم إلى الحركة الإصلاحية.. وأثناء الحرب العالمية الثانية كان ممثلاً للوكالة اليهودية في جنيف.. وتوفي في القدس عام ١٩٦٣.

٣- ليل هاجشريم: ليلة الجسور

عملية تخريب قامت بها قوات الهاجاناه ضد حكومة الانتداب قبل قيام إسرائيل.. ففي صباح يوم ١٧ يونيو ١٩٤٦ قام جنود الهاجاناه بتخريب ١١ جسراً تربط فلسطين، في أماكن عديدة، بالدول المجاورة وكانت الجسور التي شملتها عملية التخريب: جسران قرب الزيب في الجليل الغربي (قُتل في هذه العملية ١٤ مقاتلاً نتيجة انفجار العبوة الناسفة)، جسران قرب المطلة، جسر قرب الحمة على نهر اليرموك، جسر داميا، جسر بنات يعقوب، جسر الشيخ حسين، جسر اللنبي على نهر الأردن، وجسران قرب غزة.

٤- منهال مكرمى يسرائيل / إدارة الأراضي الإسرائيلية: إدارة خولت بإدارة أراضي الدولة وأراضي الغائبين وأراضي الصندوق القومي الإسرائيلي.

وقد أقيمت هذه الإدارة بموجب وثيقة وقعت بين الدولة والصندوق القومي الإسرائيلي وبموجب «القانون الأساسي للأراضي الإسرائيلية» الذي تم تشريعه في الكنيست عام ١٩٦٠.

١- لحيون عفودا: كتائب العمل

مجموعة عمالية أقيمت عام ١٩٠٩ على أيدي أعضاء حركتي «بارجيورا» و«هاشومير» بهدف تنظيم العمل العبري في المستعمرات في إطار الضبط والربط اللذين يتحلى بهما جيش عمل مثل جيش «الحراسة العبرية».

ومن أجل إخفاء وجود كتائب العمل عن أنظار الحكم التركي كانت تسمى باختصار باسم «العمل». وكان يطلب من كل عضو أن يوقع على التزام بأن يخدم عامين في هذه الكتائب.

وعندما توسعت أعمال الحراسة عام ١٩١١، انسحب من كتائب العمل أعضاء هاشومير وانتقلوا للحراسة فقط، أما بقية أعضاء المجموعات فقد تفرقوا.

٢- ليختهايم، رينخارد:

زعيم صهيوني وصحفي مشهور.. ولد في ألمانيا عام ١٨٨٥، ونشط منذ صباه في الحركة الصهيونية. وخلال الفترة بين ١٩١١-١٩١٣ حرر صحيفة «دي فلت» الناطقة بلسان الحركة الصهيونية العالمية. وعمل ممثلاً للحركة في تركيا وألمانيا. وعضواً في اللجنة التنفيذية الصهيونية.

وبسبب معارضته للخطط السياسية لحاييم وايزمان، استقال

الصحف الرئيسية في إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت يومية	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً في إسرائيل إذ يقرأها حوالي ثلثي قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يوميا و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعي الجمعة
٢	هاآرتس يومية	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هي كتلة الإعلام شوكين	العدد اليومي (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف يومية	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودي الإعلامية	العدد اليومي (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه يومية	المراقب	١٩٣٨	المفدال الحزب الديني القومي	العدد اليومي (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزايم بوست	بريد القدس	١٩٢٣	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجرون	العدد اليومي (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية في أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية في أوروبا)
٦	جلوبس يومية اقتصادية	-	١٩٨٣	شركة جلوبس لتونوت للنشر التي تمتلكها مجموعة مونتبن	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع يومية	المخبر	-	حزب أجودات إسرائيل	العدد اليومي (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٣ / ٢٠٠٦
الترقيم الدولي 6 - 229 - 227 - 977 I.S.B.N.



مخنارات الاسرائيلية

النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الاهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للأفراد).

